
مركز ابحاث القرآن والحديث
دراسة في
شخصية سهل بن زياد
ورواياته
حيدر المسجدي





سرشناسه : مسجدی، حیدر، ۱۳۴۶ -
عنوان ونام پدیدآور : دراسة فی شخصیة سهل بن زیاد وروایاته / حیدرالمسجدی.
مشخصات نشر : قم : موسسه علمی - فرهنگی دارالحدیث. سازمان چاپ ونشر،
پژوهشگاه قرآن و حدیث، ۱۳۹۵.
مشخصات ظاهری : ۳۴۸ ص.
فروست : پژوهشکده علوم و معارف حدیث؛ ۱۱۲
ISBN: 978 ـ 964 ـ 493 ـ 894 ـ 8
وضعیت فهرست نویسی : فیپا
یادداشت : عربی .
موضوع : سهل بن زیاد آدمی رازی، قرن ۳ ق.
موضوع : حدیث -- علم‌الرجال
موضوع : Hadith -- *Ilm al- Rijal
شناسه افزوده : موسسه علمی - فرهنگی دارالحدیث.سازمان چاپ ونشر
شناسه افزوده : پژوهشگاه قرآن و حدیث
رده بندی کنگره : ۱۳۹۵ ۵م۹س/۱۱۶ BP
رده بندی دیویی : ۲۹۷/۲۹۲۴
شماره کتاب‌شناسی ملی : ۴۳۲۲۱۷۴



حيدر المسجدي



دراسة في شخصية سهل بن زياد و رواياته

حيدرالمسجدي

تحقيق : پژوهشكدۀ علوم و معارف حديث / ١١٢

التدقيق النهائي : حسنين الدباغ

تقويم النص : علي عطيه(الحميداوي)

المقابلة المطبعية : علي نقي پارسانيا، عبدالكريم الحلفي، محمّدعلي الدباغي، رعد البهبهاني

الاخراج الفني: مهدي خوشرفتاراكرم

تصميم الغلاف : حسن فرزانگان

الناشر : دارالحديث للطباعة والنشر

الطبعة : الاولى، ١٤٣٧ ق / ١٣٩٥ ش

المطبعة : دارالحديث

الكمية : ٥٠٠

الثمن : ١٦٠٠٠ تومان

ايران: قم المقدسة، شارع معلّم، الرقم، ١٢٥ هاتف: ٣٧٧٤٠٥٤٥ ـ ٣٧٧٤٠٥٢٣ - ٠٢٥

http://darolhadith.ir

darolhadith.20@gmail.com

ISBN: 978 - 964 - 493 - 894 - 8



فهرس المطالب

الفصل الأوّل: التقييم الرجالي لسهل

الفصل الثاني: من روى عن سهل بن زياد

الفصل الثالث: مشايخ سهل بن زياد

حصيلة البحث

الخاتمة

المقدّمة

الحمد لله والصلاة على محمّد وآله الطيّبين الطاهرين، الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً.

روى الكليني في الكافي: عن الحُسَيْن بن مُحَمَّدٍ، عَن أَحمَدَ بنِ إسحَاقَ، عَن سَعدَانَ بنِ مُسلِمٍ، عَن مُعَاوِيَةَ بنِ عَمَّارٍ قَالَ: قُلتُ لِأَبِي عَبدِ اللّهِ عليه السلام: رَجُلٌ رَاوِيَةٌ لِحَدِيثِكُم يَبُثُّ ذَلِكَ فِي النَّاسِ وَ يُشَدِّدُهُ فِي قُلُوبِهِم وَقُلُوبِ شِيعَتِكُم، وَلَعَلَّ عَابِداً مِن شِيعَتِكُم لَيسَت لَهُ هَذِهِ الرِّوَايَةُ، أَيُّهُمَا أَفضَلُ؟ قَالَ: الرَّاوِيَةُ لِحَدِيثِنَا يَشُدُّ بِهِ قُلُوبَ شِيعَتِنَا أَفضَلُ مِن أَلفِ عَابِدٍ.[1]

لاريب أنّ رواية الحديث شرف و رفعة للراوي، مع ما في الحديث من تنوير قلب الراوي بنور النبيّ صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام، فإنّ كلامهم نور؛ كما ورد في الزيارة الجامعة، إلّا أن هذا لا يعني الاعتماد على جميع ما رواه المحدّثون، بل لابدّ من دراسته للاطمئنان و الوثوق بصدوره عن أهل البيت عليهم السلام.

وقد اهتمّ قسم الرجال في مركز أبحاث علوم الحديث بدراسة عدد من الرواة المختلَف في جرحهم و تعديلهم، بهدف التعرّف على مدى وثاقتهم وإمكان الاعتماد على مرويّاتهم، وهذا السفر يمثّل أحد الدراسات في هذا المجال. وقد سبقه كتاب «المعلّى بن خنيس، شهادته و وثاقته ومسنده» الذي أصدرناه قبل عدّة سنوات.

الكتاب الحاضر تناول بالبحث أحد الرواة المكثرين لنقل الروايات وهو «سهل بن زياد الآدمي»، والذي انتشرت رواياته في أبواب الفقه المختلفة، بل وغيرها، مع وقوع الخلاف في

---

١. الكافي: ج ١ ص ٢٣ ح ٩.

تقييمه رجالياً، وقد تناول العديد من الجوانب في هـذه الشخصـية الحديثيـة ، فتناولهـا مـن الزاوية الرجالية؛ إذ تعرّض لما استدلّ به كلّ من القـائلين بضـعفه أو وثاقتـه ، وقـام بدراسـة الأدلّة المذكورة ونقدها. كما تناول مشايخ سهل بن زياد أو مـن روى عـنهم، ودرس الواحـد بعد الآخر، وانتهى الى عدم روايته عن بعض العناوين المـذكورة فـي الأسـانيد. كمـا تنـاول بالدراسة الذين رووا عن سهل، وانتهى الى أن بعض العناوين الواردة فـي الأسـانيد ممـن لا يروي عنه. كما استعرض احصائيات عديدة تنير للباحث بعض الجوانب الخفية ، كما تبـيّن سبب اعتماد الكليني على رواياته.

إنّ مركز أبحاث علوم الحديث يتقدّم للمؤلّف سماحة الشيخ حيـدر المسـجدي بمزيـد الشكر والتقدير على عنائه في كتابة هـذا البحـث القـيّم، ويسـأل الله لـه مزيـد التوفيـق فـي المجالات العلمية والحديثية. كما يتقدّم بالشكر والثناء للإخـوة الـذين سـاهموا فـي تقيـيم الكتاب ونقده وتقويم نصّه وإخراجه الفنّي وطباعته.

قسم الرجال في معهد علوم ومعارف الحديث

مقدمة المؤلف

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد وآله الطيبين الطاهرين واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين.

عَن عَلِيّ بن إِبرَاهِيمَ، عَن أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيرٍ، عَن مَنصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: قُلتُ لِأَبِي عَبدِ اللّهِ‌عليه‌السلام: قَولَ اللّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿**الَّذِينَ يَستَمِعُونَ القَولَ فَيَتَّبِعُونَ أَحسَنَهُ**﴾[1] ؟ قَالَ: هُوَ الرَّجُلُ يَسمَعُ الحَدِيثَ فَيُحَدِّثُ بِهِ كَمَا سَمِعَهُ لا يَزِيدُ فِيهِ وَلَا يَنقُصُ مِنهُ.[2]

إن للحديث منزلة سامية تفوق الكلام البشري، وتتلو الكلام الربّاني؛ فالقرآن الكريم لا يدانيه شيء من كلام البشر، وكلام النبيّ وأهل بيته تحت كلام الباري وفوق كلام غيرهم من أبناء البشر. ولهذا فقد أولى أهلُ البيت‌عليهم‌السلام أهمّية بالغة بالقرآن والحديث، حتّى إنّ النبيّ الأعظم‌صلى‌الله‌عليه‌وآله جعل القرآن المقرون مع أهل البيت‌عليهم‌السلام، الهادي للأُمّة والعاصم لها عن الضلال كما هو صريح حديث الثقلين.

أما القرآن فهو متواتر لا ريب فيه، فلا حاجة بنا لدراسة صدوره ونصّه. ويبقى الحديث الذي ليس بمتواتر هو بحاجة لدراسته صدوراً؛ ليحصل الاطمئنان والوثوق بكونه حديثاً، وبالتالي يمكننا الركون إليه في المجالات المختلفة. وهذا ما تولّاه علماء المسلمين على مدى القرون السالفة.

والعلوم التي تتولّى دراسة هذا الجانب عديدة ، أهمّها: علم الرجال والفهارس، ونقد

---

١. الزمر: ١٨.

٢. الكافي: ج ١ ص ٥١ ح ١، الاختصاص: ص ٥ نحوه، مختصر البصائر: ج ١ ص ٢٣٥ ح ٣٦ نحوه.

الحديث، ومصادر الحديث. فيتولّى كلّ علم منها دراسة الرواية من جانب معيّن ليتعرّف على صدورها صحّةً وسقماً. وإن كانت الدراسة الرجالية هي الغالبة في العصر الحاضر، بخلافه في عصر حضور المعصومين عليهم السلام.

الكتاب الحاضر يتناول بالدراسة إحدى الشخصيات الروائية المشهورة وهي «سهل بن زياد»، حيث نجد له الكثير من الروايات في المصادر الحديثية المعتبرة كالكافي والتهذيب من جهة، مع انتشار رواياته في أبواب الفقه والعقائد وغيرها من جهة ثانية، ووقوع الاختلاف بشأن توثيقه و تضعيفه رجالياً من جهة ثالثة، مما يجعل المتعاطي مع رواياته في شيء من الحيرة.

وبتتبّع رواياته وجدنا أنّ له عدداً كبيراً من الروايات في الكتب الأربعة، وبإمعان النظر فيها وجدنا أنّ أغلب رواياته مروية في الكافي، ومن ثمّ رواها عنه الشيخ الطوسي في التهذيب والاستبصار ، وأما ما سوى ذلك فهو نادر. وأما الشيخ الصدوق فقد روى عنه بضع روايات لا تبلغ عدد الأصابع. من هنا فقد جعلنا محور البحث في هذه الدراسة على روايات سهل في كتاب الكافي. هذا بالنسبة لنطاق البحث.

وأما بالنسبة لمنهجيتنا في هذه الدراسة فقد تناولنا هذه الشخصية من الجانبين الرجالي والفهرستي معاً، ولم نكتفِ بالدراسة الرجالية البحتة؛ لعدم وفائها بالغرض. ومن خلال تنبيهنا على بعض النقاط اتّضح سبب اعتماد شيخ المحدّثين محمّد بن يعقوب الكليني على هذا العدد الكبير من روايات سهل.

وانتهينا خلال هذه الدراسة إلى وثاقة سهل بن زياد من الناحية الرجالية ، وإلى الوثوق برواياته من الناحية الفهرستية.

وأخيراً أتقدّم بالشكر الجزيل لسماحة الشيخ الدكتور رحمان ستايش الذي أرفدني بملاحظاته خلال هذه الدراسة، كما أقدّم خالص شكري وتقديري لمركز أبحاث دار الحديث الذي ساندني خلال فترة التأليف وتولّى نشر الكتاب، وأسأل الباري تعالى أن يوفّقهم وجميع العاملين في نشر الحديث والذبّ عنه، وأن يكتبني في ديوان خَدَمة القرآن والحديث إنه سميع مجيب.

حيدر المسجدي

٢٤ شعبان المعظم ١٤٣٧هـ

الفصل الأوّل

التقييم الرجالي لسهل

إذا أردنا دراسة شخصية راوٍ ما فالجانب الأوّل الذي يتمّ تسليط الأضواء عليه هو أقوال علماء الرجال والفهارس في حقّه، وتتضاعف أهمّية هذا الموضوع فيما لو كان الراوي من المكثرين لنقل الروايات، أمثال «سهل بن زياد»؛ وذلك لكثرة الابتلاء برواياته؛ إذ تكرّر اسمه ضمن (٢٥٦٧) سنداً من أسانيد الكتب الأربعة[1]، و (٢٥٠٢) من أسانيد وسائل الشيعة.

والذي يضفي أهمّية لذلك أنّ روايات «سهل» لا تخصّ أبواباً معيّنة، بل انتشرت في أبواب كثيرة من الأُصول والفروع، ولذا فإنّ الاحتكاك بها سيكون واسع النطاق، ولا يمكننا عندئذ إغفالها أو غضّ الطرف عنها؛ ولو كان التغاضي عن بضع روايات أمراً سهلاً، فالتغاضي عن عدد كبير منها في غاية الصعوبة، خاصّة إذا فقدنا الرواية المعتبرة في ذلك الموضوع وتلك المسألة.

مضافاً لذلك، فإنّ تنوّع الروايات وشموليّتها لأبواب مختلفة؛ عقيدية وفقهية وأخلاقية وتفسيرية ـ كما هو الحال في روايات سهل بن زياد ـ يجعل منها منهلاً لنيل المعارف الإسلامية في هذه الأبواب، ممّا يحتّم علينا أن ننظر إليها نظرة علمية ونعاملها وفق أُسس مقبولة ومرضية؛ لأنّها ستكون دخيلة في استنباط نظرة الدين في هذه المجالات.

---

١. جاء (١٩١٨) سنداً منها في الكافي، و (٨) أسانيد منها في من لا يحضره الفقيه، و (٤٨٧) سنداً منها في التهذيب، و (١٥٤) سنداً منها في الاستبصار.

من هنا فإنّ من الضروري إلقاء نظرة على أقوال الرجاليّين في حقّه، ودراسة هذه الأقوال، وفهمها فهماً دقيقاً. ولتتميم البحث سنقوم بدراسة ما أُقيم من الأدلّة للذبّ عن سهل بن زياد، أو الطعن فيه.

١/١

أقوال الرجاليين في «سهل»

قال النجاشي:

سهل بن زياد، أبو سعيد الآدمي الرازي، كان ضعيفاً في الحديث غير معتمد فيه، و كان أحمد بن محمّد بن عيسى يشهد عليه بالغلوّ و الكذب، و أخرجه من قم إلى الريّ و كان يسكنها، و قد كاتب أبا محمّد العسكري عليه السلام على يد محمّد بن عبد الحميد العطّار للنصف من شهر ربيع الآخر سنة خمس و خمسين و مئتين. ذكر ذلك أحمد بن عليّ بن نوح و أحمد بن الحسين رحمهما الله. له كتاب التوحيد، رواه أبو الحسن العبّاس بن أحمد بن الفضل بن محمّد الهاشمي الصالحي، عن أبيه، عن أبي سعيد الآدمي. و له كتاب النوادر، أخبرناه محمّد بن محمّد، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد، عن محمّد بن يعقوب، قال: حدّثنا عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد. و رواه عنه جماعة.[١]

وذكره الشيخ في رجاله في ثلاثة مواضع، وثّقه في أحدها وسكت عن مدحه أو ذمّه في الآخرين، فقال في أصحاب أبي جعفر محمّد بن عليّ الثاني عليه السلام:

سهل بن زياد الآدمي، يكنّى أبا سعيد، من أهل الريّ.[٢]

وقال في أصحاب أبي محمّد الحسن بن عليّ عليه السلام:

سهل بن زياد، يكنّى أبا سعيد الآدمي الرازي.[٣]

وذكره في أصحاب أبي الحسن الثالث عليّ بن محمّد عليه السلام موثّقاً له، قائلاً:

---

١. رجال النجاشي: ص١٨٥ الترجمة ٤٩٠.

٢. رجال الطوسي: ص٣٧٥ الترجمة ٥٥٥٦.

٣. رجال الطوسي: ص٣٩٩ الترجمة ٥٨٥٣.

سهل بن زياد الآدمي، **يكنّى أبا سعيد، ثقة، رازي.**[١]

كما ذكره في الفهرست قائلاً:

سهل بن زياد الآدمي الرازي، **يكنّى أبا سعيد**، ضعيف، له كتاب، أخبرنا ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن، عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد بن يحيى، عن سهل. و رواه محمّد بن الحسن بن الوليد، عن سعد و الحميري، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن سهل بن زياد.[٢]

وأمّا الكشّي فقد كتب في حقّه ما يلي:

قال نصر بن الصباح: سهل بن زياد الرازي، أبو سعيد الآدمي، يروي عن أبي جعفر و أبي الحسن و أبي محمّد صلوات الله عليهم.[٣]

فلم يتعرّض لمدحه أو ذمّه، لكنّه ذكر «سهل بن زياد» بشكل ضمني في العنوان السابق عليه، وهو «أبو الخير صالح بن أبي حمّاد الرازي» فكتب قائلاً:

قال عليّ بن محمّد القتيبي: سمعت الفضل بن شاذان يقول في أبي الخير و هوصالح بن سلمة أبي حمّاد الرازي كما كنّي، و قال عليّ: كان أبو محمّد الفضل يرتضيه و يمدحه، و لا يرتضي أبا سعيد الآدمي، و يقول: هو الأحمق.[٤]

وكتب ابن الغضائري في ترجمته ما يلي:

كان ضعيفاً جدّاً، فاسد الرواية و الدين، و كان أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري أخرجه من قم، و أظهر البراءة منه، و نهى الناس عن السماع منه و الرواية عنه، و يروي المراسيل و يعتمد المجاهيل.[٥]

وأمّا معاصره أحمد بن محمّد بن خالد البرقي فقد ذكره في موضعين من رجاله من دون مدح أو ذمّ فكتب في أصحاب الإمام الهادي عليه السلام قائلاً:

---

١. رجال الطوسي: ص٣٨٧ الترجمة ٥٦٩٩.
٢. فهرست الطوسي: ص٢٢٨ الترجمة ٣٣٩.
٣. رجال الكشّي: ص٥٦٦ ح١٠٦٩.
٤. رجال الكشّي: ص٥٦٦ ح١٠٦٨.
٥. رجال ابن الغضائري: ج١ ص٦٧.

سهل بن زياد، أبو سعيد الآدمي الرازي.[١]

وذكره في أصحاب الإمام العسكري عليه السلام قائلاً:

سهل بن زياد الآدمي.[٢]

وكتب ابن داود:

سهل بن زياد الآدمي أبو سعيد الرازي د دي كر[٣] [ست]: ضعيف. [غض]: ضعيف فاسد الرواية، و كان أحمد بن محمّد بن عيسى أخرجه من قم، و نهى الناس عن السماع عنه. [جش]: كان أحمد بن محمّد بن عيسى يشهد عليه بالغلوّ و الكذب، و أخرجه من قم إلى الريّ.[٤]

وكتب العلّامة الحلّي في حقّه:

سهل ـ بغير ياء ـ بن زياد الآدمي الرازي، يكنّى أبا سعيد، من أصحاب أبي الحسن الثالث عليه السلام، اختلف قول الشيخ الطوسي رحمه الله فيه فقال في موضع: إنّه ثقة، و قال في عدّة مواضع: إنّه ضعيف. و قال النجاشي: إنّه ضعيف في الحديث غير معتمد فيه، و كان أحمد بن محمّد بن عيسى يشهد عليه بالغلوّ و الكذب، و أخرجه من قم إلى الريّ، و كان يسكنها و قد كاتب أبا محمّد العسكري عليه السلام على يد محمّد بن عبد الحميد العطّار المنتصف من شهر ربيع الآخر سنة خمس و خمسين و مئتين، ذكر ذلك أحمد بن عليّ بن نوح و أحمد بن الحسين رحمهما الله. و قال ابن الغضائري: إنّه كان ضعيفاً جدّاً، فاسد الرواية و المذهب، و كان أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري أخرجه عن قم و أظهر البراءة منه، و نهى الناس عن السماع منه و الرواية عنه، و يروي المراسيل و يعتمد المجاهيل.[٥]

هذه أقوال المتقدّمين من علماء الرجال (أعلى الله مقاماتهم)، وأمّا المتأخّرون منهم فقد كتبوا حوله أيضاً، إلّا أنّنا أعرضنا عن نقل أقوالهم؛ لأنّها مستندة للأقوال المشار إليها، وليست

---

١. رجال البرقي: ص٥٨.

٢. رجال البرقي: ص٦٠.

٣. د: أي من أصحاب الجواد عليه السلام. دي: أي من أصحاب الهادي عليه السلام. كر: أي من أصحاب العسكري عليه السلام.

٤. رجال ابن داود: ص٤٦٠ الرقم٢٢٢.

٥. الخلاصة: ص٢٢٨ الرقم٢.

مستقلّة في قبال تلك المذكورة. نعم، سنستعرض الأدلّة التي أقامها المتأخّرون لتوثيق سهل بن زياد أو الطعن فيه؛ بهدف تقييمها ومعرفة ما يمكن الاعتماد عليه منها. وقبل استعراض هذه الأدلة ننبّه على بعض الملاحظات حول ما ذكرناه من الأقوال:

بعض الملاحظات حول الأقوال المذكورة

إذا ما ألقينا نظرة على الأقوال المشار إليها آنفاً تَلفِت أنظارَنا بعضُ الملاحظات نعرضها فيما يلي:

١ ـ اختلف تقييم الشيخ لسهل بن زياد في كتابيه الرجال والفهرست؛ فوثّقه في الرجال بشكل مطلق، وضعّفه في الفهرست بشكل مطلق أيضاً.

٢ ـ إنّ الرواة لكتاب «سهل» هم من الوجوه العلمية المرموقة والأجلّاء؛ فطريق النجاشي لكتاب سهل بن زياد هو: «أخبرناه محمّد بن محمّد، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد، عن محمّد بن يعقوب، قال: حدّثنا عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد. و رواه عنه جماعة». وللشيخ الطوسي إليه طريقان، هما: «أخبرنا ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن، عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد بن يحيى، عن سهل. و رواه محمّد بن الحسن بن الوليد عن سعد، و الحميري عن أحمد بن أبي عبد الله، عن سهل بن زياد»[١].

ففي طريق النجاشي عدد من الأجلّاء؛ فمحمّد بن محمّد هو المفيد، وجلالته أبين من الشمس في رابعة النهار، وقد رواه عن جعفر بن محمّد، وهو ابن قولويه القمّي‎ﷺ، وهو من الأجلّاء أيضاً[٢]، وقد رواه عن محمّد بن يعقوب وهو الكليني‎ﷺ، وهو أوثق الناس في الحديث و أثبتهم فيه على ما صرّح به النجاشي[٣]، و قد رواه عن عليّ بن محمّد، وهو علّان

---

١. فهرست الطوسي: ص٢٢٨ الرقم٣٣٩.

٢. جعفر بن محمّد بن جعفر بن موسى بن قولويه أبو القاسم... و كان أبو القاسم من ثقات أصحابنا و أجلّائهم في الحديث و الفقه، روى عن أبيه و أخيه، عن سعد، و قال: «ما سمعت من سعد إلّا أربعة أحاديث، و عليه قرأ شيخنا أبو عبد الله الفقه، و منه حمل، و كلّ ما يوصف به الناس من جميل و ثقة و فقه فهو فوقه...» (رجال النجاشي: ص١٢٣ الترجمة ٣١٨).

٣. قال النجاشي في حقّه: «شيخ أصحابنا في وقته بالريّ و وجههم، و كان أوثق الناس في الحديث و أثبتهم» (رجال النجاشي: ص٣٧٧ الترجمة ١٠٢٦).

الكليني، وهو ثقة عين.

وأمّا طريق الشيخ الطوسي ففيه من الأجلّاء: محمّد بن الحسن بن الوليد[١]، وقد رواه عن سعد، وهو سعد بن عبد الله الأشعري القمّي[٢]، الذي رواه عن الحميري، وهو عبد الله بن جعفر الحميري[٣]، وجميعهم من الأجلّاء. فلو كان كتاب «سهل» مشتملاً على الكذب والغلوّ لما رواه هؤلاء الأجلّاء، أو لاستثنوا من كتابه ورواياته ما كان فيها من غلوّ أو تخليط كما استثنوا من غيرها.

وبهذا تمّ الكلام عن أقوال الرجاليين في حقّ سهل بن زياد، وسنستعرض في البابين الآتيين الوجوهَ التي استدلّوا بها على ضعفه أو وثاقته.

٢/١

ما استُدلّ به على ضعف «سهل بن زياد»

نستعرض فيما يلي الوجوه المذكورة والتي استُدلّ بها على ضعف سهل بن زياد، ونسلّط الأضواء عليها الواحد تلو الآخر ونقوم بدراستها وتقييمها.

الوجه الأوّل: ما ذكره النجاشي من كونه ضعيفاً في الحديث

هذا الوجه من الوجوه المهمّة في الطعن في سهل بن زياد، خاصّة وأنّه قد ورد في عبارة النجاشي، فلابدّ من دراسته، فنقول:

الذي يتصفّح كتب الرجال يجد فيها اصطلاحات وتعابير مختلفة لبيان الجهات المتعلّقة

١. كتب النجاشي في ترجمته: «محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، أبو جعفر شيخ القمّيين و فقيههم و متقدّمهم و وجههم. و يقال: إنّه نزيل قم و ما كان أصله منها. ثقة ثقة، عين، مسكون إليه...» (رجال النجاشي: ص٣٨٣ الترجمة ١٠٤٢).

٢. كتب النجاشي في ترجمته: «سعد، بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمّي، أبو القاسم، شيخ هذه الطائفة و فقيهها و وجهها» (رجال النجاشي: ص١٧٧ الترجمة ٤٦٧).

٣. عبد الله بن جعفر بن الحسين بن مالك بن جامع الحميري، أبو العباس القمّي. شيخ القمّيين و وجههم، قدم الكوفة سنة نيّف و تسعين و متين، و سمع أهلها منه فأكثروا، و صنّف كتباً كثيرة...» (رجال النجاشي: ص٢١٩ الترجمة ٥٧٣).

بوثاقة الراوي أو صلاحيته للرواية، **كما يجد التعابير** العديدة لبيان الجهات المتعلّقة بعدم وثاقته أو عدم صلاحيته للرواية.

من جانب آخر فإنّ تعدّد الاصطلاح كاشف عن تعدّد المعاني المقصودة، وإلّا فلا معنى لوضع اصطلاحات عديدة لمعنى واحد. نعم، قد تتقارب بعض المعاني، إلّا أنّها مع ذلك متفاوتة بعض الشيء فيما بينها. وبمراجعة التعابير المستعملة في رجال النجاشي والمشتملة على كلمة «ضعيف» نجد التعابير التالية:

١ ـ ضعيف.

٢ ـ ضعيف غال.

٣ ـ ضعيف غال، ليس بشيء.

٤ ـ ضعيف فاسد الرواية.

٥ ـ ضعيف مطعون عليه.

٦ ـ ضعيف جدّاً.

٧ ـ ضعيف جدّاً، لا يُلتفت إلى ما رواه.

٨ ـ ضعيف جدّاً لا يُلتفت إليه.

٩ ـ ضعيف جدّاً، و في مذهبه ارتفاع.

١٠ ـ ضعيف جدّاً لا يُعوّل عليه.

١١ ـ ضعيف جدّاً، لا يُعوّل عليه و لا يُلتفت إلى ما تفرّد به.

١٢ ـ ضعيف جدّاً، لا يُعوّل عليه في شيء.

١٣ ـ ضعيف جدّاً، فاسد الاعتقاد لا يُعتمد في شيء.

١٤ ـ ضعيف في مذهبه.

١٥ ـ كان ضعيفاً في الحديث.

١٦ ـ ضعيف الحديث، فاسد المذهب.

١٧ ـ ضعّفه أصحابنا.

١٨ ـ ضعّفه القمّيّون بالغلوّ.

۱۹ ـ ضُعّف بعض التضعيف.

۲۰ ـ ضعيف، لكن له كتاب حسن.[1]

فهذه عشرون تعبيراً يشتمل كلّ منها على كلمة «ضعيف»، بعضها ناظر لأوصاف الراوي نفسه، وبعضها ناظر للراوي من نواحي أُخرى ـ كعقيدته ومذهبه ومبانيه الحديثية ـ وبعضها ناظر لرواياته. علماً أنّ التعابير الدالّة على مضمون واحد قد تتعدّد بسبب اختلاف المراتب شدّة وضعفاً.

والملفت للنظر أنّه عبّر بقول «ضعيف» تارةً، وبـ«ضعيف فاسد الرواية» تارةً أُخرى، **وهذا ما يكشف عن أنّ الراوي قد يكون ضعيفاً لكنّه مقبول الرواية، وإلّا فلا معنى للقيد «فاسد الرواية». ويشهد لذلك أنّه صرّح في موضعين من كتابه بضعف الراوي، لكنّه وصف كتابه بأنّه حسن**[2]، ممّا يكشف عن عدم تلازم الأمرين المذكورين.

وفي المقام وصف النجاشي سهلاً بقوله: «ضعيف في الحديث»، ولم يصفه بالضعف مطلقاً، فهل المراد به نفس المراد من قولهم: «ضعيف»، أم أنّهما متفاوتان؟

الجواب: لا ريب في اختلاف المراد من هذه التعابير، وإلّا لم يعبّروا بهذه التعابير المختلفة، بل اكتفوا بقولهم: «ضعيف»، و «ضعيف جدّاً». أو فقل: إنّ تعدّد الاصطلاح كاشف عن تعدّد المعاني المقصودة؛ ولهذا صرّح عدد من علمائنا باختلاف المقصود منهما، فقال الوحيد البهبهاني في تعليقته على منهج المقال:

> قوله في محمّد بن خالد بن عبد الرحمن: «ضعيف» اه، لم يقل «ضعيف» بل «ضعيف في الحديث» ثمّ مدحه بما مدحه، والظاهر أنّه إشارة إلى روايته عن الضعفاء والمراسيل... وقال صاحب المعالم والمدارك والفاضل الخراساني أيضاً: أنّ هذا لا يقدح في نفس الرجل؛ لأنّ المراد به يروي عن الضعفاء.[3]

وقال السيّد عليّ البروجردي في بيان المراد من التعابير التي ذكروها للطعن:

---

۱. ونظيره التعبير: «ضعيف، له كتاب نوادر حسن، كثير العلم».

۲. أُنظر: ترجمة «الحسن بن محمّد بن سهل النوبختي» و «الحسن بن راشد الطفاوي» (ج ۱ ص۳۸).

۳. تعليقة على منهج المقال: ص۳۰۶.

ومنها: ضعيف في الحديث، وهو لا يوجب الضعف في نفسه، قال مولانا البهبهاني: والحكم بالقدح به أضعف منه، كما يأتي في سهل بن زياد، وقال جدّي: الغالب في إطلاقاتهم ذلك أنّه يروي عن كلّ أحد.[1]

وبه يتضّح أنّ «الضعيف في الحديث» غير «الضعيف»، فالضعف في الحديث يجتمع مع وثاقة الراوي بل وجلالته أيضاً، بخلاف الضعيف.

ولإيضاح ذلك نأتي بالمثال التالي: إذا قال أحد العلماء بوثاقة كلّ من ورد اسمه في كتاب معيّن؛ كتفسير عليّ بن إبراهيم القمّي، وثبت عندنا علمياً فساد هذا المبنى، فهذا هوالضعف في المباني الحديثية، وهذا النوع من الضعف لا يعني عدم وثاقة هذا العالم، بل هو يجتمع مع وثاقته أيضاً.[2]

فالذي ذكره النجاشي في حقّ سهل بن زياد هو: «ضعيف في الحديث»، لا «ضعيف» على نحو الإطلاق، وهو دالّ على أنّ مبانيه الحديثية ضعيفة؛ كاعتماده على المراسيل أو على رواية الضعفاء ـ كما صرّح به في بعض العبارات السابقة[3] وأُشير إليه في بعض آخر[4] ـ لا أنّه في نفسه ضعيف، كما هو مقتضى اختلاف التعبير.

وبه يتّضح تماميّة ما ذكره المحدّث النوري في التعليق على الوجه الأوّل، حيث أجاب عنه بما يلي:

أمّا قول النجاشي فلا ينافي الوثاقة ولا يعارض توثيق رجال الشيخ، فإنّ المراد من الضعف في الحديثِ الروايةُ عن الضعفاء والمجاهيل والاعتماد على المراسيل، وهي غير قادحة في العدالة، كما فعل العلّامة وجمهور الفقهاء في محمّد بن خالد

---

١. طرائف المقال: ج٢ ص٢٦٩. ولمزيد الاطّلاع راجع أيضاً: الفوائد الرجالية: ج١ ص٣٤٦ - ٣٤٧، ذخيرة المعاد (ط.ق): ج١ ق ١ ص٣٩.

٢. نجد هذا المعنى في حياتنا الاجتماعية أيضاً، فنقول عن بعض الشخصيات الاجتماعية أو العلمية: إنّه ضعيف في المسائل والتحليلات السياسية، والذي نريده هو بيان ضعفه في هذا الجانب دون أن نمسّ الجوانب الأُخرى من شخصيته. ولهذا فإنّ العرف لا يعدّ أمثال هذه التعابير من الانتقاص والطعن في شخصيته من الجوانب الأُخرى كالجانب العلمي أو الاجتماعي.

٣. أعني قول الوحيد البهبهاني: «الظاهر أنّه إشارة إلى روايته عن الضعفاء والمراسيل».

٤. أعني قول السيّد البروجردي: «الغالب في إطلاقاتهم ذلك أنّه يروي عن كلّ أحد».

الذي وثّقه الشيخ، وقال فيه النجاشي ما قال في «سهل»، فحكموا بوثاقته مع بنائهم على تقديم الجارح خصوصاً إذا كان مثل النجاشي، وهكذا في غيره.[1]

الوجه الثاني: شهادة أحمد بن محمّد بن عيسى عليه بالغلوّ والكذب

هذا هو ثاني الوجوه المهمّة في الطعن في سهل بن زياد؛ إذ نسب إليه الغلوّ والكذب من قبل شخصية مرموقة في قم تتمّثل في أحمد بن محمّد بن عيسى، والذي ذكر هذه النسبة هو أبرز علماء الرجال أعني النجاشي، فلابدّ من بيان ذلك ودراسته. وعلينا أوّلاً أن نبيّن معنى الغلوّ والكذب في اللغة والاصطلاح واستعمالاتهما في القرآن والحديث، ثمّ نلاحظ المعنى المقصود في العبارة المذكورة من خلال القرائن، وبالتالي نقيّم الوجه المذكور.

أوّلاً: الغلوّ

لا شكّ أن لكلّ لفظ معنى أو معان لغوية، وقد يكون له مع ذلك معنى أو معان اصطلاحية أيضاً، فإذا لم يكن له إلّا معنى واحد تعيّن حمله عليه، وأمّا إذا ما تعدّدت معانيه فلابدّ من لحاظ القرائن الدالّة على المعنى المقصود منه في العبارة.

والنقطة التي نثير الانتباه لها هي أنّ بعض الألفاظ قد يستعمل بمعنى أو معان في فترة معيّنة، ثمّ يترك استعماله فيها فيما بعد، فإذا ما ورد علينا لفظ من هذا القبيل وغفلنا عن ذلك وحملناه على المعنى السائد في العصر الحاضر، والحال أنّه غير مقصود للمتكلّم بالمرّة، حينها يكون المعنى المفهوم منه خاطئاً. وهذا من الأبحاث اللغوية التي اتّسع البحث عنها في العقود الأخيرة تحت عنوان «التطوّر الدلالي للألفاظ»، فمن أراد الاستزادة فليراجع الكتب الخاصّة بذلك.

وبما أنّ العبارة المذكورة صدرت في القرن الثالث من قبل أحمد الأشعري، ثمّ نقلها النجاشي في القرن الخامس، فمن المحتمل أن يكون الغلوّ والكذب المستخدمان فيها بغير المعاني المعاصرة، فلابدّ إذن من دراسة جميع المعاني المحتملة.

أ ـ الغلوّ لغة

كتب الخليل الفراهيدي (المتوفّى ١٧٥ هـ) في معنى الغلوّ قائلاً:

---

١. خاتمة المستدرك: ج٥ ص٢٢٦ ـ ٢٢٧.

غَلا السعرُ يَغْلُو غَلاءً ممدود، و غَلا الناس في الأمر: **أي جاوزوا حدّه، كَغُلُوّ اليهود** في دينها. و يقال: أَغْلَيْتُ الشيء في الشراء، و غَالَيْتُ به.... **و تَغَالَى النبتُ**، أي ارتفع، و تمادى في الطول.[1]

وكتب ابن دريد (المتوفّى ٣٢١هـ) في بيان هذه المفردة قائلاً:

الغُلُوّ: الارتفاع في الشيء و مجاوزة الحدّ فيه، و منه **قوله جلّ و عزّ**: ﴿لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾؛ أي لا تجاوزوا المقدار.[2]

وكتب الجوهري (المتوفّى ٣٩٣هـ):

غَلَا في الأمر يَغْلُو غُلُوًّا: أي جاوزَ فيه الحدّ. و غَلَا السعر غَلَاءً. و أغْلَى اللّه السعر. و غَلَوْتُ بالسهم غَلْواً: إذا رميتَ به أبعدَ ما تقدر عليه. و الغَلْوَةُ: الغاية مِقدار رميةٍ. و في المثل: «جَرْى المُذَكِّيَاتِ غِلَاءٌ».[3]

وجميع المعاني المذكورة ترجع إلى الارتفاع ومجاوزة الحدّ والإفراط في الشيء، ولهذا كتب ابن فارس في بيان المعنى الأصلي لهذا الجذر قائلاً:

الغين و اللام و الحرف المعتلّ أصلٌ صحيحٌ في الأمر، يدلُّ على ارتفاع و مجاوزةِ قَدْر. يقال: غَلا السِّعر يغلو غَلاءً، و ذلك ارتفاعُه. و غَلا الرَّجلُ في الأمر غُلُوًّا، إذا جاوَزَ حدَّه. و غَلا بسَهْمِه غَلْواً، إذا رَمَى به سَهْماً أقصى غايتِه.[4]

ومن الواضح من الاستعمالات المذكورة أنّ الإفراط والغلوّ يمكن أن ينال جوانب مختلفة، بعضها إرادي وبعضها غير إرادي؛ فنجد إطلاقه على المغالاة في السهم وهو أمر إرادي، كما يستعمل في الإفراط في الطول وهو غير إرادي. كما أنّه قد ينال الجانب المادّي من الحياة كغلو الأسعار، وقد ينال الجانب الفكري والعقيدي كغلوّ اليهود في دينهم.

ب ـ الغلوّ في القرآن الكريم

إذا راجعنا الجذر «غلو» في القرآن الكريم وجدنا استعماله في الآيتين التاليتين فقط:

---

١. كتاب العين، ج٤، ص: ٤٤٦ «غلو، غلي». وأنظر: الصحاح: ج٦ ص٢٤٤٨ «غلا» ولسان العرب: ج١٥ ص١٣١ «غلا».

٢. جمهرة اللغة: ج٢ ص٩٦١ «غلو».

٣. الصحاح: ج٦ ٢٤٤٨ «غلا».

٤. معجم مقاييس اللغة: ج٤ ص٣٨٧ «غلوى».

﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾.[١]

﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَن يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾.[٢]

فاستعملت هذه المفردة في الآية الأُولى بمعنى التشدّد في الدين ومجاوزة الحدّ فيه[٣]، بينما استعملت في الآية الثانية بمعنى الإفراط العقيدي، حيث أفرط البعض في المسيح عليه السلام فوضعه موضعاً فوق قدره. وعليه فالغلوّ المستخدم في القرآن لا يخصّ الغلوّ العقيدي وإنّما يشمل الغلوّ الأفعالي أيضاً.

ج ـ الغلوّ في الروايات

استخدمت الروايات هذه المفردة ـ تبعاً للقرآن ـ بمعناها اللغوي، فاستعملت تارة بمعنى تجاوز الحدّ في الأفعال، وأُخرى بمعنى مجاوزة الحدّ في الاعتقاد بأمير المؤمنين عليه السلام أو الأئمّة من ولده عليهم السلام، فمن الأوّل ما رواه الكليني رحمه الله:

عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ الْيَمَانِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ أَبَانِ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ، عَنْ سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ الْهِلَالِيِّ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَالَ:

بُنِيَ الْكُفْرُ عَلَى أَرْبَعِ دَعَائِمَ الْفِسْقِ وَ الْغُلُوِّ وَ الشَّكِّ وَ الشُّبْهَةِ... (إلى أن قال:) وَ الْغُلُوُّ عَلَى أَرْبَعِ شُعَبٍ عَلَى التَّعَمُّقِ بِالرَّأْيِ وَ التَّنَازُعِ فِيهِ وَ الزَّيْغِ وَ الشِّقَاقِ... .[٤]

حدّثنا محمّد بْنُ الْقَاسِمِ الْأَسْتَرَابَادِيُّ الْمُفَسِّرُ، قَالَ: حَدَّثَنِي يُوسُفُ بْنُ محمّد بْنِ زِيَادٍ وَ

١. المائدة: ٧٧.

٢. النساء: ١٧١.

٣. كتب الزبيدي: «في المِصْباح: غَلاَ في الدِّين غُلُوّاً: تَشَدَّدَ وتَصَلَّبَ حتى جَاوَزَ الحَدَّ. ومنه قوله تعالى: ﴿لا تَغْلُوا في دِينِكُم غَيْرَ الحَقِّ﴾. وقالَ ابنُ الأثِيرِ: الغُلُوُّ في الدِّين: البَحْثُ عن بَواطِنِ الأَشياءِ، والكَشْفِ عن عِلَلِها وغَوامِضِ مُتَعبَّداتِها» (تاج العروس: ج٢٠ ص٢٣ غلو).

٤. الكافي: ج٢ ص٣٩١ ح١ باب دعائم الكفر و شعبه.

عَلِيُّ بْنُ محمّد بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبَوَيْهِمَا، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ محمّد بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرِ بْنِ محمّد بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بن أَبِي طَالِبٍ عليهم السلام فِي قَوْلِهِ: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾، قَالَ:

أَدِمْ لَنَا تَوْفِيقَكَ الَّذِي بِهِ أَطَعْنَاكَ فِي مَاضِي أَيَّامِنَا؛ حَتَّى نُطِيعَكَ كَذَلِكَ فِي مُسْتَقْبَلِ أَعْمَارِنَا، وَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ هُوَ صِرَاطَانِ: صِرَاطٌ فِي الدُّنْيَا وَ صِرَاطٌ فِي الآخِرَةِ، وَ أَمَّا الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ مَا قَصُرَ عَنِ الْغُلُوِّ وَارْتَفَعَ عَنِ التَّقْصِيرِ وَاسْتَقَامَ، فَلَمْ يَعْدِلْ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْبَاطِلِ... .[1]

ومن الثاني ما رواه ابن شعبة الحرّاني عن أميرالمؤمنين عليه السلام:

إِيَّاكُمْ وَ الْغُلُوَّ فِينَا، قُولُوا: إِنَّا عِبَادٌ مَرْبُوبُونَ وَ قُولُوا فِي فَضْلِنَا مَا شِئْتُمْ، مَنْ أَحَبَّنَا فَلْيَعْمَلْ بِعَمَلِنَا وَ يَسْتَعِنْ بِالْوَرَعِ؛ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ مَا يُسْتَعَانُ بِهِ فِي الدُّنْيَا وَ الآخِرَة.[2]

هذا، وقد أشار آية الله الشيخ محمّد السند إلى بعض الروايات التي استعملت الغلوّ بغير معناه الاصطلاحي.[3]

د ـ الغلوّ في كتب الفقه والعقائد

تعرّض الفقهاء للغلاة في كتبهم الفقهية، لكن لمّا كان الجانب الذي ينال اهتمامهم هو تحديد الأحكام الشرعية، بما فيها طهارة ونجاسة الكفّار والمنحرفين عقيديّاً، فمرادهم بالغلاة هو من يعتقد ربوبية أحد المخلوقين كأمير المؤمنين عليه السلام[4]، باعتبار تأثيره على طهارته ونجاسته، وأمّا المفرط في الجوانب الأُخرى فلا تأثير له على الطهارة والنجاسة، فيكون

---

١. معاني الأخبار: ص٣٣ ح٤.

٢. تحف العقول: ص١٠٤.

٣. راجع: الغلوّ والفرق الباطنية: ص١٦٦ ـ ١٨٢.

٤. كتب الشهيد الثاني في شرح قوله «ومن عدا الخوارج والغلاة» قائلاً: «المراد بالخوارج أهل النهروان ومن دان بمقالتهم ولجمعهم بغض عليّ عليه السلام، وبالغلاة من اعتقد إلهية عليّ عليه السلام أو أحد الأئمة عليهم السلام» (مسالك الأفهام: ج١ ص٢). وفي جواهر الكلام: «الغلاة: جمع غال، وهو من اعتقد إلهية أحد من الناس كما في الروض، والمعروف من ذلك من اعتقد إلهية عليّ عليه السلام» (جواهر الكلام: ج٤ ص٨٠).

خارجاً عن محور بحثهم، ولهذا لا يقصدونه من إطلاق هذا اللفظ.

وكذلك الحال في كتب العقائد والكلام، فإن موضوع البحث فيها هو العقائد الحقّة والباطلة، فلا شأن لهم بغير المجال العقيدي؛ ولهذا لو أطلق علماء العقائد والكلام هذا اللفظ أرادوا به من يعتقد اُلوهية أمير المؤمنين أو أحد أولادهﷺ أو نظير ذلك من العقائد الفاسدة، لا المغالي بمعناه اللغوي.

وبناءً على ذلك، فلو أُطلق عنوان المغالي في كتب الفقه والعقائد فالمراد به المغالون عقيدياً لا غير، ولكثرة التعاطي مع الكتب المذكورة والأنس بها صار المعنى المذكور هو المتبادر من هذه اللفظة عند المتشرّعة ـ في عصرنا الحاضر ـ من بين معاني الغلوّ، حتّى صار وكأنّه المعنى الحقيقي والوحيد لهذا اللفظ، مع أنّ المعنى اللغوي أوسع من ذلك، واستعماله القرآني والحديثي مطابق للمعنى اللغوي وأوسع من المعنى المستعمل في الفقه و العقائد.

والسؤال المطروح هو: ما المراد من الغلوّ المنسوب لسهل بن زياد، هل هو معناه اللغوي أم الفقهي والكلامي ؟

قبل الإجابة على هذا السؤال علينا أن نوضح ما يمكن تصوّره من معاني الغلوّ في العصر السابق، ثمّ اختيار المعنى المناسب منها وفق القرائن، فنقول:

الغلوّ في العصر السابق على ثلاثة أقسام[١]، هي:

١. **الغلوّ العقيدي**: وهو رفع أهل البيتﷺ فوق شأنهم، أو رفعهم إلى مستوى الربوبية.

٢. **الغلوّ السلوكي والعملي**: والمراد به الإفراط في المجال السلوكي والعملي؛ إذ تقدّم أنّ الغلوّ هو الإفراط ومجاوزة الحدّ، فإذا كان هذا الإفراط في مجال السلوك وعلى المستوى العملي كان غلوّاً سلوكيّاً، وبذلك تخرج أفعال الإنسان عن جادّة الصواب.

وهذا الغلوّ له مظاهر مختلفة في الحياة، كالافراط في تهذيب الأولاد باستقصاء كلّ شاردة وواردة، والإفراط في الطهارة والنجاسة، والإفراط في طلب المال، وهكذا. فالاعتدال

١. هذا التقسيم للغلوّ هو ممّا أفاده السيّد الأستاذ آية الله السيّد أحمد المددي حفظه الله في بعض دروسه، والإيضاح من عندنا.

في الأمثلة المذكورة حسن، **والإفراط مذموم، بل قد يخرج** الإنسان عن المسير السليم للحياة نتيجة **لإفراطه في بعض الجوانب السلوكية، كما نشاهده في** بعض أفراد المجتمع.

والذي يظهر من بعض الأخبار ـ **خصوصاً الأخبار** الواردة في تراجم الغلاة ـ أنّ الغلوّ قد يطلق ويراد به الغلوّ السلوكي والعملي، **لكن لا بجميع** أنواع السلوك، بل بمعنى أنّ الإنسان لا يأتي بالواجبات ولا ينتهي عن المحرّمات، بل قد لا يرى تكليفاً، نظير ما يظهر من الرواية التالية المروية في رجال الكشّي تحت العناوين: «فارس، و محمّد بن يزداد الرازي، وإسحاق بن محمّد البصري»:

> قال أبو عمرو: سألت أبا النضر محمّد بن مسعود عن جميع هؤلاء، فقال: أمّا عليّ بن الحسن بن عليّ بن فضّال فما رأيت فيمن لقيت بالعراق و ناحية خراسان أفقه و لا أفضل من عليّ بن الحسن بالكوفة... . وأمّا عليّ بن عبد الله بن مروان فإنّ القوم ـ يعني الغلاة ـ يمتحن في أوقات الصلوات، و لم أحضره في وقت صلاة و لم أسمع فيه إلّا خيراً... .[1]

وهو صريح في أنّ الغلاة يمتحنون ويعرفون في أوقات الصلاة؛ وما ذاك إلّا لأنّهم لا يقيمونها. وهذا يعني أنّ الصفة المعروفة للغلاة هي عدم إقامتهم للصلاة.

وفي اعتقادات الإماميّة:

> و علامة الحلاجية من الغلاة دعوى التجلّي بالعبادة مع تديّنهم بترك الصلاة و جميع الفرائض، و دعوى المعرفة بأسماء اللّه العظمى، و دعوى اتّباع الجنّ لهم، و أنّ الوليّ إذا خلص و عرف مذهبهم فهو عندهم أفضل من الأنبياء عليهم السلام.[2]

وقال العلّامة المجلسي:

> اعلم أنّ الغلو في النبيّ و الأئمّة عليهم السلام إنّما يكون بالقول بألوهيتهم، أو بكونهم شركاء الله تعالى في المعبودية أو في الخلق و الرزق... أو القول بأنّ معرفتهم تغني عن جميع الطاعات و لا تكليف معها بترك المعاصي.[3]

---

١. رجال الكشّي: ص٥٣٠ الترجمة ١٠١٤.

٢. اعتقادات الإمامية: ص١٠١، بحار الأنوار: ج٢٥ ص٣٤٣.

٣. بحار الأنوار: ج٢٥ ص٣٤٦.

وفي أعلام الدين:

و منها: محبّة أسهل المذاهب ذي الرخص في ارتكاب الفواحش و اللذّات؛ استصعاباً للعلم و استثقالاً للعمل و ميلاً إلى الراحة و رغبة في الإباحة؛ و لهذا يسرع كثير من الناس إلى مذاهب الغلاة و المسقطين للتكليف و الأعمال.[١]

فالروايات والكلمات المشار إليها وغيرها دالّة بوضوح على أنّ أحد المظاهر البارزة والعلامات الشاخصة في الغلاة هي ترك العبادات وارتكاب المحرّمات، وهما أمران سلوكيان، ولهذا أطلقنا عليه عنوان الغلوّ السلوكي.

نعم، المنشأ للغلوّ السلوكي هو الانحراف العقيدي الذي من أبرز مصاديقه الغلوّ العقيدي، لكن لا تلازم بينهما، فقد يكون الشخص غالياً في عقيدته لكنه يقيم الصلاة ويؤدّي الزكاة. وعليه فالغلوّ السلوكي غير الغلوّ العقيدي.

ويظهر من بعض الروايات أنّ المتبادر من لفظ الغلوّ لأبناء ذاك الزمان كان ملازماً لترك الواجبات وركوب المحرّمات.

كما قد يطلق الغلوّ ويراد به التطرّف العملي، لكن لا بترك الواجبات وفعل المحرّمات، نظير التطرّف في إبراز الولاية لأهل البيت عليهم السلام والبراءة من أعدائهم[٢]، أو التطرّف في بعض المجالات الأُخرى.

٣. الغلوّ السياسي: النوع الثالث من الغلوّ هو ما أسميناه بالغلوّ السياسي، وهو أن يكون الإنسان ثورياً في تصرّفاته ومواقفه تجاه النظام الحاكم، بنحو يخرجه عن حدّ الاعتدال. ولتوضيحه نقول:

لا ريب أنّ الناس على مسالك ومذاهب وطباع مختلفة، وبسبب ذلك تختلف مواقفهم تجاه الأنظمة السياسية والحكومات القائمة. من جهة أُخرى فإنّ عدم رضوخ الإنسان للظلم ومواجهته له أمر حسن فيما إذا روعيت شرائطه ومتطلّباته وأرضيّاته اللازمة، ومذموم إذا لم

---

١. أعلام الدين: ص٢٥٩.

٢. هذا المعنى أشار إليه آية الله الشيخ محمّد السند، وذكر الشاهد الرواني عليه. راجع: الغلوّ والفرق الباطنية: ص١٧٢ ـ ١٧٤.

تراعَ الأُمور المذكورة. فالاعتدال **السياسي هو: أن يتّخذ** الإنسان الموقف المناسب تجاه النظام الجائر حسبما تقتضيه **الظروف والشرائط الحاكمة**، ولا يمكن رسم خطّ عام للعمل به في جميع الحالات ومختلف **الظروف أيّاً كانت.**

وبعبارة أُخرى: الأنظمة السياسية **والحكومات قد تخرج** عن جادّة الاستقامة، بأن تظلم البعض، أو تستأثر بالأموال، أو تنهب **الثروات، فالاستنكار** عليها ومواجهتها أمر حسن بلا ريب، شريطة أن يتمتّع بالأرضية الخصبة والشرائط المطلوبة، وإلّا كانت مذمومة وقبيحة؛ لأنّها ستجرّ التبعات السيّئة على أُولئك المعترضين، بل وعلى غيرهم أيضاً؛ ولهذا فإنّ التاريخ يشهد لنجاح الانتفاضات الشعبية التي راعت هذا الجانب، وفشل الأُخرى التي لم تراع هذا الجانب.

وقد عاصرنا في زماننا الحاضر الانتفاضات والثورات الشعبية من كلا النمطين، فشاهدنا نجاح الثورة الإسلامية في إيران، إلى جانب ذلك نجد فشل بعض الثورات في البلدان الأُخرى، كالانتفاضة الشعبانية في العراق سنة (١٩٩٢ م) ضدّ نظام صدام الجائر، وبعض الانتفاضات الشعبية في البلدان العربية خلال العامين (٢٠١٠ ـ ٢٠١١م)، فإنّ هذه الثورات لو تمّت في ظلّ أرضية مناسبة وقيادة حكيمة لانتهت لنتائج محمودة. فالذي يحمل أفكاراً ثورية ضدّ النظام الحاكم، ولا ينتظر حلول الفرصة المناسبة وتحقّق الشرائط المطلوبة عبّرنا عنه بـ«الغالي سياسياً». وهذا النوع من الغلوّ موجود على مرّ التاريخ.

وهنا سؤال يطرح نفسه: هل كان في الأوساط الشيعية رجال لهم غلوّ سياسي، أم أنّ هذا مجرّد احتمال؟

ونقول في الجواب عنه: كان هناك تيّار فكري سائد بين الشيعة في مختلف المدن ـ وخاصّة في الكوفة ـ يدعو للقيام ضدّ النظام الحاكم والإطاحة به وتنصيب من نصّبه الله تعالى، وهذا الخطّ الفكري كان موجوداً بين الشيعة على مرّ الأزمان، وهناك من يدين به إلى يومنا هذا، ومن وجوه هذا التيار هو زيد بن عليّ الشهيد، الذي كان يدعو للثورة والسيف والإطاحة بالأُمويين واستبدال النظام الحاكم بنظام آخر[1]، فلمّا ثار واستشهد وصلب وأُحرق

١. وهو المعبّر عنه في الروايات بأنّه كان يدعو للرضا من آل محمّد؛ ولهذا فإنّ الزيدية يقولون بالقيام بالسيف إلى يومنا هذا، ولهذا نجد الاضطرابات في اليمن بين الآونة والأُخرى، فإنّهم من أبناء المذهب الزيدي.

توغّرت نفوس أنصار هذا التيّار أكثر فأكثر، حيث لعب النظام الحاكم بمشاعر الشيعة بشدّة وأحسّوا من خلال ممارسات النظام أنّه يريد إبادتهم والقضاء عليهم عن بكرة أبيهم. وهذه المظلومية والضغوط الشديدة والمتزايدة على الشيعة هي من أسباب انتشار هذا التيّار، حيث إنّ نشر المظلومية من أفضل الأساليب الإعلامية لترويج فكرة معيّنة وإثارة مشاعر الناس تجاه الحكومة.

ولهذا نجد أنّ الكثير أخذ يؤمن بهذه الفكرة، بل نجد أنّ البعض أخذ يسأل أهل البيت عليهم السلام عن سبب القعود وعدم الثورة، والكثير من هؤلاء لا يلاحظون الظروف المحيطة والشرائط المطلوبة للثورة، ولهذا لم يقم أهل البيت عليهم السلام ضدّ الأنظمة الحاكمة، في الوقت ذاته قامت العديد من الثورات إلّا أنّها باءت بالفشل، ولو كانت الأرضية مناسبة لثار أهل البيت عليهم السلام ضدّ الأنظمة المذكورة.وقد ضمّ هذا التيّار العديد من الرواة.[1]

تذييل:

ذكر الشيخ محمّد السند في كتابه «الغلوّ والفرق الباطنية» تحت عنوان «حقيقة الغلوّ وأنواعه في الروايات» ما يلي:

> إنّه قد عرّف الغلوّ بتعاريف عديدة، فتارة بتأليه الأنبياء والرسل أو الأوصياء، وأُخرى بالقول بنبوّة الأوصياء والأئمّة، وثالثة بالقول بوجود صفات ومقامات للمعصومين هي فوق درجتهم وحدّهم الوجودي وهي أشبه بالصفات الإلهية، ورابعة بالقول فيهم وبنعتهم بما ليس فيهم. ولكن هناك تعاريف أُخرى نجدها في جملة من الروايات، والجامع بينها هو الإيمان بحقيقة الباطن مع الإفراط والتطرّف في جانب آخر... ـ إلى أن قال ـ: وقد استعمل الغلوّ في الروايات في معاني عديدة، وليس ذلك من قبيل المشترك اللفظي، بل هي في الحقيقة أنماط وأنواع التطرّف والتجاوز عن الحدّ الذي ارتكبه الغلاة، وهي أُمور.[2]

ثمّ ذكر سبعة أنواع للغلوّ مع ذكر الشاهد الرواني لكلّ منها، إليك عناوينها، ومن أراد الاستزادة فليراجع المصدر، وهذه العناوين هي:

---

١. وممّن أشار لهذا المعنى أيضاً آية الله الشيخ محمّد السند. راجع: الغلوّ والفرق الباطنية: ص١٧٨ ـ ١٨٠.

٢. الغلو والفرق الباطنية: ص١٦٣ ـ ١٦٥.

الأوّل: الإيمان بالباطن **والكفر بالظاهر**.[1]

الثاني: الخطأ **في التأويل**.[2]

الثالث: ترك التقيّة **بإظهار التبرّي جهاراً**.[3]

الرابع: الغلوّ في التسمية **لا في إسناد الصفات** والأفعال.[4]

الخامس: التطرّف السياسي **والاندفاع** الثوري.[5]

السادس: الاستئكال بمحبّتهم **وإظهارها لأجل** الوصول إلى الأطماع الدنيوية.[6]

السابع: إسناد **الأفعال الخطيرة في الخلقة** إلى المقرّبين من دون تقييدها بإذن الله.[7]

وبهذا يتّضح أنّ ما ذكرناه من معنى للغلوّ غير مستبعد، فروايات أهل البيتﷺ دالّة على معانٍ عديدة للغلوّ لا نستعمله فيها هذا اليوم، وهذه المعاني مستعملة بحقّ الرواة كما ذكرت الشواهد الروائية عليه، علماً أنّ هذه النماذج لا تعني انحصار معنى الغلوّ فيها، وإنّما تعني استعمالها فيها مع إمكان استعمالها في غيرها أيضاً.

زبدة المخاض

اتّضح ممّا تقدّم أنّ الغلوّ مستعمل في اللغة والقرآن والحديث في معانٍ عديدة، كلّها ترجع إلى التطرّف والخروج عن الحدّ والاعتدال. وهنا يطرح السؤال التالي نفسه:

ما هو المقصود من الغلوّ في عبارة النجاشي بحقّ سهل بن زياد؟

والجواب هو أنّه إذا أردنا تحديد المعنى المقصود من بين المعاني العديدة فلابدّ من ملاحظة القرائن التي تعيننا على ذلك فنقول:

المعنى الأوّل من معاني الغلوّ ـ وهو الغلوّ العقيدي ـ غير مقصود هنا بلا ريب، فإنّ

---

١. المصدر السابق: ص١٦٦ ـ ١٦٧.

٢. المصدر السابق: ص١٦٨ ـ ١٧١.

٣. المصدر السابق: ص١٧٢ ـ ١٧٤.

٤. المصدر السابق: ص١٧٥ ـ ١٧٧.

٥. المصدر السابق: ص١٧٨ ـ ١٨٠.

٦. المصدر السابق: ص١٨١.

٧. المصدر السابق: ص١٨٢.

المعتقد لألوهية أمير المؤمنينعليه السلام أو أحد الأئمةعليهم السلام لا يروي ما ينافي عقيدته، مع أنّه روى الكثير من ذلك، نظير الروايات التالية:

عَلِيُّ بْنُ محمّد، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ طَاهِرِ بْنِ حَاتِمٍ فِي حَالِ اسْتِقَامَتِهِ، أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى الرَّجُلِ: مَا الَّذِي لَا يُجْتَزَأُ فِي مَعْرِفَةِ الخَالِقِ بِدُونِهِ؟ فَكَتَبَ إِلَيْهِ:

لَمْ يَزَلْ عَالِماً وَ سَامِعاً وَ بَصِيراً، وَ هُوَ الْفَعَّالُ لِمَا يُرِيدُ.

وَ سُئِلَ أَبُو جَعْفَرٍعليه السلام عَنِ الَّذِي لَا يُجْتَزَأُ بِدُونِ ذَلِكَ مِنْ مَعْرِفَةِ الْخَالِقِ؟ فَقَالَ:

لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَ لَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ، لَمْ يَزَلْ عَالِماً سَمِيعاً بَصِيراً.[١]

محمّد بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِئَابٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍعليه السلام:

تَكَلَّمُوا فِي خَلْقِ اللَّهِ وَ لَا تَتَكَلَّمُوا فِي اللَّهِ؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ فِي اللَّهِ لَا يَزْدَادُ صَاحِبُهُ إِلَّا تَحَيُّراً.[٢]

عَلِيُّ بْنُ محمّد وَ محمّد بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ بَشِيرٍ الْبَرْقِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ عَامِرٍ الْقَصَبَانِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي هَارُونُ بْنُ الْجَهْمِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِعليه السلام قَالَ: قَالَ:

لَوِ اجْتَمَعَ أَهْلُ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ أَنْ يَصِفُوا اللَّهَ بِعَظَمَتِهِ لَمْ يَقْدِرُوا.[٣]

سَهْلٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ محمّد الْهَمَذَانِيِّ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى الرَّجُلِعليه السلام: أَنَّ مَنْ قِبَلَنَا مِنْ مَوَالِيكَ قَدِ اخْتَلَفُوا فِي التَّوْحِيدِ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: جِسْمٌ، وَ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: صُورَةٌ؟ فَكَتَبَعليه السلام بِخَطِّهِ:

سُبْحَانَ مَنْ لَا يُحَدُّ وَ لَا يُوصَفُ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ أَوْ قَالَ الْبَصِيرُ.[٤]

سَهْلٌ، عَنْ محمّد بْنِ عِيسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ محمّد بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ: كَتَبَ أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍعليه السلام إِلَى أَبِي:

---

١. الكافي: ج١ص ٨٦ ح٢.
٢. المصدر السابق: ج١ص ٩٢ ح١.
٣. المصدر السابق: ج١ص ١٠٢ ح٤.
٤. المصدر السابق: ج١ص ١٠٢ ح٥.

أَنَّ اللّهَ أَعْلَى وَ أَجَلُّ وَ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يَبْلُغَ كُنْهُ صِفَتِهِ، فَصِفُوهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ وَ كُفُّوا عَمَّا سِوَى ذَلِكَ.[1]

سَهْلٌ، عَنِ السِّنْدِيِّ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصٍ أَخِي مُرَازِمٍ، عَنِ الْمُفَضَّلِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍعليه السلام عَنْ شَيْءٍ مِنَ الصِّفَةِ، فَقَالَ:

لَا تَجَاوَزْ مَا فِي الْقُرْآنِ.[2]

سَهْلٌ، عَنْ محمّد بْنِ عَلِيٍّ الْقَاسَانِيِّ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَيْهِعليه السلام: أَنَّ مَنْ قِبَلَنَا قَدِ اخْتَلَفُوا فِي التَّوْحِيدِ، قَالَ فَكَتَبَعليه السلام:

سُبْحَانَ مَنْ لَا يُحَدُّ وَ لَا يُوصَفُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ.[3]

سَهْلٌ، عَنْ بِشْرِ بْنِ بَشَّارٍ النَّيْسَابُورِيِّ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى الرَّجُلِعليه السلام: أَنَّ مَنْ قِبَلَنَا قَدِ اخْتَلَفُوا فِي التَّوْحِيدِ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هُوَ جِسْمٌ، وَ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هُوَ صُورَةٌ؟ فَكَتَبَ إِلَيَّ:

سُبْحَانَ مَنْ لَا يُحَدُّ وَ لَا يُوصَفُ، وَ لَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ، وَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ.[4]

بل إنّه كاتب الإمام العسكريعليه السلام وسأله عن التوحيد، فروى الشيخ الكليني:

سَهْلٌ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى أَبِي محمّدعليه السلام سَنَةَ خَمْسٍ وَ خَمْسِينَ وَ مِئَتَيْنِ: قَدِ اخْتَلَفَ ـ يَا سَيِّدِي ـ أَصْحَابُنَا فِي التَّوْحِيدِ، مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هُوَ جِسْمٌ، وَ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هُوَ صُورَةٌ، فَإِنْ رَأَيْتَ ـ يَا سَيِّدِي ـ أَنْ تُعَلِّمَنِي مِنْ ذَلِكَ مَا أَقِفُ عَلَيْهِ وَ لَا أَجُوزُهُ فَعَلْتَ مُتَطَوِّلًا عَلَى عَبْدِكَ فَوَقَّعَ بِخَطِّهِعليه السلام:

سَأَلْتَ عَنِ التَّوْحِيدِ وَ هَذَا عَنْكُمْ مَعْزُولٌ، اللّهُ وَاحِدٌ أَحَدٌ، لَمْ يَلِدْ، وَ لَمْ يُولَدْ، وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ، خَالِقٌ وَ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، يَخْلُقُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى مَا يَشَاءُ مِنَ الْأَجْسَامِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ وَ لَيْسَ بِجِسْمٍ، وَ يُصَوِّرُ مَا يَشَاءُ وَ لَيْسَ بِصُورَةٍ، جَلَّ ثَنَاؤُهُ وَ تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ شِبْهٌ، هُوَ لَا غَيْرُهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَ هُوَ

١. المصدر السابق: ج١ص ١٠٢ ح٦.
٢. المصدر السابق: ج١ص ١٠٢ ح٧.
٣. المصدر السابق: ج١ص ١٠٢ ح٨.
٤. المصدر السابق: ج١ص ١٠٢ ح٩.

السَّمِيعُ الْبَصِيرُ.[١]

وغيرها من الروايات المفرّقة في أبواب أُصول الكافي والتي تدلّ على توحيده، إمّا بشكل صريح أو غير صريح. هذا بالنسبة إلى المعنى الأوّل.

وأمّا المعنى الثاني ـ أعني الغلوّ السلوكي والعملي المستلزم لترك الواجبات وفعل المحرّمات ـ فينفيه ما يلي:

١. إنّ الذي لايأتي بالواجبات ولا يتحرّج عن فعل المحرّمات، لا يؤمَن عليه من الكذب في الرواية، بل وجعل الأحاديث، فكيف يروي عنه كبار المحدّثين أمثال الكليني هذا العدد الهائل من الروايات؟!

٢. إنّ سهلاً روى كمّاً هائلاً من الروايات في الفروع كما تشير إحصائيّات رواياته في كتاب الكافي[٢]، فمن لا يرى لزوم الإتيان بالفرائض ـ من الصلاة وغيرها ـ لا يروي هذا العدد من الروايات فيما يتعلّق بها وبأحكامها.

وبهذا ينتفي أو يضعف الاحتمالان الأوّلان للغلوّ، وهما: الغلو العقيدي والسلوكي: واللذان يوجبان الكفر أو الفسق، وهذا ما ذكره الشيخ محمّد حسين الإصفهاني رحمه الله حيث قال:

> من الواضح أنّ الغلوّ في الصدر الأوّل عند أرباب الحديث ليس من الغلوّ الموجب للفسق أو الكفر.[٣]

ومن البيّن أنّ الغلوّ العقيدي أو السلوكي ـ الذي يستلزم ترك الواجبات وفعل المحرّمات ـ موجب للفسق أو الكفر، وعليه فهو صريح في أنّ الغلوّ في ذاك الزمان ليس هو بالمعنيين المذكورين.

نعم، يحتمل أن يكون المراد بنسبة الغلوّ إليه هو الغلوّ بمعناه اللغوي؛ وهو أن يكون مفرطاً في بعض التصرّفات التي تعرّض استقرار المجتمع للخطر. ولعلّ هذا الاحتمال أقرب

١. المصدر السابق: ج١ص ١٠٣ ح١٠.
٢. ستأتي هذه الإحصائيات لاحقاً إن شاء الله تعالى.
٣. صلاة المسافر: ص٢٠.

من غيره بلحاظ القرائن؛ **فهو منسجم مع تصرّف أحمد** بن محمّد بن عيسى مع سهل من جهة، ورواية الأجلّاء ـ **كالشيخ الكليني ـ عنه من جهة** أُخرى، وتوثيق الشيخ له من جهة ثالثة.

توضيح ذلك: إنّ أحمد بن محمّد بن عيسى كان الوجه السياسي في قم، قال النجاشي في ترجمته:

> أحمد بن محمّد بن عيسى بن عبد الله... شيخ القمّيّين ووجههم و فقيههم غير مدافَع، و كان أيضاً الرئيس الذي يلقى السلطان بها.[1]

فمقتضى منزلته السياسية وكونه الرئيس الذي يلقى السلطان[2] أن لا يسمح للمتطرّفين بإتيان ما شاؤوا[3]، خاصّة في بعض المجالات الهامّة كالحديث، فإن كان المراد بالغلوّ ما ذكرناه انسجم مع ما تقدّم من عبارة النجاشي في وصف «سهل» حيث قال: «كان ضعيفاً في الحديث»، و عليه سيكون وصفه بالغلوّ بمعنى تطرّفه في قبول الأحاديث حتّى وإن كانت من نسخ غير معتمدة أو من طرق ضعيفة.

ويؤيّد هذا الاحتمال ما يلي:

١. أنّ النجاشي لم يذكر شهادة القمّيين عليه بالغلوّ، وإنّما قال: «وكان أحمد بن محمّد بن عيسى يشهد عليه بالغلوّ»، فهذه الشهادة من قبل الرئيس السياسي لقم ـ أحمد الأشعري ـ فقط.

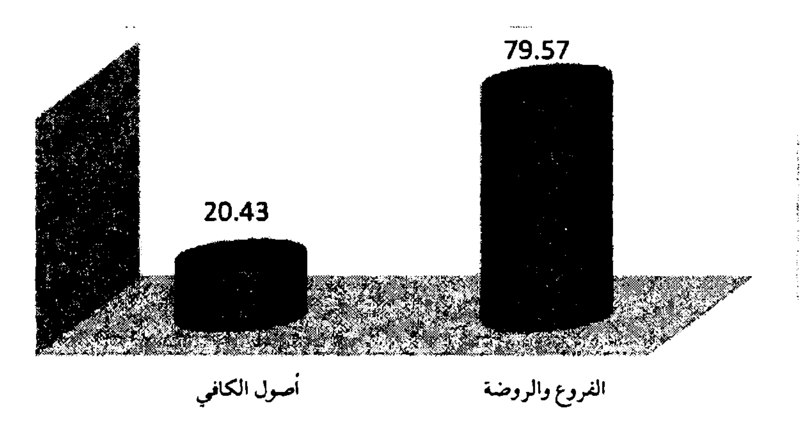
٢. بمراجعة روايات «سهل» في كتاب الكافي وجدنا أنّ حوالي (٢٠٪) من رواياته وردت في الأُصول، وحوالي (٨٠٪) من رواياته وردت في الفروع والروضة، أُنظر الشكل التالي:

---

١. رجال النجاشي: ص٨١ الرقم١٩٨.

٢. هو ما يعبّر عنه اليوم بـ«المحافظ» أو «القائم مقام» أو نظير ذلك.

٣. وهذا ما نجده في واقعنا الاجتماعي الذي نعيشه، فالسياسي يحاول تهدئة الساحة ولا يفسح المجال لمن له ميول فكرية معيّنة تهدّد هدوء واستقرار المجتمع، سواء على المستوى الفكري أم على المستوى السياسي أم غيرهما من المستويات.



فلو كان غلوّه عقيدياً لبرز في شيء من رواياته الواردة في أُصول الكافي، مع أنّها لا تشتمل على مضامين توهم الغلوّ العقيدي على ما راجعناه. وإن كان بمعنى عدم المبالاة بالواجبات فإنّ رواياته في الفروع تنيف على الألف، وهو غير منسجم مع عدم مبالاته بالواجبات.

علماً أنّ الغلوّ العقائدي له أُفق واسع، ولاينحصر في معنى واضح الحدود؛ حيث نرى العقيدة الواحدة حقّاً عند بعض باطلة عند آخرين، بل هي من مصاديق الغلوّ[1]، فما هو المعيار في كون الرجل غالياً؟ خاصّة في بعض المجالات التي تختلف فيها مدرسة قم عن مدرسة بغداد؛ إذ أنّ المتّهم له بالغلوّ هو من مشايخ قم المعروفين، فإن تنزّلنا وقلنا: إنّ المراد بالغلوّ هو الغلوّ العقيدي، فهذه النسبة هي من قبل بعض القمّيين، مع أنّه ممّا اختلفت في تعيين مصاديقه مدرستا قم و بغداد.

هذا وقد ذكر الشيخ المامقاني‌ﷺ شاهداً آخر لعدم كون المراد بالغلوّ معناه المعاصر فقال:

ويشهد لما ذكرناه هنا رواية الرجل أخباراً كثيرة غاية الكثرة في مذمّة الغلاة والغلوّ

---

۱. قال الشيخ الصدوق‌ﷺ: «**إِنَّ الْغُلاةَ وَ الْمُفَوِّضَةَ لَعَنَهُمُ** اللهُ يُنْكِرُونَ سَهْوَ النَّبِيِّ‌ﷺ وَ يَقُولُونَ: لَوْ جَازَ أَنْ يَسْهُوَ‌ﷺ فِي الصَّلاةِ لَجَازَ أَنْ يَسْهُوَ **فِي التَّبْلِيغِ، لأَنَّ الصَّلاةَ عَلَيْهِ** فَرِيضَةٌ كَمَا أَنَّ التَّبْلِيغَ عَلَيْهِ فَرِيضَةٌ... وَ كَانَ شَيْخُنَا محمّد بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ **بْنِ الْوَلِيدِ رَحِمَهُ اللهُ يَقُولُ: أَوَّلُ** دَرَجَةٍ فِي الْغُلُوِّ نَفْيُ السَّهْوِ عَنِ النَّبِيِّ‌ﷺ... وَ أَنَا أَحْتَسِبُ الأَجْرَ فِي تَصْنِيفِ كِتَابٍ مُنْفَرِدٍ **فِي إِثْبَاتِ سَهْوِ النَّبِيِّ‌ﷺ** وَ الرَّدِّ عَلَى مُنْكِرِيهِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى» (من لا يحضره الفقيه: ج۱ ص۳۵۹).

وحقيقة كون الأئمة عليهم السلام عباداً لله تعالى مكرمين.[1]

كما ذكر المحدّث النوري عدداً من القرائن الدالّة على أنّ المراد بالغلوّ ليس هو الغلوّ العقيدي هي كالتالي:

أ ـ ما في النجاشي: أنّ له كتاب التوحيد... وظاهر لكلّ ذي دربة أنّه وضع لذكر ما ورد لإثبات وجوده تعالى وصفاته وأفعاله وما يتعلّق بذلك ممّا يذكر في أبواب التوحيد، ويظهر من كتاب توحيد الكافي وكتاب التوحيد للصدوق جملة من أخبار كتابه الدالّة صريحاً على كونه كسائر الموحّدين المؤمنين. وبالجملة، تأليف مثل هذا الكتاب لا يكون إلّا ممّن يعتقد إلهاً كإله المسلمين.

ب ـ إنّه كان في الريّ، وقد روى عنه جماعة من أهلها وغيرها، وفيهم خال الكليني ثقة الإسلام أبو الحسن عليّ بن محمّد المعروف بعلّان، الذي يروي الكليني بتوسّطه عن سهل ما لا يحصى، ولا يعقل عادة أن تكون حاله مستورة عنه، فلو عرف غلوّه هو أو غيره ما كانوا ليرووا عنه، وما كان الكليني ليروي عنه، كغيره من الغلاة المعروفين في هذه الطبقة وقبلها، الذين لم يرووا عنهم أصحابنا ـ خصوصاً الأجلاّء منهم ـ حديثاً واحداً، مثل: فارس بن حاتم، والقاسم اليقطيني، وعليّ بن حسكة وأضرابهم.

ج ـ إنّه كان في عصر ثلاثة من الأئمة عليهم السلام، بل أدرك الغيبة كما يظهر من الحضيني، وقد ورد عنهم: في حقّ الغلاة المعروفين من اللعن والبراءة، والأمر بهما أحاديث كثيرة، فلو كان سهل منهم – وهو من المعروفين المؤلّفين وشيخ جماعة من أجلّاء الرواة والمحدّثين ـ لورد فيه ما ورد فيهم، ولأمروا بالبراءة منه واللعنة عليه.

د ـ ما تقدّم من المكاتبة الصحيحة سؤالاً وجواباً.

هـ ـ جملة ممّا رواه ممّا يدلّ على كونه من الموحّدين الذين يعتقدون بإمامة الأئمة الطاهرين عليهم السلام (وذكر طائفة من رواياته التي رواها الصدوق في التوحيد، والكليني في الكافي، والخزّاز في كفاية الأثر وغيرهم، ثمّ قال:) إلى غير ذلك ممّا يوجب نقله الخروج عن وضع الكتاب، وكلّها دالّة على كونه كسائر الإماميّة العارفة بالله وبرسوله وبالحجج عليهم السلام كغيره من الأجلّاء،وأنّى للغالي ـ بالمعنى المتقدّم ـ رواية هذه الأخبار النافية لمعتقده المخالفة لرأيه ومذهبه.

---

١. تنقيح المقال: ج٣٤ ص١٨٧.

وما رواه هو في ذمّ الغلاة وكفرهم، ففي الكشّي: بإسناده عن سعد بن عبد اللّه، قال: حدّثني سهل بن زياد الآدمي، عن محمّد بن عيسى، قال: كتب إليَّ أبو الحسن العسكريعليه السلام ابتداءً منه: «لعن الله القاسم اليقطيني، ولعن عليّ بن حسكة القمّي، شيطاناً ترائى للقاسم فيوحي إليه زخرف القول غروراً» (ثمّ نقل رواية ذكرها الكشّي في ترجمة عليّ بن حسكة أيضاً).

ز ـ إنّ الذي يظهر من تتبّع الأخبار خصوصاً ما ورد في تراجم الغلاة، وما ذكروه في مقالات أرباب المذاهب، وصريح التوقيع المتقدّم، أنّ الغلاة لا يرون تكليفاً، ولا يعتقدون عبادة، بل ولا حلالاً، ولا حراماً، وقد مرّ في ترجمة محمّد بن سنان أنّه لمّا سأل الحسين بن أحمد عن أحمد بن هليل الكرخي:«أخبرني عمّا يقال في محمّد بن سنان من أمر الغلوّ، قال: معاذ الله هو والله علّمني الطهور، وحبس العيال، وكان متقشّفاً متعبّداً». فيظهر منه: أنّه لا يجتمع الغلوّ والعبادة وتعليمها، وإذا راجعت الكافي والتهذيب تجد لـ«سهل» من أوّل كتاب الطهارة إلى كتاب الديات في أكثر الأبواب خبراً أو أزيد فيما يتعلّق بأحكام الدين أكثرها سديدة مقبولة، وأخذها المشايخ عنه، وضبطوها في الجوامع مثل الكافي الذي ذكر في أوّله ما ذكر، ومع ذلك كلّه كيف يجوز نسبة الغلوّ إليه؟!

واستمرّ المحدّث النوري في الجواب قائلاً:

وثانياً: أنّ أحمد لو كان مصيباً في قوله وفعله وكان سهل غالياً كاذباً، كيف خفي حاله على أجلّاء هذه الطبقة ؟ ولم لم يقلّدوه في رأيه ولم يصوّبوه في عمله؟ فتراهم يروون عنه بقم والريّ كما عرفت من روى عنه بلا واسطة، وروى عنه معها أيضاً جماعة... .

وثالثاً: أنّ الغلوّ الذي دعا أحمد إلى نفيه وإليه يرجع الكذب ـ فإنّ الغالي عندهم كاذب مطلقاً ـ إن كان هو الغلوّ المعروف الذي يكفر صاحبه، يخرج به عن ملّة الإسلام، وهو القول بألوهية أمير المؤمنينعليه السلام أو أحد من الأئمّةعليهم السلام كما نصّ عليه في المسالك... لا ما اصطلح عليه بعضهم من تجاوز الحدّ الذي هم عليه صلوات الله عليهم، ومن هذا القبيل ما يطعن القمّيون في الرجل كثيراً ويرمونه بالغلوّ... .

حصيلة البحث

الذي ننتهي إليه من مجموع ما تقدّم هو أنّ الغلوّ في اللغة يعني الارتفاع ومجاوزة القدر، وهو

شامل للعقائد والأقوال والأفعال، **فردية كانت أو اجتماعية.** وهو مستعمل بهذا المعنى في القرآن و الحديث أيضاً.

وأمّا في اصطلاح الفقهاء والمتكلّمين **فهو الاعتقاد** بألوهية أمير المؤمنين أو أحد أولاده الطاهرين عليهم السلام.

وأمّا في كتب الرجال **فهو مستعمل بمعانٍ عديدة**، منها: الغلوّ العقيدي، والغلو العملي الذي قد يلازم ترك الواجبات و إتيان المحرّمات، والغلوّ العملي الذي لا يلازم ترك الواجبات و إتيان المحرّمات. والذي يبدو من القرائن أنّ الغلوّ المنسوب لسهل بن زياد هو من النوع الأخير، لا الغلوّ العقيدي ولا الغلوّ السلوكي الذي يلازم ترك الواجبات وفعل المحرّمات.

تتمّة

قد يقال: إنّ المحمّدين الثلاثة لم يرووا من روايات سهل ما كان فيه رائحة الغلوّ، فعدم وجود ما يدلّ على غلوّه فيها لا ينفي غلوّه. ولأجل دفع هذا التوهّم تتبّعنا روايات سهل في بصائر الدرجات باعتباره من مظانّ روايات الغلوّ، فعثرنا على عنوان «سهل بن زياد» في أربع روايات من مجموع رواياته التي تنيف على ١٨٠٠ رواية، وهو عدد ضئيل دون شكّ، ننقلها إليك فيما يلي وندرسها الواحدة تلو الأُخرى لنرى مدى دلالتها على الغلوّ:

الرواية الأُولى:

حَدَّثَنَا محمّد بْنُ أَحْمَدَ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْوَلِيدِ النَّهْدِيِّ، عَنِ الْحَرْثِ، قَالَ:

خَرَجْنَا مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام حَتَّى انْتَهَى إِلَى الْعَاقُولِ، فَإِذَا هُوَ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ قَدْ وَقَعَ لِحَاؤُهَا وَ بَقِيَ عَمُودُهَا، فَضَرَبَهَا بِيَدِهِ ثُمَّ قَالَ: ارْجِعِي بِإِذْنِ اللهِ خَضْرَاءَ مُثْمِرَةً؛ فَإِذَا هِيَ تَهْتَزُّ بِأَغْصَانِهَا حَمْلُهَا الْكُمَّثْرَى، فَقَطَعْنَا وَ أَكَلْنَا وَ حَمَلْنَا مَعَنَا. فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ غَدَوْنَا فَإِذَا نَحْنُ بِهَا خَضْرَاءَ فِيهَا الْكُمَّثْرَى.[1]

---

١. بصائر الدرجات: ص ٢٥٤ ح ٣.

وبعد تتبعها في مصادر الحديث لم نعثر عليها في شيء من الكتب المعتبرة والمتقدّمة، نعم عثرنا عليها في الهداية الكبرى باختلاف يسير وبالسند التالي:

وَ عَنْهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ[۱]، عَنِ الْحَارِثِ قَالَ:

خَرَجْنَا مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى الْقَاطُولِ بِالْكُوفَةِ عَلَى شَاطِئِ الْفُرَاتِ فَإِذَا نَحْنُ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ قَدْ وَقَعَ لِحَاؤُهَا وَ بَقِيَ عَلَى شَاطِئِ الْفُرَاتِ، عُودُهَا يَابِساً، فَضَرَبَهَا بِيَدِهِ ثُمَّ قَالَ لَهَا: ارْجِعِي بِإِذْنِ اللهِ خَضْرَاءَ ذَاتَ ثَمَرٍ؛ فَإِذَا هِيَ تَهْتَزُّ بِأَغْصَانِهَا مُورِقَةً مُثْمِرَةً، وَ حَمْلُهَا الْكُمَّثْرَى الَّذِي لَمْ يُرَ مِثْلُهُ فِي فَوَاكِهِ الدُّنْيَا، فَأَطْعَمَنَا مِنْهُ وَ تَزَوَّدْنَا وَ حَمَلْنَا، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ عُدْنَا إِلَيْهَا فَإِذَا بِهَا خَضْرَاءُ فِيهَا الْكُمَّثْرَى.[۲]

كما عثرنا عليها في موضعين من الخرائج والجرائح، إلّا أنّها جاءت عن الحارث الأعور وباختلافات يسيرة[۳]. علماً أن سند الرواية في الهداية الكبرى عارٍ عن عنوان «سهل بن زياد»، وأما سندها في الخرائج والجرائح فغير معلوم بسبب الإرسال.

وعلى أي حال فليست الرواية من منفردات سهل، وإنّما هي مرويّة من طريق غيره أيضاً، هذا من ناحية السند.

وأمّا من ناحية المضمون، فليس فيه ما يدلّ على كون سهل غالياً. نعم قد يستوحش البعض من أمثال هذه المضامين، إلّا أنّ الاستيحاش ليس معياراً للغلوّ، كما هو واضح. نعم إذا كان المضمون مخالفاً للمعايير المقبولة؛ كمخالفته للقرآن أو الروايات الثابتة أمكن دعوى الغلوّ، لكنّ مضمون هذا الحديث ليس كذلك؛ حيث نجد المضامين المشابهة له في روايات عديدة أوردها الصفّار في باب تحت عنوان «باب من القدرة التي أُعطي النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمّة من بعده أنّ الشجر يطيعهم بإذن الله تبارك و تعالى» وأورد فيه إحدى عشرة رواية عن عدد من الرواة بعضهم من الأجلّاء، نظير الرواية التالية:

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ محمّد، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ جَمِيعاً، عَنْ محمّد بْنِ

---

۱. السند السابق عليه هو كالتالي: «وَ عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الْقَاسِمِ الْهَمْدَانِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ الْهَمْدَانِيِّ».

۲. الهداية الكبرى: ص ۱۵۳ .

۳. الخرائج والجرائح: ج ۱ ص ۲۱۸، و ج ۲ ص ۷۱۸ .

أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ:

إِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يُؤْمِنُ بِالْكَلَامِ، وَ مِنْهُمْ مَنْ لَا يُؤْمِنُ إِلَّا بِالنَّظَرِ، إِنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله فَقَالَ لَهُ: أَرِنِي آيَةً. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله لِشَجَرَتَيْنِ: اجْتَمِعَا، فَاجْتَمَعَتَا. ثُمَّ قَالَ: تَفَرَّقَا، فَافْتَرَقَا، وَ رَجَعَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا إِلَى مَكَانِهِمَا. قَالَ: فَآمَنَ الرَّجُلُ.[1]

بل نجد شبيه هذا المضمون في آيات الكتاب، فقال تعالى مخاطباً لمريم: ﴿وَ هُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَباً جَنِيًّا﴾[2]، فإذا كانت مريم العذراء بهذا الشأن، فلا غرو في كون الإمام المعصوم بهذه الصفة. وعليه فرواية سهل لهذه الرواية وهذا المضمون لا يكشف عن غلوّه العقيدي.

الرواية الثانية:

حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ بَدْرِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ أَبِي رَبِيعٍ الشَّامِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ:

إِنَّ الْإِمَامَ إِذَا شَاءَ أَنْ يَعْلَمَ عَلِمَ.[3]

وبمراجعتها في مصادر الحديث عثرنا عليها في بصائر الدرجات من طريقين آخرين هما:

حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ النَّهْدِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ اللُّؤْلُؤِيِّ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ فَرْقَدٍ النَّهْدِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ:

إِنَّ الْإِمَامَ إِذَا شَاءَ أَنْ يَعْلَمَ عَلِم.[4]

و: حَدَّثَنِي محمّد بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ بَدْرِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ الشَّامِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام:

الْعَالِمُ إِذَا شَاءَ أَنْ يَعْلَمَ عَلِمَ.[5]

---

١. بصائر الدرجات: ص ٢٥٣ ح ١. وقد ورد هذا الحديث بسندين آخرين أيضاً هما: «حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَاشِمٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ حَمَّادٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام» و: «حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ» (أنظر: بصائر الدرجات: ص٢٥٥ ح ٧ وما يليه).

٢. مريم: ٢٥.

٣. بصائر الدرجات: ص ٣١٥ ح ٣.

٤. بصائر الدرجات: ص ٣١٥ ح ٢.

٥. بصائر الدرجات: ص ٣١٥ ح ١.

كما رواها الكليني من طريقين أيضاً أحدهما عن سهل:

عَلِيُّ بْنُ محمّد وَ غَيْرُهُ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ بَدْرِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ الشَّامِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ:

إِنَّ الْإِمَامَ إِذَا شَاءَ أَنْ يَعْلَمَ عُلِّمَ.[1]

والآخر من طريق غير سهل وهو:

أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ محمّد بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ بَدْرِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام قَالَ:

إِنَّ الْإِمَامَ إِذَا شَاءَ أَنْ يَعْلَمَ أُعْلِمَ.[2]

كما روى نفس المضمون بلفظ آخر من طريق غير سهل:

محمّد بْنُ يَحْيَى عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ مُوسَى، بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ الْمَدَائِنِيِّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْمَدَائِنِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام قَالَ:

إِذَا أَرَادَ الْإِمَامُ أَنْ يَعْلَمَ شَيْئاً أَعْلَمَهُ اللهُ ذَلِكَ.[3]

فهي مرويّة عن سهل وغيره، مع أنّ مضمونها ليس بمنكر، ولو فرضنا الاستنكار على سهل لروايته لهذا المضمون للزم الاستنكار على بعض أجلّاء الرواة الواقعين في طريقها؛ نظير صفوان بن يحيى، ولا نجد أحداً من الرجاليّين غمز عليهم بالغلوّ.

الرواية الثالثة:

حَدَّثَنَا محمّد بْنُ هَارُونَ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي يَحْيَى، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام:

إِنَّ اللهَ خَيَّرَ ذَا الْقَرْنَيْنِ السَّحَابَيْنِ الذَّلُولَ، وَ الصَّعْبَ، فَاخْتَارَ الذَّلُولَ وَ هُوَ مَا لَيْسَ فِيهِ بَرْقٌ وَ لَا رَعْدٌ، وَ لَوِ اخْتَارَ الصَّعْبَ لَمْ يَكُنْ لَهُ ؛ ذَلِكَ لِأَنَّ اللهَ اذخره [ادَّخَرَهُ] لِلْقَائِمِ عليه السلام.[4]

وبتتبّعها عثرنا عليها **في كتاب الاختصاص** بالسند التالي: «محمّد بْنُ هَارُونَ، عَنْ أَبِي

١. الكافي: ج ١ ص ٢٥٨ ح ١.
٢. الكافي: ج ١ ص ٢٥٨ ح ٢.
٣. الكافي: ج ١ ص ٢٥٨ ح ٣.
٤. بصائر الدرجات: ص ٤٠٩ ح ٤ .

يَحْيَى سُهَيْلِ بْنِ زِيَادٍ الْوَاسِطِيِّ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ‌ؑ»[1]. ومن الواضح بمقارنة الروايتين وقوع التصحيف في أحد السندين؛ فالطريق واحد والرواية واحدة. وبمراجعة الأسانيد لم نجد رواية «محمّد بْنُ هَارُونَ عَنْ سهل بن زياد» في شيء من الروايات سوى هذه الرواية التي رواها الصفّار، ورواها عنه العلّامة المجلسي في موضعين من البحار[2]، ورواها عنه أيضاً الشيخ محمّد بن الحسن الحرّ العاملي[3]. كما لا نجد رواية «سهل بن زياد عن أبي يحيى» في شيء من الروايات سوى هذه الرواية . نعم رواها الشيخ الحرّ العاملي[4] نقلاً عن بصائر الدرجات.

وفي قبال ذلك نجد رواية «محمّد بن هارون عن أبي يحيى» في عدد من الروايات[5]، بل اتّضح من خلال مراجعة ترجمة أبي يحيى الواسطي أنّ اسمه «سهيل بن زياد». وبه يتبيّن سبب الخلل والتصحيف الواقع في سند بصائر الدرجات ؛ فالتشابه بين «سهل بن زياد» و «سهيل بن زياد» من جهة، وكثرة ورود «سهل بن زياد» في أسانيد الروايات من جهة أُخرى، أدّى الى وقوع هذا التصحيف.

وبهذا يتّضح أنّ هذه الرواية ليست من روايات سهل بن زياد، ومع ذلك فإنّ مضمونها ليس بمستنكَر، ولا ترد عليه شبهة الغلوّ.

الرواية الرابعة:

حَدَّثَنَا محمّد بْنُ هَارُونَ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَجْلَانَ أَبِي صَالِحٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ‌ؑ عَنْ قُبَّةِ آدَمَ فَقُلْتُ لَهُ: هَذِهِ قُبَّةُ آدَمَ؟ فَقَالَ:

نَعَمْ، وَ لِلّهِ قِبَابٌ كَثِيرَةٌ، أَمَا إِنَّ خَلْفَ مَغْرِبِكُمْ هَذَا تِسْعَةً وَ ثَلَاثِينَ مَغْرِباً أَرْضاً بَيْضَاءَ وَ مَمْلُوَّةً خَلْقاً يَسْتَضِيئُونَ بِنُورِنَا، لَمْ يَعْصُوا اللهَ طَرْفَةَ عَيْنٍ، لَا يَدْرُونَ أَ خَلَقَ اللهُ آدَمَ

---

١. الاختصاص : ص ٣٢٦.

٢. بحار الأنوار: ج ١٢ ص ١٨٣ ح ١٣، وج ٥٢ ص ٣٢١ ح ٢٨.

٣. إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات: ج ٥ ص ١٤٢ ح ٤٠١.

٤. إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات: ج ٥ ص ١٤٢ ح ٤٠١.

٥. على سبيل المثال انظر: الكافي: ج ٧ ص ٢٠٠ ح ١١، من لا يحضره الفقيه: ج ٤ ص ١٥٢ ح ٥٣٣٧، بصائر الدرجات: ص ٣٧٣ ح ٢٠ وص ٤٩٣ ح ٨، الخصال: ص ٣٤١ ح ٤، معاني الأخبار: ص ٤٠٥ ص ٧٨ .

أَمْ لَمْ يَخْلُقْهُ؟ يَبْرَؤُونَ مِنْ فُلَانٍ وَ فُلَانٍ.

قِيلَ لَهُ: كَيْفَ هَذَا؟ يَتَبَرَّؤُونَ مِنْ فُلَانٍ وَ فُلَانٍ وَ هُمْ لَا يَدْرُونَ أَ خَلَقَ اللهُ آدَمَ أَمْ لَمْ يَخْلُقْهُ؟!

فَقَالَ لِلسَّائِلِ: أَ تَعْرِفُ إِبْلِيسَ؟

قَالَ: لَا إِلَّا بِالْخَبَرِ.

قَالَ: فَأُمِرْتَ بِاللَّعْنَةِ وَ الْبَرَاءَةِ مِنْهُ؟

قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ: فَكَذَلِكَ أُمِرَ هَؤُلَاءِ.

وبدراسة سندها اتّضح وقوع الخلل والتصحيف فيها أيضاً، فالمقطع التالي من السند: «حَدَّثَنَا محمّد بْنُ هَارُونَ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ...» مصحّف، وصحيحه «حَدَّثَنَا محمّد بْنُ هَارُونَ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ سهيلِ بْنِ زِيَادٍ»، فكلمة «عن» الواردة قبل «سهل بن زياد» زائدة، و«سهل» تصحيف عن «سهيل»، ويشهد لذلك أُمور:

١ ـ إنّنا لا نجد في شيء من الأسانيد رواية «أبي يحيى الواسطي» عن «سهل بن زياد» سوى هذه الرواية. نعم رواها العلّامة المجلسي في موضعين من البحار[1] نقلاً عن بصائر الدرجات.

٢ ـ روى الصفّار نفس الرواية في موضع آخر من كتابه بالسند التالي: «حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ، عَنْ دُرُسْتَ، عَنْ عَجْلَانَ أَبِي صَالِحٍ»[2]، كما رواها الكليني بالسند التالي: «عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ، عَنْ عَجْلَانَ أَبِي صَالِحٍ»[3]، وهما متّحدتان مع السند محلّ الكلام في المقطع التالي من السند: «أبي يحيى الواسطي... عَنْ عَجْلَانَ أَبِي صَالِحٍ»، ومع ذلك فليس فيهما «عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ»؛ وذلك أنّ اسم أبي يحيى الواسطي هو «سهيل بن زياد» فاكتفى بالكنية عن الاسم.

٣ ـ رواها الحسن بن سليمان الحلّي في مختصر البصائر بالسند التالي : «محمّد بْنُ هَارُونَ (بْنِ مُوسَى)، عَنْ أَبِي يَحْيَى سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ الْوَاسِطِيِ، عَنْ عَجْلَانَ بْنِ صَالِحٍ»[4]، وأشار

---

١. بحار الأنوار: ج ٢٧ ص ٤٥ ح ٥، و ج ٣٠ ص ١٩٨ ح ٦٤.

٢. بصائر الدرجات: ص ٤٩٣ ح ١٠.

٣. الكافي : ج ٨ ص ٢٣١ ح ٣٠١ .

٤. مختصر البصائر : ص ٧٢ ح ٤٣.

محقّق الكتاب في هامشه أنّ اسم أبا يحيى الواسطي هو «سهيل بن زياد»، فهو نظير السند الوارد في الكافي وبصائر الدرجات.

فاتّضح مما ذكرناه أنّ الصحيح هو «... عَنْ أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ سهيلِ بْنِ زِيَادٍ»، وعليه فهذه الرواية ليست من روايات سهل بن زياد. واتّضح أيضاً أنّ مضمونها ليس من مضامين الغلوّ.

وبهذا تمّ الكلام في روايات سهل بن زياد في بصائر الدرجات.

كما تتّبعنا ما رواه الحسن بن سليمان الحلّي في مختصر بصائر الدرجات عن سهل بن زياد فوجدنا له خمس روايات، ورد اثنان منها مكرّراً في موضعين[1]، ولا دلالة في شيء منها على الغلوّ، علماً أن عدداً منها مروي في الكافي أيضاً.

وبهذا يتبيّن أنّ الغلوّ لو كان بمعنى الغلوّ العقيدي فهذه النسبة لسهل بن زياد فاقدة للشاهد الرواني.

ثانياً: الكذب

التعبير الثاني الوارد في عبارة النجاشي بشأن سهل بن زياد هو نسبة الكذب إليه، فقال: «وكان أحمد بن محمّد بن عيسى يشهد عليه بالغلوّ والكذب».

وقبل تفسير العبارة بمعنى معيّن لنرجع إلى كتب اللغة لنرى معنى الكذب لغة، ثمّ لنرى معناه اصطلاحاً أيضاً، ثمّ نبدي المعنى المقصود منها، فنقول:

أ ـ الكذب لغة

كتب ابن دريد (المتوفّى ٣٢١هـ):

> الكَذِب: ضد الصِّدْق. و رجل كَـذّاب و كَـذُوب و كُذُبْـذُب و كُذُّبْـذُب و كَيْـذُبان و كَيْذَبان، كلّ ذلك في معنى الكذّاب... و كَذَبَ الوحشيُّ، إذا جرى شوطاً ثـمّ وقـف لينظر ما وراءه. و حملَ فلانٌ على فلانٍ فما كذَّب حتّى طَعَنَ أو ضَرَبَ، أي ما وقف. و الأكاذيب: أحاديث الباطل، الواحدة: أُكذوبة.[2]

وكتب ابن منظور في بيان معناه قائلاً:

---

١. انظر: مختصر البصائر: ص ١٣٩ح ١٠٧، وص ١٦٤ ح ١٣٨، وص ١٦٨ ح ١٤٦، وص ٣١٠ ح ٣٢٧، وص ٣٩٧ ح ٤٥٣، وص ٤١٧ ح ٤٨٩، وص ٤١٩ ح ٤٩٤.

٢. جمهرة اللغة: ج١ ص٣٠٤ «كذب».

الكَذِبُ: نقيضُ الصِّدْقِ... و كَذَبَ الرجلُ: أَخْبَر بالكَذِب. النضر: يقال للناقة التي يَضْرِبُها الفَحْلُ فتشُولُ، ثم تَرْجِعُ حائلاً: مُكَذِّبٌ و كاذِبٌ، و قد كَذَّبَتْ وكَذَبَتْ... قال شمر: يقال للرجل إذا حَملَ ثمّ وَلَّى و لم يَمْضِ: قد كَذَّبَ عن قِرْنه تَكْذيباً. و في حديث صلاةِ الوِتْرِ: كَذَبَ أبو محمّد؛ أي أَخْطأَ، سمّاه كَذِباً لأنه يُشْبهه في كونه ضِدَّ الصواب، كما أنّ الكَذِبَ ضدُّ الصِّدْقِ، و إنِ افْتَرَقا من حيث النيّةُ والقصدُ؛ لأَن الكاذبَ يَعْلَمُ أنّ ما يقوله كَذِبٌ، و المُخْطِئُ لا يعلم... و قد استعملت العربُ الكَذِبَ في موضع الخطأ. وفي حديث عُرْوَةَ، قيل له: إنَّ ابن عبّاس يقول: إنّ النبيّ ﷺ لَبِثَ بمكّة بِضْعَ عَشْرَةَ سنةً، فقال: كَذَبَ، أي أَخْطَأَ... .[١]

والحاصل من مجموع الكلمات المذكورة أنّ الكذب يطلق على معانٍ عديدة، فيطلق على نقيض الصدق، وعلى الخطأ، والأكاذيب: أحاديث الباطل.

ب ـ الكذب اصطلاحاً

وأمّا اصطلاحاً فقد جاء تعريفه في معجم ألفاظ الفقه الجعفري بأنّه: «الإخبار بخلاف الواقع عمداً، ويقابله الصدق».[٢]

وهذا المعنى هو المتبادر من لفظ الكذب في العصر الحاضر، فلا نفهم له معنى آخر غيره.

ج ـ الكذب في القرآن

وردت مشتقّات الكذب في (٢٨٢) موضعاً، وقد استعمل الكذب فيها بمعانٍ عديدة، بعضها بالمعنى الاصطلاحي، ولا حاجة لذكرها، وبعضها بمعانٍ أُخرى:

فاستعمل بمعنى الجحود والإنكار، نظير قوله تعالى:

﴿قُلْ سِيرُوا فِي ٱلْأَرْضِ ثُمَّ ٱنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾.[٣]

وبمعنى الخطأ، نظير قوله تعالى:

﴿وَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَ لَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ * لِيُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِي يَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَ لِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَاذِبِينَ﴾[٤].

---

١. لسان العرب: ج١ ص٧٠٤ «كذب».

٢. معجم ألفاظ الفقه الجعفري: ص٣٤٦.

٣. الأنعام: ١١.

٤. النحل: ٣٨ ـ ٣٩.

فالكاذب يعلم أنّه كاذب من **أوّل لحظة، ولا** حاجة لبعثه ليعلم ذلك، مع أنّ الكلام عن البعث وأنّ بعض الناس **يقسم بأيمان مغلّظة بأنّ الله لا** يبعث من يموت، فالآية تبيّن أنّ الله يبعثهم ليعلموا أنّهم كانوا خاطئين.

وبمعنى أحاديث الباطل، **نظير قوله تعالى:**

﴿يا أَيُّهَا الرَّسُولُ لا يَحْزُنْكَ الَّذينَ يُسارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذينَ قالُوا آمَنَّا بِأَفْواهِهِمْ وَ لَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَ مِنَ الَّذينَ هادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرينَ ﴾.[1]

فالآية في مقام ذمّ الذين هادوا وقد وصفتهم بأنّهم ﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ﴾، ولم تصفهم بأنّهم يسمعون الكذب، والسمّاع مبالغة في السماع، ومن الواضح أنّ الذي يعلم بكذب المتكلّم لا يبالغ في الاستماع له، والذي يبالغ في الاستماع مع عدم علمه بكذب المتكلّم لا يستحقّ الذمّ، فالمراد بالكذب هنا ليس هو معناه الاصطلاحي، وإنّما هو معناه اللغوي؛ وهو أحاديث الباطل[2]؛ أي أنّهم يبالغون في استماع الأحاديث الباطلة، ولهذا ذمّتهم. والملفت للنظر أنّ هذا الوصف تكرّر مرّة ثانية في الآية التالية لها: ﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ ﴾[3]، ممّا يشعر بأهمّية الموضوع.

حصيلة البحث

اتّضح ممّا ذكرناه أنّ الكذب لغة كان مستعملاً بمعانٍ عديدة، إلّا أنّ بعض معانيه قد اندرس، نظير: الخطأ، بل مقتضى ما ذكره ابن منظور أنّه مستعمل بهذا المعنى في الحديث أيضاً. ووجه تسمية الخطأ كذباً: «أنه يُشْبهه في كونه ضِدَّ الصواب».

ونظير استعماله بمعنى الأحاديث الباطلة، وقد ورد استعماله بهذا المعنى في القرآن الكريم أيضاً.

وبناء على ما ذكر، فلو روى زيد نصّاً باعتباره حديثاً، ورأى عمرو أنّه لا يمكن عدّه

---

١. المائدة: ٤١.

٢. تقدّمت الإشارة إلى هذا المعنى عند بيان المعنى اللغوي للكذب: «الأكاذيب: أحاديث الباطل» (جمهرة اللغة، ج١، ص: ٣٠٤ «كذب»).

٣. المائدة: ٤٢.

حديثاً، كان بإمكان عمرو التعبير عن زيد بالكاذب؛ بمعنى الخاطئ. ويشهد لما ذكرناه ما رواه الشيخ الصدوق في معاني الأخبار بسنده عن عبد الأعلى بن أعين عن أبي عبد الله عليه السلام:

كَفَى بِالمرءِ كَذِباً أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِ مَا سَمِعَ.[۱]

فإنّ الذي يحدّث بكلّ ما سمعه قد يخطئ في النقل، فيكون كاذباً، أي خاطئاً، ولا يكون كاذباً بالمعنى الاصطلاحي كما هو واضح.

تذييل:

ذكر الشيخ محمّد السند في كتابه «الغلوّ والفرق الباطنية» تحت عنوان «معاني الكذب وأنواع الغلوّ» معانٍ عديدة للكذب لغة أوّلاً، ثمّ ذكر تحت عنوان «أقسام الكذب التي ارتكبها الغلاة» عدّة معانٍ للكذب، فقال:

> ظهر ممّا ذكرنا في موارد استعمال الكذب في اللغة أنّه ليس كلّ كذب بمعنى الإخبار بخلاف الواقع، بل قد يكون الخبر مطابقاً للواقع ومع ذلك يكون المخبر كاذباً في إخباره، ولا يستغرب ذلك؛ فقد ورد هذا الاستعمال في القرآن المجيد حيث وصف من أخبر بما ينبغي الإخبار به ـ لعدم توفّر شرائط الإخبار وظروفه المناسبة ـ كاذباً؛ وذلك لما يسبّب هذا الإخبار الوقوع في المهالك الموهلة. فقد اشتهر أنّه لا يسوغ الإخبار بكلّ صدق؛ أي أنّ بعض الإخبارات الصادقة من حيث مطابقتها للواقع ليس المصلحة في إبرازها بل فيه مفسدة فهو كذب من جهة أخرى؛ فمن ذلك قوله تعالى في الإفك: ﴿لَوْلَا جَاؤوا و عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْكَاذِبُونَ﴾[۲]، فإنّه علّل في الآية كونهم من الكاذبين عند الله عدم إتيانهم بالشهداء، لا كون كلامهم خلاف الواقع، فإنّ من يشهد بأمر رآه بأمّ عينيه كيف يكون كاذباً لأجل عدم إتيانه بالشهداء غيره؟ فالمعنى أنّه ما لم يتوفّر لديه أربعة شهداء فالإخبار بما رآه مخالف لموازين الستر والعفاف، فهو كاذب؛ أي أنّه أخبر بما لا ينبغي الإخبار به وإن كان الإخبار مطابقاً للواقع...
>
> ونظير ذلك: ما ورد في آية قذف المحصنات حيث قال تعالى: ﴿وَ ٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَ لَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا

۱. معاني الأخبار: ص۱۵۸ح ۱.
۲. النور: ۱۳.

وَ أُولَٰئِكَ هُمُ ٱلْفَاسِقُونَ﴾[١]، فإنّه تعالى علّل كونهم من الفاسقين لعدم إتيانهم بأربعة شهداء، لا إخبارهم بما يخالف الواقع، فلو كان الرامي رأى بعينه وسمع بأُذنيه، فلو أخبر بذلك من دون زيادة ونقصان فهو فاسق ويجب جلده ولا تقبل شهادته أبداً؛ لأنّه ليس له أن يخبر بذلك ما لم يتوفّر لديه أربعة شهداء.

ونستخلص من الآيتين أنّ المخبر إذا لم يكن مرخّصاً في الإخبار فإخباره يكون كذباً، وهو كاذب عند الله، حتّى لو كان ما أخبر به عين متن الواقع. وعلى ضوء ذلك يمكن أن يقال: إنّ من أخبر بحديث سمعه من الإمام عليه السلام يكون كاذباً فيما إذا كان هذا الإخبار مخالفاً للموازين المقرّرة عندهم عليهم السلام، ولذلك ورد في من أذاع أسرار أهل البيت عليهم السلام أنّه كذب عليهم؛ لأجل أنّ في هذا الإخبار مفسدة من حيث عدم تحمّل السامعين، ممّا يسبّب الوقوع في المخاطر الاعتقادية لدى السامع، أو يسبّب تحريض الطغاة على إمحاء معالم أهل البيت عليهم السلام، فيكون المذيع بذلك هو المسبّب لهذه المخاطر، فهو كمن قاتلهم عمداً.[٢]

ثمّ ذكر أنّ الأئمّة عليهم السلام نسبوا الكذب لبعض الرواة لاسيما المتّهمين بالغلوّ، وليس منها الكذب المصطلح ـ بمعنى الإخبار بخلاف الواقع ـ بل لها معانٍ أُخرى[٣]، وذكر ستّة معانٍ للكذب مدعومة بالشواهد الروائية، إليك عناوينها، ومن أراد التفصيل فعليه مراجعة المصدر:

الأوّل: إذاعة الأسرار و إفشاؤها.[٤]

الثاني: وضع حدود لأشياء سمعت حقيقة.[٥]

الثالث: تطبيق المعنى على غير مصداقه.[٦]

الرابع: إسناد الاستنتاجات والاحتجاجات التفصيلية إليهم عليهم السلام مع كونها منطلقة من قواعدهم الكلّية.[٧]

---

١. النور: ٤.
٢. الغلوّ والفرق الباطنية: ص١٥٢.
٣. المصدر السابق: ص١٥٥.
٤. أُنظر: المصدر السابق: ص١٥٥ ـ ١٦٠.
٥. أُنظر: المصدر السابق: ص١٦٠ ـ ١٦١.
٦. أُنظر: المصدر السابق: ص١٦١.
٧. أُنظر: المصدر السابق: ص١٦١ ـ ١٦٢.

الخامس: الكذب المخبري.[1]

السادس: الصدق والكذب بلحاظ أبعاض الكلام وأجزائه أو انحلاله في الأفراد.[2]

وهنا يقع السؤال التالي: ما المراد من الكذب المنسوب لـ «سهل»، هل هو معناه الاصطلاحي، أم معناه اللغوي؛ وهو الخطأ أو عدم المطابقة للواقع؟ و بعبارة أُخرى: هل المراد من قول النجاشي: «وكان أحمد بن محمّد بن عيسى يشهد عليه بالغلوّ والكذب» هو المعنى الأوّل أم الثاني؟

للإجابة على ذلك نشير إلى بعض النقاط أوّلاً، وهي:

١ ـ بمراجعة من وصفه النجاشي بالكذب وجدنا هذا الوصف في التراجم التالية: سليمان بن عبد الله الديلمي[3]، وسهل بن زياد[4]، وعبد الله بن القاسم الحضرمي المعروف بالبطل[5]، وأبو سمينة محمّد بن عليّ الصيرفي[6]، و محمّد بن عبد الله بن مهران[7]، و وهب بن وهب بن عبد الله أبو البختري[8].

٢ ـ بمراجعة التعبير المذكور في التراجم السابقة وجدنا الخمسة الأُولى منها مقرونة بوصف الغلوّ، والسادس موصوف بالكذب فقط.

٣ ـ النقطة الملفتة للنظر أنّ جميع هؤلاء المتّهمين بالكذب لهم روايات في الكتب الأربعة، بل إنّ بعضهم كثير الرواية؛ فقد تكرّر اسم سهل بن زياد ضمن (٢٥٦٧) سنداً، واسم أبي سمينة ضمن (٣٨٦) سنداً، واسم وهب بن وهب ضمن (١١٣) سنداً، و اسم سليمان بن عبد الله الديلمي ضمن (٣٠) سنداً، و محمّد بن عبد الله بن مهران ضمن (١٣) سنداً، ومجموعها هو (٣١٠٩)، وهو عدد ضخم بلا ريب.

---

١. أُنظر: المصدر السابق: ص١٦٢.

٢. أُنظر: المصدر السابق: ص١٦٢.

٣. رجال النجاشي: ص١٨٢ الرقم٤٨٢؛ فهرست الطوسي: ص٢٢١ الرقم٣٢٧.

٤. رجال النجاشي: ص١٨٥ الرقم٤٩٠.

٥. المصدر السابق: ص٢٢٦ الرقم٥٩٤.

٦. المصدر السابق: ص٣٣٢ الرقم٨٩٤.

٧. المصدر السابق: ص٣٥٠ الرقم٩٤٢.

٨. المصدر السابق: ص٤٣٠ الرقم١١٥٥.

فإن كان المراد بالكذب **معناه في العصر** الحاضر فهذا ممّا لا يمكن قبوله؛ إذ الكاذب لا يروى عنه حديث واحد **فضلاً عن هذا العدد**. ولو قيل بإرادة الكذب بمعناه الفعلي فهذا لا ينسجم مع جلالة المحمّدين **الثلاثة الذين** رووا هذا العدد عن هؤلاء.

۴ ـ ذكر النجاشي في ترجمة **أبي سمينة**:

و كان ورد قمّ، و قد اشتهر بالكذب بالكوفة، و نزل على أحمد بن محمّد بن عيسى مدّة، ثمّ تشهّر بالغلوّ فجفا و أخرجه أحمد بن محمّد بن عيسى عن قمّ.

وهنا يثار السؤال التالي: لو كان المراد بشهرته بالكذب هو معناه الاصطلاحي فلماذا أنزله عنده ؟ علماً أنّ هذه العبارة مشعرة بمعروفية أبي سمينة بحيث ينزل عند شخصية علمية سياسية ذات وجاهة اجتماعية، ومن الواضح أنّ منزلة الأشعري تتنافى مع إيواء المشتهر بالكذب؛ لأنّها تشينه، خاصّة وأنّه نزل عنده مدّة، لا أيّاماً قليلة ممّا يقوّي احتمال إرادة معنى آخر للكذب، وهو المعنى اللغوي؛ أعني الخطأ.

۵ ـ ورد وصف الكذّاب في رجال الشيخ الطوسي مرّة واحدة، وذلك في حقّ طاهر بن حاتم، فقال في ترجمته: «طاهر بن حاتم غالي كذّاب، أخو فارس.»[1]

بينما قال النجاشي في حقّه: «طاهر بن حاتم بن ماهويه القزويني أخو فارس بن حاتم، كان صحيحاً ثمّ خلّط»[2]، وهذا مؤيّد آخر لكون المراد بالكذب معناه اللغوي لا المعنى المتبادر منه هذا العصر، فالتخليط: خطأ في النقل، وقد وصفه الشيخ بالكذب.

۶ ـ ذكر النجاشي في ترجمة سليمان بن عبد الله الديلمي أنّه «غمز عليه و قيل: كان غالياً كذّاباً. و كذلك ابنه محمّد لا يعمل بما انفردا به من الرواية»، فإن كان المراد بالكذب المعنى المتبادر منه هذا اليوم لكان عليه التعبير بعدم العمل برواياته أجمع، لا خصوص ما انفرد به. بخلاف ما إذا كان بمعنى الخطأ؛ فإنّه لا يحصل الاطمئنان بما انفرد به، فلا يعمل به، وأمّا ما له شاهد في الروايات الأُخرى فإنّه يمكن العمل به.

۷ ـ كتب النجاشي في ترجمة محمّد بن عبد الله بن مهران الكرخي: «من أبناء الأعاجم، غال كذّاب، فاسد المذهب و الحديث، مشهور بذلك»، فقال: إنّه مشهور بذلك، ثمّ ذكر

---

١. رجال الشيخ: ص٣٥٩ الترجمة ٥٣١۴.

٢. رجال النجاشي: ص٢٠٨ الترجمة ٥٥١.

كتبه فقال:

له كتب منها: كتاب الممدوحين و المذمومين، كتاب مقتل أبي الخطّاب، كتاب مناقب أبي الخطّاب، كتاب الملاحم، كتاب التبصرة، كتاب القباب، كتاب النوادر و هو أقرب كتبه إلى الحقّ، و الباقي تخليط. قاله ابن نوح.

فصرّح بأنّ كتابه النوادر أقرب كتبه للحقّ والباقي تخليط، في حين أنّه وصفه أوّلاً بالكذّاب، ممّا يكشف عن كون مراده بالكذب معناه اللغوي لا المتبادر هذا اليوم، وإلّا لم يصفها بأنّها تخليط مع قرب أحدها للحقّ.

٨ ـ الملفت للنظر أنّ الراوي لكتب بعض هؤلاء الكذّابين هم من الوجوه العلمية المرموقة والأجلّاء، فطريق النجاشي لكتاب سهل بن زياد هو:

أخبرناه محمّد بن محمّد قال: حدّثنا جعفر بن محمّد، عن محمّد بن يعقوب، قال: حدّثنا عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد. و رواه عنه جماعة.

وللشيخ الطوسي إليه طريقان، هما:

أخبرنا ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن، عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد بن يحيى، عن سهل. و رواه محمّد بن الحسن بن الوليد، عن سعد و الحميري، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن سهل بن زياد.[1]

وفيهما عدد من الأجلّاء كما اوضحناه سابقاً.

كما نجد في طريق النجاشي إلى كتاب طاهر بن حاتم بن ماهويه القزويني عبداً من الأجلّاء، حيث ذكر النجاشي طريقه إلى كتابه قائلاً: «حدّثنا خالي الحسين بن الحسن و ابن الوليد، عن الحميري، عن محمّد بن عيسى بن عبيد، عن طاهر»، فابن الوليد والحميري من الأجلّاء كما تقدّم، والراوي الأصلي لكتاب طاهر هومحمّد بن عيسى بن عبيد، وهو من الأجلّاء[2] أيضاً. فلو كان كذّاباً بالمعنى المتبادر منه هذا اليوم لما روى عنه كتابه؛ لأنّه ينافي جلالته.

ويأتي الكلام نفسه في أبي سمينة المشهور بالكذب في الكوفة، والذي يروي كتابه

١. فهرست الطوسي: ص٢٢٨ الرقم٣٣٩.

٢. كتب النجاشي في حقّه: «محمّد بن عيسى بن عبيد بن يقطين بن موسى، مولى أسد بن خزيمة، أبو جعفر جليل في (من) أصحابنا، ثقة عين، كثير الرواية، «حسن التصانيف» (رجال النجاشي: ص٣٣٣ الترجمة ٨٩٦).

محمّد بن أبي القاسم عبيد الله الملقّب ماجيلويه على ما ورد في طريق النجاشي إليه[1]، مع أنّ محمّد بن أبي القاسم ماجيلويه «سيّد من أصحابنا القمّيين ثقة، عالم فقيه، عارف بالأدب و الشعر و الغريب» على ما وصفه النجاشي[2].

فمن مجموع ما ذُكر يقوى في الظنّ أنّ المراد بالكذب المنسوب لسهل بن زياد هو المعنى اللغوي؛ أي الخطأ، لا المعنى المتبادر منه هذا اليوم، ولهذا روى عنه الأجلّاء ـ مثل الشيخ الكليني ـ المئات من الروايات، فلو كان سهل كاذباً بالمعنى المعاصر لما صحّ للنجاشي وصف الكليني بما وصفه مع روايته هذا العدد الكبير من الروايات عن رجل كذّاب! وأمّا إذا كان المراد بالكذب هو الخطأ فالكليني إذا اطمأن بصحّة الروايات التي رواها عن سهل فلا ضير في روايته لها.

وهذا المعنى من الكذب منسجم مع عبارة النجاشي في وصف سهل بقوله: «ضعيف في الحديث»، التي يراد منها ضعف مبانيه الحديثية كما تقدّم؛ حيث إنّ مقتضى ضعف مبانيه هو الاعتماد على ما لا ينبغي الاعتماد عليه، فيصحّ لأحمد وصفه بالكذب.

هذا تمام الكلام في الوجه الثاني من وجوه الطعن في سهل بن زياد؛ أعني نسبة أحمد بن محمّد بن عيسى الكذب والغلوّ إليه. واتضح بما ذكرناه عدم تمامية هذا الوجه.

الوجه الثالث: إخراجه من قمّ

ثالث وجوه الطعن المذكورة في سهل بن زياد هي إخراجه من قمّ من قبل أحمد بن محمّد بن عيسى، كما صرّح به النجاشي، حيث إنّ إخراجه منها دالّ على ضعفه، وإلّا لما أخرجه منها، ولكان حاله حال الكثير من الرواة.

وقد أجاب المحدّث النوري عن هذا الوجه بما حاصله:

---

١. قال في ترجمته: «له من الكتب: كتاب الدلائل، و كتاب الوصايا، و كتاب العتق. أخبرنا أبو الحسين عليّ بن أحمد، قال: حدّثنا محمّد بن الحسن، قال: حدّثنا محمّد بن أبي القاسم ماجيلويه عنه بكتابه (بكتاب) الدلائل، و أخبرنا محمّد بن جعفر، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا جعفر بن عبد الله المحمّدي عنه بكتبه. و كتاب تفسير ﴿عمّ يتساءلون﴾ و كتاب الآداب. أخبرنا ابن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا محمّد بن أبي القاسم ماجيلويه عنه».

٢. رجال النجاشي: ص٣٥٣ الترجمة ٩٤٧.

١ ـ إنّ أحمد لم يدرك أبا محمّد العسكري عليه السلام، وما فعل بسهل وقال فيه لابدّ وأن يكون قبله.

٢ ـ إنّ «سهل بن زياد» يروي عن «عبد العظيم» الذي ورد الريّ مخفياً، ولابدّ أن يكون سهل أحدَ الشيعة الذين أشار إليهم النجاشي، فيكون منفيّاً وقتئذ.

٣ ـ نص النجاشي على أنّه كاتب أبا محمّد عليه السلام، والرواية صحيحة السند، ومكاتبة أُخرى في التهذيب مرويّة عن طريق ثقة الإسلام في الوصايا المبهمة، ولا يجتمع عند الإماميّة غلوّ شخص وكذبه إلى حدّ يوجب نفيه وطرده والبراءة منه، مع اعتناء الإمام عليه السلام بـه، وجوابـه عـن مسألته بخطّه المبارك.

٤ ـ إذا لاحظنا سؤال «سهل بن زياد» عن التوحيد والمسائل الفرعية، فلا يعقل أن يكـون غالياً؛ فإنّ الغلاة بمعزل عن هذه المطالب.

والذي انتهى إليه من هذه المقدّمات هو ما ذكره بقوله:

> فلابدّ من الإغماض عن فعل أحمد، فإنّ لاحظنا جلالته، فنقول: كان شيء ثـمّ زال، وإلّا فما هو بأعظم ممّا صنع بنفسه من كتم الشهادة ونفي من لا شكّ في خطئه فيه. وبالجملة، فنسبة الخطأ إليه أولى من نسبته إلى إمامه.[1]

ثمّ استمرّ المحدّث النوري قائلاً:

> قال السيّد الأجلّ بحر العلوم في رجاله: والأصل في تضعيفه كما يظهر من كـلام القوم: أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري، وحال القمّيين ـ سيما ابن عيسى ـ في التسرّع إلى الطعن والقدح والإخراج من قـمّ بالتهمة والريبة ظاهر لمن راجع الرجال، ولو كان الأمر فيه على ما بالغوا به من الضعف والغلوّ والكـذب لـورد عـن الأئمّة عليهم السلام ذمّه وقدحه، والنهي عن الأخذ عنه والرجوع إليه، كما ورد فـي غيـره مـن الضعفاء المشهورين بالضعف، فإنّه كان في عصر الجواد والهادي والعسكري عليهم السلام. وروى عنهم عليهم السلام، ولم نجد له في الأخبار طعناً، ولا نقل ذلك عن أحد من علماء الرجال، ولولا أنّه بمكان من العدالة والتوثيق لما سلم من ذلك... .[2]

أقول: يمكننا تقديم بعض الملاحظات في هذا الخصوص:

---

١. خاتمة المستدرك: ج٥ ص٢٣١.

٢. خاتمة المستدرك: ج٥ ص٢٢٥.

الملاحظة الأُولى: أنّ إحدى **النقاط المهمّة في تضعيف** سهل هي نفيه من قبل أحمد بن محمّد بن عيسى من قمّ، فلابدّ من **تحليل هذه النقطة،** لنرى مدى دلالتها على التضعيف. فنقول وبالله الاستعانة:

١ ـ لا شكّ ولا ريب في جلالة «أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري»، إلّا أن ذلك لايعني أنّ أفعاله حجّة؛ فليس هو من المعصومين، وإنّما هو من عامّة البشر الذين يجوز عليهم الخطأ كما لا يخفى. وعليه فلابدّ من تقييم وتحليل فعله المذكور ضمن المعايير العقلائية.

٢ ـ إنّ إخراج سهل بن زياد من قمّ من قبل أحمد الأشعري هو فعل وتصرّف صدر ضمن ظروف معيّنة، فينبغي أن يفهم ويحلّل بما يكتنفه من قضايا؛ ليكون التحليل منسجماً مع الواقع وقريباً منه، ولا يعامل بما يزيد على مستواه وواقعه.

٣ ـ من الأُمور التي تكتنف إبعاد «سهل» من قمّ هي منزلة أحمد الأشعري الاجتماعية والسياسية، فكان أحمد الرئيس السياسي لمدينة قمّ، وفي الوقت ذاته كان من العلماء والمحدّثين المعروفين فيها، فلابدّ من لحاظ هذه المنزلة في إخراجه سهلاً؛ فإنّ الذي له منزلة اجتماعية أو سياسية يراعي بعض القضايا والجهات التي لايراعيها غيره كما لا يخفى[1]. ومن هنا فإنّ إخراجه لـ«سهل» من قمّ قد يكون رعاية لبعض هذه الجهات والمصالح.

توضيح ذلك: إنّ الناس يتأثّرون بالوجهاء وذوي المناصب ـ الاجتماعية والسياسية ـ تأثّراً شديداً، سواء بأقوالهم أم بأفعالهم، فإذا كان للوجيه أُسلوب أدبي متميّز مثلاً كما لو كان يستعمل بعض الألفاظ والتراكيب، تأثّر بها أتباعه، وراجت هذه الألفاظ والتراكيب في كلامهم. وإذا نهج الوجيه منهجاً معيّناً في حياته نهجوه أيضاً، كما لو عاش حياة بسيطة اقتنعوا بالبسيط كذلك، وهذا ما نلاحظه بوضوح في الواقع التاريخي والاجتماعي، وذلك أنّ هاتين الطائفتين من المجتمع هما قدوته وقادته في الحياة، ولهذا نقرأ فيما يروى عن النبيّ الأعظمﷺ أنّه قال:

صنفان من أُمّتي إذا صلحا صلح الناس: هم الأمراء والعلماء.[2]

---

١. هذه النقطة من فوائد الأُستاذ السيّد أحمد المددي حفظه الله.

٢. الاستذكار: ج١ ص٤٨، جامع بيان العلم وفضله: ج١ ص١٨٤ وفيه: «الفقهاء» بدل «العلماء»، الجامع الصغير: ج٢ ص١٠١ ح٥٠٤٧ وفيه زيادة «وإذا فسدا فسد الناس»، كنز العمّال: ج١٠ ص١٩١ ح٢٩٠٠٧.

وممّا يشهد لما ذكرناه من تأثّر الناس بالقادة هو ما روي في مصادر عديدة من أنّ رجلاً يدعى عاصم، كان يلبس الخشن ويأكل الجشب، فشكاه أخوه إلى أمير المؤمنين عليه السلام، فتكلّم معه أمير المؤمنين عليه السلام في ذلك، فقالَ عاصِمٌ: يا أَميرَ المُؤمِنينَ! فَعَلَى ما اقتَصَرتَ فِي مَطْعَمِكَ عَلَى الجُشُوبَةِ وَ فِي مَلبَسِكَ عَلَى الخُشُونَةِ؟ فَقالَ:

وَيْحَكَ! إِنَّ اللهَ عزّ وجلّ فَرَضَ عَلَى أَئِمَّةِ العَدْلِ أَنْ يُقَدِّرُوا أَنْفُسَهُم بِضَعَفَةِ النَّاسِ كَي لا يَتَبَيَّغَ بِالفَقِيرِ فَقرُهُ.[1]

فسبب تصرّف عاصم المذكور هو تأثّره بسيرة أمير المؤمنين عليه السلام في الملبس والمطعم ممّا جعله يترك طيب الطعام ولين اللباس، فتأثّر المجتمع الإسلامي بسيرة النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام ممّا لا يمكن إنكاره.

وهذا التأثّر لا يختصّ بالنبيّ وأهل بيته عليهم السلام، بل نجده بدرجات أضعف بالنسبة لغيرهم من العلماء والوجهاء، بل بكلّ من له تأثير اجتماعي؛ فنجد تأثّر الشباب ببعض الرياضيّين أو الممثّلين مثلاً. نعم، تأثير كلّ شخص بمقدار منزلته الاجتماعية وما له من منزلة في قلوب الناس، وهذا واضح لمن راجع الحياة الاجتماعية والتاريخ المعاصر، فالإمام الخميني رحمه الله لم يترك بسيرته ومنهجه أثراً على الإيرانيين فحسب، بل ترك أثره على أبناء الشعوب المختلفة وعلى غير المسلمين أيضاً.

فإذا اجتمعت صفتا العلم والمنزلة السياسية في شخص معيّن بأن كان عالماً وكان أمير قومه، فلاريب أنّ تأثيره في المجتمع سيكون أبلغ وأكثر، وقد كان أحمد بن محمّد الأشعري بهذه الصفة، فكان ذا منزلة سياسية اجتماعية من جانب، وكان محدّثاً بارزاً ووجهاً علمياً لامعاً من جانب آخر، فلا ريب أنّ تأثيره على الطبقة المتديّنة من الناس وعلى المجتمع سيكون بالغاً جدّاً.

۴ ـ من الأُمور الجديرة بالاهتمام واللحاظ هي أنّ الحديث يحظى بمنزلة سامية في الفكر الإسلامي، والتساهل فيه يستتبع خطرات عظيمة وآثاراً سلبية كبيرة على الحديث بصورة خاصّة، وعلى الفكر الإسلامي بصورة عامّة، فإذا ما واجه خطراً معيّناً فينبغي على

---

١. الكافي: ١ ص ٤١٠ ح٣، نهج البلاغة: الخطبة ٢٠٩.

العلماء والمحدّثين أن يبرزوا **ردّ فعل مناسب تجاه ذلك**، ولاريب أنّ التساهل في نقل الحديث وروايته يسبّب **ضياع الحديث، فلابدّ** من مواجهته بالنحو المناسب؛ نظراً لخطورته البالغة.

وبما أنّ سهلاً ضعيف في **الحديث**[1]**، فقد واجهه** أحمد الأشعري بهذه المواجهة فأخرجه من قمّ؛ وما ذاك إلّا ليبيّن للرواة **أهمّية حفظ** الحديث ورعايته، ولزوم الدقّة والتشدّد وعدم التسامح في نقله.

وبعبارة أُخرى: إخراج «سهل» من قم هو للتنديد والردع عن التساهل في نقل الحديث.

ويشهد لما ذكرناه أنّ أحمد بن محمّد بن عيسى واجه أحمد بن محمّد بن خالد بفعل مشابه، حيث أخرجه من قم أيضاً بسبب نقله عن الضعفاء، قال الشيخ في ترجمته:

> أحمد بن محمّد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمّد بن عليّ البرقي، أبو جعفر، أصله كوفي، و كان جدّه محمّد بن عليّ حبسه يوسف بن عمر والي العراق بعد قتل زيد بن عليّ بن الحسين عليه السلام ثمّ قتله، و كان خالد صغير السن، فهرب مع أبيه عبد الرحمن إلى برقة قم فأقاموا بها، و كان ثقة في نفسه غير أنّه أكثر الرواية عن الضعفاء واعتمد المراسيل. و صنّف كتباً كثيرة، منها المحاسن و غيرها... .[2]

فصرّح الشيخ بأنّه ثقة في نفسه إلّا أنّه أكثر الرواية عن الضعفاء واعتمد المراسيل، ولهذا أبعده أحمد الأشعري من قم، كما صرّح بذلك ابن الغضائري حيث قال:

> أحمد بن محمّد بن خالد بن محمّد بن عليّ البرقي يكنّى أبا جعفر. طعن القمّيون عليه، و ليس الطعن فيه، إنّما الطعن في من يروي عنه، فإنّه كان لا يبالي عمّن يأخذ على طريقة أهل الأخبار. و كان أحمد بن محمّد بن عيسى أبعده عن قم، ثمّ أعاده إليها و اعتذر إليه.[3]

فهذا الإبعاد تعبير واضح من قبل أحمد الأشعري عن عدم ارتضائه للمباني الحديثية لكلّ

---

١. كما يظهر من عبارة النجاشي في حقّه حيث قال: «ضعيف في الحديث».

٢. الفهرست للطوسي: ص٢٠ الترجمة ٥٥.

٣. الرجال لابن الغضائري: ص٣٩.

من سهل وأحمد بن محمّد بن خالد، وأنّ مسلكهما ضعيف وغير مقبول. وعليه فلا دلالة في فعل أحمد الأشعري على تضعيف «سهل» في نفسه كما لا يخفى.

أضف إلى ذلك أنّ الفعل الواحد الصادر من أمير القوم يختلف تقييمه عمّا إذا صدر من أحد عوامّ الناس؛ إذ قد يجب على الأمير ما لا يجب على غيره، بل قد لا ينبغي لغيره، وما هو إلّا بمقتضىٰ مقامه ومنزلته، وهذا ما نستوحيه من قول أمير المؤمنين عليه السلام لعاصم في الرواية المشار إليها آنفاً:

«إنَّ اللهَ فَرَضَ عَلَى أَئِمَّةِ العَدلِ أَن يُقَدِّرُوا أَنفُسَهُم بِضَعَفَةِ النَّاسِ؛ كَي لا يَتَبَيَّغَ بِالفَقِيرِ فَقرُهُ».

فالأمير قد تلزمه بعض الأُمور التي لا تلزم غيره، فلا ينبغي تقييم إخراجه لـ«سهل» بمعزل عن هذه المقتضيات.

الملاحظة الثانية: إجابة الإمام لمكاتبة «سهل» بخطّ يده لا تدلّ على إجلاله له، كما تقدّم بيانه. فلو تنزّلنا وقلنا: إنّ جواب الإمام لـ«سهل» بخطّ يده دالّ على الإجلال، فإنّ المقارنة بين إخراج أحمد لـ«سهل» وكتابة الإمام جوابه بخطّ يده، مقارنة خاطئة؛ لأنّ لكلّ من الإجلال والإهانة مراتب عديدة كما هو واضح، والإجلال والاحترام بكتابة الجواب بخطّ اليد هو من أضعف مراتب الإجلال، بل لا يلتفت إلى كونه احتراماً وتجليلاً إلّا القليل، بخلاف الإخراج من قم فإنّه من المراتب الشديدة للإهانة.

الملاحظة الثالثة: إن للغلوّ مراتب عديدة كما سبق، والمذموم هو بعض مراتبه دون الآخر.

وبهذا ينتهي الكلام في الوجه الثالث من وجوه الطعن في سهل بن زياد. واتضح ممّا ذكرناه عدم تمامية هذا الوجه أيضاً.

الوجه الرابع: كونه أحمق

نقل الكشّي عن القتيبي عبارة في حقّ «أبي الخير صالح بن سلمة أبو حمّاد الرازي» جاء فيها:

قال عليّ بن محمّد القتيبي: سمعت الفضل بن شاذان يقول في أبي الخير: و هو

صالح بن سلمة **أبي حمّاد الرازي كما كنّي**، و قال عليّ: كان أبو محمّد الفضل يرتضيه و يمدحه، **و لا يرتضي أبا سعيد الآدمي**، و يقول: هو الأحمق.[١]

فوصفه بالأحمق كاشف عن ضعفه، **وهو من الأوصاف الدالّة على الذمّ**.

وأُجيب عنه بأنّه لا دلالة فيه على **القدح في دينه أو تقواه**؛ لأنّ المعهود إطلاق هذا اللفظ في مقام التنبيه على البلادة، **لا الفسق أو فساد العقيدة**.[٢]

أقول: قبل إبداء النظر في الجواب المذكور علينا أن نجيب على السؤال التالي: هل التعبير بالأحمق في كتب الرجال هو من تعابير ذمّ الراوي والطعن فيه، أم أنّه ليس كذلك؟

الجواب: لأجل أن تكون الإجابة واضحة وعلمية نرى من الضروري تسليط الأضواء على معناه لغة، مضافاً لمتابعة هذا التعبير في كتب الرجال ودراسة العبارات الواردة بلحاظ القرائن الموجودة فيها، فنقول:

أ ـ الأحمق لغة:

كتب ابن منظور في بيان الحمق ما يلي:

الحُمْقُ: ضدّ العَقْل. الجوهري: الحُمْقُ و الحُمُقُ: قلّة العقل، حَمُقَ يَحْمُق حُمْقاً و حُمُقاً و حَماقةٌ و حمِقَ و انْحَمَقَ و اسْتَحْمَقَ الرجل؛ إذا فَعَلَ فِعْلَ الحَمْقَى... وحقيقة الحُمق: وضع الشيء في غير موضعه مع العلم بقُبْحه.[٣]

وفي مجمع البحرين:

في الحديث: «ينبغي للمسلم مجانبة الأحمق فإنّه لايشير عليك بخير» الأحمق من يسبق كلامه فكره، و هو من لا يتأمّل عند النطق هل ذلك الكلام صواب أم لا فيتكلّم به من غفلة. و الحمق ـ بالضمّ وبضمّتين ـ: قلّة العقل و فساده. و منه الحديث: «النوم بعد العصر حمق»؟ أي فساد عقل.[٤]

---

١. رجال الكشّي: ج١ ص٥٦٦ الرقم١٠٦٨، الخلاصة: ج١ ص٢٣٠ ترجمة صالح بن محمّد بن سهل الهمداني.

٢. أنظر: تنقيح المقال: ج٣٤ ص١٨٦، خاتمة المستدرك: ج٥ ص٢٢٥ ـ ٢٢٦.

٣. لسان العرب: ج١٠ ص٦٧ «حمق».

٤. مجمع البحرين: ج٥ ص١٥٢ «حمق».

ب ـ الأحمق في كتب الرجال:

بعد تتبّع هذا اللفظ في عبارات الرجاليّين عثرنا عليه في بضع موارد ـ كلّها في رجال الكشّي ـ نستعرضها فيما يلي:

١ ـ ... حدّثنا أسلم مولى محمّد بن الحنفية، قال: كنت مع أبي جعفرعليه‌السلام جالساً مسنداً ظهري إلى زمزم، فمرّ علينا محمّد بن عبد الله بن الحسن و هو يطوف بالبيت، فقال أبو جعفر: «يا أسلم، أتعرف هذا الشابّ؟» قلت: نعم، هذا محمّد بن عبد الله بن الحسن. قال: «أما إنه سيظهر ويقتل في حال مضيعة»، ثمّ قال: «يا أسلم، لا تحدّث بهذا الحديث أحداً فإنّه عندك أمانة». قال: فحدّثتُ به معروف بن خرّبوذ، و أخذت عليه مثل ما أخذ عليّ. قال: و كنا عند أبي جعفرعليه‌السلام غدوة و عشية أربعة من أهل مكّة، فسأله معروف عن هذا الحديث... قال: فالتفت إلى أسلم، فقال له أسلم: جعلتُ فداك، إنّي أخذت عليه مثل الذي أخذته عليَّ . قال فقال أبو جعفرعليه‌السلام:

لو كان الناس كلّهم لنا شيعة لكان ثلاثة أرباعهم لنا شكّاكاً، والربع الآخر أحمق.[١]

٢ ـ ... حدّثني يونس بن عبد الرحمن عن رجل، قال: قال أبو عبد اللهعليه‌السلام:

كان أبو الخطّاب أحمق، فكنت أُحدثه فكان لا يحفظ، و كان يزيد من عنده.[٢]

٣ ـ ... حدّثني محمّد بن الحسن بن شمّون و غيره، قال: خرج أبو محمّدعليه‌السلام في جنازة أبي الحسنعليه‌السلام و قميصه مشقوق، فكتب إليه أبو عون الأبرش قرابة نجاح بن سلمه: من رأيت أو بلغك من الأئمّة شقّ ثوبه في مثل هذا؟ فكتب إليه أبو محمّدعليه‌السلام:

يا أحمق، و ما يدريك ما هذا؟! قد شقّ موسى على هارونعليهما‌السلام.[٣]

٤ ـ أحمد بن عليّ، قال: حدّثني إسحاق، قال: حدّثني إبراهيم بن الخضيب الأنباري، قال: كتب أبو عون الأبرش قرابة نجاح بن سلمه إلى أبي محمّدعليه‌السلام أنّ الناس قد استوحشوا من شقّك ثوبك على أبي الحسنعليه‌السلام؟ فقال:

---

١. رجال الكشّي: ج١ ص٢٠٥ الترجمة ٣٥٩، الخلاصة للحلّي: ج١ ص٣٢٦ الترجمة١٢٨٤.

٢. رجال الكشّي: ج١ ص٢٩٥ الترجمة ٥٢٢، رجال ابن داود: ج١ ص٥١١ الترجمة ٤٦٧.

٣. رجال الكشّي: ج١ ص٥٧٢ الترجمة ١٠٨٤.

يا أحمق، ما أنت و ذاك؟! قد شق موسى على هارون عليه السلام... .[1]

هذه تمام النصوص التي استخدمت تعبير «الأحمق» في كتبنا الرجاليّة. والآن لندرسها الواحد تلو الآخر.

أمّا الرواية الأُولى فلا شكّ في أنّ التعبير المذكور فيها لا يراد به الطعن في الراوي من جهة الرواية، بل الطعن فيه من جهة عدم حفظ الأمانة كما هو واضح. كما أنّ المراد من كون ربع الشيعة حمقى هو أنّهم لا يحفظون السرّ، لا أنّهم يكذبون وما إلى ذلك. وكلا المعنيين مأخوذ من قولهم: «حمِقَ الرجل، إذا فَعَلَ فِعْلَ الحَمْقَى» أو من «وضع الشيء في غير موضعه».

كما أنّ المراد بالأحمق في الرواية الثانية هو عدم الحفظ كما يبدو من سياق الرواية. وهو من «وضع الشيء في غير موضعه» أيضاً.

وأمّا الرواية الثالثة فالمراد بالأحمق فيها هو قلّة العقل، بمعنى سوء التصرّف أو الإتيان بالتصرّف غير اللائق، ولا يراد به الطعن في الشخص من جهة أُخرى، كما هو واضح من السياق. وهذا المعنى هو الذي صرّح به ابن منظور بقوله: «الحُمْقُ: ضدّ العَقْل. و حمِقَ الرجل، إذا فَعَلَ فِعْلَ الحَمْقَى».

وأمّا الرواية الرابعة فهي نقل آخر للرواية الثالثة وليست رواية أُخرى.

وبالتأمّل فيما تقدّم يتّضح أنّ تعبير «الأحمق» قد استعمل أوّلاً في رجال الكشّي خاصّة، ثمّ نقل عنه ابن داود في رجاله[2] والعلّامة في الخلاصة[3]، ولا نجد استعماله في رجال البرقي، ولا في رجال الشيخ وفهرسته، ولا في كتاب النجاشي، مع الشيخ والنجاشي خرّيتا هذا الفن، ممّا يكشف عن عدم كونه اصطلاحاً رجالياً للدلالة على ذمّ الراوي، وإنّما هو تعبير مستعمل في الروايات بمعناه اللغوي.

والذي ننتهي إليه ممّا تقدّم هو: أنّ وصف الأحمق ليس طعناً في الرواي، بل هو بمعناه

١. المصدر السابق: ج١ ص٥٧٣ الترجمة ١٠٨٥.

٢. رجال ابن داود: ج١ ص٥١١ الترجمة ٤٦٧.

٣. الخلاصة: ج١ ص٢٠٧ الترجمة ٧، وص٢٣٠ ترجمة صالح بن محمّد بن سهل.

اللغوي، فهذا الوجه من وجوه تضعيف سهل بن زياد غير تامّ أيضاً.

الوجه الخامس: تضعيف ابن الغضائري له

تعرّض ابن الغضائري لترجمة سهل بن زياد وذكر فيها العبارة التالية:

> كان ضعيفاً جدّاً، فاسد الرواية والمذهب، وكان أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري أخرجه من قم، وأظهر البراءة منه، ونهى الناس عن السماع منه والرواية عنه، ويروي المراسيل ويعتمد المجاهيل.[1]

ولا ريب في دلالتها على ضعف «سهل» في نفسه، لا ضعفه في الحديث.

وأُجيب عليه بما يلي:

أوّلاً: أنّه لا وثوق بتضعيفاته؛ لخروجها عن الحدّ، وعدم خلوّ أحد من جرحه وغمزه.[2]

وثانياً: أنّ إطلاق تضعيفه لابدّ وأن يقيّد بما في النجاشي المؤيّد بما في رجال الشيخ، وهو الضعف في الحديث الغير المنافي للوثاقة.

وثالثاً: أنّ الظاهر كما نصّ عليه جماعة: أنّ منشأ تضعيفه ما نقله عن أحمد، بل ومستند غيره، فإنّه كان جليلاً عظيماً رئيساً في الشيعة، يحتجّ بقوله وفعله في أمثال هذا المقام.[3]

أقول: إنّ تضعيف ابن الغضائري له ممّا لا تركن النفس إليه بعد كثرة قدحه للرواة، خاصّة وأنّه لا موافق له من الرجاليّين، بل إنّ الشيخ خالفه فصرّح بتوثيقه، مضافاً إلى أنّ مستند تضعيفه له ـ على ما يبدو ـ هو فعل أحمد بن محمّد بن عيسى، وقد تقدّم الجواب عنه. وعليه فهذا الوجه غير تامّ أيضاً.

الوجه السادس: تضعيف الشيخ له في الفهرست

كتب الشيخ في ترجمة سهل بن زياد في الفهرست:

> سهل بن زياد الآدمي الرازي، يكنّى أبا سعيد، ضعيف.[4]

---

١. أُنظر: خاتمة المستدرك: ج٥ ص٢٢٥ ـ ٢٢٦.

٢. أُنظر: تنقيح المقال: ج٣٤ ص١٩٣، خاتمة المستدرك: ج٥ ص٢٢٩ ـ ٢٣٠.

٣. أُنظر: خاتمة المستدرك: ج٥ ص٢٢٩ ـ ٢٣٠.

٤. فهرست الطوسي: ص٢٢٨ الترجمة ٣٣٩.

فوصفه بأنّه «ضعيف»، ولم يقيّد ذلك بقيد، فهو تضعيف لشخص «سهل»، لا لروايته.

وأُجيب عنه بما يلي:

١. إنّه رجع عنه في كتاب الرجال حيث وثّقه فيه، فيعلم أنّه تبيّن له عند تصنيف الرجال ما لم يكن متبيّناً لديه عند تصنيف الفهرست.[1]

٢. يجب تقييده بما في النجاشي الذي هو غير منافٍ للوثاقة.[2]

تذييل:

وقع الكلام في اختلاف تقييم الشيخ لسهل في كتابيه الرجال والفهرست، فقيل بتعارضهما وتساقطهما، وقيل بتقديم الرجال على الفهرست. ومن الواضح أنّ التعارض فرع حجيّة المتعارضين، مع أنّ الرجال متأخّر عن الفهرست، فهو مقدّم وحاكم عليه، كما صرّح به الشيخ المامقاني﵀ فقال:

> والعجب من بعض أعلام هذا الفنّ حيث قال: إنّه لم يظهر المتقدّم ـ من التوثيق والتضعيف ـ من الشيخ رحمه الله، والتعارض يوجب التساقط. وجه العجب: أنّ تأخّر رجال الشيخ عن فهرسته ممّا لا يخفى على كلّ من راجع رجاله؛ حيث صرّح في مواضع عديدة بأنّ لمن عَنونَه كتباً ذكرها في الفهرست، فتأخّر رجاله عن فهرسته من الواضحات.[3]

وقال المحدّث النوري﵀:

> احتمال التعارض والتساقط في عبارتيه في الرجال والفهرست فاسد، بعد معلومية تأخّر الرجال عن الفهرست، كما عليه عمل الأصحاب بالنسبة إلى فتاوى صاحب المؤلّفات المتعدّدة.[4]

والذي ننتهي إليه هو أنّ الوارد في رجال الشيخ مقدّم على الوارد في فهرسته، ولم يطعنه في رجاله، بل قد وثّقه في موضع منه كما تقدّم.

---

١. أُنظر: تنقيح المقال: ج٣٤ ص١٩٣، خاتمة المستدرك: ج٥ ص٢٤٧ - ٢٤٨.

٢. خاتمة المستدرك: ج٥ ص٢٤٧ ـ ٢٤٨.

٣. تنقيح المقال: ج٣٤ ص١٩٣.

٤. خاتمة المستدرك: ج٥ ص٢٤٧ - ٢٤٨.

الوجه السابع: استثناء ابن الوليد رواياته من روايات نوادر الحكمة

ذكر النجاشي في ترجمة **محمّد بن أحمد بن يحيى الأشعري** أن محمّد بن الحسن بن الوليد استثنى عدداً من روايات كتاب «نوادر الحكمة»، فكتب قائلاً:

محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران بن عبد الله بن سعد بن مالك الأشعري القمّي أبو جعفر، كان ثقة في الحديث، إلّا أنّ أصحابنا قالوا: كان يروي عن الضعفاء و يعتمد المراسيل، و لا يبالي عمّن أخذ، و ما عليه في نفسه مطعن في شيء، و كان محمّد بن الحسن بن الوليد يستثني من رواية محمّد بن أحمد بن يحيى ما رواه عن محمّد بن موسى الهمداني، أو ما رواه عن رجل، أو: يقول بعض أصحابنا، أو عن محمّد بن يحيى المعاذي، أو عن أبي عبد الله الرازي الجاموراني، أو عن أبي عبد الله السيّاري، أو عن يوسف بن السخت، أو عن وهب بن منبّه، أو عن أبي عليّ النيشابوري (النيسابوري)، أو عن أبي يحيى الواسطي، أو عن محمّد بن عليّ أبي سمينة، أو يقول: في حديث أو كتاب و لم أروه، أو عن سهل بن زياد الآدمي، أو عن محمّد بن عيسى بن عبيد بإسناد منقطع، أو عن أحمد بن هلال أو محمّد بن علي الهمداني، أو عبد الله بن محمّد الشامي، أو عبد الله بن أحمد الرازي، أو أحمد بن الحسين بن سعيد، أو أحمد بن بشير الرقّي، أو عن محمّد بن هارون، أو عن ممويه بن معروف، أو عن محمّد بن عبد الله بن مهران، أو ما ينفرد (يتفرّد) به الحسن بن الحسين اللؤلؤي، و ما يرويه عن جعفر بن محمّد بن مالك أو يوسف بن الحارث أو عبد الله بن محمّد الدمشقي.

قال أبو العبّاس بن نوح: و قد أصاب شيخُنا أبو جعفر محمّد بن الحسن بن الوليد في ذلك كلّه، و تبعه أبو جعفر بن بابويه رحمه الله على ذلك، إلّا في محمّد بن عيسى بن عبيد، فلا أدري ما رابه فيه؛ لأنّه كان على ظاهر العدالة و الثقة... .[١]

والنقطة الأساسية التي يرتكز عليها هذا الوجه هي: أنّ «محمّد بن أحمد بن يحيى» صاحب كتاب نوادر الحكمة ثقة في نفسه كما صرّح به النجاشي، فاستثناء عدد من روايات كتابه ـ وهي المروية عمّن ذكرهم ابن الوليد ـ يدلّ على صحّة روايات الكتاب سوى المقدار

١. رجال النجاشي: ص٣٤٨ الترجمة ٩٣٩.

المستثنى، وهو دالّ بالملازمة على ضعف الذين تمّ استثناء رواياتهم، وإلّا لم يكن للاستثناء من معنى. ومن جملة المستثنين سهل بن زياد، فهو دالّ على تضعيفه، علماً أنّ هذا التضعيف قد صدر من وجه من وجوه القمّيّين.

وقبل الإجابة على هذا الوجه نذكّر بأنّه وقع الخلاف الشديد بين الأعلام في فهم العبارة المذكورة، وهل هي دالّة على ضعف المذكورين، أم أنّها دالّة على ضعف رواياتهم في كتاب نوادر الحكمة فحسب.[1]

وبعبارة أُخرى: إذا نظرنا للعبارة المذكورة بنظرة رجالية فقد نفهم منها **تضعيف المذكورين في الاستثناء**، وأمّا إذا لاحظناها بنظرة فهرستية فإنّها لا تدلّ **إلّا على عدم الاعتماد على رواياتهم في كتاب نوادر الحكمة**. إليك فيما يلي بعض كلماتهم في هذا المجال:

فكتب الشيخ الطوسي في هذا المجال قائلاً:

> أنّا وجدنا الطائفة ميّزت الرّجال الناقلة لهذه الأخبار، ووثّقت الثقات منهم، وضعّفت الضعفاء، وفرّقوا بين من يعتمد على حديثه وروايته، ومن لا يعتمد على خبره، ومدحوا الممدوح منهم وذمّوا المذموم، وقالوا: فلان متّهم في حديثه، وفلان كذّاب، وفلان مخلّط، وفلان مخالف في المذهب والاعتقاد، وفلان واقفي، وفلان فطحي، وغير ذلك من الطعون التي ذكروها، وصنّفوا في ذلك الكتب، واستثنوا الرّجال من جملة ما رووه من التصانيف في فهارسهم، حتّى إنّ واحداً منهم إذا أنكر حديثاً نظر في إسناده وضعفه برواته. هذه عادتهم على قديم الوقت وحديثه لا تنخرم، فلو لا أنّ العمل بما يسلم من الطعن ويرويه من هو موثوق به جائز، لما كان بينه وبين غيره فرق، وكان يكون خبره مطروحاً مثل خبر غيره، فلا يكون فائدة لشروعهم فيما شرعوا فيه من التضعيف والتوثيق وترجيح الأخبار بعضها على بعض.[2]

وهو ظاهر في أنّ الاستثناء المذكور لتضعيف الرواة أنفسهم، لا تضعيف رواياتهم في نوادر الحكمة. وكتب الإمام الخميني‏ في هذا المجال:

---

١. راجع: أُصول علم الرجال (آية الله مسلم الداوري): ج١ ص٢٠١ - ٢١١.

٢. عدّة الأُصول: ص١٤١.

يظهر من استثناء أبي العبّاس أنّ استثناء ابن الوليد إنّما هو لضعف في الرجال نفسهم. نعم، وثّقه النجاشي، لكن سكت عند نقل عبارة ابن نوح، ولعلّه لرضاه بما ذكره.[١]

وهو صريح في أنّ التضعيف راجع لضعف الرواة أنفسهم.

وفي قبال ذلك كتب الوحيد البهبهاني:

وربما يتأمّل في إفادة هذا الاستثناء القدح في نفس الرجل المستثنى... ويؤيّده أنّ النجاشي وغيره وثّقوا بعضاً من هؤلاء، مثل: الحسن بن الحسين اللؤلؤي.[٢]

وكتب السيّد الخوئي:

التحقيق أنّ استثناء ابن الوليد لا يكشف عن جرح وقدح في نفس الرجل، فإنّ النجاشي قد تعرّض لنقل هذا الاستثناء في موضعين من كتابه: أحدهما: في ترجمة محمّد بن أحمد بن يحيى، فعدّ من جملة ما استثناه ابن الوليد من رواياته ما يرويه محمّد بن عيسى بن عبيد بإسناد منقطع. وهذا كما ترى كالصريح في أنّ منشأ الاستثناء كون الرواية مقطوعة، وليست هي بحجّة حينئذ بلا خلاف ولا إشكال وإن كان الراوي في أعلى درجات الوثاقة، فلا إشعار في هذه العبارة فضلاً عن الدلالة على قدح في العبيدي نفسه.

الثاني: في ترجمة محمّد بن عيسى بن عبيد نفسه، فحكى عن ابن الوليد أنّه قال: «ما تفرّد به محمّد بن عيسى من كتب يونس وحديثه لا أعتمد عليه»، والظاهر من هذه العبارة أنّ سبب الاستثناء في نظر ابن الوليد وجود خلل في طريق العبيدي إلى كتب يونس لعلّة مجهولة لدينا، لا وجود الخلل والضعف في نفس العبيدي وإلّا لم يكن وجه لتخصيص الاستثناء بما يرويه عن يونس، بل كان اللازم الاستثناء على سبيل الإطلاق للغوية التقييد حينئذ، فالتقييد المزبور أقوى شاهد على أنّ الرجل لم يكن بنفسه ممقوتاً عند ابن الوليد.[٣]

---

١. كتاب الطهارة: ج٢ ص٣٧٧.

٢. تعليقة على منهاج المقال للوحيد البهبهاني: ص٢٩٦.

٣. كتاب الصلاة: ج٤ ص٢١١، شرح العروة الوثقى: ج١٥ ص١٩٤.

تذييل:

١ ـ كتب بعض المعاصرين مقالاً تحت عنوان «ابن الوليد ومستثنياته»[1]، تعرّض فيه لاختلاف الآراء في فهم الاستثناء المذكور، وانتهى فيه إلى أنّ هذا الاستثناء يعني لزوم الاحتياط في الروايات المذكورة، لا أنّها ضعيفة بالضرورة، كما لا يعني ضعف رواتها.

٢ ـ عبارة الاستثناء في فهرست الطوسي تختلف عن عبارة النجاشي، ونصّها كالتالي:

> محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري القمّي، جليل القدر، كثير الرواية. له كتاب نوادر الحكمة، و هو يشتمل على كتب جماعة، أوّلها: كتاب التوحيد، كتاب الوضوء، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة... اثنان و عشرون كتاباً. أخبرنا بجميع رواياته عدّة من أصحابنا، عن أبي المفضّل محمّد بن عبد الله الشيباني، عن أبي جعفر محمّد بن جعفر بن بطّة القمّي، عن محمّد بن أحمد بن يحيى. و أخبرنا الحسين بن عبيد الله و ابن أبي جيد جميعاً، عن أحمد بن محمّد بن يحيى، عن أبيه، عن محمّد بن أحمد بن يحيى. و أخبرنا جماعة عن محمّد بن عليّ بن الحسين، عن أبيه و محمّد بن الحسن، عن أحمد بن إدريس و محمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد بن يحيى. و قال محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه: إلّا ما كان فيه من تخليط؛ و هو الذي يكون طريقه محمّد بن موسى الهمداني، أو يرويه عن رجل، أو: عن بعض أصحابنا، أو يقول: و روي، أو يرويه عن محمّد بن يحيى المعادي، أو عن أبي عبد الله الرازي الجاموراني، أو عن السيّاري، أو يرويه عن يوسف بن السخت، أو عن وهب بن منبّه، أو عن أبي عليّ النيشابوري، أو أبي يحيى الواسطي، أو محمّد بن عليّ الصيرفي، أو يقول: وجدت في كتاب و لم أروه، أو عن محمّد بن عيسى بن عبيد بإسناد منقطع يتفرّد به، أو عن الهيثم بن عدي، أو عن سهل بن زياد الآدمي، أو عن أحمد بن هلال، أو عن محمّد بن عليّ الهمداني، أو عن عبد الله بن محمّد الشامي، أو عن عبد الله بن أحمد الرازي، أو عن أحمد بن الحسين بن سعيد، أو عن أحمد بن بشر الرقّي، أو عن محمّد بن هارون، أو عن معاوية بن معروف، أو عن محمّد بن عبد الله بن مهران، أو ينفرد به الحسن بن الحسين

---

١. المقال باللغة الفارسية وعنوانه «ابن وليد و مستثنيات وى» وكاتبه: محمّد تقي شاكر و علي رضا الحسيني. نشر هذا المقال في مجلّة «حديث پژوهی» الصادرة من جامعة كاشان / العدد ٩، السنة الخامسة، ربيع وصيف ١٣٩٢هـ. ش.

اللؤلؤي، أو جعفر بن محمّد الكوفي، أو جعفر بن محمّد بن مالك، أو يوسف بن الحارث، أو عبد الله بن محمّد الدمشقي.[1]

وبهذا يتّضح أنّ الوجه المذكور لضعف سهل بن زياد مبنيّ على أنّ العبارة المذكورة والاستثناء المذكور دالّ على تضعيف الرواة أنفسهم، وأمّا إذا كان دالّاً على تضعيف رواياتهم في كتاب نوادر الحكمة، أو لزوم الاحتياط فيها، فلا دلالة فيه على ضعف «سهل».

والذي يقوى في النظر أنّ الاستثناء راجع لروايات المذكورين في كتاب نوادر الحكمة، ويشهد له أُمور، منها:

١ ـ عبارة فهرست الطوسي تبيّن المراد من الاستثناء الوارد في كتاب النجاشي، فقال الشيخ في الفهرست: «له كتاب نوادر الحكمة، و هو يشتمل على كتب جماعة أوّلها كتاب التوحيد... .

فذكر أنّه يشتمل على كتب جماعة، ثمّ استثنى منها المرويّ عن المذكورين، فالاستثناء لنسخ هذه الكتب المروية في نوادر الحكمة. ويشهد لهذا المعنى قوله في الاستثناء: «أو يقول: في حديث أو كتاب و لم أروه»؛ فإنّه لا معنى لكونه راجعاً للراوي.

٢ ـ إنّ بعض المذكورين هم من المصرّح بوثاقتهم في كتب الرجال؛ نظير: «محمّد بن عيسى بن عبيد» الذي قال النجاشي في ترجمته: «محمّد بن عيسى بن عبيد بن يقطين بن موسى مولى أسد بن خزيمة أبوجعفر، جليل في أصحابنا، ثقة عين، كثير الرواية، حسن التصانيف، روى عن أبي جعفر الثانيعليه السلام مكاتبة و مشافهة...»[2]. ونظير: «الحسن بن الحسين اللؤلؤي» الذي وصفه النجاشي بقوله: «كوفي، ثقة، كثير الرواية. له كتاب مجموع نوادر»[3].

٣ ـ لغوية بعض الاستثناءات إذا كان المراد تضعيف الرواة أنفسهم، بخلاف ما إذا أُريد تضعيف رواياتهم؛ فقد استثنيت العناوين التالية: «أو ما رواه عن رجل، أو يقول بعض

---

١. فهرست الطوسي: ص۴۰۸ الترجمة ۶۲۳.

٢. رجال النجاشي: ص۳۳۳ الترجمة ۸۹۶.

٣. المصدر السابق: ص۴۰ الترجمة ۸۳.

أصحابنا »، ومن الواضح أنّ **هذه العناوين مجملة، ولافائدة في** تضعيفها أو توثيقها، بخلاف ما لو أُريد استثناء رواياتهم **في كتاب نوادر الحكمة؛ فإنّ** الروايات المروية عن هذه العناوين ضعيفة. كما أنّ قوله: «أو يقول: **في حديث أو كتاب و لم أروه**» لاغٍ على تقدير إرادة تضعيف المستثنين، بخلاف ما لو أُريد استثناء **رواياتهم في** نوادر الحكمة.[١]

٤ ـ إذا كان المراد تضعيف المذكورين **في الاستثناء**، فإنّ استثناء رواياتهم من خصوص كتاب نوادر الحكمة سوف يكون لاغياً؛ إذ لو كان المذكورون ضعفاء ومطعون عليهم فلابدّ أن تستثنى رواياتهم من جميع الكتب لا من خصوص نوادر الحكمة.

٥ ـ لغوية القيد المذكور ـ على تقدير إرادة تضعيف المذكورين ـ في قوله:

> أو ينفرد به الحسن بن الحسين اللؤلؤي، أو جعفر بن محمّد الكوفي، أو جعفر بن محمّد بن مالك، أو يوسف بن الحارث، أو عبد الله بن محمّد الدمشقي.

إذ لا فرق بين منفردات الضعيف وغيرها، كقيده الآخر حيث قال: «أو عن محمّد بن عيسى بن عبيد بإسناد منقطع»؛ إذ لا فرق بين ما رواه محمّد بن عيسى بن عبيد بإسناد منقطع وغيره على تقدير ضعفه، بخلاف ما لو أُريد استثناء رواياتهم من نوادر الحكمة، فإن الاستثناءات المذكورة ستكون صحيحة.

والنتيجة التي ننتهي إليها هي عدم تمامية هذا الوجه من وجوه الطعن في «سهل» وفقاً لما فهمناه من العبارة المنقولة عن ابن الوليد.

حصيلة البحث

الذي انتهينا إليه بعد بيان الوجوه المذكورة للطعن في سهل بن زياد، ودراستها وتحليلها ونقدها هو أنّه لا شيء منها دالّ على ضعفه؛ أمّا إخراجه من قم على يد أحمد الأشعري فلابدّ أن يدرس ضمن خصوصيّات أحمد ومنزلته السياسية والعلمية، لا بمعزل عن ذلك، ولهذا لا نجد تصرّفاً مشابهاً لتصرّف أحمد الأشعري من قبل غيره من المحدّثين والوجوه العلمية التي كانت في قم وغيرها، بل لا نجدتصرّفاً كهذا مع المشهورين بالكذب في بغداد

١. أشار المحدّث النوري لهذا الوجه في خاتمة المستدرك: ج٥، ص١٥٧.

والكوفة مع كثرة المحدّثين فيها، ممّا يكشف عن أن تصرّف أحمد الأشعري مع «سهل» جاء باعتباره شخصية سياسية وأمير البلد، لا باعتباره محدّثاً كباقي المحدّثين.

على أنّ أحمد الأشعري ليس معصوماً وليس فعله حجّة علينا، فلابدّ أن نقيّم تصرّفه المذكور بما له من قيمة عند العقلاء. نعم، لو كان إخراجه بأمر الإمام المعصوم لتعاملنا معه بشكل آخر.

علماً أنّ النجاشي عبّر بقوله: «و كان أحمد بن محمّد بن عيسى... و أخرجه من قم إلى الريّ، و كان يسكنها»، فعبّر بالإخراج ولم يعبّر بالطرد والنفي ونحوهما، والإخراج أعمّ منهما. مع أنّ البعض تعاملوا مع هذا التصرّف باعتباره طرداً، فلابدّ من إمعان النظر في التعبير المذكور.

نعم، يبقى التساؤل التالي: لماذا أخرج أحمد الاشعري سهلاً إلى الريّ القريبة من قم، ولم يخرجه إلى مدن بعيدة؟ فلو كان إخراجه من قم بسبب غلوّه وكذبه وضعفه، ولأجل منع الرواة عن النقل عنه، فلماذا لم يبعده إلى مدن نائية؟ علماً أنّ الريّ تضمّ عدداً من المحدّثين آنذاك.

يرى أُستاذ علم الرجال الفاضل علي رضا الحسيني[1] أنّ السبب في ذلك لا يرجع للنقطة المذكورة، وإنّما هو ضمن خطّة مبرمجة لنشر الحديث في الريّ، ولهذا فإنّه أخرج أحمد بن محمّد بن خالد البرقي إلى الريّ أيضاً، وكلاهما من المكثرين لنقل الحديث. وهذه النقطة تحتاج إلى متابعة أكثر في القرائن والشواهد التاريخية والحديثية.

وأمّا وصفه بالغلوّ والكذب فقد اتّضح أنّهما مستعملان بمعانٍ عديدة، لا خصوص ما تنصرف إليه أذهاننا في العصر الحاضر، وأنّ المراد من الكذب ليس هو تعمّد نقل المطالب المخالفة للواقع، بل هو بمعنى الخطأ في النقل.

كما أنّ المراد من الغلوّ ليس هو الغلوّ العقيدي كما هو المتبادر في هذا العصر؛ إذ لا نجد له رواية دالّة على ذلك، بل الموجود منها على خلافه، فالمراد به هو الغلوّ الأفعالي على ما يبدو.

---

١. أُستاذ علم الرجال في كلّية علوم الحديث والمركز التخصصّي لعوم الحديث في الحوزة العلمية في قم المقدّسة، وقد سمعت ذلك منه شفهياً.

وأمّا استثناء ابن الوليد لرواياته من كتاب نوادر الحكمة، فهو تضعيف لرواياته في هذا الكتاب خاصّة، وليس تضعيفاً لشخصه.

٣/١

ما استُدلّ به على وثاقة «سهل بن زياد»

بعد استعراض أقوال الرجاليين في حقّ سهل بن زياد وما قيل في تضعيفه، سنسلّط الأضواء هنا على ما قيل في توثيقه، ونقوم بدراسته وتحليله، ومن خلال تعليقنا على الوجوه المذكورة سلباً أو إيجاباً يتّضح المختار.

الوجه الأوّل: توثيق الشيخ له في رجاله

ذكر الشيخُ سهلَ بن زياد في ثلاثة مواضع من رجاله، فقال في أصحاب الإمام الهادي عليه السلام:

«سهل الآدمي، يكنّى أبا سعيد، ثقة رازي».[١]

وبما أنّه ألّف كتاب الرجال بعد الفهرست، فتوثيقه فيه مقدّم على تضعيفه في الفهرست.[٢]

أقول: تقدّم الكلام[٣] في تأخّر كتاب رجال الشيخ على الفهرست، وقد نقلنا عبارة كلّ من الشيخ المامقاني رحمه الله في تنقيح المقال[٤] والمحدّث النوري رحمه الله[٥] بهذا الخصوص فراجع. وبه يعلم أنّ ما ذكره في الرجال هو المعتمد.

وأشكل السيّد الخوئي رحمه الله على هذا الوجه قائلاً:

> إنّ بعض من حاول توثيق سهل بن زياد ذكر في جملة ما ذكر أنّ تضعيف الشيخ لا يعارض توثيقه، فإنّ كتاب الرجال متأخّر عن كتاب الفهرست، فيكون توثيقه عدولاً

---

١. رجال الطوسي: ص٣٨٧ الترجمة ٥٦٩٩.

٢. أُنظر: خاتمة المستدرك: ج٥ ص٢١٤، تنقيح المقال: ج٣٤ ص١٨٨.

٣. راجع الوجه السادس من الوجوه المذكورة لتضعيف «سهل».

٤. تنقيح المقال: ج٣٤ ص١٩٣.

٥. خاتمة المستدرك: ج٥ ص٢٤٧ - ٢٤٨.

عن تضعيفه. وهذا الكلام مخدوش من وجوه:

الأوّل: إنّ هذا إنّما يتمّ في الفتوى دون الحكاية والإخبار، فإنّ العبرة فيها بزمان المحكيّ عنه دون زمان الحكاية، فبين الحكايتين معارضة لا محالة.

الثاني: إنّ تضعيف الشيخ في الفهرست وإن كان متقدّماً على توثيقه، إلّا أنّ تضعيفه في الاستبصار غير متقدّم عليه.

الثالث: إنّ توثيق الشيخ معارَض بما ذكرناه من التضعيفات ولا سيما شهادة أحمد بن محمّد بن عيسى بكذبه.

أقول: ما ذكره‎ﷺ في الإشكال الأوّل من أنّ هذا يتمّ في الفتوى دون الحكاية والإخبار، مبنيّ على كون حجّية آراء الرجاليين هي من باب الشهادة[1]، أو من باب خبر الواحد[2]، لا باعتبارهم أهل خبرة، والسيرة العقلائية على مدى الأعصار هي الرجوع لأهل الخبرة في كلّ مجال إذا أفاد قولُهم الوثوق، مع عدم ردع الشارع عنها.[3] فإذا كانت من النحو الأخير فلا يلزم ما ذكره‎ﷺ، فكما يقع تبدّل الآراء في الفتاوى ويكون الأخير منها حجّة، كذلك يقع في وثاقة الراوي وعدمه ويكون الأخير منهما حجّة.

وأمّا إشكاله الثاني فلم نعثر على ما أشار إليه من التضعيف في كتاب الاستبصار. على أنّه لو كان ضعيفاً من منظاره لضعّف الأحاديث بسببه، في حين أنّه لم يتّفق له ذلك على ما سيأتي في الدليل التالي.

وأمّا إشكاله الأخير فقد اتّضح جوابه ممّا تقدّم سابقاً؛ فإنّ الوجوه المذكورة لضعفه ليست تامّة.

وبهذا يسلم الوجه الأول من وجوه توثيق سهل بن زياد من الخدشة المذكورة.

الوجه الثاني: بناء الشيخ في التهذيبين على وثاقة «سهل»

كتب الشيخ المامقاني‎ﷺ في الوجوه المذكورة لبيان وثاقة «سهل»، قائلاً:

---

١. أُنظر: معجم رجال الحديث: ج١ ص٤١.

٢. أُنظر: المصدر السابق.

٣. أُنظر: فوائد الأُصول: ج٣ ص١٤٢.

> إنّ الشيخ رحمه الله كثيراً مّا تأمّل في أحاديث جماعة بسببهم، لكنّه لم يتّفق له ذلك بالنسبة إليه بسببه، بل وفي خصوص الحديث الذي هو واقع في سنده. وربما يطعن ويتكلّف في الطعن من جهة أخرى، ولا يتأمّل فيه أصلاً.[1]

وقد سبقه لهذا الوجه المحدّث النوري.[2]

أقول: هذا الوجه يرجع الى وثاقة سهل من منظار الشيخ الطوسي أيضاً.

الوجه الثالث: روايته عن ثلاثة من الأئمّة

ذكر المحدّث النوري والشيخ المامقاني[3] هذا الوجه، فكتب المحدّث النوري قائلاً:

> إنّ سهلاً ممّن يروي عن ثلاثة من الأئمّة، وهم: الجواد والهادي والعسكري كما يظهر من ذكره في رجال الشيخ في الأبواب الثلاثة. بل لم يذكر أبو عمرو الكشّي في ترجمة سهل سوى قوله: «يروي عن أبي جعفر وأبي الحسن وأبي محمّد صلوات الله عليهم». ولا يخفى على من أنس بكلماتهم أنّهم يذكرون ذلك في مقام مدح الراوي وعلوّ مقامه، وإذا لوحظ مع ذلك أنّه لم يرد فيه طعن من أحدهم - كما ورد منهم الطعن والذمّ واللعن في حقّ جماعة من الغلاة والكذّابين في هذه الطبقة - مع أنّه كان معروفاً مشهوراً يروي عنهم، كانت دلالته على المدح القريب من الوثاقة ظاهرة.[4]

أقول: بالتأمّل فيما ذكره يمكن إبداء ملاحظتين:

الملاحظة الأولى: ذكر أنّه يروي عن ثلاثة من الأئمّة، ثمّ استظهر منه مدح «سهل» فقال: «ولا يخفى على من أنس بكلماتهم أنّهم يذكرون ذلك في مقام مدح الراوي وعلوّ مقامه». والنقطة الأساسية التي يعتمدها هذا الاستدلال هي وجود التلازم بين كون الراوي ممّن يروي عن عدد من الأئمّة وبين كونه ممدوحاً، فهل هذا تامّ؟ قبل الإجابة على هذا السؤال علينا أن نجيب على سؤال آخر هو بمنزلة المقدّمة للإجابة على السؤال المذكور، وهو:

---

١. تنقيح المقال: ج٣٤ ص١٨٩.

٢. أُنظر: خاتمة المستدرك: ج٥ ص٢١٤.

٣. انظر تنقيح المقال: ج٣٤ ص١٩٠.

٤. أُنظر: خاتمة المستدرك: ج٥ ص٢١٤.

سؤال: ما هي وظائف الرجالي في علم الرجال؟

الجواب: مهمّة الرجالي في علم الرجال هي بيان ما يلي:

١. **بيان الهوية الشخصية للراوي:** يتناول الرجاليّون شخصية الراوي من جوانبها التالية:

أ ـ تحديد اسمه، واسم أبيه، وكنيته، ولقبه، ونسبته، وبلده وما إلى ذلك من أُمور.

ب ـ تحديد طبقته وتمييزه عمّن سواه؛ إذ قد يوجد الاسم الواحد في أكثر من طبقة، ويراد به عندئذ أكثر من شخص بلا ريب، والذي يحدّد لنا المراد منه في السند المطلوب هو علم الرجال، وذلك من خلال بيان طبقة الراوي.

ج ـ توحيد المختلفات وتمييز المشتركات: قد يذكر الراوي الواحد في الأسانيد الواردة بعناوين مختلفة، مع أنّ المراد منها جميعاً شخص واحد، نظير «ابن أبي عمير» و «محمّد بن أبي عمير» و «محمّد بن زياد»، والمراد من الجميع شخص واحد.

كما أنّه قد يذكر عنوان واحد ويراد به أكثر من شخص، نظير العنوان: «أحمد بن محمّد» الوارد في بعض الأسانيد والذي يحتمل كونه أحد التالين: «أحمد بن محمّد بن عيسى، أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي»، والأوّلان من طبقة واحدة بخلاف الثالث.

وقد يكون المذكور في الأسانيد هو كنية الراوي لا اسمه، نظير: «أبي بصير»، فعلم الرجال يتولّى تعيين المراد من هذا العنوان في الأسانيد. ولهذا نجد رسائل رجالية عديدة تناولت تعيين المراد بأبي بصير، كما نجد الكتب الخاصّة بتمييز المشتركات نظير: «تمييز المشتركات» للكاظمي.

فهذه المجاور جميعاً تدخل في إطار الوظيفة الأُولى لعلم الرجال وهي تحديد هوية الراوي.

٢. **بيان وثاقة الراوي وعدمها:** يتناول الرجاليّون البحث في وثاقة الراوي وعدم وثاقته، و دراسة أحواله التي لها دخل في تحديد ذلك؛ كحفظه وتخليطه.

فهذه المهامّ الرئيسية للرجالي في علم الرجال، وقد يتناول الرجالي بعضها دون بعض؛ فمثلاً تناول الكشي في رجاله التوثيق والتضعيف فحسب، وتناول الشيخ في رجاله تعيين

الطبقات وتعرّض احياناً للتوثيق والتضعيف. **وبعد هذه المقدّمة** نقول: إنّ المبادئ العلمية التي يعتمدها علماء الرجال في بيان أحوال راوٍ معيّن هي مبادئ عقلائية، وليست لهم مبادئ خاصّة لمعرفة أحوال الرواة غير المبادئ المتعارفة. من هنا فإنّ المعلومات التي توفّرها هذه المبادئ قد تكون وافية في شخص، ناقصة في آخر، فإذا كانت المعلومات المتوفّرة حول راوٍ معيّن وافية تعرّضوا لشخصيّته من جميع الجهات السالفة، وإن كانت ناقصة ذكروا الجهات المتوفّرة عندهم حول شخصيته.

وبعبارة أُخرى: إذا لم تتوفّر لعلماء الرجال المعلومات الكافية حول بعض الجهات المشار إليها ذكروا خصوص ما توفّر لهم من الجهات، ولهذا فإنّهم قد يذكرون هوية الشخص ويذكرون طبقته ولا يصرّحون بتوثيقه أو تضعيفه، أو يذكرونه ويصرّحون بأنّه مجهول.

إذا اتّضح ما ذكرناه نقول: إنّ تعيين الطبقة يتمّ من خلال أحد السبيلين التاليين:

الأوّل: بيان الأئمّة الذين يروي عنهم. وهذا خاصّ بالمعاصرين للمعصومين.

الثاني: بيان المشايخ والتلاميذ (من يروي عنهم و يروون عنه)[1].

فإذا روى الرجل عن إمام بلا واسطة، وعن إمام أو أكثر بواسطة أو وسائط، فهو من طبقة الإمام الذي يروي عنه بلا واسطة، وهذا واضح. إنّما الكلام في النقطة التالية:

سؤال: إذا ذكرعلماء الرجال شخصاً في عداد الرواة عن إمام أو أكثر، فهل هو دالّ على مدحه كما ذكر المحدّث النوري، أم لا؟

الجواب: ذكر الرجل في أصحاب إمام أو أكثر لا يدلّ على مدحه، ولا على علوّ مقامه، وإنّما هو لبيان طبقته فحسب، فإذا كان الرجل من الرواة عن عدد من الأئمّة عليهم السلام، فهذا يعني أنّ طبقته تنسجم مع هؤلاء الأئمّة جميعاً، وليس هذا مدحاً له، وإلّا لصرّحوا بوثاقته أو مدحه. بل إنّ الهدف من تدوين بعض كتب الرجال هو بيان الطبقات، نظير: رجال الشيخ؛ ولهذا فإنّه ذكر

---

١. أوّل من أبدع هذا الأُسلوب هو الشيخ محمّد عليّ الأردبيلي (المولود عام ١٠٥٨ هـ والمتوفّى عام ١١٠١ هـ) على ما ادّعاه في كتابه.

سهلاً في ثلاثة مواضع من كتابه؛ لبيان أنّ طبقته تنسجم مع ثلاثة من الأئمةعليهم السلام.

ولو تنزّلنا وسلّمنا بما ذكره المحدّث النوري فإنّه يلزمنا القول بمثله في غير «سهل» أيضاً؛ إذ لا خصوصية لـ«سهل»، مع أنّ جملة من الذين رووا عن أكثر من إمام هم من الضعفاء أو المذمومين، كما هو ظاهر أو صريح كتب الرجال، نظير النماذج التالية:

١ ـ أبو الجارود زياد بن المنذر، الذي هو من أصحاب الصادقينعليهما السلام، ومع ذلك طعن عليه الشيخ[١] والنجاشي[٢] و الكشّي[٣]، فلو كانت روايته عنهما دالّة على مدحه ـ كما ادّعي ـ لكان منافياً لذمّهم له.

٢ ـ إسحاق بن محمّد بن أحمد، حيث وصفه النجاشي بأنّه معدن التخليط[٤]، ونقل العلّامة عن ابن الغضائري قوله فيه: «إنّه كان فاسد المذهب، كذّاباً في الرواية، وضّاعاً للحديث، لا يلتفت إلى ما رواه و لا ينتفع بحديثه»[٥]، ومع ذلك فقد ذكره الشيخ في رجاله في أصحاب الإمامين الهادي[٦] والعسكريعليهما السلام[٧]، بل رماه بالغلوّ في أصحاب الهاديعليه السلام، فإذا كانت روايته عن أكثر من إمام لبيان جلالته لما طعنوا فيه.

---

١. حيث ذكره مرّتين؛ فقال في أصحاب الباقرعليه السلام: «زياد بن المنذر، أبو الجارود الهمداني الحوفي. كوفي تابعي زيدي أعمى، إليه تنسب الجارودية منهم» (رجال الطوسي: ص١٣٥ الرقم١٤٠٩). وقال في أصحاب الصادقعليه السلام «زياد بن المنذر أبو الجارود الهمداني الخارفي الحوفي، مولاهم. كوفي تابعي» (رجال الطوسي: ص٢٠٨ الرقم٢٦٨٥). فصرّح بأنّه من أصحاب الإمامين الهمامين الباقر والصادقعليهما السلام، وقال: «تابعي زيدي أعمى، إليه تنسب الجارودية منهم»، وهو مشعر بذمّه.

٢. قال في حقّه: «... كوفي كان من أصحاب أبي جعفر، و روى عن أبي عبد اللهعليه السلام، و تغيّر لمّا خرج زيدرضي الله عنه ...» (رجال النجاشي: ص١٧٠ الرقم٤٤٨) وهو مشعر بذمه، مع أنّه صرّح بكونه من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد اللهعليهما السلام.

٣. روى الكشّي في ذمّه روايات عديدة إحداها ما يلي: «حكي أنّ أبا الجارود سمّي سرحوباً، و نسبت إليه السرحوبية من الزيدية، سمّاه بذلك أبو جعفرعليه السلام، و ذكر أنّ سرحوباً اسم شيطان أعمى يسكن البحر، وكان أبو الجارود مكفوفاً أعمى، أعمى القلب» (رجال الكشّي: ص٢٢٩ الرقم٤١٣) وهي صريحة في ذمّه.

٤. رجال النجاشي / باب الألف منه: ص٧٣ الترجمة ١٧٧.

٥. الخلاصة للحلّي / الفصل الأوّل في الهمزة / الباب الثالث إسحاق: ص٢٠١ الترجمة ٥.

٦. رجال الطوسي / أصحاب أبي الحسن: ص٣٨٤ الترجمة ٥٦٥٣.

٧. المصدر السابق / أصحاب أبي محمّد: ص٣٩٧ الترجمة ٥٨٢٧.

٣ ـ بكر بن صالح الرازي الراوي **عن الإمام الكاظم**[١]، والجوادعليهما السلام[٢]، ومع ذلك ضعّفه النجاشي[٣]، والعلّامة في الخلاصة[٤].

٤ ـ الحسن بن صالح الثوري: **روى عن الإمامين الهمامين الباقر والصادق**عليهما السلام روايات كثيرة، ولهذا ذكره الشيخ في أصحاب الباقر تارة وفي أصحاب الصادق أُخرى، وعبارته في أصحاب الباقرعليه السلام مشعرة بذمّه[٥]، فلو كانت روايته عن أكثر من إمام دالّة على جلالته وعلوّ مقامه، لكان على الشيخ مدحه لا ذمّه.

فما ذكره المحدّث النوري رحمه الله من أنّ سهلاً يروي عن عدد من الأئمّةعليهم السلام، وأنّ الرجاليين يذكرون ذلك في مقام مدح الراوي وعلوّ مقامه، لا يمكن الموافقة عليه، بل الشواهد على خلافه.

الملاحظة الثانية: ما ذكره بقوله: «وإذا لوحظ مع ذلك أنّه لم يرد فيه طعن من أحدهمعليهم السلام كما ورد منهم الطعن والذمّ واللعن في حقّ جماعة من الغلاة والكذّابين في هذه الطبقة ـ مع أنّه كان معروفاً مشهوراً يروي عنهمعليهم السلام ـ كانت دلالته على المدح القريب من الوثاقة ظاهرة» غير تامّ على إطلاقه؛ فإنّ شأن الأئمّةعليهم السلام هداية الناس، لا مدح كلّ من يستحقّ المدح، وذمّ كلّ من يستحقّ الذمّ.

نعم، إذا كان بعض الناس ممّن يكون داعية وسبباً لضلال الآخرين، وذلك ببثّ الأباطيل والشبهات، أو كان ضالّاً منحرفاً وله منزلة اجتماعية تمكّنه من التأثير على الآخرين، فإنّ الأئمّةعليهم السلام قد يذمّونه هداية للأُمّة، ومع ذلك فقد تقتضي المصلحة سكوتهم عنه أحياناً. فإذا لم يرد من الإمامعليه السلام ذمّ لشخص، فهذا لا يعني مدحه إيّاه أو كونه مقبولاً عنده كما لا يخفى.

---

١. أنظر: الكافي: ج٦ ص٣ ح٧، و ج٨ ص١٩١ ح٢٢١.

٢. أنظر: الكافي: ج٤ ص٣٥٢ ح١٢، التهذيب: ج٥ ص١١٣ ح٦٦، وج٥ ص٤١٢ ح٧٩، من لا يحضره الفقيه: ج٢ ص٣٥٣ ح٢٦٧٥.

٣. قال في حقّه: «بكر بن صالح الرازي... ضعيف...» (رجال النجاشي: ص١٠٩ الترجمة ٢٧٦).

٤. قال: «بكر بن صالح الرازي... ضعيف جدّاً، كثير التفرد بالغرائب» (الخلاصة: ص٢٠٧ الترجمة ٢).

٥. قال: «الحسن بن صالح بن حي الهمداني الثوري الكوفي صاحب المقالة، زيدي، إليه تنسب **الصالحية منهم**» (رجال الطوسي: ص١٣٠ الرقم١٣٢٧).

وعلى فرض فساد عقيدة «سهل» وانحرافه فإنّه لم يثبت كونه ذا منزلة اجتماعية، كي يكون ذا أثر سلبي على المجتمع كي يستكشف من عدم ذمّ المعصوم له مدحه. ولهذا فلا يمكن إثبات وثاقته من خلال عدم ذمّ الأئمةعليهم السلام له وبهذا ننتهي الى عدم تمامية هذا الوجه لتوثيق سهل بن زياد.

الوجه الرابع: مكاتبته للإمام العسكريّعليه السلام

من الأدلة المذكورة لوثاقة «سهل» هو أنّ النجاشي ذكر في ترجمة «سهل» العبارة التالية: «وقد كاتب أبا محمّد العسكريعليه السلام على يد محمّد بن عبد الحميد العطّار».[1] فقيل: إنّ مكاتبته إيّاهعليه السلام وسؤاله عن مسائل التوحيد، واعتناؤهعليه السلام بجوابه بخطّه المبارك لا يجتمع قطعاً مع ما نسب إليه من الغلوّ والكذب.[2]

والنقطة التي استند إليها هذا الدليل ـ لاستظهار الوثاقة ـ هي مكاتبة «سهل» للإمام وسؤاله عن مسائل التوحيد واهتمام الإمام بجوابه، وذلك بأن أجابه بخطّ يده، وكلّ ذلك لا يجتمع مع ما نسب إليه من الغلوّ والكذب.

السؤال المطروح: هل يوجد تلازم خارجي بين مكاتبة الإمام وسؤاله عن مسألة توحيدية وبين سلامة العقيدة من الغلوّ، أم لا ؟

الجواب: إذا راجعنا التأريخ والروايات وجدنا بعض النماذج الدالّة على خلاف ذلك، فالذي يراجع تأريخ أهل البيتعليهم السلام يجد أنّ أخلاقهم أسمى وأرفع بكثير من إلّا يجيبوا مكاتبة رجل مخالف لهم، بل أرفع من ألّا يجيبوا رجلاً من أعدائهم، فضلاً عن أتباعهم، وما نقله التأريخ من مكاتبات أمير المؤمنينعليه السلام لمعاوية خير شاهد على ذلك. فمجرّد جواب الإمام لـ«سهل» بخطّ يده لا يدلّ على مدحه، أو سلامة عقيدته، وإلّا لدلّ جواب أمير المؤمنينعليه السلام لمكاتبات معاوية على مثل ذلك.

نعم، سؤاله عن مسألة توحيدية قد يشعر بعدم غلوّه، إلّا أنّه لا يدلّ على سلامة عقيدته.

---

١. رجال النجاشي: ص١٨٥ الترجمة ٤٩٠.

٢. خاتمة المستدرك: ج٥ ص٢١٦ ـ ٢١٨. وأنظر: تنقيح المقال: ج٣٤ ص١٩٠.

الوجه الخامس: رواية الأجلّاء عنه

من الوجوه المذكورة لوثاقة «سهل» أنّ الكلينيﷺ مع نهاية احتياطه في أخذ الرواية واحترازه عن المتّهمين ـ كما هو ظاهر ومشهور ومصرّح به في ترجمته ـ قد أكثر الرواية عنه سيما في كافيه الذي قال في صدره ما قال.[١]

وذكره بعضهم بشكل آخر فقال:

إنّ أجلّاء هذه الطبقة رووا عنه، وذكر العناوين التالية باعتبارهم مصداقاً لذلك: الفضل بن شاذان، وشيخ الأشعريين محمّد بن يحيى العطّار، وشيخ أصحابنا ووجههم بقم الحسن بن متيل القمّي، ومحمّد بن الحسن الصفّار، ومحمّد بن عليّ بن محبوب، وعليّ بن إبراهيم، وأبو الحسين محمّد بن جعفر الأسدي، ومحمّد بن قولويه، ومحمّد بن الحسن بن الوليد، أو ابن عليّ بن مهزيار، وأبو الحسن عليّ بن محمّد بن إبراهيم الرازي المعروف بعلّان، بل وثقة الإسلام الكليني، وأحمد بن أبي عبد الله، ومحمّد بن أحمد بن يحيى، وسعد بن عبد الله، والحسين بن الحسن بن بندار القمّي من مشايخ الكشّي، ومحمّد بن عقيل الكليني من مشايخ ثقة الإسلام. وقال: إنّ اعتماد المشايخ العظام عليه وإكثارهم من الرواية عنه كاشف عن وثاقته.[٢]

أقول: لا ريب أنّ العرف يرى قبح إكثار نقل الجليل الرواية عن مجهول الحال، ويراه منافياً للجلالة، فمثلاً: إذا أكثر أحد المراجع الكبار في عصرنا الحاضر النقل عن رجل مجهول الحال، فإنّ العرف يستهجن ذلك منه ويراه منافياً لجلالته. وهذا الأمر لا يخصّ مجالاً دون آخر، وعالماً دون عالم، بل هو سيرة عقلانية سائدة في المجتمع، المتشرّع منهم وغير المتشرّع.

نعم، إذا اعتمد هذا العالم أو الوجيه في النقل على مقالة علمية نشرت في مجلّة أو كتاب أو موسوعة، وكان ناشر الكتاب أو المجلّة مجهول الحال، لم يستهجن العرف

---

١. تنقيح المقال: ج٣٤ ص١٩٠.

٢. أُنظر: خاتمة المستدرك: ج٥ ص٢٢٢.

والعقلاء عمل هذا العالم، ولم يروه منافياً لجلالته، كما نجده في سيرة العلماء وأساتذة الجامعات وغيرهم.

وبعبارة أُخرى: أنّ العرف يرى فرقاً بين أنحاء النقل عن مجهول الحال، فإذا كان هو الناقل للمطلب، والكلام المنقول يستند إليه مباشرة، فإنّ العرف يرى قبح إكثار نقل الجليل عنه. وأمّا إذا لم يكن كذلك بل كان دور المجهول في نقل الكلام ضعيفاً، كما لو كان صاحب مطبعة وطبع كتاباً قيّماً، فإنّهم يعتمدون على الكتاب، ولا يرون في اعتماد العالم والجليل على هذه الطبعة منافياً لجلالته، حتّى وإن أكثر من النقل عنه. ولهذا نجدهم ينقلون عن الكتب المختلفة مع جهلهم بحال ناشريها. والواقع الخارجي خير شاهد لما ذكرناه، فأكثر الكتب التي يعتمدها العلماء هي من طبعات لا يعرفون ناشريها، خاصّة بعد اتّساع رقعة النشر وكثرة دور النشر في البلدان المختلفة، بل قد يعرفون فسق الناشر[1] ومع ذلك يعتمدون الكتاب، كما نلاحظه في الكتب المطبوعة في أُوربا، بل وبعض البلدان الإسلامية.

وعليه فما ذكره من أنّ رواية الأجلّاء عنه دليل على وثاقته ـ وإلّا فهو ينافي جلالتهم ـ إنّما يتمّ فيما إذا كان دور سهل في نقل الحديث من النوع الأوّل، لا ما كان من النحو الثاني، فإن إكثار الأجلّاء الرواية عنه لا تدلّ على وثاقته عندئذٍ، أو فقل: الدليل المذكور ليس تامّاً على إطلاقه، وإنّما هو تامّ على بعض الوجوه.

الوجه السادس: إنّه كثير الرواية

من الوجوه المذكورة لوثاقة «سهل» هي: أنّه كثير الرواية، فكتب المحدّث النوري قائلاً:

> وكونه كثير الرواية جدّاً، وأكثرها سديدة مقبولة مفتى بها كما صرّح في التعليقة، وقد ورد في النصوص أنّ منزلة الرجال على قدر روايتهم عنهم عليهم السلام؛ (ثمّ روى عدّة روايات بهذا المضمون وقال:) وظاهر الجميع كون كثرة الرواية عنهم عليهم السلام مع الواسطة أو بدونها مدحاً عظيماً، كما عليه علماء الفنّ، فإنّهم عدّوها من أسبابه؛

---

۱. كما في الكتب المطبوعة في دور النشر الغربية، بل بعض دور النشر في البلدان الإسلامية أيضاً.

لكشفها غالباً عن اهتمامه بأمور الدين، وسعيه في نشر آثار السادات الميامين، وهو فضيلة عظيمة توصل صاحبها إلى مقام عليّ... قال العلّامة الطباطباني في رجاله: «مضافاً إلى كثرة رواياته في الفروع والأُصول وسلامتها عن وجوه الطعن والتضعيف خصوصاً عمّا غمز به من الارتفاع والتخليط، فإنّها خالية عنهما، وهي أعدل شاهد على براءته عمّا قيل فيه».[1]

أقول: لا شكّ أنّ كثرة الرواية عن النبيّ وأهل بيته أمر ممدوح، ويكسب الراوي نورانية الحديث، إنّما الكلام في النقطة التالية: هل أنّ كثرة الرواية توجب توثيق الراوي والاعتماد عليه ـ كما هو المطلوب في محلّ البحث ـ أم لا ؟ وهل أنّ نقل الرواية يوجب علوّ مقام الراوي أم لا؟

الجواب: الذي يظهر لأوّل وهلة من النصوص التي رواها المحدّث النوري في هذا المجال هو أنّها توجب سموّ مقامه، ورفعة شأنه؛ حيث إنّ مفاد قول الإمام الصادق لولده الباقر: «يا بنيّ، اعرف منازل شيعة عليّ على قدر روايتهم ومعرفتهم» هو أنّ كثرة الرواية معيار لتقييم منزلة الشخص، فكلّما ازدادت الرواية ازدادت المنزلة. والسؤال المطروح هو: هل المراد من الرواية المذكورة بيان هذا المعنى، أم بيان شيء آخر؟

الجواب عليه يعتمد على فهمنا للحديث وفق المباني المذكورة في فقه الحديث، إلّا أنّنا إذا حلّلنا كلام المحدّث النوري واستدلاله بالرواية المذكورة وجدناه يعتمد على ثلاث ركائز، هي:

١ ـ أنّ المراد من قوله: «على قدر روايتهم عنّا» هو مجرّد نقل الرواية.

٢ ـ أنّ كثرة نقل الرواية تلازم سموّ منزلة الراوي.

٣ ـ أنّ سموّ المنزلة يلازم الوثاقة.

فلابدّ من دراسة هذه النقاط الواحدة تلو الأُخرى؛ لنرى سلامة الاستدلال المذكور، فإن تمّت جميعاً تمّ الاستدلال، وإلّا فلا.

---

١. خاتمة المستدرك: ج٥ ص٢٢٤ ـ ٢٢٥. وأنظر: تنقيح المقال: ج٣٤ ص١٨٩.

أوّلاً: المراد من قوله: «على قدر روايتهم عنّا»:

أُوضح في محلّه من كتب فقه الحديث أنّ فهم الحديث فهماً صحيحاً يتمّ من خلال طيّ ثلاث مراحل، هي: فهم المفردات، فهم التركيب، ملاحظة القرائن الدالّة على المعنى. كلّ ذلك بعد الاطمئنان من صدور الحديث، وسلامة نصّه؛[1] ولهذا فإنّ من الضروري دراسة معنى الحديث وفقاً للمراحل المذكورة بعد الاطمئنان من صدوره، ولهذا فإنّنا سنسلّط الأضواء على الجوانب التالية:

١ ـ مراجعة الرواية في المصادر الحديثية، وملاحظة التعبير «اعرفوا منازل...» فيها؛ بهدف الاطمئنان من صدورها.

٢ ـ ملاحظة نصّها الكامل والصحيح؛ فإنّ النصّ الناقص قد يعكس أثره السلبي على فهمنا للحديث.

٣ ـ ملاحظة القرائن الدالّة على المراد الجدّي، سواء ما توفّر منها في نفس الرواية أو في الروايات الأُخرى، وهو المعبّر عنه بالأُسرة الحديثية.

الرواية في المصادر الحديثية الأُخرى

وردت الرواية المذكورة في كتاب الكافي كالتالي:

محمّد بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيادٍ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ محمّد بْنِ مَرْوَانَ الْعِجْلِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَنْظَلَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ:

اعْرِفُوا مَنَازِلَ النَّاسِ عَلَى قَدْرِ رِوَايَتِهِمْ عَنَّا.[2]

ووردت في كتاب الغيبة للنعماني كما يلي:

قال جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام:

---

١. راجع كتاب: روش فهم حديث (بالفارسية) لعبد الهادي المسعودي: ص٦٠ـ١٢٥.

٢. الكافي: ج١ ص٥٠ ح١٣ باب النوادر، ورواه الشيخ الحرّ في بابين من كتابه (أُنظر: وسائل الشيعة: ج٢٧ ص٧٩ ح٣٣٢٥٢ باب وجوب العمل بأحاديث النبيّ صلى الله عليه وآله و الأئمة المنقولة في الكتب المعتمدة وروايتها وصحّتها وثبوتها، و ص١٣٧ ح٣٣٤١٨ باب وجوب الرجوع في القضاء و الفتوى إلى رواة الحديث من الشيعة فيما رووه عن الأئمة من أحكام الشريعة لا فيما يقولونه برأيهم، كما رواه في نفس الباب وبنصّ مقارب ص١٤٩ ح٣٣٤٥٢ نقلاً عن مصدر آخر، وأُخرى ص١٥٠ ح٣٣٤٥٦)، ورواه الكشّي أيضاً (أُنظر: رجال الكشّي: ص٣ ح٣).

اعرِفوا مَنازِلَ شيعَتِنا عِندَنا عَلىٰ قَدرِ رِوايَتِهم عَنّا و فَهمِهم مِنّا.[1]

كما وردت بألفاظ مقاربة في رجال الكشّي[2] ومعاني الأخبار[3]، وستأتيان في الأبحاث اللاحقة إن شاء الله تعالى.

وبهذا يتّضح ورود الرواية في أكثر من مصدر، وعليه فيمكن الوثوق بصدورها، كما يتّضح وجود الاستعمال «اعرفوا منازل...» في روايات عديدة وفي مصادر مختلفة، مع اختلاف المضاف إليه فيها.

بعض النقاط الجديرة بالالتفات:

١ ـ إنّ الشيخ الكليني أورد الرواية في باب النوادر، وهو مشعر بأنّ فيها شيئاً مّا[4]، **وأوردها النعماني في مقدّمة كتاب الغيبة لا في نفس الكتاب، فلابدّ من لحاظ قيمة النصوص المذكورة في المقدّمة علمياً.** وأمّا الشيخ الحرّ العاملي فقد روى في الجزء (٢٧) عدّة نصوص بمضمون واحد أو متقارب، أورد بعضها في باب: «وجوب العمل بأحاديث النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمّة المنقولة في الكتب المعتمدة وروايتها وصحّتها وثبوتها»، وأورد البعض الآخر في باب «وجوب الرجوع في القضاء و الفتوى إلى رواة الحديث من الشيعة فيما رووه عن الأئمّة من أحكام الشريعة لا فيما يقولونه برأيهم»، وهو ما يفصح عن قبوله لها في الجملة.

٢ ـ إنّ كلتا الروايتين عن الإمام الصادق عليه السلام ومتنهما متقارب. نعم، الوارد في نسخة

---

١. الغيبة للنعماني: ص٢٢ المقدّمة، ورواها عنه المحدّث النوري باختلاف يسير ومن دون إشارة إلى الباب الذي وردت فيه الرواية فقال: «محمّد بن إبراهيم النُّعْمَانِي في كِتَابِ الْغَيْبَةِ: عَنْ جَعْفَرِ بْنِ محمّد الصَّادِقِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «إعْرِفُوا مَنَازِلَ شِيعَتِنَا عِنْدَنَا عَلَى حَسَبِ رِوَايَتِهِمْ وَ فَهْمِهِمْ عَنَّا الْخَبَرَ» مستدرك الوسائل: ج١٧ ص٢٨٥ ح٢١٣٦٢.

٢. رجال الكشّي: ص٣ ح٢. ورواه عنه الشيخ الحرّ (أنظر: وسائل الشيعة: ج٢٧ ص١٤٩ ح٣٣٤٥٣ باب وجوب العمل بأحاديث النبيّ صلى الله عليه وآله و الأئمّة المنقولة في الكتب المعتمدة وروايتها وصحّتها وثبوتها.

٣. معاني الأخبار: ص١ ح٢، بحار الأنوار: ج١ ص١٠٦ ح٢، مستدرك الوسائل: ج١ ص٨٤ ح٣٨ باختلاف يسير نقلاً عن أصل زيد الزرّاد.

٤. قال الشيخ أمين ترمس: «باب النوادر في كُتب الحديث خُصّص للروايات التي فيها خلل في سندها أو متنها» (انظر مقال: شبهة تحريف القرآن في كتاب الكافي / موقع زاد المعاد).

نعم، كتب عليّ أكبر الغفاري نقلاً عن الوحيد في التعليقة قوله: «وأمّا النوادر فالظاهر أنّه ما اجتمع فيه أحاديث لا تنضبط في باب لقلّته بأن يكون واحداً أو متعدّداً لكن يكون قليلاً جدّاً، ومن هذا قولهم في الكتب المتداولة: نوادر الصلاة ونوادر الزكاة وأمثال ذلك» (دراسات في علم الدراية: ص١٦١) إلّا أنّ هذا المعنى لا ينطبق على كثير من أبواب النوادر في الكافي.

الكافي هو: «مَنَازِلَ الناسِ»، والوارد في كتاب الغيبة هو: «مَنَازِلَ شيعتنا عندنا». كما وردت الزيادة «و فهمهم منّا» في كتاب الغيبة وهي غير موجودة في الكافي.

سؤال: هل الاستدلال المذكور منسجم مع كلتا النسختين أم مع إحداهما فقط؟

الجواب: الاستدلال المذكور إنّما يتمّ مع كون النسخة الصحيحة للحديث هي نسخة الكافي والتي لم يرد فيها «و فهمهم منّا»؛ لأنّ المعيار في التقييم إن كان هو الفهم مضافاً للنقل، فالمحدّث النوري لم يثبت أنّ سهلاً كان يتمتّع بهذا النوع من الفهم للأحاديث كي تثبت له هذه المنزلة. وعليه فلابدّ من إثبات أنّ الصادر من الإمام هو النصّ الخالي عن هذه الفقرة، وأنّ النصّ المشتمل على هذه الفقرة غير ثابت.

النصّ الكامل للرواية

بعد الفراغ عن صدور النصّ يقع البحث في متنه، وهل هو كامل أم ناقص؟ فقد تمّ تقطيع الكثير من الأحاديث ممّا قد ينتهي بنا لاستلهام معنى غير مقصود منها، فهذه الرواية أوردها المحدّث النوري نقلاً عن أصل زيد الزرّاد، وبتخريجها وجدنا نصّها الكامل في نفس مستدرك الوسائل كالتالي:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام:

يَا بُنَيَّ، اعْرِفْ مَنَازِلَ شِيعَةِ عَلِيٍّ عليه السلام عَلَى قَدْرِ رِوَايَتِهِمْ وَ مَعْرِفَتِهِمْ - إِلَى أَنْ قَالَ - : إِنِّي نَظَرْتُ فِي كِتَابٍ لِعَلِيٍّ عليه السلام فَوَجَدْتُ فِيهِ: إِنَّ زِنَةَ كُلِّ امْرِئٍ وَ قَدْرَهُ مَعْرِفَتُهُ، إِنَّ اللهَ عَزَّ وَ جَلَّ يُحَاسِبُ الْعِبَادَ عَلَى قَدْرِ مَا آتَاهُمْ مِنَ الْعُقُولِ فِي دَارِ الدُّنْيَا. [1]

وبهذا يتّضح أنّ النصّ الذي أورده في مقام الاستدلال مقطّع، وتمامه هو ما رواه في موضع آخر من المستدرك، والعبارة الواردة في ذيل الخبر لها دور فاعل في تعيين المراد من قوله: «روايتهم عنا» الوارد في صدر الخبر.

القرائن الموجودة في الرواية

بعد أن اتّضح وجود الحديث في مصادر عديدة وبطرق مختلفة يمكن من خلالها الوثوق بصدوره، واتّضح النصّ الكامل للحديث، يأتي الكلام في القرائن الدالة على المقصود منه،

---

١. مستدرك الوسائل: ج١ ص٨٤ ح٣٨ باب اشتراط العقل في تعلّق التكليف.

سواء القرائن المتوفّرة في نفس النصّ أو في غيره من النصوص، فنقول:

أ ـ القرائن الداخلية

نسلّط الأضواء هنا على القرائن الموجودة في نفس النصّ أوّلاً؛ لنرى هل أنّ ما ذكره المحدّث النوري﵀ موافق للوارد في الرواية التي استدلّ بها، أم لا؟

١ ـ بملاحظة الرواية نجد أنّ التعبير: «على قدر روايتهم» جاء مقروناً بالمعرفة؛ حيث قال﵇: «عَلَى قَدْرِ رِوَايَتِهِمْ وَ مَعْرِفَتِهِمْ». كما ورد في نسخة كتاب الغيبة للنعماني مقروناً بعبارة: «و فهمهم منّا»، وعليه فالمعيار في معرفة منازل الأشخاص ليس هو الرواية المجرّدة، وإنّما هو الرواية والمعرفة معاً. ولهذا جاء في رواية رجال الكشّي:

قال الصادق﵇:

اعْرِفُوا مَنَازِلَ شِيعَتِنَا بِقَدْرِ مَا يُحْسِنُونَ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ عَنَّا... .[1]

بناء على ذلك فإنّ المراد بقوله: «على قدر روايتهم عنّا» ليس هو مجرّد نقل الرواية عن أهل البيت﵈ كما ادّعي، وإنّما هو الرواية المقترنة بالمعرفة والدراية، وأمّا نقل الرواية المجرّد عن ذلك فالرواية المذكورة لا تدلّ على كونه معياراً لتقييم الأشخاص، فضلاً عن دلالتها على سموّ مرتبتهم كما ادّعي.

٢ ـ جاءت العبارة التالية في ذيل النصّ:

إِنِّي نَظَرْتُ فِي كِتَابٍ لِعَلِيٍّ﵇ فَوَجَدْتُ فِيهِ: أَنَّ زِنَةَ كُلِّ امْرِئٍ وَ قَدْرَهُ مَعْرِفَتُهُ، إِنَّ اللهَ﷿ يُحَاسِبُ الْعِبَادَ عَلَى قَدْرِ مَا آتَاهُمْ مِنَ الْعُقُولِ فِي دَارِ الدُّنْيَا.

وهذه العبارة لا تنسجم مع كون المراد بالرواية مجرّد نقل النصوص؛ حيث جعل الإمام قيمة كلّ امرئ بالمعرفة، لا مقدار الألفاظ التي ينقلها للآخرين.

وعليه فالقرائن الداخلية تشهد بأنّ المراد من المعيار المذكور فيها ليس هو مجرّد نقل الرواية، وإنّما هو الرواية المقترنة بالمعرفة والفهم، فما لم يثبت ذلك لسهل بن زياد لا يمكننا عدّ كثرة رواياته دليلاً على سموّ مرتبته.

---

١. رجال الكشّي: ص٣ ح٢.

ب ـ الأسرة الحديثية

بما أنّ كلام أهل البيتعليهم السلام بمنزلة البنيان المرصوص يشدّ بعضه بعضاً، ويبيّن بعضه بعضاً، فمن الضروريّ إلقاء نظرة على النصوص الأُخرى المروية في هذا المجال عن أهل البيتعليهم السلام وملاحظة القرائن التي يمكن أن تعيننا على فهم النصّ محلّ الكلام بشكل دقيق، وبمراجعة التعبير «اعْرِفُوا مَنَازِلَ» نجد الرواية التالية:

محمّد بن سعد الكشي بن مزيد وأبو جعفر محمّد بن أبي عوف البخاري، قالا: حدّثنا أبو عليّ محمّد بن أحمد بن حمّاد المروزي المحمودي، رفعه، قال قال الصادقعليه السلام:

اعْرِفُوا مَنَازِلَ شِيعَتِنَا بِقَدْرِ مَا يُحْسِنُونَ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ عَنَّا، فَإِنَّا لا نَعُدُّ الْفَقِيهَ مِنْهُمْ فَقِيهاً حَتَّى يَكُونَ مُحَدَّثاً. فَقِيلَ لَهُ: أَوَيَكُونُ الْمُؤمِنُ مُحَدَّثاً ؟ قَالَ: يَكُونُ مُفْهَّماً، وَ الْمُفْهَّمُ مُحَدَّثُ.[1]

فقد ذكر الإمامعليه السلام معياراً لتقييم الشيعة فقال: «**بِقَدْرِ مَا يُحْسِنُونَ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ عَنَّا...**»، وهو أن يحسنون الرواية عن أهل البيتعليهم السلام، والمراد من إحسان الرواية هو الفهم الدقيق لها كما يشهد له تعليل الإمامعليه السلام قائلاً:

فَإِنَّا لا نَعُدُّ الْفَقِيهَ مِنْهُمْ فَقِيهاً حَتَّى يَكُونَ مُحَدَّثاً... يَكُونُ مُفْهَّماً، وَ الْمُفْهَّمُ مُحَدَّثُ.

ومن الواضح أنّ الفهم والفقه للرواية غير مجرّد الرواية ونقل الألفاظ.

والنتيجة التي ننتهي إليها ممّا تقدّم هي: أنّ المراد من المعيار المذكور: «**اعْرِفُوا مَنَازِلَ عَلَى قَدْرِ رِوَايَتِهِمْ عَنَّا**» هو: اعرفوا منازلهم على قدر فهمهم للروايات، لا مجرّد نقل الألفاظ كما زعم المستدلّ.

وإذا ما تنزّلنا وقلنا: إنّ كثرة نقل الرواية المجرّد عن الفهم والدراية كاشف عن منزلة الشخص، فالقدر المتيقّن من ذلك هو نقل الرواية عن المعصومعليه السلام، وتعميمها للنقل عن الرواة بحاجة إلى دليل. والذي عثرت عليه من الروايات التي رواها سهل عن الإمام

١. رجال الكشّي: ص٣ ح٢. ورواه عنه الشيخ الحرّ (أُنظر: وسائل الشيعة: ج٢٧ ص١٤٩ ح٣٣٤٥٣ باب وجوب العمل بأحاديث النبيّصلى الله عليه وآله و الأئمة المنقولة في الكتب المعتمدة وروايتها وصحّتها وثبوتها).

المعصوم بشكل مباشر هو عدد قليل جدّاً[١]، فدلالته على سموّ منزلة سهل بحاجة إلى دليل. فالاستدلال بالرواية المشار إليها آنفاً غير تامّ.

الوجه السابع: كونه شيخ إجازة

ومن الوجوه المذكورة لوثاقة سهل أنّه شيخ إجازة، وهو من أسباب الوثوق بالرجل والاعتماد عليه.[٢]

أقول: هذا الدليل يتكوّن من كبرى و صغرى، فالكبرى هي: أنّ شيخ الإجازة من أسباب الوثوق. والصغرى: أنّ سهل بن زياد من شيوخ الإجازة. وعليه ستكون النتيجة واضحة وإنّما الكلام كلّ الكلام في صغرى الدليل؛ إذ لا دليل على ذلك.

الوجه الثامن: كثرة رواياته وإتقانها

استدلّ الإمام الخميني‌ﷺ على وثاقة سهل بن زياد من خلال كثرة رواياته وإتقانها واعتناء المشايخ بها، وأنّ الاطمئنان الحاصل بوثاقته من هذا الطريق فوق الاطمئنان الحاصل من قول الرجالي، فكتب في كتاب الطهارة بعد نقل رواية في سندها سهل بن زياد قائلاً:

> والمناقشة في سند الأولى في غير محلّها ؛ فإنّ سهل بن زياد وإن ضُعّف لكنّ المتتبّع في رواياته يطمئنّ بوثاقته من كثرة رواياته وإتقانها واعتناء المشايخ بها فوق ما يطمئنّ من توثيق أصحاب الرجال، كما رجّحنا بذلك وثاقة إبراهيم بن هاشم القمّي ومحمّد بن إسماعيل النيسابوري راوية الفضل بن شاذان، وغيرهما .... .[٣]

وصرح في موضع آخر بأنّ الأصحّ وثاقته فقال:

> «وكذا تشهد له صحيحة عليّ بن جعفر بناءً على وثاقة سهل بن زياد، كما هو الأصحّ[٤].

وقال أيضاً:

---

١. نظير: ما جاء في الكافي: ج١ ص١٠٣ ح١٠، و ج٧ ص٤٥ ح١، التوحيد: ص٦٦ ح١٩.

٢. أُنظر: تنقيح المقال: ج٣٤ ص١٨٩.

٣. كتاب الطهارة (ط. ج) ـ السيّد الخميني ـ: ج ١ ص ٢٥٨ - ٢٥٩.

٤. كتاب الطهارة (ط. ج) ـ السيّد الخميني ـ: ج ٣ ص ٣٧٢.

وليس في سندها من يمكن التوقف فيه إلّا سهل بن زياد، وهو مورد وثوق على الأصحّ[١].[٢]

أقول: هذا الوجه اجتهادي، ولا ريب أنّ الاطمئنان الحاصل من خلال تتبّع روايات سهل ومقارنتها بالروايات الأخرى أقوى من الاطمئنان الحاصل من قول الرجالي. وسيأتي منّا في الفصول اللاحقة ما يدعم هذا القول.

زبدة المخاض

اتّضح ممّا تقدّم في هذا الفصل أنّ الذين طعنوا في سهل بن زياد تمسّكوا بعدّة وجوه، إلّا أنّها جميعاً مخدوشة، ولا شيء منها تامّ. وفي قبال ذلك ذكر آخرون وجوهاً عديدة لتوثيقه، وهي على نحوين: فبعضها ممّا لا يمكن قبوله؛ كروايته عن أكثر من إمام، أو مكاتبة الإمام له بخطّ يده، فإنّنا نمنع دلالتهما على التوثيق. وبعضها مما يمكن الركون إليه والاعتماد عليه، وهي على قسمين أيضاً: فقسم منها لا تتمّ دلالته على التوثيق إلّا بضمّ بعض المقدّمات إليه؛ نظير الاستناد لقول الإمام الصادق عليه السلام: «اعْرِفُوا مَنَازِلَ النَّاسِ عَلَى قَدرِ رِوايَتِهِمْ عَنّا» على اختلاف نصوصه؛ فإنّ دلالته على سموّ منزلة سهل لا تتمّ إلّا بعد إثبات أنّ سهلاً كان يفهم الروايات فهماً دقيقاً، إلّا أن المستدلّ لم يقدّم شاهداً على ذلك. والقسم الآخر دالّ على التوثيق من دون حاجة لضم شيء إليه؛ نظير إكثار المحدّثين النقل عنه، فإنه كاشف عن وثاقته دون شكّ، خاصّة وأنّ عدداً منهم من الأجلّاء، كالكليني والصدوق.

وأمّا ما نقل عن أحمد بن محمّد بن عيسى من نسبة الكذب والغلوّ إليه وإخراجه من قم، فقد تقدّم الجواب عليه. مع أنّنا لا نجد فيمن عاصره محدّثاً آخر طعن في سهل نظير طعن أحمد الأشعري، مع كثرة المحدّثين في قم والريّ، فلو كان سهل كذاباً غالياً لطعنوا عليه ولتعاملوا معه بنفس تعامل أحمد الأشعري، في حين أنّنا لا نجد ذلك، بل نجد خلافه؛ فنرى في طريق كتاب سهل عدداً من أجلّاء قم والريّ وبغداد ـ كما ستأتي الإشارة إليه لاحقاً إن

---

١. كتاب الطهارة (ط. ج) ـ السيّد الخميني ـ: ج ١ ص ٧١ - ٧٢

٢. انتفعنا في بيان هذا الوجه على ما جاء في مقال «مباني رجالي امام خميني رحمه الله» لنعمة الله صفري الفروشاني/ مجلة علوم حديث ـ العدد ١٤.

شاء الله تعالى ـ وهو ينافي هذه النسبة وهذا الطعن.

على أنّنا إذا لاحظنا روايات سهل بما يكتنفها من قرائن ـ لا بنظرة رجالية بحتة ـ فإنّ غالب رواياته محفوف بقرائن تورث الاطمئنان، على ما سيتّضح في الأبحاث اللاحقة إن شاء الله تعالى.

تذييل:

اشتهر القول بين المعاصرين من علمائنا بأن «الأمر في سهل سهل»، ولهذا قد نجد اختلاف تعاملهم مع روايات «سهل» عن تعاملهم مع روايات غيره، فما هي الجذور التاريخية لهذه المقولة؟ وهل هي مما اتّفق عليه العلماء؟

للإجابة على هذين السؤالين تتبّعنا العبارة المذكورة في بعض الكتب الرجالية المتأخرة؛ كتنقيح المقال[1]، وقاموس الرجال[2]، ومعجم رجال الحديث[3]، وغيرها، كما تتبّعناها في الكتب المختلفة في برنامجي «مكتبة أهل البيت عليهم السلام ٢» و «جامع فقه أهل البيت عليهم السلام»، فعثرنا عليها في كتب عديدة، نشير اليها تباعاً. إلّا أنّ الملفت للنظر هو أنّ جذور هذه العبارة لا تمتدّ من الناحية التاريخية لأكثر من أربعة قرون؛ فأقدم من وجدناه عبّر بهذا التعبير هو المولى محمّد تقي المجلسي[4] رحمه الله المتوفّى سنة ١٠٧٠هـ ثمّ تلاه المولى محمّد باقر البهبهاني[5] رحمه الله المتوفّى سنة ١٢٠٥هـ ثمّ تلاهما الميرزا القمي[6] رحمه الله المتوفّى سنة ١٢٢١هـ ثمّ

---

١. تنقيح المقال: ج ج ٣٤ ص ١٧٨ الترجمة ٨٨٠.

٢. قاموس الرجال: ج ٥ ص ٣٥٨ ـ ٣٦٢ ترجمة سهل بن زياد.

٣. معجم رجال الحديث: ج ٨ ص ٣٣٧ ـ ٣٥٣ الترجمة ٥٦٢٩.

٤. قال بعد إحدى الروايات: «رواه الكليني، عن البزنطي، عن الرضا صلوات الله عليه، وفي السند سهلٌ وهو سهلٌ كما تقدّم مراراً». روضة المتقين: ج ٤ ص ٤٠٧.

٥. قال بشأن إحدى الروايات: «لا يخفى أنّ هذه الرواية صحيحة أيضاً كما حقّقنا في الرجال، وجماعة من المحقّقين على أنّ ضعف سهلٍ سهلٌ، وأنّه من مشايخ الإجازة، يذكرونه لمجرّد اتّصال السند، وأنّه مقبول الرواية البتّة، فهي كالصحيحة عندهم». حاشية مجمع الفائدة والبرهان: ص ٦٦٢ ـ ٦٦٣.

وكتب في مصابيح الظلام: «ورواية أبي عبيدة صحيحة عندي وعند من وافقني، ضعيفة على المشهور بسهل بن زياد، وضعف سهلٍ سهلٌ عند خالي العلّامة رحمه الله ومن وافقه». مصابيح الظلام في شرح مفاتيح الشرائع: ج ٨ ص ٣٩٤.

٦. فكتب في غنائم الأيّام في معرض كلامه عن إحدى روايات البزنطي: «وليس في سندها من يتأمّل فيه إلّا سهلٌ، وهو سهلٌ». غنائم الأيّام في مسائل الحلال والحرام: ج ٣ ص ٤٥٦ ـ ٤٥٧.

وكتب في موضع آخر بشأن رواية أُخرى: «وهي صحيحة على ما رواه الشيخ في ميراث المرتد وفي طريقها على ما في أوّل باب حدّ المرتدّ ـ سهلُ بن زياد، وهو سهلٌ». معجم رجال الحديث: ج ٥ ص ٣٧٢.

جاءت في عبارات السيّد جواد العاملي[١] المتوفّى سنة ١٢٢٦هـ، ثم وردت في عبارات الشيخ محمّدحسن النجفي[٢] المتوفّى سنة ١٢٦٦هـ، ثمّ في عبارات الشيخ مرتضى الأنصاري[٣] المتوفّى سنة ١٢٨١هـ، ثمّ في عبارات الشيخ أحمد آل طعان البحراني القطيفي[٤] المتوفّى سنة ١٣١٥هـ، ثمّ في عبارات السيّد محمّد بحر العلوم[٥] المتوفّى ١٣٢٦هـ، ثم انتشرت في كتب المعاصرين[٦].

---

١. فكتب قائلاً: «وفي حسنة زرارة؛ لأنّ الأمر في سهلٍ سهلٌ». مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة (ط ـ القديمة) : ج ١٠ ص ٢٩٢.

٢. فكتب في الذبّ عن إحدى الروايات قائلاً: «وما في المسالك من المناقشة في سنده باشتراك محمّد بن قيس بين الثقة وغيره وفي مجمع البرهان بأنّ في سنده سهلاً ـ مدفوعٌ بإرادة الثقة منه هنا بالقرائن المفيدة لذلك؛ كرواية عاصم بن حميد عنه وغيرها، وأنّ الأمر في سهلٍ سهلٌ». جواهر الكلام : ج ٤١ ص ٢٨٦، وانظر أيضاً ص ٤٨٤ .

٣. فكتب قائلاً : «ففي مرسلة البزنطي التي إرسالُها كوجود سهلٍ فيها، سهلٌ». كتاب المكاسب: ج ٤ ص ٣٠٩.

٤. فكتب قائلاً بشأن إحدى الروايات: «ولا يضرّ ضعف سهل ؛ لأنّ الأمر في سهلٍ سهلٌ» الرسائل الأحمدية : ج ٢ ص ٣٦٧.

وكتب في موضع آخر: «ولا يضرّه وجود سهل في بعض طرقه من الكافي، لأنّ الأمرَ في سهلٍ سهلٌ؛ لأنّ تضعيفه ضعيفٌ منحلّ». الرسائل الأحمدية: ج ٢ ص ٤١٤ - ٤١٥.

٥. فكتب في معرض كلامه عن بعض الروايات: «مع أنّ في طريق الأوّل سهل بن زياد، وإن قيل : إنّ الأمر سهلٌ في سهلٍ» بلغة الفقيه: ج ٤ ص ١٧٤.

٦. فكتب الامام الخميني بشأن إحدى الروايات: «ولا يبعد صحّتها إذ ليس في سندها ما يناقش فيه إلّا سهل بن زياد وهو سهل». المكاسب المحرّمة: ج ٢ ص ٢٢٩. وقال السيد شهاب الدين المرعشي: «ومستند المشهور روايتان عن سهل بن زياد، والأمر في سهلٍ سهلٌ، كما هو ثابت في محلّه». القصاص على ضوء القرآن والسنّة، تقرير بحث السيد المرعشي لعادل العلوي : ج ٢ ص ٣٢٦. وقال أيضاً: «ويمكن اعتبار السند أيضاً بناءً على أنّ ضعفها بسهل بن زياد، والأمر في سهلٍ سهلٌ». أحكام السرقة على ضوء القرآن والسنة، تقرير بحث السيّد المرعشي لعادل العلوي : ص ٦٨. وكتب الشيخ فاضل اللنكراني: «وقد اشتهر أنّ الأمر في سهلٍ سهلٌ». تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة (الحدود): ص ٩٩. وكتب الميرزا جواد التبريزي: «إلّا أنّ الكراهة الالتزام بها مبنيّ على التسامح في أدلّة السنن، فإنّ في سندها سهل بن زياد ومحمّد بن الحسن بن شمّون، والأمر في سهل معروفٍ، ومحمّد بن الحسن بن شمّون ضعيف». تنقيح مباني العروة (كتاب الطهارة) : ج ٣ ص ٤٦٨. وانظر أيضاً: مستمسك العروة الوثقى للسيّد محسن الحكيم: ج ١ ص ٢٤٥ ودراسات في المكاسب المحرمة للشيخ المنتظري: ج ٣ ص ٦٩، والنجعة في شرح اللمعة للشيخ محمّد تقي التستري: ج ١١ ص ٦١، ومدارك العروة للشيخ علي پناه الاشتهاردي : ج ٢١ ص ٣٠٧، وبحوث في فقه الرجال: ص ١٨١، وسند العروة الوثقى (تقرير بحث الشيخ محمد السند): ج ٢ ص ١٤.

بل إنّ الملفت للنظر أيضاً أنّنا لم نجد هذا التعبير في كتب الرجال المشار إليها، مع تأخّرها وسعة المطالب المذكورة فيها، وإنّما جميع ما عثرنا عليه في هذا المجال هو في كتب الفقه الاستدلالي، بل إنّ السيد الخوئيّ ﷺ تعرّض لها في مواضع عديدة من أبحاثه الفقهية[1]، ولم يتعرّض لها في معجم رجال الحديث، ممّا يكشف عن عدم وجودها في كتب الرجال المتقدّمة عليه، بل وعدم كونها رجالية.

وأما جواب السؤال الثاني فهو أنّ الكثير من متأخّري فقهائنا تلقّوا هذه العبارة بالقبول، كما اتّضح من عباراتهم التي أشرنا إليها آنفاً. إلّا أننا مع ذلك لا نجد اتّفاقهم عليها؛ بل صرّح بعضهم بردّها، فقد كتب الشيخ البهائيﷺ (المتوفى سنة ۱۰۳۰هـ) في كتابه الوجيزة قائلاً:

وإن عدة التي عن سهل | من كان فيه الأمر غير سهل
ابن عقيل وابن عون الأسدي | كذا علي بن الحسن وأحمد
وبعد ذين ابن أذينة، علي | وابن لإبراهيم واسمه علي[2]

ولعلّها الأساس للتعبير المذكور؛ حيث تلقّاها منه تلميذه المولى محمّد تقي المجلسيﷺ واغها بالعبارة المتقدمة عنه آنفاً، وانتشرت بعد ذ لك شيئاً فشيئاً.

وقال السيد الخوئيﷺ:

والأمر في سهل ليس بسهلٍ، لعدم ثبوت وثاقته في الرجال.[3]

وكتب السيّد مصطفى الخمينيﷺ:

---

۱. فجاء في تقريرات درسهﷺ: «إلّا أنّ الرواية مع ذلك غير قابلة للاستدلال بها؛ فإنّ في سندها سهل بن زياد، والأمر في سهل ليس بسهل لعدم ثبوت وثاقته في الرجال». شرح العروة الوثقى ـ الطهارة (موسوعة الإمام الخوئي) ـ تقرير بحث السيّد الخوئي للغروي: ج ۳ ص ۸۷.
وكتب أيضاً: «وأما الرواية الثانية فلأنّها أيضاً ضعيفة السند بسهل بن زياد الواقع في كلا طريقي الكليني والشيخ، وما ذكره بعضهم من أنّ الأمر في سهلٍ سهلٌ ليس بشيء، بل الأمر في سهل ليس بسهلٍ على ما مرّ منا غير مرّة فلاحظ». شرح العروة الوثقى ـ التقليد (موسوعة الإمام الخوئي) - تقرير بحث السيد الخوئي للغروي : ج ۱ ص ۲۴۰.

۲. الوجيزة: ص ۲۳.

۳. شرح العروة الوثقى ـ الطهارة (موسوعة الإمام الخوئي) ـ تقرير بحث السيد الخوئي للغروي: ج ۳ ص ۸۷.

ولكنّ الشأن أنّ الخبر غير معتبر عندي؛ لما في سنده سهل، والأمر في سهلٍ ليس بسهلٍ.[١]

وبهذا يتّضح أنّ جذور العبارة المذكورة متأخّرة تاريخيّاً، وهي مع ذلك مما وقع الاختلاف فيه. ولعلّ منشأ العبارة المذكورة وشهرتها شيناً فشيناً هي أنّ روايات سهل بن زياد محفوفة بقرائن تورث الاطمئنان غالباً، ومع ذلك فقد عمل بها الكثير من الفقهاء في الأبواب الفقهية المختلفة، فلو سلّمنا الطعن الرجالي في حقّه فإنّه لا يوجب طرح رواياته.

---

١. تحريرات في الأصول: ج ٦ ص ٣٥١.

الفصل الثاني

من روى عن سهل بن زياد

إذا تناولنا «سهل بن زياد» بالدراسة فلابدّ من دراسة الذين رووا عنه؛ لنعرف طبقته، والقيمة العلميّة لرواياته، ومقدار ما تتمتّع به هذه الروايات من نقاط قوّة أو ضعف في أسانيدها من جهة، ومدى اعتماد المحدّثين عليها من جهة ثانية، وبالتالي مدى وثوقنا بها أو عدمه. ولهذا فإنّنا سنلقي نظرة على روايات سهل بن زياد من هذه الناحية وسنركّز على بعض الجوانب التي من شأنها أن تنفعنا في الجهات المذكورة.

وبإلقاء نظرة على رواياته في الكافي وجدنا أنّ مجموع ما رواه الشيخ الكليني عنه في الكافي هو (١٧٤٨) رواية، وردت بأسانيد كثيرة، تبلغ (١٩١٨) سنداً. نعم، لم يصرّح باسم «سهل» في عدد منها؛ إمّا للإضمار أو التعليق على سند سابق.

وإذا ما ألقينا نظرة على الأسانيد التي ورد فيها «سهل» بلحاظ الرواة عنه نجد أن طريق الشيخ الكليني إلى رواياته هو أحد العناوين التالية:

١ ـ جماعة.

٢ ـ عدّة من أصحابنا.

٣ ـ عليّ بن إبراهيم.

٤ ـ عليّ بن محمّد.

٥ ـ غير واحد.

٦ ـ غير واحد من أصحابنا.

٧ ـ محمّد.

٨ ـ محمّد بن أبي عبد الله.

٩ ـ محمّد بن الحسن.

١٠ ـ محمّد بن عقيل الكليني.

١١ ـ محمّد بن يحيى.

١٢ ـ كما روى الشيخ الكليني عنه بصورة مباشرة عدداً من الروايات.

فهنا يُطرح سؤال: هل هؤلاء جميعاً ـ من صُرّح باسمانهم ومن لم يصرّح ـ هم ممّن يروي عن سهل؟ نقول في الجواب عن ذلك: لا شكّ ولا ريب أنّ أحد الطرق لإثبات رواية الشخص عن آخر هي مراجعة أسانيد الروايات التي رواها، فقد يقال: لمّا كانت الأسماء والعناوين المذكورة مستخرجة من أسانيد الروايات التي رواها سهل، فلا محالة في كونهم ممّن يروي عنه. لكنّه يقال: إنّ كلامنا وسؤالنا يتعلّق بالجانب الإثباتي!

وبعبارة أوضح: إذا وجدنا رواية لشخص عن آخر فهي دليل على روايته عنه فيما لو لم يكن هناك خلل في نقلها، وأمّا لو كان عكس ذلك فلا يمكن حينها إثبات روايته عنه، ومن هنا فإنّ مجرّد وجود سند يشتمل على عنوانين لا يكفي للحكم بكون هذا يروي عن هذا ما لم تؤيّده القرائن والشواهد.

ولكنّ بعض العناوين المذكورة وردت بكثرة في الروايات المروية عن سهل، فالتشكيك في روايتهم عنه في غير محلّه. بخلاف العناوين الواردة في مواضع قليلة ونادرة.

وحاولنا هنا تسليط الأضواء على العناوين من نواحي عديدة، فحاولنا البحث في ثبوت رواية الراوي عن سهل أوّلاً، ثمّ تسليط الأضواء على الجوانب التي من شأنها إنارة بعض النقاط المظلمة من البحث والتي لها دور في حصول الوثوق والاطمئنان بالروايات المذكورة؛ إذ لا شكّ ولا ريب أنّ اعتمادَ المحدّثين على روايةٍ أو رفضَهم لها يلعب دوراً في حصول الوثوق النسبي بها وعدمه، وهو ما يلعب دوراً في حجّية الخبر على بعض المباني.

ولحاظ الرواة عن شخص معيّن من شأنه الكشف عن الجهة المشار إليها، مضافاً لجهات أُخرى يمكننا استنتاجها من هذه النظرة التي تنفعنا في قبول الرواية أو ردّها، نظير:

المصادر والمدارس التي اعتمدت على رواياته. وإليك فيما يلي أسماء الأشخاص أو العناوين التي روت عن سهل حسب الترتيب الألفبائي:

١. جماعة

بمراجعة الأسانيد المروية في الكافي عن سهل بن زياد نجد عنوان «جماعة» في العناوين التي تروي عن سهل في ثلاثة مواضع فقط[1]. ولم أجد من تعرّض للمراد بهم، لكنّه دالّ على تعدّد الطرق بلا ريب.

٢. عدّة من أصحابنا

بمراجعة الأسانيد المروية في الكافي عن «سهل بن زياد» نجد الشيخ الكليني يروي كثيراً عن جماعة بعنوان «عدّة من أصحابنا»، وقد تكرّر هذا العنوان في الأسانيد المروية عن «سهل بن زياد» بكثرة، فمَن هم هؤلاء العدّة؟ وهل المراد بهم أشخاصاً معيّنين في جميع الموارد، أم أنّ المراد مختلف من مورد لآخر؟

نقول في الجواب عن ذلك: إنّ المراد بالعدّة في هذه الأسانيد مختلف من مورد لآخر، فالمراد بهم في الأسانيد المروية عن «أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري القمّي»، غير المراد بهم في الأسانيد المروية عن «أحمد بن محمّد بن خالد البرقي»، كما أنّ المراد بهم في الأسانيد المروية عن «سهل بن زياد» يختلف عن المراد بهم في السندين السابقين.

وبعبارة أُخرى: المراد بالعدّة في كلّ عنوان من العناوين المذكورة جماعة خاصّة من المحدّثين، تختلف عن غيرها. وقد صرّح العلّامة في الفائدة الرابعة من خلاصة الأقوال بأسمائهم، حيث قال:

> قال الشيخ الصدوق محمّد بن يعقوب الكليني في كتابه الكافي في أخبار كثيرة: عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد بن عيسى، قال: والمراد بقولي: «عدّة من أصحابنا»: محمّد بن يحيى، وعليّ بن موسى الكمنداني، وداود بن كورة، وأحمد بن إدريس، وعليّ بن إبراهيم بن هاشم. وقال: كلّما ذكرته في كتابي المشار إليه

---

١. أُنظر: الكافي: ج٨ ص٥٠ ح١٢ و ١٣ و ١٤.

عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، فهم: عليّ بن إبراهيم، وعليّ بن محمّد بن عبد الله ابن أذينة، وأحمد بن عبد الله بن أمية، وعليّ بن الحسن. قال: وكلّما ذكرته في كتابي المشار إليه عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد، فهم: عليّ بن محمّد بن علّان، ومحمّد بن أبي عبد الله، ومحمّد بن الحسن، ومحمّد بن عقيل الكليني[١].

ولا بأس بإلقاء نظرةٍ على المعنيّين بالعدّة في محلّ البحث، فنقول: روى الشيخ الكليني عن «عليّ بن محمّد المعروف بِعلّان» و «محمّد بن أبي عبد الله» و «محمّد بن الحسن» بكثرة، بصورة مستقلّة ومن دون العدّة تارة، وضمن العدّة أُخرى. نعم، ما رواه عن «محمّد بن عقيل الكليني» فهو ضمن العدّة، وأمّا ما رواه بصورة مستقلّة فهو رواية واحدة فقط، وسيأتي الكلام عن كلّ منهم لاحقاً إن شاء الله تعالى.

وبإلقاء نظرة على الروايات المروية عن العدّة عن سهل نقف على النقاط التالية:

١. إنّ الراوي لـ(١٤٥٠) رواية أو أكثر هو «عدّة من أصحابنا»، صرّح باسمه في (١٣٥٢) رواية منها، ولم يصرّح باسمه في الباقي، ولو فكّكنا أسانيد هذه الروايات لبلغت (١٥٥٤) سنداً، وهذا يعني أنّ طريق بعضها متعدّد؛ فمضافاً لرواية العدّة لها فهي مروية عن أفراد آخرين أيضاً، أو أنّ العدّة رووها عن سهل وغيره، وهذا ما يرفع مستوى الوثوق والاطمئنان بها.

٢. الروايات المروية عن العدّة عن سهل تشكّل نسبة تمثّل حوالي (٨٠٪) من روايات سهل. وهذا ما يكشف عن مقبولية هذه الروايات عند هؤلاء المحدّثين لبعض القرائن، وبالتالي مقبوليتها في نظر الشيخ الكليني قدس‌سره.

٣. الروايات المروية عن سهل بواسطة العدّة مفرّقة على أجزاء الكافي بصورة مختلفة ممّا يكشف عن مقدار اعتماد العدّة على روايات سهل في هذه الأبواب، وكيفية انقسامها على الأجزاء هو كالتالي:

الجزء الأوّل: رواية واحدة بسندين[٢].

---

١. خلاصة الأقوال: ص٤٣٠. طبعة برنامج مكتبة أهل البيت.

٢. أُنظر: ج١ ص٢٨ ح٣٤.

الجزء الثاني: (١٨٠) رواية جاءت بـ (١٩١) سنداً[1].

الجزء الثالث: (١٣٣) رواية جاءت بـ (١٣٩) سنداً[2].

---

١. أُنظـــر: ج٢ ص٤ ح٥، وص١٤ ح٢، وص١٦ ح٣، وص٢١ ح٧، وص٢٦ ح٥، وص٥١ ح٢، وص٥٧ ح٧، وص٦١ ح٥، و ص٦٤ ح٣، و ص٦٥ ح٦، و ص٧٩ ح٣، و ص٨١ ح١، و ص٨١ ح٣، و ص٨٦ ح٢، و ص٨٧ ح١، و ص٩٥ ح٨، وص١٠٠ ح٩، وص١٠٢ ح١٧، وص١٠٤ ح٣، وص١٠٦ ح١، وص١٠٦ ح٥، وص١٠٧ ح٢، و ص١١٤ ح٦، و ص١١٤ ح١٢، و ص١١٦ ح١٨، و ص١٢٠ ح١١، و ص١٢٤ ح١، و ص١٥٢ ح١٥، و ص١٦٥ ح١١، و ص١٦٦ ح٤، و ص١٦٦ ح٥، و ص١٧٨ ح١١، و ص١٨٠ ح٥، و ص١٨١ ح١٤، و ص١٨٢ ح١٥، و ص١٨٣ ح١٩، و ص١٨٦ ح٣، و ص١٨٨ ح١، و ص١٩٢ ح١٤، و ح١٥، و ص١٩٥ ح١٠، و ص٢٠١ ح٦، و ص٢٣٣ ح١٠، و ص٢٣٥ ح١٧، و ص٢٤٢ ح٢، و ص٢٤٤ ح٦، و ص٢٤٨ ح٢، و ص٢٤٩ ح٢، و ص٢٥٠ ح٤، و ص٢٥١ ح١٠، و ص٢٥١ ح١١، و ص٢٥٣ ح٥، و ص٢٦٢ ح١٠، و ص٢٦٥ ح٢٣، و ص٢٦٦ ح٢، و ص٢٧٢ ح١٩، و ص٢٧٣ ح٢١، و ص٢٧٦ ح٣١، و ص٢٩٠ ح٨، و ص٢٩٢ ح١٣، و ص٢٩٣ ح١، و ص٢٩٦ ح١٣، و ص٢٩٦ ح١٦، و ص٢٩٧ ح١٧، و ص٢٩٨ ح٧، و ص٣٠٣ ح٨، و ص٣٠٤ ح١٢، و ص٣٠٥ ح١٥، و ص٣٢٢ ح٤، و ص٣٢٢ ح٥، و ص٣٢٥ ح٩، و ص٣٢٧ ح١، و ص٣٢٧ ح٤، و ص٣٣٥ ح٢٣، و ص٣٣٦ ح٤، و ص٣٤٣ ح٢١، و ص٣٥١ ح٦، و ص٣٦٥ ح٣، و ص٣٧٦ ح٧، و ص٣٧٧ ح١٠، و ص٣٨١ ح١، و ص٣٨٥ ح٦، و ص٣٨٨ ح١٧، و ص٣٩٦ ح٦، و ص٣٩٧ ح٣، و ص٣٩٩ ح٢، و ص٤٠٤ ح٣، و ص٤٠٦ ح١١، و ص٤٠٧ ح٢، و ص٤٠٨ ح٢، و ص٤١٢ ح٥، و ص٤٢٠ ح١، و ص٤٢٢ ح٧، و ص٤٢٣ ح١، و ص٤٢٣ ح٣، و ص٤٢٥ ح٤، و ص٤٣٥ ح١١، و ص٤٣٦ ح١٣، و ص٤٤٢ ح٦، و ص٤٤٤ ح٣، و ص٤٤٥ ح٦، و ص٤٤٦ ح١١، و ص٤٥٠ ح٢، و ص٤٥٢ ح٢، و ص٤٥٣ ح١، و ص٤٥٩ ح١، و ص٤٥٩ ح٢٣، و ص٤٦٢ ح١، و ص٤٦٢ ح٣، و ص٤٦٧ ح٨، و ص٤٦٨ ح٤، و ص٤٦٩ ح٥، و ص٤٧١ ح٢، و ص٤٧٣ ح٢، و ص٤٧٥ ح٦، و ص٤٨٢ ح٢، و ح٣، و ص٤٨٦ ح٩، و ص٤٨٧ ح١، و ص٤٩٢ ح٥، و ص٤٩٢ ح٧، و ص٤٩٥ ح٢١، و ص٤٩٧ ح٦، و ص٤٩٨ ح١، و ص٥٠٨ ح٧، و ص٥١١ ح١، و ص٥١٤ ح٢، و ص٥٢٣ ح٨، و ص٥٢٦ ح١٤، و ص٥٣٩ ح١٦، و ص٥٤٣ ح١١، و ص٥٤٧ ح٦، و ص٥٥٣ ح١٢، و ص٥٥٤ ح١، و ص٥٥٦ ح٢، و ص٥٥٨ ح٩، و ص٥٦٠ ح١٤، و ص٥٦١ ح١٨، و ص٥٧٨ ح٤، و ص٥٨٠ ح١٤، و ص٦٠٢ ح١٢، و ص٦٠٣ ح٢، و ح٤، و ص٦٠٦ ح١، و ص٦١٠ ح٣، و ص٦١١ ح١، و ح٢، و ص٦١٣ ح٣، و ص٦١٣ ح٥، و ص٦١٥ ح٤، و ص٦١٦ ح١، و ص٦١٦ ح١٠، و ص٦١٦ ح١١، و ص٦١٧ ح٢، و ص٦١٩ ح٢، و ص٦٢٣ ح١٤، و ص٦٢٤ ح٢٠، و ص٦٢٦ ح٢٣، و ص٦٢٧ ح٢، و ص٦٢٨ ح٥، و ص٦٢٩ ح٧، و ص٦٣١ ح١٥، و ص٦٣٣ ح٢٦، و ص٦٤٠ ح٤، و ص٦٤١ ح٧، و ص٦٤٣ ح٥، و ص٦٤٤ ح٤، و ص٦٤٥ ح٧، و ص٦٤٧ ح١، و ص٦٤٧ ح٣، و ص٦٤٧ ح٤، و ص٦٥٢ ح٤، و ص٦٥٧ ح٢٦، و ص٦٥٩ ح١، و ص٦٦٠ ح١، و ص٦٦٤ ح٥، و ص٦٦٤ ح١٢، و ص٦٦٦ ح٤، و ص٦٧٠ ح١، و ح٢.

٢. أُنظـــــر: ج٣ ص١١٢ ح٥، و ص١١٢ ح١٠، و ص١١٤ ح٥، و ص١١٧ ح١، و ص١١٨ ح٤، و ص١١٩ ح١، و ص١٢٠ ح٦، و ص١٢٤ ح٧، و ص١٢٤ ح٨، و ص١٢٧ ح٢، و ص١٢٨ ح١، و ص١٣٣ ح٩، و ص١٣٤ ح١٠، و

الجزء الرابع: (٢٥٠) رواية جاءت بـ (٢٦٠) سنداً[1]، وهي موزّعة على أغلب صفحات

← ح١١، و ص١٣٨ ح١، و ص١٤٠ ح٣، و ح٤، و ص١٤٤ ح٦، و ص١٤٥ ح١١، و ص١٤٧ ح٢، و ص١٤٧ ح٢، و ص١٤٨ ح٢، و ص١٤٩ ح٨، و ص١٤٩ ح٩، و ص١٥٠ ح١، و ص١٥١ ح٥، و ص١٥٣ ح٦، و ح٨، و ص١٥٣ ح١٠، و ص١٥٤ ح٣، و ص١٥٥ ح٢، و ص١٥٦ ح١، و ح٢، و ح٣، و ص١٥٨ ح٧، و ص١٥٨ ح٩، و ص١٥٨ ح١٠، و ص١٦٠ ح٣، و ص١٦١ ح٧، و ص١٦١ ح٨، و ص١٦٤ ح١، و ص١٦٦ ح١، و ص١٦٩ ح٢، و ص١٧١ ح١، و ص١٧٣ ح٢، و ص١٧٣ ح٣، و ص١٧٣ ح٥، و ص١٧٤ ح١، و ص١٧٥ ح٣، و ص١٧٦ ح٢، و ص١٧٦ ح٢، و ص١٧٧ ح٥، و ص١٧٩ ح١، و ص١٨٢ ح١، و ص١٨٤ ح٣، و ص١٨٤ ح٥، و ص١٨٥ ح٢، و ص١٨٦ ح١، و ص١٨٨ ح٢، و ح٦، و ص١٨٩ ح٣، و ص١٩٠ ح٦، و ص١٩١ ح١، و ص١٩٢ ح١، و ح٢، و ص١٩٣ ح٥، و ص١٩٣ ح٥، و ص١٩٤ ح٦، و ح٨، و ص١٩٥ ح٣، و ص١٩٥ ح٤، و ص١٩٦ ح٨، و ص٢٠٠ ح٧، و ص٢٠٢ ح٣، و ص٢٠٣ ح١، و ص٢٠٣ ح٢، و ص٢٠٥ ح١٠، و ص٢٠٦ ح١، و ص٢٠٨ ح٦، و ص٢١٢ ح٤، و ص٢١٣ ح٥، و ص٢١٤ ح١، و ص٢١٤ ح٣، و ص٢١٨ ح٣، و ص٢٢٠ ح١، و ص٢٢٢ ح١، و ص٢٢٤ ح٧، و ص٢٢٥ ح٩، و ص٢٢٥ ح١٠، و ص٢٢٥ ح٨، و ص٢٢٨ ح٤، و ص٢٢٩ ح٦، و ص٢٣٠ ح٣، و ح٤، و ص٢٣١ ح١، و ح٥، و ص٢٣٣ ح٢، و ص٢٣٥ ح٢، و ص٢٣٧ ح٨، و ص٢٣٨ ح١٠، و ص٢٤٢ ح٢، و ص٢٤٣ ح٢، و ص٢٤٤ ح٢، و ص٢٤٤ ح٣، و ص٢٤٥ ح٢، و ص٢٤٦ ح١، و ص٢٤٦ ح٤، و ص٢٤٨ ح٢، و ص٢٤٩ ح٥، و ص٢٥١ ح٥، و ص٢٥٤ ح١٥، و ص٢٥٤ ح١٢، و ص٢٥٤ ح١٣، و ص٢٥٤ ح١٤، و ص٢٦٠ ح٣٥، و ص٢٦٢ ح٤٢، و ص٢٦٢ ح٤٥، و ص٢٦٣ ح٤٦، و ص٤٤٩ ح٢٧، و ص٤٥٤ ح١٦، و ص٤٩٧ ح٢، و ص٤٩٧ ح٣، و ص٥٠٣ ح٥، و ص٥٠٤ ح١٢، و ص١٦ ح٤، و ص٥٢٩ ح٦، و ص٥٤٠ ح٨، و ص٥٤٢، و ص٥٤٣ ح٣، و ص٥٤٩ ح١، و ص٥٥١ ح٣، و ص٥٦٣ ح٣، و ص٥٦٨ ح٦.

١. أُنظــر: ج٤ ص٢ ح٤، و ص٥ ح١، و ص٧ ح١، و ص١١ ح١، و ح٢، و ح٥، و ص١٢ ح٧، و ص١٥ ح٤، و ص١٧ ح١، و ص١٨ ح٣، و ص١٩ ح١، و ص٢٤ ح٥، و ص٢٧ ح٤، و ح٥، و ص٢٨ ح١، و ص٣٣ ح٣، و ص٣٤ ح٤، و ح٥، و ص٣٥ ح٣، و ح٤، و ص٣٩ ح٢، و ص٤١ ح١٤، و ح١٥، و ص٥٢ ح١، و ص٥٣ ح٧، و ص٥٤ ح١٣، و ص٥٥ ح٤، و ص٥٦ ح٩، و ص٦١ ح٥، و ص٦٤ ح٨، و ص٦٥ ح١٤، و ح١٧، و ص٧٦ ح٨، و ص٧٨ ح٢، و ص٨١ ح٤، و ص٨٨ ح٤، و ص٩٠ ح٣، و ص٩٣ ح٧، و ص١٠٠ ح١، و ص١٠١ ح٣، و ص١٠٦ ح٥، و ح٦، و ص١٠٧ ح٤، و ص١١٠ ح٣، و ص١٢٤ ح٦، و ص١٢٦ ح١، و ص١٢٩ ح٣، و ص١٣٠ ح١، و ص١٣١ ح٥، و ص١٣٢ ح٧، و ص١٣٥ ح٥، و ص١٣٨ ح٤، و ص١٣٩ ح٨، و ص١٤٢ ح٨، و ص١٤٤ ح٣، و ص١٤٩ ح٢، و ح٣، و ح٤، و ص١٥٠ ح١، و ص١٦٠ ح١٢، و ص١٦٧، و ص١٦٨ ح٤، و ص١٧٣ ح١٦، و ص١٧٥ ح٣، و ص١٧٦ ح١، و ح١، و ح٢، و ص١٧٨ ح٢، و ح٥، و ص١٧٩ ح١، و ح٢، و ص١٨٤ ح٢، و ص١٩١ ح٢، و ص١٩٥ ح٢، و ص٢١٠ ح١٦، و ص٢١٤ ح١٠، و ص٢٢٤ ح٢، و ص٢٢٩ ح٢، و ص٢٣٠ ح١، و ص٢٣١ ح١، و ص٢٣٣ ح٣، و ص٢٣٤ ح١١، و ح١٤، و ص٢٣٨ ح٢٨، و ص٢٤٠ ح٤، و ص٢٥١ ح١١، و ح١٢، و ص٢٦٠ ح٣٤، و ص٢٦٢ ح٣٩، و ص٢٦٥ ح٥، و ص٢٦٦ ح٧، و ح٩، و ص٢٧٠ ح٢، و ص٢٧٢ ح١، و ص٢٧٣ ح١، و ص٢٧٥ ح٥، و ص٢٧٦ ح٨، و ح٩، و ص٢٧٨ ح١٨، و ص٢٨٠ ح٤، و ص٢٨٥ ح١، و ص٢٨٩ ح١، و ص٢٩١ ح٥، و ص٢٩٤ ح١٦، و ص٢٩٧ ح٥، و ص٢٩٩ ح١، و ص٣٠٣ ←

الجزء، وبالتالي فهي موزعة على الأبواب المختلفة الواردة في هذا الجزء.

الجزء الخامس: (٢٥٤) رواية، جاءت بـ (٢٧٥) سنداً[1]، علماً أنّ عشرين رواية منها في

← ح١، وح٢، وص٣٠٥ ح٩، وص٣٠٦ ح١، وص٣٠٧ ح٢، وص٣٠٨ ح١، وح٥، وص٣٠٩ ح٢، وح٢، وص٣١٠ ح١٠، و ص٣١٢ ح١، و ح١، و ص٣١٣ ح١، و ص٣١٥ ح٣، و ص٣١٦ ح٧، و ص٣٢٠ ح٥، و ص٣٢١ ح٢، و ص٣٢٢ ح٥، و ص٣٢٤ ح٤، و ص٣٢٧ ح٥، و ص٣٢٨ ح٥، و ص٣٢٩ ح٨، و ص٣٣٥ ح١٥، و ص٣٣٩ ح٤، و ص٣٤١ ح١٢، و ص٣٤٣ ح١، و ص٣٤٤ ح٢، و ص٣٤٥ ح٦، و ص٣٤٦ ح٩، و ص٣٤٧ ح٣، و ص٣٤٧ ح٤، و ح٢، و ص٣٤٨ ح١، و ص٣٤٩ ح١، و ص٣٥١ ح٤، و ص٣٥٢ ح١٢، و ص٣٥٤ ح٩، و ص٣٦١ ح٨، و ص٣٦٤ ح٦، و ح٧، و ص٣٦٧ ح١، و ص٣٦٨ ح١، و ص٣٦٩ ح٢، و ص٣٧٠ ح٤، وح٦، وص٣٧١ ح٧، وص٣٧٢ ح٥، وص٣٧٦ ح٣، وح٤، وص٣٧٩ ح٦، وح٧، وص٣٨١ ح٥، و ص٣٨٤ ح٢، و ص٣٨٦ ح٦، و ح٧، و ص٣٨٧ ح٩، و ح١٠، و ح١١، و ص٣٨٨، و ص٣٨٩ ح٣، و ص٣٩٠ ح١٠، و ص٣٩٢ ح٤، و ص٣٩٣ ح٣، و ص٤٠٠ ح٧، و ص٤٠٩ ح١٤، و ح١٥، و ص٤١٠ ح١، و ص٤١٢ ح٣، و ص٤١٤ ح٥، و ص٤١٨ ح٢، و ص٤٢٠ ح١، و ح٢، و ص٤٢٤ ح٩، و ص٤٢٧ ح٣، و ح٤، و ص٤٢٨ ح٧، و ص٤٣٣ ح٨، و ص٤٣٤ ح٤، و ص٤٣٥ ح٧، و ص٤٣٨ ح٢، و ص٤٣٩ ح٣، و ص٤٤٤ ح٥، و ص٤٤٨ ح١٠، و ص٤٥٦ ح٣، و ص٤٦٠ ح٣، و ص٤٦٣ ح١، و ص٤٦٥ ح٨، و ص٤٦٦ ح١١، و ص٤٦٧ ح٤، و ص٤٧١ ح٧، و ص٤٧٢ ح١، و ص٤٧٣ ح١، و ح٦، و ص٤٧٤ ح٤، و ص٤٧٥ ح١، و ص٤٧٧ ح٢، و ص٤٧٨ ح٧، و ص٤٨٣ ح١، و ح٣، و ص٤٨٧ ح١، و ص٤٨٨ ح٣، و ص٥٠١ ح٩، و ص٥٠٢ ح٢، وص٥٠٣ ح٧، وص٥٠٤ ح٢، وص٥٠٥ ح٣، وص٥٠٦ ح١، وص٥٠٧ ح٢، وص٥٠٩ ح٨، وح٩، و ص٥١٢ ح١، و ص٥٢١ ح٩، و ص٥٢٤ ح١، و ص٥٢٥ ح٨، و ص٥٢٧ ح١١، و ص٥٣٣ ح٢، و ص٥٣٥ ح١، و ص٥٣٦ ح٢، و ص٥٣٨ ح٢، و ص٥٤١ ح٥، و ص٥٤٥ ح٢٨، و ص٥٤٦ ح٣٠، و ح٣١، و ح٣٢، و ص٥٤٧ ح٣٤، و ص٥٤٩ ح٤، و ص٥٥٢ ح٣، و ح٥، و ص٥٥٣ ح٨، و ص٥٥٥ ح٩، و ص٥٥٦ ح١٠، وح١٤، وص٥٥٨ ح٣، وص٥٦١ ح٦، وص٥٦٧ ح٣، وص٥٦٧ ح٣، وص٥٦٩ ح١، وص٥٧١ ح٢، وص٥٧٧ ح٣، وص٥٨٥ ح٥، وص٥٨٧ ح٦، وص٥٨٨ ح٦.

١. أُنظـر: ج٥ ص٢٢ ح٢، وص٣٤ ح٢، وص٣٤ ح٢، وص٣٦ ح٢، وص٤٦ ح١، وص٥٧ ح٦، وص٧١ ح٤، و ص٧٢ ح١٢، و ص٧٣ ح١٥، و ص٧٤ ح٣، و ص٧٥ ح٩، و ص٧٥ ح١٠، و ص٧٦ ح١٢، و ص٧٨ ح٦، و ص٧٩ ح١١، و ص٨٠ ح١، و ص٨٤ ح١، و ص٨٥ ح١، و ص٨٥ ح٢، و ص٩٢ ح١، و ص٩٢ ح٨، و ص٩٥ ح٢، و ص٩٥ ح١١، و ص٩٨ ح١، و ص٩٨ ح٣، و ص١٠١ ح٤، و ص١٠٣ ح٢، و ص١٠٥ ح١، و ص١٠٥ ح٣، و ص١٠٨ ح١٢، و ص١٠٩ ح١٤، و ص١١٥ ح١، و ص١١٥ ح٢، و ص١١٩ ح٤، و ص١٢٠ ح٤، و ص١٢٠ ح٥، وص١٢٣ ح٣، وص١٢٤ ح٩، وص١٢٦ ح١، وص١٢٧ ح٧، وص١٢٨ ح٣، وص١٣٠ ح٣، و ص١٣١ ح٤، وص١٣٥ ح٢، وص١٣٥ ح٣، وص١٣٥ ح٥، وص١٣٧ ح٢، وص١٣٧ ح٣، وص١٤٠ ح١٣، و ص١٤١ح٢، وص١٤١ ح١٦، وص١٤١ ح١٧، وص١٤٢ ح٤، وص١٤٢ ح٥، وص١٤٦ ح٩، وص١٥١ ح٣، و ص١٥٤ ح٢١، وص١٥٧ ح٣، وص١٦٢ ح٢، وص١٦٣ ح٤، وص١٦٥ ح٦، وص١٦٧ ح٣، وص١٦٨ ح٢، وح٣، وص١٦٩ ح١، وح٢، وص١٧٤ ح١، وص١٧٧ ح١١، وص١٨٧ ح١، وص١٨٨ ح٥، وص١٨٩ ح١٣، و

أبواب النوادر[1].

← ح١٤، وص١٩٠ ح١٦، وص١٩٤ ح١٠، وص١٩٤ ح١١، وص١٩٦ ح٤، وص١٩٩ ح٨، وص٢٠٧ ح١، و ص٢٠٨ ح١، وص٢٠٩ ح٤، وص٢١٠ ح٩، وص٢١٢ ح١٥، وص٢١٣ ح١، وص٢١٣ ح٢، وص٢١٤ ح٢، وص٢١٦ ح١٥، وص٢١٩ ح٢، وص٢٢٣ ح٣، وص٢٢٧ ح٧، وص٢٢٨ ح١، وح٢، وص٢٣٠ ح١، و ص٢٣٤ ح٧، وص٢٣٤ ح٩، وص٢٣٦ ح١٦، وص٢٣٩ ح٨، وص٢٤٤ ح٧، وص٢٤٥ ح٢، وص٢٥٣ ح٢، وص٢٥٨ ح٣، وص٢٦٠ ح٤، وص٢٦٤ ح١، وص٢٦٥ ح٥، وص٢٦٧ ح١، وص٢٦٧ ح٢، و ص٢٦٩ ح١، وص٢٧٠ ح٢، وص٢٧١ ح١، وص٢٧١ ح٣، وص٢٧٢ ح٥، وص٢٧٢ ح٦، وص٢٧٥ ح٤، وص٢٧٦ ح٢، وح٣، وص٢٧٧ ح٥، وص٢٧٨ ح٥، وص٢٧٩ ح٢، وص٢٨٣ ح٤، وص٢٨٤ ح٤، و ص٢٨٥ ح٤، وح٥، وص٢٩٥ ح٢، وص٢٩٧ ح١، وص٢٩٨ ح١، وص٢٩٨ ح٢، وص٣٠٠ ح٤، و ص٣١٠ ح٢٨، وص٣١١ ح٢٩، وص٣١٣ ح٣٩، وص٣١٤ ح٤١، وح٤٢، وص٣١٤ ح٤٣، وص٣١٤ ح٤٥، وص٣١٥ ح٤٦، وح٤٧، وص٣١٦ ح٥٠، وص٣١٦ ح٥١، وص٣١٧ ح٥٢، وص٣١٨ ح٥٥، وص٣١٨ ح٥٦، وص٣٢٢ ح٢، وص٣٢٣ ح٣، وص٣٢٤ ح١، وص٣٢٥ ح١، وص٣٢٧ ح١، وص٣٢٨، وص٣٣٢ ح١، وص٣٣٣ ح١، وح٢، وص٣٣٤ ح١، وص٣٣٤ ح٤، وص٣٣٥ ح٨، وص٣٣٥ ح٧، و ص٣٤٧ ح١، وص٣٤٧ ح٢، وص٣٤٨ ح١، وص٣٥٢ ح٣، وص٣٥٣ ح٣، وص٣٥٤ ح١، وص٣٥٧ ح٣، وص٣٦٧ ح١، وص٣٦٨ ح٢، وص٣٧٥ ح١، وص٣٧٦ ح٣، وص٣٧٧ ح١، وص٣٧٧ ح٥، وص٣٧٩ ح١، وح٢، وص٣٨٠ ح٣، وص٣٨٣ ح٢، وص٣٨٤ ح٢، وص٣٨٧ ح٤، وص٣٨٨ ح٢، وص٣٨٩ ح٤، و ص٣٩٠ ح٥، وص٣٩٣ ح٣، وص٣٩٥ ح٣، وص٣٩٦ ح٦، وص٣٩٨ ح١، وص٤٠١ ح٤، وص٤٠٢ ح١، وص٤٠٤ ح٩، وص٤٠٦ ح٤، وص٤٠٦ ح٨، وص٤٠٧ ح٩، وص٤٠٧ ح١٠، وص٤٠٨ ح١٤، وص٤١٠ ح٣، وص٤١١ ح٧، وص٤١٣ ح٢، وص٤١٤ ح١، وص٤١٦ ح٦، وص٤١٩ ح٨، وص٤٢٠ ح٩، وص٤٢٤ ح٢، وص٤٢٥ ح٤، وص٤٢٥ ح٢، وص٤٢٥ ح٣، وص٤٢٦ ح١، وص٤٢٧ ح٥، وص٤٢٩ ح١٢، و ص٤٣٠ ح١، وص٤٣٠ ح٣، وص٤٣٠ ح٤، وص٤٣٤ ح٢، وص٤٣٧ ح٣، وص٤٣٧ ح٨، وص٤٤٠ ح٤، وص٤٤٣ ح٣، وص٤٤٣ ح٤، وص٤٤٧ ح١، وص٤٤٨ ح١، وص٤٥٣ ح٣، وص٤٥٥ ح١، وص٤٥٦ ح٢، وص٤٥٧ ح١، وص٤٥٨ ح١، وص٤٥٨ ح٢، وص٤٥٨ ح٢، وص٤٥٩ ح١، وص٤٦٠ ح٥، و ص٤٦٤ ح١، وص٤٦٧ ح١٠، وص٤٦٨ ح٢، وص٤٦٨ ح٣، وص٤٧١ ح١، وص٤٧١ ح٦، وص٤٧٥ ح٤، وص٤٧٥ ح٣، وص٤٧٩ ح١، وص٤٨١ ح١، وص٤٩٣، وص٤٩٤ ح١، وص٤٩٤ ح٢، وص٤٩٥ ح٢، و ص٤٩٦ ح٦، وص٤٩٧ ح٢، وص٤٩٩ ح٤، وص٤٩٩ ح٥، وص٥٠٢ ح١، وص٥٠٣ ح٣، وص٥٠٧ ح٤، وص٥١٦ ح٢، وص٥١٦ ح٣، وص٥١٩ ح٦، وص٥٢٠ ح٢، وص٥٣٢ ح١، وص٥٣٣ ح٣، وص٥٤١ ح٣، وص٥٤١ ح٤، وص٥٦٧ ح٤٨، وص٥٦٩ ح٥٧.

١. أُنظـر: ج٥ ص٢٩٧ ح١، وص٢٩٨ ح١، وص٢٩٨ ح٢، وص٣١٠ ح٢٨، وص٣١١ ح٢٩، وص٣١٣ ح٣٩، و ص٣١٤ ح٤١، وص٣١٤ ح٤٣، وص٣١٤ ح٤٥، وص٣١٥ ح٤٦، وص٣١٦ ح٥٠، وص٣١٦ ح٥١، و ص٣١٧ ح٥٢، وص٣١٨ ح٥٥، وص٣١٨ ح٥٦، وص٣٧٩ ح١، وص٤٦٧ ح١٠، وص٤٩٧ ح٢، وص٥٦٧ ح٤٨، وص٥٦٩ ح٥٧.

الجزء السادس: (٣٢٧) رواية، جاءت بـ (٣٤٦) سنداً[1]، علماً أنّ أربع عشرة رواية منها

---

١. أُنظــر: ج٦ ص٩ ح٦، وح٧، وص١٠ ح١١، وص١٢ ح٤، وص٢٣ ح٧، وص٣١ ح٣، وص٣٨ ح٥، وص٤٣ ح٦، وص٤٧ ح٦، وص٥٣ ح٧، وص٥٧ ح١، وص٥٧ ح٣، وح٤، وص٥٨ ح٢، وص٥٨ ح٦، وص٦٥ ح٢، وح٣، وص٦٧ ح٥، وص٦٨ ح٨، وص٧٠ ح١، وص٧٠ ح٣، وص٧٣ ح١، وص٧٦ ح٢، وص٧٦ ح٦، وص٧٩ ح١، وص٨١ ح٥، وص٨١ ح٩، وص٨٣ ح١، وص٨٥ ح٤، وص٨٧ ح٢، وص٨٩ ح٢، وص٩٠ ح٢، وص٩١ ح٧، وص٩٩ ح٢، وص٩٩ ح٣، وص١٠٢ ح٥، وص١٠٥ ح٢، وح٣، وح٥، وص١٠٩ ح٣، وص١١٠ ح٨، وص١١١ ح٣، وص١١٢ ح٥، وص١١٤ ح٥، وص١١٥ ح٩، وص١١٩ ح٥، وص١٢٤ ح٤، وص١٢٥ ح٤، وص١٢٦ ح٧، وص١٢٩ ح٥، وص١٣٤ ح١، وص١٣٤ ح٢، وص١٣٨ ح٣، وص١٤١ ح٥، وص١٤٤ ح١، وح٢، وص١٤٩ ح٣، وص١٥٠ ح٥، وص١٥٦ ح١٥، وص١٥٨ ح٢٤، وص١٦٢ ح١، وص١٦٢ ح٣، وص١٦٤ ح٨، وص١٦٥ ح١٣، وص١٦٧ ح٥، وص١٧٠ ح١، وص١٧٤ ح١، وح٢، وص١٧٩ ح٢، وص١٩١ ح٢، وص٢٠٣ ح٤، وص٢٠٤ ح٨، وص٢٠٨ ح٧، وص٢٠٨ ح٨، وص٢١٢ ح٣، وص٢١٣ ح٥، وص٢١٦ ح٣ ص٢١٩ ح١ ص٢٢٣ ح٢ ص٢٢٥ ح٣ ص٢٢٩ ح٣ ص٢٣٢ ح٤ ص٢٣٣ ح٦ ص٢٣٤ ص٢٣٦ ح٢ ص٢٣٩ ح٤ ص٢٤٠ ح١١، وح١٢، وص٢٤٢ ح١، وص٢٤٥ ح٦، وص٢٤٨ ح١، وح٥، وص٢٥٢ ح٦، وص٢٥٣ ح١٢، وص٢٥٤ ح١، وح٣، وح٥، وص٢٥٤ ح٦، وص٢٥٩ ح١، وص٢٦٥ ح١، وح٣، وص٢٦٦ ح٥، وص٢٦٧ ح٤، وص٢٦٨ ح٧، وص٢٦٩ ح٢، وص٢٧٧ ح٣، وص٢٨٠ ح٢، وص٢٨٥ ح١، وص٢٨٩ ح٦، وح١٠، وح١٢، وص٢٩٠ ح١، وص٢٩٣ ح٨، وص٢٩٦ ح٢٤، وح٢٥، وص٢٩٧ ح٣، وص٢٩٩ ح٢١، وص٣٠٠ ح٤، وص٣٠٦ ح٦، وص٣٠٧ ح٣، وص٣٠٩ ح٩، وص٣١١ ح٢، وح٤، وح٧، وص٣١٣ ح١، وص٣١٥ ح٣، وص٣١٦ ح٥، وص٣١٧ ح٣، وص٣١٨ ح٢، وح١٠ ص٣٢١ ح١، وص٣٢٤ ح٩، وص٣٢٥ ح٤، وص٣٢٨ ح٩، وص٣٣١ ح١، وص٣٣٢ ح١، وص٣٣٢ ح٥، وص٣٣٢ ح٦، وص٣٣٤ ح١٠، وص٣٣٦ ح٣، وص٣٤٢ ح٧، وص٣٤٤ ح١، وص٣٤٥ ح٦، وص٣٥٠ ح٣، وص٣٥٢ ح٤، وص٣٥٤ ح١٣، وص٣٥٥ ح١٨، وص٣٥٦ ح٤، وص٣٥٧ ح١١، وص٣٦٠ ح٣، وح٤، وص٣٦١ ح٤، وص٣٦٢ ح١، وص٣٦٣ ح٩، وص٣٦٤ ح٣، وص٣٦٥ ح١، وص٣٦٥ ح٣، وص٣٧١ ح٤، وص٣٧٢ ح٣، وص٣٧٣ ح٢ ص٣٧٤ ح١، وص٣٧٦ ح٥، وص٣٨١ ح١، وح٢، وص٣٨٢ ح٢، وح٤، وص٣٨٥ ح٧، وص٣٨٦ ح٣، وص٣٨٧ ح٥، وص٣٨٩ ح٢، وص٣٩٠ ح٤، وص٣٩٣ ح١، وص٣٩٦ ح١، وح٣، وص٣٩٨ ح١٢، وص٣٩٩ ح١٤، وح١٦، وص٤٠٠ ح١٧، وص٤٠٢ ح٣، وص٤٠٤ ح٢، وص٤٠٥ ح٣، وص٤٠٥ ح٩ ص٤١٠ ح١٣، وح١٤، وح١٥، وص٤١٢ ح١، وح٣، و٤، وح٥، وص٤١٣ ح٣، وص٤١٤ ح١٠، وص٤١٦ ح٣، وص٤١٦ ح٥، وص٤٢١ ح١٠، وص٤٢٢ ح١، وص٤٢٣ ح٨ ص٤٢٦ ح١، وص٤٣٠ ح٦، وص٤٣١ ح١، وص٤٣٢ ح٨، وص٤٣٢ ح٩، وص٤٣٤ ح١٧، وح١٨، وص٤٣٥ ح٣، وص٤٣٦ ح٩، وح١٠، وص٤٣٧ ح١٥، وح١٦، وص٤٣٨ ح٤، وص٤٣٩ ح٥، وص٤٤١ ح٤، وص٤٤٢ ح٧، وص٤٤٣ ح١٣، وص٤٤٤ ح١٦، وص٤٤٧ ح٤، وص٤٤٧ ح٦، وص٤٤٨ ح٩، وح١١، وح٣ ص٤٥٠ ح٢، وص٤٥٠ ح٢، وح٣، وص٤٥١ ح٤، وص٤٥٢ ←

في أبواب النوادر[١].

الجزء السابع: (٢٠٠) رواية، جاءت بـ (٢١٨) سنداً[٢]، علماً أنّ اثنتي عشرة رواية منها في

← ح١٠، و ص٤٥٦ ح٣، و ص٤٥٧ ح٧، و ص٤٦٠ ح٣، و ص٤٦١ ح٧، و ص٤٦٢ ح١، و ص٤٦٥ ح٢، و ص٤٦٦ ح١، و ص٤٦٧ ح٣، و ح٦، و ص٤٦٩ ح١١، و ص٤٧٠ ح١٧، و ص٤٧١ ح٣، و ح٤، و ص٤٧٢ ح١، و ص٤٧٤ ح٧، و ح٨، و ص٤٧٥ ح٧، و ص٤٧٦ ح١، و ح٣، و ح٩، و ص٤٧٨ ح١، و ص٤٧٩ ح١٠، و ص٤٨٠ ح١١، و ص٤٨٠ ح١٢، و ص٤٨٤ ح٣، و ص٤٨٥ ح١، و ح٨، و ص٤٨٦، و ح٤، و ص٤٨٨ ح١٢، و ص٤٨٩ ح١٠، و ص٤٩٠ ح٥، و ص٤٩٣ ح١، و ص٤٩٤ ح١٠، و ص٤٩٥ ح٣، و ح٥، و ص٤٩٧ ح٧، و ص٥٠١ ح٢٢، و ص٥٠٦ ح٩، و ص٥٠٧ ح١٤، و ص٥٠٨ ح٧، و ص٥١٠ ح١، و ح٣، و ص٥١١ ح١١، و ح١٥، و ص٥١٢ ح٢، و ص٥١٣ ح١، و ص٥١٤ ح١، و ص٥١٧ ح٤، و ص٥١٧ ح٥، و ص٥١٩ ح٤، و ص٥٢٠ ح٧، و ص٥٢٢ ح٨، و ص٥٢٢ ح٩ ص٥٢٥ ح٣، و ص٥٢٨ ح١١، و ص٥٢٩ ح٣، و ص٥٢٩ ح٦، و ص٥٣١ ح١، و ص٥٣١ ح٤، و ص٥٣١ ح٦، و ص٥٣٤ ح٨، و ص٥٣٤ ح٧ ص٥٣٤ ح١٠، و ص٥٣٥ ح٣، و ص٥٣٦ ح٥، و ص٥٣٦ ح٦، و ص٥٣٧ ح٩، و ص٥٣٨ ح٥، و ص٥٣٩ ح٩، و ص٥٣٩ ح١٢، و ص٥٤٢ ح٦، و ص٥٤٣ ح٩، و ص٥٤٦ ح٧، و ص٥٤٧ ح١٢، و ص٥٤٨ ح١٤ ص٥٤٨ ح١٩ ص٥٤٩ ح٢ ص٥٤٩ ح٢ ص٥٥٠ ح٦ ص٥٥٣ ح٩.

١. أُنظر: ج٦ ص٥٣ ح٧، وص٢٩٧ ح٣، وص٢٩٩ ح٢١، وص٤٣٠ ح٦، وص٤٧٨ ح١، وص٤٧٩ ح١٠، وص٤٨٠ ح١١، و ص٤٨٠ ح١٢، و ص٥٣١ ح١، و ص٥٣١ ح٤، و ص٥٣١ ح٦، و ص٥٣٨ ح٥، و ص٥٣٩ ح٩، و ص٥٣٩ ح١٢.

٢. أُنظر: ج٧ ص٧ ح٦، وص٩ ح٢، وص١٠ ح٥، وص١١ ح٤، وص١٤ ح٣، وص١٤ ح٤، وص١٩ ح١٣، و ص١٩ ح١٥، و ص٢٣ ح١، و ص٢٣ ح٢، و ص٢٨ ح١، و ص٣٠ ح٣، و ص٣٥ ح٢٩، و ص٣٦ ح٣٠، و ح٣١، و ص٤٥ ح١، و ص٤٥ ح٣، و ص٥٨ ح٧، و ص٦٥ ح٣٠، و ص٦٧ ح٢، و ص٧٦ ح١، و ص٧٧ ح١، و ح٢، و ص٨١ ح٥، و ص٨٢ ح١، و ص٨٣ ح٢، و ص٨٧ ح٥، و ص٨٨ ح١، و ص٩١ ح١، و ص٩٤ ح٢، و ص٩٦ ح٢، و ص٩٩ ح١، و ص١٠٣ ح٥، و ص١٠٤ ح٨، و ص١١٠ ح٨، و ح٩، و ص١١٣ ح٨، و ص١١٩ ح١، و ص١٢٦ ح٤، و ص١٢٦ ح٧، و ص١٢٧ ح٢، و ص١٢٧ ح٥، و ص١٢٨ ح٥، و ص١٣٠ ح١١، و ص١٣١ ح١، و ص١٣٢ ح٢، و ص١٣٦ ح١، و ص١٣٨ ح١، و ص١٣٩ ح٢، و ح٣، و ص١٤٠ ح٤، و ص١٤٠ ح٨، و ص١٤١ ح٦، و ص١٤٣ ح١، و ص١٤٤ ح١، و ح٢، و ص١٥٠ ح١، و ص١٥١ ح٥، و ص١٥٢ ح٢، و ص١٥٣ ح٣، و ح٤، و ص١٥٤ ح٦، و ص١٥٦ ح٣، و ح٤، و ص١٥٨ ح٢، و ص١٥٩ ح١، و ص١٦٠ ح٥، و ص١٦١ ح٧، و ص١٦٢ ح١، و ص١٦٤ ح٤، و ص١٦٦ ح٣، و ص١٦٨ ح١، و ص١٦٩ ح٢، و ص١٧١ ح٢، و ح٥، و ص١٨٤ ح٥، و ص١٩٠ ح٧، و ص١٩٠ ح٦، و ص١٩٢ ح٢، و ص١٩٧ ح٤، و ص١٩٩ ح٤، و ص٢٠٤ ح٤، و ص٢٠٥ ح٣، و ص٢٠٨ ح١٣، و ١٤، و ح١٥، و ح١٦، و ح١٧، و ص٢١١ ح٥، و ص٢١٢ ح٧، و ص٢١٤ ح٥، و ص٢١٦ ح١١، و ص٢١٩ ح١، و ص٢٢٢ ح٤، و ص٢٢٣ ح٧، و ص٢٢٤ ح١٢، و ص٢٢٦ ح٢، و ص٢٢٦ ح٨، و ص٢٢٨ ح٤، و ص٢٣١ ح٦، و ص٢٣١ ح٣، و ص٢٣٣ ح٦، و ص٢٣٤ ح٥، و ص٢٤٤ ح٥، و ص٢٤٦ ح٦، و ص٢٤٨ ح١٣، و ص٢٥٢ ح٤، و ص٢٥٤ ح٢، و ص٢٥٤ ح٤، و ص٢٥٥ ح١، و ص٢٥٦ ح١، ←

أبواب النوادر[1].

الجزء الثامن: (١٠١) رواية، جاءت بـ (١٢٣) سنداً[2].

← و ص٢٥٧ ح٦، و ص٢٥٧ ح١١، و ص٢٥٨ ح١٥، و ص٢٥٩ ح١٩، و ص٢٦٦ ح٣١، و ص٢٦٦ ح٣٢، و ص٢٦٨ ح٤٠، و ص٢٧٢ ح٥، و ص٢٧٤ ح٣، و ص٢٧٦ ح٢، و ص٢٧٩ ح٥، و ص٢٧٩ ح٦، و ص٢٨٥ ح١، و ص٢٨٦ ح٢، و ص٢٨٨ ح١، و ح٢، و ص٢٩١ ح٢، و ص٢٩٤ ح١، و ص٢٩٨ ح٢، و ص٣٠٠ ح٨، و ص٣٠٣ ح٦، و ص٣٠٥ ح١١، و ح١٢، و ص٣٠٦ ح١٣، و ص٣٠٦ ح١٤، و ح١٦، و ص٣١٠ ح٧، و ص٣١٠ ح١٣، و ص٣١١ ح١، و ص٣١٤ ح١٩، و ص٣١٧ ح١، و ص٣٢٤ ح٩، و ص٣٢٦ ح١، و ص٣٢٨ ح٩، و ص٣٢٨ ح١٢، و ص٣٣٠ ح٢، و ص٣٣١ ح٣، و ص٣٣٣ ح٥، و ص٣٣٤ ح١٠، و ص٣٤٢ ح١٢، و ص٣٥٠ ح٥، و ص٣٥١ ح٤، و ص٣٥٣ ح١٠، و ص٣٥٣ ح١٣، و ص٣٥٥ ح٤، و ص٣٥٩ ح٣، و ح٤، و ص٣٦٢ ح٩، و ص٣٦٦ ح١، و ص٣٦٧ ح٢، و ص٣٦٨ ح٤، و ص٣٧٦ ح١٨، و ص٣٨٠ ح٦، و ص٣٨١ ح٣، و ص٣٨٩ ح٦، و ص٣٩١ ح٩، و ص٣٩٢ ح١٣، و ص٣٩٥ ح٤، و ص٣٩٦ ح١٢، و ص٣٩٨ ح١، و ص٤٠٠ ح١، و ص٤٠٠ ح٣، و ص٤٠٤ ح٩، و ص٤٠٦ ح١، و ص٤٠٨ ح٤، و ص٤١٠ ح٢، و ص٤٢٠ ح١، و ص٤٢١ ح١، و ص٤٣٣ ح٢٢، و ص٤٣٥ ح٢، و ص٤٣٩ ح١، و ص٤٤١ ح٩، و ص٤٤٧ ح٨، و ح٩، و ح١٠، و ص٤٤٨ ح٣، و ح٦، و ص٤٥٠ ح٣، و ص٤٦٣ ح١٨، و ص٤٦٣ ح٢٠.

١. ج٧ ص٥٨ ح٧، و ص٦٥ ح٣٠، و ص٢٦٦ ح٣١، و ص٢٦٦ ح٣٢، و ص٢٦٨ ح٤٠، و ص٣١٧ ح١، و ص٣٧٦ ح٨، وا ص٤٠٤ ح٩، و ص٤٢١ ح١، و ص٤٣٣ ح٢٢، و ص٤٦٣ ح١٨، و ص٤٦٣ ح٢٠.

٢. أُنظر: ج٨ ص٣٣ ح٦، و ص٤٩ ح١٠، و ص٥٠ ح١١، و ص٥٧ ح١٨، و ص٦٩ ح٢٥، و ص٦٩ ح٢٦، و ص٧٩ ح٣٤، و ص٨٠ ح٣٦، و ص١٠٤ ح٧٩، و ص١٢٤ ح٩٥، و ص١٢٩ ح١٠٠، و ص١٣١ ح١٠١، و ص١٣١ ح١٠٢، و ص١٤٧ ح١٢٤، و ص١٤٧ ح١٢٥، و ص١٤٨ ح١٢٦، و ص١٥١ ح١٣٤، و ص١٥٧ ح١٤٨، و ص١٥٨ ح١٥٠، و ح١٥١، و ح١٥٢، و ص١٥٩ ح١٥٤، و ص١٦٠ ح١٥٩، و ص١٦٠ ح١٦٠، و ص١٦٠ ح١٦٢، و ص١٦١ ح١٦٣، و ص١٦١ ح١٦٥، و ص١٦٢ ح١٦٦، و ص١٦٢ ح١٦٧، و ص١٦٢ ح١٦٨، و ص١٦٢ ح١٦٩، و ص١٦٢ ح١٧٠، و ص١٦٥ ح١٧٨، و ص١٦٥ ح١٧٦، و ص١٦٥ ح١٧٧، و ص١٦٥ ح١٧٩، و ص١٦٦ ح١٨٢، و ص١٦٦ ح١٨٤، و ص١٦٦ ح١٨٠، و ص١٦٦ ح١٨١، و ص١٦٧ ح١٨٥، و ص١٦٧ ح١٨٦، و ص١٦٧ ح١٨٧، و ص١٦٨ ح١٩٠، و ص١٧٦ ح١٩٦، و ص١٧٧ ح١٩٧، و ص١٧٧ ح١٩٨، و ص١٨٢ ح٢٠٥، و ص١٩٠ ح٢١٩، و ص١٩٢ ح٢٢٤، و ص١٩٤ ح٢٣٢، و ص١٩٨ ح٢٣٧، و ص١٩٩ ح٢٣٨، و ص٢٠٠ ح٢٤٠، و ص٢٠٥ ح٢٤٨، و ص٢٠٦ ح٢٥١، و ص٢٠٦ ح٢٥٠، و ص٢١٢ ح٢٥٨، و ص٢١٤ ح٢٦٠، و ص٢١٥ ح٢٦٢، و ص٢١٥ ح٢٦٣، و ص٢١٦ ح٢٦٤، و ص٢١٩ ح٢٦٩، و ص٢٢١ ح٢٧٧، و ص٢٢١ ح٢٧٨، و ص٢٢٢ ح٢٧٩، و ص٢٢٢ ح٢٨٠، و ص٢٢٣ ح٢٨١، و ص٢٢٣ ح٢٨٢، و ص٢٣٧ ح٣١٧، و ص٢٣٧ ح٣١٨، و ص٢٤٠ ح٣٢٧، و ص٢٤٠ ح٣٢٨، و ص٢٤١ ح٣٣٠، و ص٢٤١ ح٣٣١، و ص٢٤١ ح٣٣٢، و ص٢٤٤ ح٣٣٨، و ح٣٣٩، و ص٢٤٦ ح٣٤٥، و ص٢٥٧ ح٣٦٩، و ص٢٦٨ ح٣٩٥، و ح٣٩٦، و ص٢٦٩ ح٣٩٧، و ص٢٧٠ ح٣٩٨، و ح٣٩٩، و ص٢٧٢ ح٤٠٢، و ح٤٠٣، و ص٢٨٩ ح٤٣٥، و ص٢٨٩ ح٤٣٦، و ص٣٠٦ ح٤٧٥، و ص٣١٥ ح٤٩٥، و ص٣٣٠ ح٥٠٧، و ص٣٣٦ ح٥٢٩، و ص٣٤٥ ح٥٤٥، و ص٣٤٦ ح٥٤٦، و ص٣٧٠ ح٥٦٠، و ص٣٧٨ ح٥٧٠، و ص٣٨٢ ح٥٧٧، و ص٣٩١ ح٥٨٧.

وبهذا يتّضح كثرة رواية العدّة عن سهل بن زياد، واعتمادهم على رواياته في أبواب الكتاب المختلفة من الأُصول والفروع والروضة، وهذه النقطة من شأنها رفع مستوى الاطمئنان بهذه الروايات، وفق منهج الوثوق، بل هو كاشف عن كون العدّة طريقاً لكتاب سهل بن زياد.

٣. عليّ بن إبراهيم

ورد اسم «عليّ بن إبراهيم» ضمن العناوين الواردة في الرواة عن سهل بن زياد، وقد قال النجاشي في ترجمته:

> عليّ بن إبراهيم بن هاشم، أبو الحسن القمّي، ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، سمع فأكثر، و صنّف كتباً و أضرّ في وسط عمره. و له: كتاب التفسير، كتاب الناسخ و المنسوخ، كتاب قرب الإسناد، كتاب الشرائع، كتاب الحيض، كتاب التوحيد و الشرك، كتاب فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، كتاب المغازي، كتاب الأنبياء، رسالة في معنى هشام و يونس، جوابات مسائل سأله عنها محمّد بن بلال، كتاب يعرف بالمشذّر، و الله أعلم أنّه مضاف إليه.
>
> أخبرنا محمّد بن محمّد و غيره عن الحسن بن حمزة بن عليّ بن عبد الله، قال: كتب إليّ عليّ بن إبراهيم بإجازة سائر حديثه و كتبه[1].

وبمراجعة كتاب الكافي يتّضح وجود ثلاث روايات متتالية عن هذا الرجل رواها عن سهل بن زياد، وهي الروايات التالية:

«عِدَّةٌ مِنْ أَصْحابِنا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ محمّد بْنِ عِيسَى وَ أَحْمَدَ بْنِ محمّد بْنِ خالِدٍ وَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ وَ سَهْلِ بْنِ زِيادٍ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِئابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّهِ عليه السلام».[2]

«ابْنُ مَحْبُوبٍ، عَنْ مالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ سَعِيدِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّهِ عليه السلام».[3]

---

١. رجال النجاشي / باب العين / باب عليّ: ص٢٦٠ الترجمة ٦٨٠.

٢. الكافي: ج٢ ص١٢٤ ح١.

٣. المصدر السابق: ج٢ ص١٢٥ ح٢.

«ابْنُ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ محمّد بْنِ النُّعْمانِ الأَحْوَلِ صاحِبِ الطَّاقِ، عَنْ سَلاَّمِ بْنِ الْمُسْتَنِيرِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام».[1]

وبما أنّ السند في الروايتين الثانية والثالثة معلّق على سند الرواية الأُولى فهو مطابق له حتّى «ابن محبوب»، فالروايات الثلاث إذن مروية عن طريق «عليّ بن إبراهيم».

ونظراً لندرة هذا الإسناد فلابدّ من لحاظ الطبقة من جهة، وروايته عنه خارجاً من جهة أُخرى.

أمّا الجهة الأُولى فنقول: إنّ الشيخ الكليني يروي عن «عليّ بن إبراهيم» مباشرة، ويروي عن «سهل» بواسطة واحدة، وهذا يعني أنّ طبقة «سهل» متقدّمة على طبقة «عليّ بن إبراهيم»، وأنّه من طبقة والده «إبراهيم بن هاشم» الذي يروي عنه الكليني بواسطة واحدة أيضاً، ولهذا نجد رواية كلّ من «إبراهيم بن هاشم» و «سهل» عن بعض الرواة نظير: «الحسن بن محبوب»[2]. ونتيجة ذلك هو أنّ «عليّ بن إبراهيم» من طبقة بإمكانها الرواية عن «سهل».

وأمّا الجهة الثانية فالذي يراجع الأسانيد الموجودة في الكافي وغيره لا يجد رواية «عليّ بن إبراهيم» عن «سهل بن زياد»، إلّا في هذا الموضع. وبما أنّ السند في الروايتين الثانية والثالثة معلّق على سند الرواية الأُولى ولم يصرّح برواية «عليّ بن إبراهيم» عن «سهل» إلّا في رواية واحدة فقط، فإنّ السؤال التالي يتبادر للأذهان: كيف ورد هذا السند في موضع واحد ولم يرد في موضع آخر مع كثرة روايات الشيخ الكليني عن هؤلاء الرجلين؟

وللتحقيق في ذلك ألقينا نظرة على الأسناد المشتملة على عنواني: «عليّ بن إبراهيم» و «سهل بن زياد» فوجدنا أنّ مجموع الروايات المذكورة في الكافي هو (٣٩) رواية جاءت بالأشكال التالية:

١ ـ جاء (٢٤) سنداً منها بالشكل التالي: «عليّ بن إبراهيم، عن أبيه؛ وعدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد».[3]

---

١. المصدر السابق: ج٢ ص١٢٥ ح٣.

٢. روى الشيخ الكليني عنه بواسطة إبراهيم بن هاشم في (٣٩٤) سنداً، وبواسطة «سهل بن زياد» في (٤١٩) سنداً.

٣. أنظر: ج٢ ص٤٢٣ ح١، و ص٤٣٥ ح١١، و ص٤٤٢ ح٦، و ص٤٥٣ ح١، و ص٤٥٩ ح١، و ص٤٦٢ ح٣، و ج٣ ص١٣٨ ح١، و ص١٨٤ ح٣، و ج٥ ص٤٣٠ ح١، و ص٤٤٣ ح٤، و ص٤٦٤ ح١، و ج٦ ص٤٧ ح٦، و ص٧٠ ح٣، و ص١٠٥ ح٢، و ص١١٤ ح٥، و ص١٤٩ ح٣، و ج٧ ص٣ ح١، و ص٢٢٢ ح٤، و ص٢٢٣ ح٧، و ص٢٢٦ ح٢، و ص٢٥٦ ح١، و ص٤٢١ ح١، و ج٨ ص١٦٥ ح١٧٩، و ص٣٧٠ ح٥٦٠.

٢ ـ جاء كلّ من الأسانيد التالية مرّتين:

«عليّ بن إبراهيم، عن أبيه؛ و محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد؛ و عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد».[١]

«محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد؛ و عليّ بن إبراهيم عن أبيه؛ و عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد».[٢]

«عليّ بن إبراهيم، و عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن عيسى».[٣]

٣ ـ جاءت الأسانيد التالية مرّة واحدة:

«عليّ بن إبراهيم، عن أبيه و عليّ بن محمّد، عن سهل».[٤]

«عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير و عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد».[٥]

«عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن فضّال و محمّد بن عيسى، عن يونس جميعاً، عن الرّضا عليه السلام. و عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد».[٦]

«عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان و عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد».[٧]

«عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن إبراهيم بن الفضل و عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد».[٨]

«عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن إبراهيم بن الفضل، عن أبان بن تغلب و عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد».[٩]

«عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن يونس و عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد».[١٠]

---

١. الكافي: ج٦ ص٣٩٦ ح١، و ج٧ ص١٤٣ ح١.
٢. المصدر السابق: ج٦ ص١٧٤ ح١، و ج٧ ص٢٠٨ ح١٣.
٣. المصدر السابق: ج٦ ص٥٣٧ ح٩، و ج٨ ص١٥٧ ح١٤٨.
٤. المصدر السابق: ج٣ ص٦١ ح١.
٥. المصدر السابق: ج٦ ص٨٩ ح٢.
٦. المصدر السابق: ج٧ ص٣٦٢ ح٩.
٧. المصدر السابق: ج٣ ص٢٣١ ح١.
٨. المصدر السابق: ج٥ ص٤٥٨ ح٢.
٩. المصدر السابق: ج٥ ص٤٥٥ ح٣.
١٠. المصدر السابق: ج٧ ص٣١١ ح١.

«عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن يونس و عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد».[١]

«عليّ بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن سلام بن عبد الله و محمّد بن الحسن و عليّ بن محمّد عن سهل بن زياد».[٢]

وبه يعلم أنّ جميع الأسانيد المشار إليها مشتملة على العطف، فالراوي عن «سهل» في جميع الأسانيد السالفة ليس هو «عليّ بن إبراهيم»، وإنّما الراوي عنه في (٣٤) سنداً منها هو: «عدّة من أصحابنا»، و في ثلاثة منها: «عليّ بن محمّد»، وفي واحد منها «عليّ بن محمّد و محمّد بن الحسن»، فهذه (٣٨) سنداً.

وأمّا السند محلّ الكلام[٣] فهو مشتمل على العطف أيضاً، ويرجع في الحقيقة إلى أربعة أسانيد، هي:

«عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن محبوب، عن عليّ بن رئاب، عن أبي عبيدة الحذّاء، عن أبي عبد الله عليه السلام».

«عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن ابن محبوب، عن عليّ بن رئاب، عن أبي عبيدة الحذّاء، عن أبي عبد الله عليه السلام».

«عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن عليّ بن رئاب، عن أبي عبيدة الحذّاء، عن أبي عبد الله عليه السلام».

«عليّ بن إبراهيم، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن عليّ بن رئاب، عن أبي عبيدة الحذّاء، عن أبي عبد الله عليه السلام».

وبهذا يتّضح أنّ السند الوحيد في الكافي الذي يروي فيه «عليّ بن إبراهيم» عن «سهل» مباشرة هو هذا السند على تقدير سلامته عن التصحيف والتحريف.

---

١. المصدر السابق: ج١ ص٢٨٦ ح١.

٢. المصدر السابق: ج١ ص٣٤٣ ح١.

٣. «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحابِنا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ محمّد بْنِ عِيسَى وَ أَحْمَدَ بْنِ محمّد بْنِ خالِدٍ وَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ وَ سَهْلِ بْنِ زِيادٍ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِئابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام» الكافي: ج٢ ص١٢٤ ح١.

نعم، وجدنا سنداً آخر في ثواب الأعمال روى فيه عليّ بن إبراهيم عن سهل[1].

لكن إثبات رواية شخص عن آخر من خلال سند واحد أو سندين لا يخلو من صعوبة، خاصّة وأنّ كلا الرجلين كثير الرواية، فلو كان أحدهما يروي عن الآخر لتكرّر في أسانيد أُخرى.

نعم، ذكرنا كثرة ورود أسمائهما في سند واحد، وهو ما يقوّي احتمال وجود الخلل في السند المذكور جدّاً؛ إمّا بسقط شيء منه، أو بتقديم فقرة من السند على فقرة أُخرى، لا سيّما أنّ جميع الأسانيد المشتملة على اسميهما فيها عطف، بمعنى أنّها في الحقيقة ترجع لأسانيد عديدة، وقد اختُصرت بهذه الصيغة.

وبعبارة أُخرى: وجود العطف في جميع الأسانيد المشتملة على اسمي «عليّ بن إبراهيم» و «سهل بن زياد» من شأنه أن يهيّئ الأرضية للخطأ والتصحيف فيه.

هذا، وقد علّق محقّق كتاب الكافي في الطبعة المحقّقة في مركز أبحاث دار الحديث على هذا السند بقوله:

> في السند تحويل، والطرق إلى ابن محبوب في ظاهر السند أربعة: الأوّل: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى. الثاني: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد. الثالث: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه. الرابع: عليّ بن إبراهيم، عن سهل بن زياد. لكنّه لم يثبت رواية عليّ بن إبراهيم عن سهل بن زياد في شيء من أسناد الكافي، فلا يبعد وقوع خللٍ في السند؛ بأن يكون موضع «وسهل بن زياد» بعد «أحمد بن محمّد بن خالد» فيكون الراوي عن سهل بن زياد، عدّة من أصحابنا. وهذا هو الذي يؤيّده الرجوع إلى أسناد «الحسن بن محبوب» في الكافي.[2]

لكن الذي يراجع برنامج «دراية النور» يجد اسم «عليّ بن إبراهيم» في عداد الرواة عن سهل بن زياد، وهو ممّا لا يمكننا الموافقة عليه ما لم تكن له مؤيّدات تدعمه. علماً أنّ السيّد الخوئي قدس‌سره لم يذكره في عداد من يروي عنه.[3]

ولهذا يقوى في النظر عدم رواية «عليّ بن إبراهيم» عن «سهل بن زياد»، وأنّ السند

---

۱. ثواب الأعمال: ص۴۶.

۲. أُنظر: الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج۳ ص۱۸۷۷ ح۳۲۲.

۳. أُنظر: معجم رجال الحديث: ج۸ ص۳۴۴ ترجمة «سهل بن زياد».

المذكور ممّا وقع فيه الخلل والتصحيف أثناء النقل.

٤. عليّ بن محمّد

العنوان الآخر الذي نجده في الأسانيد المروية عن سهل هو «عليّ بن محمّد»، المعروف بـ «علّان الكليني»، قال النجاشي في ترجمته:

> عليّ بن محمّد بن إبراهيم بن أبان الرازي الكليني المعروف بعلّان، يكنى أبا الحسن، ثقة عين، له كتاب أخبار القائم[عليه السلام]... .[1]

وإذا ما سلّطنا الأضواء على الأسانيد المروية عنه عن سهل توصّلنا لما يلي:

١ ـ مجموع الروايات المروية عن سهل بن زياد من طريقه هو (١٦٦) رواية، رويت ضمن (١٩٤) سنداً. وهذه الروايات تشكّل نسبة (٩/٣٪) من روايات «سهل» في الكافي.

٢ ـ إذا ألقينا نظرة على هذه الأسانيد والروايات بلحاظ الأجزاء والأبواب المروية فيها وجدناها مقسّمة على أجزاء الكافي كالتالي:

الجزء الأوّل: (٨٣) رواية ضمن (١٠١) سنداً؛ منها خمس روايات في «كتاب العقل والجهل»[2]، و (١٢) رواية في «كتاب فضل العلم»[3]، و (١٣) رواية في «كتاب التوحيد»[4]، و (٥٣) رواية في «كتاب الحجّة»[5].

---

١. رجال النجاشي / باب العين / باب عليّ: ص٢٦٠ الترجمة ٦٨٢.
٢. أنظر: ج١ ص١٠ ح٢، وص٢٠ ح١٣، وص٢٣ ح١٦، وص٢٥ ح٢٢، وص٢٥ ح٢٤.
٣. أنظر: ج١ ص٣٠ ح٤، وص٣١ ح٦، وص٣٢ ح١، وص٣٣ ح٧، وص٣٣ ح١، وص٣٤ ح١، وص٣٨ ح٥، وص٤٠ ح٣، وص٤٨ ح٤، وص٥٣ ح١٤، وص٥٣ ح٢، وص٦٥ ح٤.
٤. أنظر: ج١ ص٨٦ ح٢، وص٩٠ ح٦، وص٩٠ ح٨، وص١٠٢ ح٤، وص١٠٣ ح١٢، وص١٠٧ ح٥، وص١١٧ ح٤، وص١١٨ ح١٢، وص١٢٣ ح١، وص١٢٦ ح٤، وص١٢٧ ح٦، وص١٣٩ ح٥، وص١٥٥ ح١.
٥. أنظر: ج١ ص١٧٥ ح٤، وص١٧٨ ح٧، وص١٩٠ ح١، وص١٩٣ ح٦، وص١٩٥ ح٥، وص١٩٧ ح٢، وص٢٢٧ ح٢، وص٢٢٩ ح٣، وص٢٣٦ ح٩، وص٢٥٤ ح١، وص٢٥٥ ح١، وص٢٥٨ ح١، وص٢٥٩ ح٤، وص٢٨٦ ح٢، وص٢٩٧ ح٩، وص٣٠٠ ح٢، وص٣٢٠ ح١، وص٣٣٥ ح٣، وص٣٣٩ ح١٣، وص٣٣٩ ح١٤، وص٣٤٣ ح١، وص٣٤٥ ح٢، وص٣٦٨ ح١، وص٣٧٠ ح٦، وص٣٧٢ ح٧، وص٣٨٣ ح٤، وص٣٨٤ ح٥، وص٣٩٤ ح٢، وص٣٩٥ ح٥، وص٤٠٧ ح٩، وص٤٠٩ ح٦، وص٤١٩ ح٣٧، وص٤١٩ ح٣٨، وص٤٢٧ ح٧٥، وص٤٣٠ ح٨٤، وص٤٣٠ ح٨٥، وص٤٣٠ ح٨٨، وص٤٣٦ ح١، وص٤٤١ ح٧، وص٤٤١ ح٨، وص٤٤٢ ح١١، وص٤٥٧ ح٨، وص٤٦١ ح٩، وص٤٦٦ ح٩، وص٤٩١ ح١٠، وص٤٩٥ ح٥، وص٤٩٦ ح٨، وص٥٣٤ ح١٩، وص٥٣٦ ح٣، وص٥٤٧ ح٢٢، وص٥٤٧ ح٢٣، وص٥٤٧ ح٢٤، وص٥٤٨ ح٢٥.

الجزء الثالث: (٧٧) رواية ضمن (٨٩) سنداً؛ منها في كتاب الطهارة (٩) روايات جاءت ضمن عشرة أسانيد[1]، وفي كتاب الحيض روايتان[2]، وفي كتاب الصلاة (٦٦) رواية[3].

الجزء الرابع: روايتان في كتاب الحجّ[4].

الجزء الخامس: روايتان في كتاب المعيشة[5].

الجزء السادس: روايتان في كتاب الأشربة[6].

وليس له في الجزء الثاني والسابع والثامن رواية بتاتاً.

ومن خلال ما ذكرناه يتّضح أنّ عمدة ما رواه الكليني من طريق «عليّ بن محمّد» عن «سهل بن زياد» هو في الجزأين الأوّل والثالث، حيث روى عنه فيهما (١٦٠) رواية، بينما تشكّل رواياته في بقية الكافي (٦) روايات فقط. وقد جاءت هذه الروايات عنه إمّا منفرداً أو مع «محمّد بن الحسن الطائي». وبملاحظة ما تقدّم في عبارات الرجاليين يتّضح أنّ «محمّد بن الحسن» طريق لكتاب «سهل» كما صرّح به الشيخ في فهرسته[7]، وأنّ «عليّ بن محمّد»

---

١. أُنظر: ج٣ ص٢٢ ح٩، و ص٢٧ ح٩، و ص٢٨ ح٤، و ص٣٩ ح٤، و ص٤٢ ح٢، و ص٥٠ ح٣، و ص٦٠ ح٩، و ص٦٩ ح٢، و ص٧٣ ح١٢.

٢. أُنظر: ج٣ ص٨٢ ح٣، و ص١٠٧ ح٢.

٣. أُنظر: ج٣ ص٢٦٤ ح٣، و ص٢٦٩ ح٨، و ص٢٧٧ ح٨، و ص٢٧٩ ح٣، و ص٢٧٩ ح٤، و ص٢٨١ ح١٥، و ص٢٨١ ح١٦، و ص٢٨٢ ح١، و ص٢٨٢ ح٢، و ص٢٨٥ ح٥، و ص٢٨٦ ح٢، و ص٢٩٠ ح٩، و ص٢٩٢ ح٢، و ص٢٩٥ ح١، و ص٢٩٨ ح٣، و ص٢٩٨ ح٤، و ص٣٠٥ ح١٦، و ص٣٠٧ ح٣٠، و ص٣٠٧ ح٣١، و ص٣١٥ ح١٩، و ص٣٢٨ ح٢٢، و ص٣٢٨ ح٢٤، و ص٣٣١ ح٧، و ص٣٣٢ ح٩، و ص٣٤٠ ح١٥، و ص٣٤٢ ح٩، و ص٣٤٦ ح٢٨، و ص٣٤٩ ح٣، و ص٣٦٥ ح٨، و ص٣٦٨ ح٢، و ص٣٦٩ ح٧، و ص٣٧٤ ح٥، و ص٣٧٦ ح٥، و ص٣٧٩ ح٢، و ص٣٨١ ح٣، و ص٣٨٨ ح٤، و ص٣٩١ ح١٧، و ص٣٩٨ ح٧، و ص٤٠٠ ح١٤، و ص٤٠٣ ح٣٠، و ص٤٠٥ ح٥، و ص٤٠٧ ح١٤، و ص٤١١ ح٧، و ص٤١٢ ح٤، و ص٤١٤ ح٥، و ص٤١٥ ح١٠، و ص٤١٦ ح١٣، و ص٤٢٧ ح١، و ص٤٢٨ ح١، و ص٤٢٩ ح٢، و ص٤٣١ ح٢، و ص٤٤٢ ح٥، و ص٤٤٨ ح٢٦، و ص٤٤٩ ح٢٧، و ص٤٥٠ ح٣٥، و ص٤٥٤ ح١٤، و ص٤٥٤ ح١٦، و ص٤٥٥ ح١٩، و ص٤٦٠ ح٦، و ص٤٦٨ ح١، و ص٤٧٢ ح٧، و ص٤٨٩ ح١٣، و ص٤٨٩ ح١٥، و ص٤٩٠ ح١، و ص٤٩٣ ح٥، و ص٤٩٣ ح٧.

٤. أُنظر: ج٤ ص١٨٩ ح٣، و ص٣٥٢ ح١٥.

٥. أُنظر: ج٥ ص٨١ ح٦، و ص٢٦٠ ح٢.

٦. أُنظر: ج٦ ص٣١٠ ح١، و ص٣٤٤ ح٤.

٧. أُنظر: فهرست الطوسي: ص٢٢٨ الترجمة ٣٣٩ سهل بن زياد الآدمي.

طريق لكتاب «سهل» كما صرّح به النجاشي[1] وقد اعتمد الكليني كثيراً على نسخة «محمّد بن الحسن» في الجزأين الأوّل والثالث من الكافي، كاعتماده على نسخة «علي بن محمّد» فيهما، بخلاف بقية الأجزاء. نعم إذا لاحظنا العدّة التي يروي الكليني عنها عن سهل، وأنّ «عليّ بن محمّد» أحدهم، اتّضح أنّه واقع في طريق أغلب روايات سهل بن زياد.

وبعبارة أُخرى: إنّ روايات «عليّ بن محمّد» عن «سهل» على قسمين؛ فمنها ما رواه هو وثلاث محدّثين آخرين عن سهل، ومنها ما انفرد بنقله عنه، او هو و «محمّد بن الحسن» فما انفردا بنقله عنه جاء في الجزأين الأوّل والثالث من الكافي، بخلاف ما جاء في بقيّة أجزاء الكافي فإنّه موافق لما رواه ثلاثة محدّثين آخرين.

٥. غير واحد

بمراجعة الأسانيد المروية في الكافي عن سهل بن زياد نجد عنوان «غير واحد» في العناوين التي تروي عن سهل في موضع واحد فقط[2]. وهو على إبهامه دالّ على تعدّد الطرق بلا ريب.

٦. غير واحد من أصحابنا

بمراجعة الأسانيد المروية في الكافي عن سهل بن زياد نجد عنوان «غير واحد من أصحابنا» في العناوين التي تروي عن سهل في موضع واحد فقط[3]. وهو على إبهامه دالّ أيضاً على تعدّد الطرق بلا ريب.

٧. محمّد

ورد هذا العنوان في موضع واحد من الكافي، وبما أنّ عنوان «محمّد» ينطبق على العديد من العناوين في هذه الطبقة، فلابدّ من تحديد المراد به أوّلاً.

إلّا أننا نواجه صعوبة في تحديد المراد منه هنا؛ وذلك أنّ طريقة الشيخ الكليني في ذكر العناوين هي ذكر اسم الراوي مع اسم أبيه، أو مع اسم أبيه وجدّه، أو مع ذكر بعض المشخّصات الأُخرى، ومع وجود القرائن الدالّة على المراد منه قد يكتفي بذكر اسم الراوي من دون اسم أبيه وجدّه، وهذا ما نجده في الأسانيد التي فيها تعليق أو إضمار أو إشارة، حيث

١. رجال النجاشي: ص١٨٥ الترجمة ٤٩٠.
٢. أُنظر: الكافي: ج٣ ص٤٧٠ ح٣.
٣. أُنظر: المصدر السابق: ج٣ ص٥٢٠ ح١١.

يعلم المراد من العناوين الواردة فيها من خلال الأسانيد السابقة، وبهذا فهو يقدّم لنا أسماء الرواة وفق منهج معيّن، إلّا أنّ هذا المنهج قد لا نستطيع تطبيقه أحياناً بسبب بعض الملابسات، أو قد يكون الشيخ الكليني قد أخطأ في تطبيقه، فعندها لا يمكننا تحديد المراد من ذاك العنوان ويكون المراد منه مجهولاً.

وفي المقام نجد بين الرواة عن سهل اسم «محمّد» مجرّداً عن اسم أبيه، وعارياً عن المشخّصات الأُخرى التي تحدّد المراد منه، وذلك ضمن السند التالي:

«مُحَمَّدٌ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيادٍ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ عليهما السلام».[1]

ولتحديد المراد منه لابدّ من ملاحظة الأسانيد السابقة عليه؛ لمعرفة التعليق ونحوه إن كان في السند ولإلقاء صورة واضحة للقارئ الكريم ننقل فيما يلي عدداً من الأسانيد السابقة عليه كي تتّضح الصورة تماماً:

«محمّد بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ محمّد، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ، قالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام:»[2].

«عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحابِهِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام»[3].

«محمّد بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ محمّد، عَنْ محمّد بْنِ إِسْماعِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْماعِيلَ السَّرَّاجِ، عَنِ ابْنِ مُسْكانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قالَ: قالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَوَّلُ عليه السلام:»[4].

«مُحَمَّدٌ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيادٍ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ عليهما السلام»[5].

وكما تلاحظ فإنّ الاسم «محمّد» قد ورد في هذه الأسانيد ضمن العنوانين التاليين فقط: «محمّد بْنُ يَحْيَى» ـ وقد تكرّر مرّتين ـ و «محمّد بن إسماعيل»، وهو «محمّد بن إسماعيل بن بزيع»، وقد ذكر مرّة واحدة ضمن السند السابق على السند محلّ الكلام.

١. المصدر السابق: ج٣ ص٢٧٠ ح١٦.
٢. المصدر السابق: ج٣ ص٢٧٠ ح١٣.
٣. المصدر السابق: ج٣ ص٢٧٠ ح١٤.
٤. المصدر السابق: ج٣ ص٢٧٠ ح١٥.
٥. المصدر السابق: ج٣ ص٢٧٠ ح١٦.

السؤال المطروح: من هو المراد بـ «محمّد» في السند محلّ الكلام، هل هو محمّد بن يحيى، أم محمّد بن إسماعيل بن بزيع، أم غيرهما ؟

للإجابة على هذا السؤال ينبغي ملاحظة طبقة هذين الراويين أوّلاً، والأسانيد التي وردا فيها، وهل أنّهما رويا عن سهل بن زياد في موضع اخر أم لا؟ فنقول: أمّا «محمّد بن إسماعيل بن بزيع»، فإنّ طبقته متقدّمة على طبقة سهل بن زياد، بل نجد في بعض الأسانيد رواية سهل بن زياد عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع بتوسّط عليّ بن مهزيار[1]، فلا يمكن روايته عن سهل المتأخّر عليه.

وأمّا «محمّد بن يحيى العطّار» فإنّ طبقته تساعد على الرواية عن سهل، بل إنّه الراوي لكتاب سهل على ما صرّح به الشيخ الطوسي في فهرسته حيث قال في ترجمة سهل: «له كتاب، أخبرنا ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن، عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد بن يحيى، عن سهل...»[2]. فبلحاظ تكرّره في الأسانيد السابقة من جهة، وكونه الراوي لكتاب سهل من جهة أُخرى، يقوى في الظنّ أنّ المراد به في المقام هو محمّد بن يحيى العطّار.

نعم، لم يعتمد الكليني على هذه النسخة من كتاب سهل إلّا في موضع واحد، على ما سيأتي في عنوان «محمّد بن يحيى العطّار»، ولعلّه لذلك عدّ «محمّداً» في هذا السند مجهولاً في برنامج «دراية النور»، وبناء على ما ذكرناه يكون متّحداً مع العنوان «محمّد بن يحيى العطّار» الآتي بعد قليل.

٨. محمّد بن أبي عبد الله

العنوان الآخر الذي نجده في الأسانيد المروية عن سهل هو «محمّد بن أبي عبد الله»، والمراد به هو «محمّد بن جعفر الأسدي الكوفي» الذي قال النجاشي في ترجمته:

محمّد بن جعفر بن محمّد بن عون الأسدي، أبو الحسين الكوفي، ساكن الريّ، يقال له: محمّد بن أبي عبد الله، كان ثقة، صحيح الحديث إلّا أنه روى عن

١. أنظر: المصدر السابق: ج١ ص٣٨٤ ح٥.

٢. فهرست الطوسي: ص٢٢٨ الترجمة ٣٣٩ «سهل بن زياد الآدمي».

الضعفاء. و كان يقول بالجبر و التشبيه، و كان أبوه وجهاً، روى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى. له كتاب الجبر و الاستطاعة... .[١]

وإذا ما سلّطنا الضوء على الأسانيد المروية عنه عن سهل توصّلنا للنتائج التالية:

١ ـ أنّ مجموع رواياته التي رواها عن سهل بن زياد هو (١٧) رواية فقط.

٢ ـ إذا ما ألقينا نظرة على رواياته بلحاظ الأجزاء والأبواب المروية فيها وجدناها مقسّمة على أجزاء الكافي كالتالي:

الجزء الأوّل: (١٥) رواية[٢].

الجزء الثالث: روايتان[٣].

وليس له في بقية الأجزاء رواية بتاتاً.

٩. محمّد بن الحسن

العنوان الآخر الذي نجده في الأسانيد المروية عن سهل هو «محمّد بن الحسن»، وهو «محمّد بن الحسن الطائي الرازي»، وهو مهمل في كتب الرجال. نعم، ذكره الشيخ الطوسي في فهرسته ضمن بيان طريقه لكتاب سهل بن زياد قائلاً:

> أخبرنا ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن، عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد بن يحيى، عن سهل. و رواه محمّد بن الحسن بن الوليد، عن سعد و الحميري، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن سهل بن زياد.[٤]

هذا، وقد تمّ تقييمه في برنامج «دراية النور» هكذا: «التحقيق أنّه ثقة».

وإذا ما سلّطنا الضوء على الأسانيد المروية عنه عن سهل توصّلنا لما يلي:

١ ـ أنّ الروايات المروية عن طريقه عن سهل بن زياد تمثّل (٨٢) رواية، وردت خلال

---

١. رجال النجاشي / باب الميم: ص٣٧٣ الترجمة ١٠٢٠.

٢. أنظر: ج١ ص١٥٩ ح١٢، وص١٦٢ ح٣، وص١٦٤ ح١، وص٢٤٢ ح١، وص٢٤٧ ح٢، وص٢٤٨ ح٣، وص٢٤٨ ح٤، و ص٢٤٩ ح٥، و ص٢٤٩ ح٦، و ص٢٥٠ ح٧، و ص٢٥١ ح٨، و ص٢٥٢ ح٩، و ص٥٣٢ ح١١، و ص٥٣٣ ح١٢، وص٥٣٣ ح١٣.

٣. أنظر: ج٣ ص٥٥٢ ح٨، وص٥٥٩ ح٣.

٤. فهرست الطوسي: ص٢٢٨ الترجمة ٣٣٩ «سهل بن زياد الآدمي».

(٨٨) سنداً.

٢ ـ إذا ما ألقينا نظرة على هذه الروايات بلحاظ الأجزاء والأبواب المروية فيهـا وجـدناها مقسّمة على أجزاء الكافي كالتالي:

الجزء الأوّل: (٥٦) رواية[1]. نعم، وقع تصحيف في عنوان «محمّد بن الحسن» في أربعة مواضع من هذا الجزء، فجعل فيها «محمّد بن الحسين» بدل «محمّد بن الحسن»[2].

الجزء الثاني: رواية واحدة فقط[3].

الجزء الثالث: (٢٥) رواية[4].

وأمّا إذا لاحظنا كونه من العدّة التي تروي عن سهل بن زياد، فإنّ رواياته عن سهل ستكون كثيرة جدّاً ومتفرّقة في أجزاء الكافي المختلفة.

وبعبارة أُخرى: إنّ رواياته عن سهل على قسمين؛ فبعضها مما انفرد بنقلـه أو شـاركه فـي نقلها خصوص عليّ بن محمد المعروف بعَلّان، وهي منحصرة في الأجزاء الثلاثـة الأُولـى. وبعضها مما شاركه فيها ثلاثة من المحدّثين وقد وردت بعنوان «عدّة مـن أصـحابنا»، وهـي كثيرة جاءت موزّعة على أجزاء الكافي.

---

١. أُنظـــر: ج١ ص٢٦ ح٢٦، وص٣٢ ح١، وص٣٤ ح١، وص٥٠ ح١٣، وص٩٢ ح١، وص١٠٢ ح٤، وص١٠٢ ح٦، و ص١٠٢ ح٧، وص١٠٢ ح٨، وص١٠٢ ح٩، وص١٠٣ ح١٠، وص١٠٤ ح٥، وص١٠٥ ح٣، وص١١٨ ح١٢، وص١٢٣ ح١، وص١٢٧ ح٦، وص١٣٢ ح٧، وص١٨٠ ح٢، وص١٨٨ ح١٣، وص١٩٥ ح٥، وص١٩٧ ح٢، وص٢٢٧ ح٢، وص٢٢٩ ح٣، وص٢٤٢ ح١، وص٢٤٧ ح٢، وص٢٤٨ ح٣، وص٢٤٨ ح٤، و ص٢٤٩ ح٥، وص٢٤٩ ح٦، وص٢٥٠ ح٧، وص٢٥١ ح٨، وص٢٥٢ ح٩، وص٢٥٤ ح١، وص٢٥٥ ح١، وص٢٩١ ح٧، وص٣٠٠ ح٢، وص٣١٩ ح١٦، وص٣٤٣ ح١، وص٣٤٥ ح٢، وص٣٦٨ ح١، وص٣٧٠ ح٦، وص٣٩٥ ح٥، وص٤٢٧ ح٧٥، وص٤٣٦ ح١، وص٥٣٢ ح١١، وص٥٣٣ ح١٢، وص٥٣٣ ح١٣، و ص٥٣٤ ح١٩، وص٥٤٧ ح٢٣، وص٥٤٧ ح٢٤، وص٥٤٧ ح٢٥، وص٥٤٨ ح٢٦.

٢. أُنظر: ج١ ص٢٣٦ ح٩، وج١ ص٢٩٣ ح٣، وج١ ص٤٥٠ ح٣٥، وج١ ص٥٤٧ ح٢٢.

٣. أُنظر: ج٢ ص٦٧ ح٢.

٤. أُنظـــر: ج٣ ص١٨ ح١١، وص٢٦ ح٦، وص٢٧ ح٩، وص٢٨ ح٤، وص٣٧ ح١٣، وص٥٠ ح٣، وص٧٢ ح١١، و ص٢٦٥ ح٥، وص٢٧٩ ح٣، وص٢٨١ ح١٦، وص٢٩٥ ح١، وص٣٠٦ ح٢٤، وص٣٤٤ ح٢١، وص٣٥٠ ح١، وص٣٨١ ح٣، وص٣٩١ ح١٧، وص٤٠٠ ح١٤، وص٤١٢ ح٤، وص٤١٥ ح١٠، وص٤٢٨ ح٢، و ص٤٣٧ ح٣، وص٤٣٧ ح٤، وص٤٦٧ ح٧، وص٤٨٨ ح١١، وص٤٩٠ ح١.

من جهة أُخرى فإذا لاحظنا ما ذكره الشيخ الطوسي في فهرسته اتّضح أنّ هـذه الروايـات هي من نسخة رواها محمّد بن الحسن من كتـاب سـهل بـن زيـاد، ولهـذا لا يضـرّه إهمـال الرجاليّين له بعد كونه طريقاً لكتاب سهل ورواية عدد من المحدّثين لهذا الكتاب. نعم قد لا يحصل الوثوق بما انفرد بنقله ولم تكن له قرائن دالّة على صحّته.

١٠. محمّد بن عقيل الكليني

لم يرد ذكره في كتب الرجال، كما لم يقع في شيء من الأسانيد سـوى روايـة واحـدة رواهـا الكليني عنه[1]. رواها الشيخ الطوسي في التهـذيب[2] نقـلاً عـن الكـافي. ولهـذا كتـب السـيّد الخوئي في معجمه قائلاً:

> محمّد بن عقيل الكليني، من العدّة الذين روى عنهم محمّد بن يعقوب، عـن سـهل بـن زياد، ذكره العلّامة في الفائدة الثالثة من الخاتمة من الخلاصة. روى بعنـوان محمّـد بـن عقيل، عن الحسن بن الحسين، و روى عنه محمّد بن يعقوب، الكافي: الجزء ۴، كتـاب الحج ٣، باب نادر ١١ (بعد باب في قوله تعالى ﴿فيـه آيـات بيّنـات﴾ ١٠، الحـديث ١، و التهذيب: الجزء ۵، باب الزيادات في فقه الحجّ، الحديث ١٥٦۵.[3]

وأمّا سبب اعتماد الكليني عليه مع إهماله في كتب الرجال فالذي يبدو لي هـو احتفـاف رواياته عن سهل ببعض القرائن الدالّة على صحّتها؛ فلم يرو عنه منفرداً إلّا في موضع واحد، مع روايته عنه مئات الروايات ضمن العدّة التي تروي عن سهل، ممّا يكشف عن كونه طريقاً لكتاب سهل مع موافقته لما رواه ثلاثة محدّثين.

١١. محمّد بن يحيى

العنوان الآخر الذي نجده في الأسانيد المروية عن سهل بن زياد هـو «محمّـد بـن يحيـى»، الذي قال النجاشي في ترجمته:

> محمّد بن يحيى أبو جعفر العطّار القمّي، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقـة عـين، كثيـر

١. انظر: الكافي: ج۴ ص٢٢۴ ح١.

٢. انظر: تهذيب الأحكام: ج۵ ص۴۴٨ ح٢١١.

٣. معجم رجال الحديث: ج١۶ ص٢٨۶ الترجمة ١١٢۴٠.

الحديث...[1].

وإذا ما ألقينا نظرة على رواياته في الكافي اتّضح ما يلي:

١ ـ روى عنه الكليني بكثرة بالغة حتّى بلغت الأسانيد المروية عنه (٤٨٤٢) سنداً.

٢ ـ أغلب ما رواه عنه فهو طريق لروايات «أحمد بن محمّد بن عيسى» حيث بلغت الأسانيد التي رواها عن أحمد الأشعري (٣٥٦٠) سنداً؛ أي أنّ (٧٣/٨١٪) من مجموع رواياته في الكافي يرويها عن أحمد بن محمّد بن عيسى.

٣ ـ الملفت للنظر أنّه مع كثرة رواية الكليني عن كلّ من «محمّد بن يحيى العطّار»، و «سهل بن زياد»، لا نجد لمحمّد بن يحيى في الكافي سوى روايتين عن سهل بن زياد[2]، سند الثانية منهما لا يخلو من غرابة؛ لكونه على غير الطريقة المألوفة[3]، فيحتمل قويّاً وقوع التصحيف فيه، بل لم يذكر المقطع «و محمّد بن يحيى، عن سهل بن زياد» في الطبعة الجديدة للكافي والمحقّقة في مركز أبحاث دار الحديث[4]، فلا يبقى إلّا رواية واحدة.

من هنا قد تثار الشبهة التالية في الأذهان وهي أنّه إذا لاحظنا ما تقدّم في النقطة السابقة فمن الصعب عدّ محمّد بن يحيى من الرواة عن سهل بن زياد بعد قلّة رواياته عنه في الكافي. لكنّنا إذا راجعنا ما رواه سهل في الكتب الحديثيّة الأُخرى وجدنا رواية الشيخ الصدوق الكثير من الروايات عن محمّد بن يحيى عن سهل بن زياد، جاء عدد منها في وسائل الشيعة[5]. إضافة الى ذلك فإنّ من يراجع ترجمة سهل بن زياد في فهرست الشيخ

---

١. رجال النجاشي: ٣٥٣ الترجمة ٩٤٦.

٢. الكافي: ج٦ ص٣٨٤ ح٢، و ج٧ ص١٣٨ ح١.

٣. سندها كالتالي: «عدّةٌ من أصحابنا عن سهل بن زياد، و محمّد بن يحيى عن سهل بن زياد و محمّد بن يحيى عن أحمد بن محمّد و عليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب» الكافي: ج٧ ص١٣٨ ح١، فلو كان كلّ من «عدّة من أصحابنا» و «محمّد بن يحيى» راوياً عن «سهل بن زياد»، فالطريقة المألوفة لبيان ذلك هي كالتالي: «عدّةٌ من أصحابنا و محمّد بن يحيى جميعاً عن سهل بن زياد».

٤. الكافي: ج١٣ ص٦٧٢ ح١٣٥١٤.

٥. انظر: وسائل الشيعة: ج١ ص٣٣٦ ح ٨٨٦، ج٣ ص ٢٥٢ ح ٣٥٥٣، ج٤ ص ١٨٩ ح ٤٨٧٨، ج٧ ص ١٩٢ ح ٩٠٨٥، ج٧ ص ٨٦ ح ٨٧٩٩، ج٩ ص ٤٣٠ ح ١٢٤٠٨، ج٩ ص ٤٣٠ ح ١٢٤٠٨، ج١١ ص ٣٥٠ ح ١٤٩٩١، ج١٢ ص ٢٩٥ ح ١٦٣٤٣، ج١٤ ص ٢١٣ ح ١٩٠١٢، ج١٤ ص ٣٢٢ ح ١٩٣١٣، ج١٤ ص ٣٦٨ ح ١٩٤٠٦، ج١٥ ص ٣١٧ ح ٢٠٦٢٥، ج١٦ ص ١٠٩ ح ٢١١١٠، ج١٦ ص ١٤٩ ح ٢١٢٠٨، ج١٧ ص ١١٦ ح ٢٢١٢٩، ج١٧ ص ٢٨٩ ح ٢٢٥٥٢، ج١٧ ص ٣٢٠ ح ٢٢٦٥٦، ج١٧ ص ٤٠٤ ح ٢٢٨٤٧، ج٢١ ص ٢٥٢ ح ٢٧٠٢١، ج٢٤ ص ٣٣٨ ح ٣٠٧١٥، ج٢٥ ص ١٣٧ ح ٣١٤٤١، ج٢٥ ص ٢٥٠ ح ٣١٨٣١، ج٢٥ ص ٢٨٣ ح ٣١٩١٤، ج٢٩ ص ١٥٤ ح ٣٥٣٦٨.

الطوسي يجد أنّ الراوي لكتاب سهل هو محمّد بن يحيى، حيث قال:

له كتاب، أخبرنا ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد بن يحيى، عن سهل...[1].

وبه لا يتّضح إمكان روايته عنه فحسب، بل وقوعها خارجاً.

١٢. محمّد بن يعقوب

بدأ الشيخ الكليني﵀ عدداً من الأسانيد باسم «سهل بن زياد» مباشرة، فهل هذا يعني أنّه من الرواة عن سهل بصورة مباشرة؟

الجواب: إذا لاحظنا النقاط التالية اتّضح لنا بعد هذا الاحتمال للغاية:

١. إنّ طريقة الشيخ الكليني في الكثير من أسانيد الكافي هي التعليق؛ بمعنى أنّه يحذف أوّل السند اعتماداً على سند سابق عليه. وهذا ما صنعه في الأسانيد المروية عن سهل وغيره، غاية الأمر أنّ التعليق إذا كان على سند سابق عليه مباشرة ـ كما هو الغالب ـ أمكن التعرّف على السند المعلّق عليه، وأمّا إذا لم يكن كذلك بل كان متقدّماً عليه فقد يسبّب الإبهام، والأسانيد محلّ الكلام من هذا القبيل؛ بمعنى أنّها وردت بعد عدّة أسانيد من السند الذي يحتمل تعليقها عليه.

٢. إنّ عدد هذه الروايات قليل للغاية، حيث إنّ مجموعها لا يزيد على سبع عشرة رواية، فإذا كان الشيخ الكليني من الرواة عن سهل مباشرة لروى عنه عدداً أكبر من ذلك،إذ أنّ قرب الإسناد أمر مطلوب للمحدّثين، فلو كان الكليني ممّن يروي عن سهل بن زياد مباشرة لكان المفروض عليه أن يروي عنه عدداً أكبر بصورة مباشرة، وعدداً أقلّ بالواسطة، لا العكس كما نشاهده في الأسانيد المروية عن سهل بن زياد.

٣. إنّ هذه الروايات القليلة على خلاف طريقة الكليني المألوفة من النقل عنه بالواسطة كما في بقيّة الأسانيد والّتي يبلغ عددها أكثر من (١٩٠٠) سنداً، فمن البعيد جدّاً روايته عنه هذا العدد الكبير بالواسطة وهذا العدد الضئيل من دون واسطة.

۴. لا شكّ ولا ريب أنّ كتاب الكافي مدار عمل الفقهاء والمحدّثين، وخاصّة المحدّث

---

١. فهرست الطوسي: ص ٢٢٨ الترجمة ٣٣٩ سهل بن زياد الآدمي.

الفقيه الشيخ الحرّ العاملي الذي حاول إرجاع الأسانيد الى أُصولها فيما لو كان فيها تعليق أو إضمار أو شبههما، وكذلك الشيخ المجلسي في بحار الأنوار، فملاحظة ما صنعه هذين المحدّثين الجليلين، وكذلك ما جاء في الطبعة المحقّقة في مركز أبحاث دار الحديث، ممّا يعيننا على معرفة حال هذه الأسانيد، فلابدّ من دراسة هذه الأسانيد الواحد تلو الآخر.

الروايات محلّ الكلام

١. «سَهْلُ بْنُ زِيادٍ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحابِنا، قالَ: قالَ: «إذَا رَأَيْتَ الْمَيِّتَ قَدْ شَخَصَ بِبَصَرِهِ وَ سالَتْ عَيْنُهُ »[١].

ورد هذا الحديث في الطبعة المحقّقة في دار الحديث مطابقاً لما في الطبعة المعروفة، وتمّ التهميش على سنده بعد «سهل بن زياد» بما يلي:

سهل بن زياد ليس من مشايخ المصنّف. والظاهر وقوع التعليق في السند، وأنّ السند المعلّق عليه هو سند الحديث ١١.[٢]

كما تمّ التعليق عليه في برنامج «دراية النور» بما يلي:

السند معلّق وليس بقربه ذكر لسهل بن زياد إلّا في حديث ١١، ففيه: عدّة من اصحابنا عن سهل بن زياد.[٣]

٢. «سَهْلُ بْنُ زِيادٍ، قالَ: رَوَى أَصْحابُنا: أَنَّ حَدَّ الْقَبْرِ إِلَى التَّرْقُوَةِ، وَ قالَ بَعْضُهُمْ إِلَى الثَّدْيِ، وَ قالَ بَعضُهُمْ قامَةِ الرَّجُلِ حَتَّى يُمَدَّ الثَّوْبُ عَلَى رَأْسِ مَن فِي القَبرِ...».[٤]

ورد هذا الحديث في الطبعة المحقّقة في دار الحديث مطابقاً لما في الطبعة المعروفة، وتمّ التهميش على سنده بما يلي:

يحتمل كون السند معلّقاً على سند الحديث ٤٤٢٨، وكذا الأمر في السند الآتي بعده؛ فإنّ سهل بن زياد ليس من مشايخ المصنّف، كما تقدّم في الكافي ذيل ح ٤٣٩٢، فلاحظ.[٥]

---

١. الكافي: ج٣ ص١٣٥ ح١٦.
٢. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج٥ ص٣٥٦ ح٤٣٢٤.
٣. انظر حقل الإسناد / السند.
٤. الكافي: ج٣ ص١٦٥ ح١.
٥. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج٥ ص٤٣٤ ح٤٤٣٤.

كما تمّ التعليق عليه وعلى الحديث اللاحق في برنامج «دراية النور» بما يلي:

السندان معلّقان على الظاهر، لكن ليس في الأسناد القريبة ما يمكن أن يكون هذا السند تعليقاً عليه. اللهمّ إلّا في حديث ١ من باب ٣٣ ففيه: عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد.[١]

٣. «سَهْلٌ، عَنْ بَعْضِ أَصْحابِهِ، عَنْ أَبِي هَمَّامٍ إِسْماعِيلَ بْنِ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضاعليه السلام قالَ: قالَ أَبُو جَعْفَرٍعليه السلام حِينَ احْتُضِرَ: إِذَا أَنا مِتُّ فاحْفِرُوا لِي وَ شُقُّوا لِي شَقّاً فَإِنْ قِيلَ لَكُمْ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِصلى الله عليه وآله لُحِدَ لَهُ فَقَدْ صَدَقُوا».[٢]

وبما أنّ هذا الحديث تالٍ للحديث السابق فحكمهما واحد، وقد جاء السند الأخير في وسائل الشيعة كالتالي: «وَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحابِنا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيادٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحابِهِ، عَنْ أَبِي هَمَّامٍ، إِسْماعِيلَ بْنِ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضاعليه السلام».[٣]

كما جاء في بحار الأنوار كما يلي: «[الكافي] الْعِدَّةُ، عَنْ سَهْلٍ، عَنْ إِسْماعِيلَ بْنِ هَمَّامٍ، عَنِ الرِّضاعليه السلام».[٤]

وبه يعلم أنّ الذي فهمه هذان المحدّثان الجليلان من السند هو التعليق.

٤. «سَهْلُ بْنُ زِيادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْعَلاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ محمّد بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِعليه السلام قالَ: قُلْتُ لَهُ: مَنْ يَلْزَمُ الرَّجُلَ مِنْ قَرَابَتِهِ مِمَّنْ يُنْفِقُ عَلَيْهِ؟ قالَ: الْوَالِدَانِ وَ الْوَلَدُ وَ الزَّوْجَةُ».[٥]

أورد الشيخ الحرّ هذا الحديث كما يلي: «وَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحابِنا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيادٍ، وَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْعَلاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ محمّد بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِعليه السلام».[٦]

وبه يعلم أنّ الذي فهمه الشيخ الحرّ من هذا السند هو التعليق، لا الرواية عن سهل مباشرة.

١. انظر: حقل الإسناد / السند.

٢. الكافي: ج٣ ص١٦٦ ح٢.

٣. وسائل الشيعة: ج٣ ص١٦٦ ح٣٣٠٤.

٤. بحار الأنوار: ج٤٦ ص٢١٤ ح٨.

٥. الكافي: ج٤ ص١٣ ح٣.

٦. وسائل الشيعة: ج٢١ ص٥٢٦ ح٢٧٧٦٣.

وتمّ التعليق عليه في برنامج «دراية النور» بما يلي:

السند معلّق، وليس بقربه ذكر لسهل بن زياد إلّا في الباب السابق حديث٥ ففيه: عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد[1].

٥. «سَهْلُ بْنُ زِيادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ رِفاعَةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ بِالْحِيرَةِ...».[2]

أورد الشيخ الحرّ هذا الحديث كما يلي: «وَعَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحابِنا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ رِفاعَةَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام».[3]

وأورده العلّامة المجلسي كالتالي: «الْعِدَّةُ، عَنْ سَهْلٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ رِفاعَةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام».[4]

كما تمّ التعليق عليه في برنامج «دراية النور» بمثل التعليق على سابقه.[5]

وبه يعلم أنّ الذي فهمه هذان المحدّثان الجليلان والمشرفون على برنامج «دراية النور» أنّ هذا السند معلّق، لا أنه يرويه عن سهل مباشرة.

٦. «سَهْلُ بْنُ زِيادٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبارَكِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ إِسْحاقَ بْنِ عَمَّارٍ أَوْ غَيْرِهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قالَ: كانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله إِذا أُتِيَ بِطِيبٍ يَوْمَ الْفِطْرِ بَدَأَ بِنِسائِهِ».[6]

ورد هذا السند في الطبعة المحقّقة في دار الحديث مطابقاً لما في الطبعة المعروفة، وتمّ التهميش عليه بما يلي:

«في «ظ، ي، بث، بح، بس، جن» ومرآة العقول والوسائل: «عليّ بن زياد». وعليّ بن زياد لم نعرفه. ويحتمل على بُعدٍ أن يكون الأصل في العنوان هو «عليّ عن ابن

١. انظر حقل الإسناد / السند.
٢. الكافي: ج٤ ص٨٢ ح٧.
٣. وسائل الشيعة: ج١٠ ص١٣٢ ح١٣٠٣٥.
٤. بحار الأنوار: ج٤٧ ص٢١٠ ح٥٤.
٥. انظر: حقل الإسناد / السند.
٦. الكافي: ج٤ ص١٧٠ ح٥.

زياد» والمراد من عليّ، هو عليّ بن محمّد المتقدّم في سند الحديث الثالث الراوي عن سهل بن زياد - وهو المراد من ابن زياد - في كثيرٍ من الأسناد، واللّٰه هو العالم. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٢، ص ٣١٩- ٣٢١. أمّا بناءً على صحّة ما في المطبوع وسائر النسخ، كما لعلّه أقوى، فلم يتقدّم سند يصلح أن يكون سندنا هذا معلّقاً عليه إلّا سند الحديث الرابع من «باب يوم الفطر». هذا، وقد تكرّرت في الأسناد رواية سهل بن زياد، عن يحيى بن المبارك، عن عبد اللّٰه بن جبلة، عن إسحاق بن عمار؛ ولم يتوسّط في موضع منها يعقوب بن يزيد بين سهل بن زياد و بين يحيى بن المبارك، فلا يبعد وقوع خللٍ في السند من هذه الجهة أيضاً».[١]

كما تمّ التعليق عليه في برنامج «دراية النور» بما يلي:

الظاهر كون السند معلّقاً، وقد بحثنا عن ذلك في المقدّمة. وفي متن وسائل الشيعة (ج٧ ص٤٤٦ ح٩٨٢٤): محمّد بن يعقوب عن عليّ بن زياد، وفي هامشه: وفي هامش الأصل عن نسخة: محمد بن علي عن سهل بن زياد، انتهى. وفي كلتا النسختين إشكال واضح لا يخفى.[٢]

وبه يتضح رأي كل من المشرفين على برنامج دراية النور و المحقق لكتاب الكافي.

٧. «سَهْلُ بْنُ زِيادٍ، عَنْ مُعاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَّالٍ، قالَ: كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: الرَّجُلُ يُسْلِفُنِي فِي الطَّعامِ...».[٣]

ورد هذا السند في الطبعة المحقّقة في دار الحديث مطابقاً لما في الطبعة المعروفة، وتمّ التهميش عليه بما يلي:

سهل بن زياد ليس من مشايخ المصنّف رحمه الله، ولعلّ عدم ذكر الواسطة لوضوحها، وهي في أغلب أسناد سهل: «عدّة من أصحابنا». راجع: معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٤٩٣ - ٥٣٨.[٤]

ولا أعلم سبب اختلاف التعليقات في هذه الطبعة على إشكال واحد له تطبيقات في

١. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج٧ ص٦٥٦ ح٦٦٥٠.

٢. انظر حقل الإسناد / السند.

٣. الكافي: ج٥ ص١٨٧ ح١٢.

٤. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج١٠ ص١٢٩ ح٨٨٤٨.

أسانيد عديدة، فالاحتمال المذكور هنا جار في النموذج السابق أيضاً، فلماذا لم يـذكر هـذا الاحتمال هناك؟

وقد تمّ التعليق عليه في برنامج «دراية النور» بما يلي:

سهل بن زياد ليس من مشايخ الكليني، وليس بقرب الإسناد روايـة يصـحّ التعليـق بالبناء عليها.[1]

٨. «سَهْلُ بْنُ زِيادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْباطٍ وَ محمّد بْنِ الْحُسَيْنِ جَمِيعـاً، عَـنِ الْحَكَـمِ بْـنِ مِسْكِينٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، قالَ: سَمِعْتُ أَبا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: إِذَا تَزَوَّجَ الْعَبْدُ الْحُرَّةَ فَوُلْـدُهُ أَحْرَارٌ وَ إِذَا تَزَوَّجَ الْحُرُّ الْأَمَةَ فَوُلْدُهُ أَحْرَارٌ».[2]

ورد هذا السند في الطبعة المحقّقة في دار الحديث مطابقاً لما في الطبعة المعروفة، وتمّ التهميش عليه بما يلي:

ليس سهل بن زياد من مشايخ الكليني، ولم يتقدّم في الأسناد السابقة عنه ذكر حتّى يكون السند معلّقاً. وفي المقام ثلاثة احتمالات: الأوّل: سـقوط الواسـطة مـن قلـم الناسخين. الثاني: اعتماد الكليني على وضوح روايته عن سهل بتوسّط العدّة في مـا يبلغ التسعين بالمئة في أسناد سهل. الثالث: أن يكون موضع السند في الأصل بعـد آخر سند الباب وهو «عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زيـاد...» فسـقط الخبـر مـع سنده، ثمّ أُدرج في غير موضعه.[3]

أقول: مضافاً إلى أنّه تمّ التعليق على هذا السند بما يغاير التعليق على الأسانيد المشابهة له، فإنّ الاحتمالات المذكورة في هذا التعليق ناقصة؛ إذ يوجد احتمالان آخـران فـي المقـام وإن كان ثانيهما بعيداً، هما: أنّ الشيخ الكليني رحمه الله أخطأ في تطبيق القاعـدة التـي اعتمـدها. والآخر: سقوط رواية من تمام نسخ كتاب الكافي قبل هذه الرواية وقد علّق السند عليها.

٩. «سَهْلٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ محمّد، عَنْ محمّد بْنِ سَماعَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ محمّد بْنِ مُسْلِمٍ، قالَ: قَدِمَ رَجُلٌ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤمِنِينَ عليه السلام بِالْكُوفَةِ فَقالَ: إِنِّي طَلَّقْتُ امْرَأَتِي بَعْدَما طَهُـرَتْ

---

١. انظر حقل الإسناد / السند.

٢. الكافي: ج٥ ص٤٩٣ ح٥.

٣. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج١١ ص١٢٧ ح١٠١١٤.

مِنْ مَحِيضِها قَبْلَ أَنْ أُجامِعَها...».[١]

ورد هذا السند في وسائل الشيعة كما يلي: «وَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحابِنا، عَنْ سَهْلٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ محمّد، عَنْ محمّد بْنِ سَماعَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ محمّد بْنِ مُسْلِمٍ»[٢]، وهذا يعني أنّ الشيخ الحرّ فهم منه التعليق.

وجاء في الطبعة المحقّقة في دار الحديث لكتاب الكافي مطابقاً أيضاً لما في الطبعة المعروفة، وتمّ التهميش عليه بما يلي:

> في التهذيب: + «بن زياد»، ولم يثبت رواية المصنّف عن سهل هذا مباشرة. والظاهر أنّ سندنا هذا معلّق على سند الحديث الثاني. فيروي عن سهل عدّة من أصحابنا. ويؤيّد ذلك ما ورد في بعض الأسناد من رواية عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد [بن أبي نصر]، عن محمّد بن سماعة. راجع: الكافي، ح ٤٣٨٣ و ذيل ح ٥٨٨٤. و ح ٦٠٧٣ و ٩٧٤٢ و ١٠٦٤٩ و ١٠٩٧٣ ولم نجد في ما يروي سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد [بن أبي نصر]، عن محمّد بن سماعة، إلّا أنّ المصنّف رواه عن طريق عدّة من أصحابنا. فعليه ما ورد في التهذيب من نقل الخبر عن محمّد بن يعقوب - وقد عبّر عنه بالضمير - عن سهل بن زياد، لا يخلو من الإشكال.[٣]

ومفاد كلا المذكورين هو وجود التعليق في السند وعدم رواية الكليني عن سهل مباشرة.

١٠. «سَهْلُ بْنُ زِيادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام قالَ: السَّمَكُ الطَّرِيُّ يُذِيبُ الْجَسَدَ».[٤]

ورد هذا السند في وسائل الشيعة كما يلي: «وَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحابِنا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام»[٥]. وهذا يعني أنّ الشيخ الحرّ

١. الكافي: ج٦ ص٦٠ ح١٤.

٢. وسائل الشيعة: ج٢٢ ص٢٧ ح٢٧٩٣٣.

٣. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج١١ ص٤٧٩ ح١٠٦٦٥.

٤. الكافي: ج٦ ص٣٢٣ ح٧.

٥. وسائل الشيعة: ج٢٥ ص٧٥ ح٣١٢٢٦.

فهم منه التعليق.

وورد في الطبعة المحقّقة في دار الحديث مطابقاً لما في الطبعة المعروفة، وعلّق عليه بما يلي:

> في «ط»: «عليّ عن محمّد بن عيسى وسهل بن زياد». وفي الوسائل: «عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد». وكلا التقريرين غير معتمد عليه؛ فإنّ لازم ما ورد في «ط» رواية عليّ ـ وهو عليّ بن إبراهيم بقرينة روايته عن محمّد بن عيسى ـ عن سهل بن زياد وتقدّم في الكافي، ذيل ح ١٨٧٧ عدم ثبوت هذا الارتباط في موضع من أسناد الكافي. ويؤيّد ذلك أنّ جميع ما ورد في الكافي عن سهل بن زياد عن عليّ بن حسان عن موسى بن بكر، فقد رواه الكلينيﷺ بتوسّط «عدّة من أصحابنا». وأمّا ما ورد في الوسائل، فلتفرّده وقيام أكثر النسخ على خلافه. ولعلّ الكلينيﷺ اعتمد في ابتداء السند بسهل بن زياد ـ مع أنّه ليس من مشايخه ـ على ما هو المعهود المتكرّر؛ من روايته بتوسّط «عدّة من أصحابنا»، خصوصاً في ما نحن فيه كما أشرنا إليه آنفا.[١]

كما تمّ التعليق عليه في برنامج «دراية النور» بان سهل بن زياد ليس من مشايخ الكليني، وأنه ليس في الأسناد السابقة عليه ما يصحّ تعليقه عليه.[٢]

١١. «سَهْلُ بْنُ زِيادٍ، عَنْ محمّد بْنِ عِيسَى أَوْ غَيْرِهِ، عَنْ أَبِي دَاوُدَ الْمُسْتَرِقِّ، قالَ: مَنْ ضُرِبَ فِي بَيْتِهِ بَرْبَطٌ أَرْبَعِينَ يَوْماً...».[٣]

١٢. «سَهْلٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ محمّد الْمَدِينِيِّ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِؑ قالَ: سُئِلَ عَنِ الْغِناءِ ـ وَ أَنا حاضِرٌ ـ فَقالَ: لا تَدْخُلُوا بُيُوتاً اللَّهُ مُعْرِضٌ عَنْ أَهْلِها».[٤]

١٣. «عَنْهُ، عَنْ ياسِرِ الْخادِمِ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِؑ، قالَ: مَنْ نَزَّهَ نَفْسَهُ عَنِ الْغِناءِ، فَإِنَّ فِي الْجَنَّةِ شَجَرَةً يَأْمُرُ اللَّهُ الرِّيَاحَ أَنْ تُحَرِّكَهَا، فَيَسْمَعُ لَهَا صَوْتاً لَمْ يَسْمَعْ بِمِثْلِهِ، وَ مَنْ لَمْ يَتَنَزَّهْ

---

١. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج١٢ ص٤٦٤ ح١١٨٥٣.

٢. راجع حقل الاسناد / السند.

٣. الكافي: ج٦ ص٤٣٤ ح١٧.

٤. المصدر السابق: ج٦ ص٤٣٤ ح١٨.

عَنْهُ لَمْ يَسْمَعْهُ».[١]

١٤. «عَنْهُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبَدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْخَزَّازِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ كُلَيْبٍ الصَّيْدَاوِيِّ، قالَ: سَمِعْتُ أَبا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: ضَرْبُ الْعِيدَانِ يُنْبِتُ النِّفاقَ فِي الْقَلْبِ كَما يُنْبِتُ الْماءُ الْخُضْرَةَ».[٢]

١٥. «عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يُوسُفَ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُوسَى بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام قالَ: لا يُقَدِّسُ اللَّهُ أُمَّةً فِيها بَرْبَطٌ يُقَعْقِعُ وَ نائِهَةٌ تُفَجِّعُ».[٣]

فهذه خمس روايات متتالية، وأوّل إسنادها واحد، فإن ثبت التعليق في أحدها ثبت للباقي أيضاً، وبمراجعة الأسانيد المذكورة في كتاب وسائل الشيعة نجد أنّ الشيخ الحرّ فهم منها التعليق، فأورد في سند سابق عليها: «محمّد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا...» ثمّ أورد السند الأوّل من هذه الأسانيد كالتالي: «وَ عَنْهُمْ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيادٍ»[٤]، كما بدأ السند الثاني كالتالي: «وعنهم، عن سهل...»[٥]، وكذلك السند الثالث[٦] والرابع[٧] والخامس[٨]. ومفاد ذلك أنّه فهم منها التعليق.

وعلّق عليها في برنامج «دراية النور» بقوله:

> الضمير في الأحاديث الثلاثة الاخيرة راجع الى سهل بن زياد، والكلّ إما معلّق على الحديث ٨، أو على ما هو المعهود من رواية عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد.[٩]

١٦. «سَهْلُ بْنُ زِيادٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحابِهِ، عَنْ واصِلِ بْنِ سُلَيْمانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنانٍ،

---

١. المصدر السابق: ج٦ ص٤٣٤ ح١٩.

٢. المصدر السابق: ج٦ ص٤٣٤ ح٢٠.

٣. المصدر السابق: ج٦ ص٤٣٤ ح٢١.

٤. وسائل الشيعة: ج١٧ ص٣١٣ ح٢٢٦٢٧.

٥. أنظر: المصدر السابق: ج١٧ ص٣٠٦ ح٢٢٦٠٥.

٦. أنظر: المصدر السابق: ج١٧ ص٣١٧ ح٢٢٦٤٣.

٧. أنظر: المصدر السابق: ج١٧ ص٣١٣ ح٢٢٦٢٨.

٨. أنظر: المصدر السابق: ج١٧ ص٣١٣ ح٢٢٦٢٩.

٩. انظر: حقل الإسناد / السند.

قالَ: ذَكَرْنا خاتَمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فقالَ: تُحِبُّ أَنْ أُرِيَكَهُ...».[١]

ورد هذا السند في وسائل الشيعة كما يلي: «وَعَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحابِنا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيادٍ...».[٢]

كما جاء في بحار الأنوار كالتالي: «الْعِدَّةُ، عَنْ سَهْلٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحابِهِ...».[٣]

وهذا يعني أنّ هذين المحدّثين الجليلين فهما منه التعليق.

١٧. «سَهْلُ بْنُ زِيادٍ، عَنْ محمّد بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ خالِدٍ، عَنْ **أَبِي الْحَسَنِ الثّانِي**عليه السلام قالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنّا رُوِّينا فِي الْحَدِيثِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كانَ يَسْتَنْجِي وَ **خاتَمُهُ فِي** إِصْبَعِهِ...».[٤]

ورد هذا السند في وسائل الشيعة كما يلي: «وَعَنْهُمْ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيادٍ...»[٥]. وهو كاشف عن أنّ الشيخ الحرّ فهم منه التعليق.

وقد تمّ التعليق عليه وعلى سابقه في برنامج «دراية النور» بما يلي:

السندان معلّقان على المعهود من رواية عدة من أصحابنا عن سهل.[٦]

ومن خلال هذه المراجعة يتّضح أنّ جميع الأسانيد المذكورة مشتمل على التعليق.

هذا وقد أشار في كتاب «تجريد الأسانيد» إلى أنّ سهل بن زياد ليس من مشايخ الكليني على الظاهر، لكن نظراً لوجود الروايات المتقدّمة[٧] فإنّه يحتمل إدراك الكليني له في أواخر حياته، وروايته عنه هذا العدد اليسير سماعاً، ثمّ روى بقية الروايات عن تلاميذه. لكن المظنون هو سقوط الواسطة بين الكليني و «سهل بن زياد» من قلم النسّاخ سهواً، أو أنّ الكليني لم يذكر الواسطة اعتماداً على طريقته في الرواية عن سهل؛

---

١. الكافي: ج٦ ص٤٧٤ ح٧.

٢. وسائل الشيعة: ج٥ ص٧٩ ح٥٩٧١.

٣. بحار الأنوار: ج١٦ ص١٢٢ ح٥٢.

٤. الكافي: ج٦ ص٤٧٤ ح٨.

٥. وسائل الشيعة: ج١ ص٣٣١ ح٨٦٩.

٦. انظر: حقل الإسناد / السند.

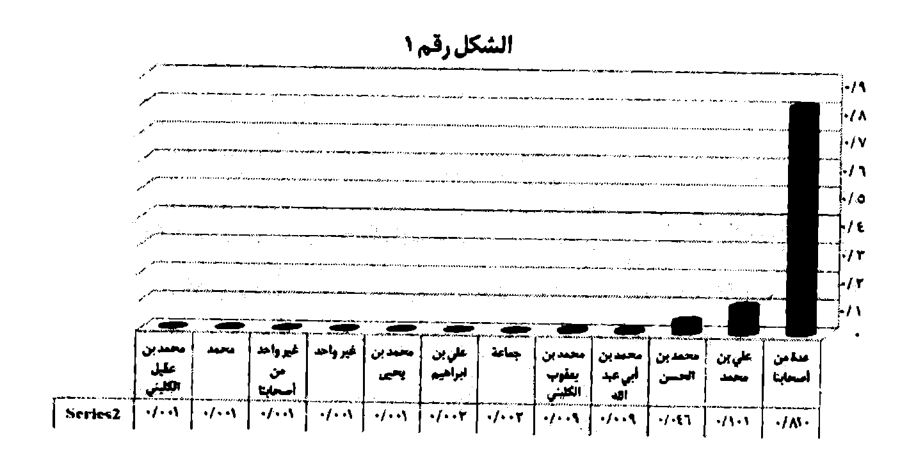
٧. ذكر سبعة منها.

فهي معلّقة، أو أنّ التعليق فيها على أسانيد بعيدة. وهناك احتمال آخر أيضاً يأتي في بعض الموارد وهو أنّه وقع تغيير في ترتيب روايات الكافي ممّا أدّى لذلك. وعلى أي حال، فإنّ احتمال أخذ الكليني عن سهل بصورة مباشرة بعيد، خاصّة مع تفرّق هذه الروايات.[1]

وبه يتّضح أنّ رواية الشيخ الكليني عن «سهل بن زياد» بصورة مباشرة في غاية البعد، فلا يمكننا ذكره في عداد الرواة عنه.

وبهذا يتمّ الكلام في الرواة عن سهل بن زياد في كتاب الكافي، وإليك فيما يلي نموذجاً بيانياً لنسبة ما رواه كلّ من هؤلاء عن «سهل»:

الشكل رقم ١



حصيلة البحث

من خلال ما تقدّم نصل إلى عدّة أُمور، نعرضها ضمن النقاط التالية:

١. إنّ بعض العناوين مبهم ولم نتمكّن من معرفة المراد منه، وبعضها معلوم، أمّا المبهم فهو: «جماعة»، «غير واحد»، «غير واحد من أصحابنا»، والباقي معلوم.

٢. إنّ بعض العناوين لا ريب في روايتها عن سهل بن زياد، كما أنّ بعض العناوين يبعد

---

١. أُنظر: ج١ ص١٨٦.

روايتها عنه، أمّا القسم الأوّل من العناوين فيتمثّل في: «عدّة من أصحابنا»، «عليّ بن محمّد»، «محمّد بن أبي عبد الله»، «محمّد بن الحسن»، «محمّد بن عقيل الكليني»، «محمّد بن يحيى». وأمّا العناوين التي يبعد روايتها عنه، فهي: «عليّ بن إبراهيم»، «محمّد بن يعقوب».

٣. بما أنّ المراد من العدّة هو: «عليّ بن محمّد»، و «محمّد بن أبي عبد الله»، و «محمّد بن الحسن»، و «محمّد بن عقيل الكليني»، وهؤلاء هم الرواة لمعظم روايات «سهل» الواردة عن غير العدّة، فمنه يتّضح أنّ الشيخ الكليني روى عن سهل بواسطة هؤلاء، إمّا مجتمعين أو منفردين، وما رواه عن غيرهم نادر.

٤. إذا ألقينا نظرة على الرواة عن سهل بلحاظ جغرافي وجدنا أنّ ثلاثة منهم رازيّون؛ وهم: «عليّ بن محمّد علّان الكليني»، و «محمّد بن الحسن الطائي الرازي»، و «محمّد بن عقيل الكليني». وواحداً منهم أسدي كوفي، وهو: «محمّد بن أبي عبد الله». وواحداً منهم قمي وهو: «محمّد بن يحيى العطّار». ومنه يعلم أنّ غالب روايات الكليني عن سهل هي بتوسّط الرازيّين.

٥. يتّضح من خلال النقاط السابقة أنّ العناوين الراوية بكثرة عن سهل ـ وهي: «عدّة من أصحابنا»، و «عليّ بن محمّد علّان الكليني»، و «محمّد بن الحسن الطائي الرازي» ـ تمثّل طرقاً لكتاب وروايات «سهل بن زياد».

الفصل الثالث

مشايخ سهل بن زياد

إذا تناولنا شخصية «سهل بن زياد» بالدراسة فلابدّ من البحث في الذين روى عنهم؛ لنعرف مشايخه والذين تلقّى عنهم هذه الأحاديث؛ لتتّضح لنا بعض معالم شخصيّته العلمية، مضافاً إلى التعرّف على قيمة رواياته، ومقدار ما تتمتّع به هذه الروايات من نقاط قوّة أو ضعف.

والجانب الذي يتمّ التركيز عليه في دراسة الأسانيد عادة هو الجانب الرجالي فقط؛ باعتبار أنّ دراسة الروايات من هذا الجانب يكشف عن مدى حجّيتها وعدمها، فإن كانت حجّة عملنا بها، وإلّا فلا.

إلّا أنّ هذه النظرة للروايات هي من نافذة المدرسة القائلة بأنّ المعيار في حجّية الروايات هو صحّة أسانيدها فحسب، في حين أنّ هناك مدرسة أُخرى في هذا المجال ترى أنّ المعيار في حجّية الروايات هو الوثوق والاطمئنان العرفي، فإن حصل الوثوق برواية معيّنة كانت حجّة، سواء كانت صحيحة سنداً أم ضعيفة، وإن لم يحصل الوثوق بها لم تكن حجّة، سواء كانت صحيحة سنداً أم ضعيفة.

والمسلك الثاني ينظر إلى السند باعتباره أحد القرائن التي من خلالها يحصل الوثوق بالرواية، ولا ينظر إليه باعتباره المعيار الرئيسي والمحور الذي تدور عليه رحى الروايات حجّية وعدماً. وهذا المسلك هو المسلك الرائج والمشهور بين قدماء الفقهاء والمحدّثين، بخلاف المسلك الأوّل الذي هو المسلك المشهور بين متأخّريهم، ولهذا نرى الصبغة

الواضحة لدراسة الروايات في العصر الحاضر هي الصبغة الرجالية فحسب.

من هنا فإنّنا سنسلّط الأضواء على روايات «سهل بن زياد» من الزاويتين المذكورتين؛ باعتبار أنّ دراسة الروايات من الناحية الثانية يسبغ عليها وضوحاً ويكسبنا وثوقاً واطمئناناً بها إلى بعض الحدود. مضافاً إلى أنّ دراستها من هذه الناحية سيكشف لنا بعض الجوانب التي من شأنها أن تعيننا في دراستها من الناحية الرجالية أيضاً.

وإليك فيما يلي أسماء الذين روى عنهم سهل بن زياد حسب الترتيب الألفبائي:

١. إبراهيم بن عبد الحميد

بمراجعة كتب الرجال والفهارس لم نجد إلّا عنوان: «إبراهيم بن عبد الحميد الأسدي» الذي قال النجاشي في حقّه:

> إبراهيم بن عبد الحميد الأسدي، مولاهم، كوفي أنماطي، و هو أخو محمّد بن عبد الله بن زرارة لأُمّه، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، و أخواه الصباح و إسماعيل ابنا عبد الحميد. له كتاب نوادر يرويه عنه جماعة، أخبرنا محمّد بن جعفر، عن أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا جعفر بن عبد الله المحمّدي، قال: حدّثنا محمّد بن أبي عمير، عن إبراهيم به». [1]

وقال الشيخ:

> إبراهيم بن عبد الحميد ثقة، له أصل... . [2]

وهنا بعض النقاط نشير إليها:

١ ـ تكرر اسم «إبراهيم بن عبد الحميد الأسدي» في (١٩٥) موضعاً من أسانيد الكتب الأربعة؛ جاء (١٠٩) منها في الكافي، و (٩) في من لا يحضره الفقيه، و (٥٩) في التهذيب، و (١٨) في الاستبصار.

٢ ـ ما رواه سهل بن زياد عن إبراهيم هو رواية واحدة فقط[3].

---

١. رجال النجاشي / باب الألف منه / باب إبراهيم: ص٢٠ الترجمة ٢٧.

٢. فهرست الطوسي: ص١٧ الترجمة ١٢.

٣. الكافي: ج٥ ص٢٥٨ ح٣.

٣ ـ بمراجعة الأسانيد التي ورد فيها نجد أنّ غالبها ينتهي إلى ابن أبي عمير عنه، وسرّ ذلك: أنّ ابن أبي عمير هو الراوي لكتاب إبراهيم كما صرّح به النجاشي.

٤ ـ إذا لاحظنا عبارة النجاشي وأنّه يروي عن أبي عبد الله عليه السلام، فانّ رواية سهل بن زياد عنه غير ممكنة بلحاظ الطبقات؛ إذ الفاصل الزمني بينهما كبير جدّاً.

٥ ـ وجدنا الرواية التي رواها سهل عن إبراهيم بن عبد الحميد في موضع آخر من الكافي وفي نفس الباب ولكن بالسند التالي: «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ محمّد، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ...»[1].

وبمقارنته بسند الرواية محلّ الكلام ـ أعني: «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا...»[2] ـ يتّضح أنّ الرواية واحدة في الأصل[3]، وسندها مشترك من «عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى» فما بعده، وقد رواها أحمد بن محمّد بن خالد البرقي عن «ابن مسكان» مباشرة، مع أنّ «سهل بن زياد» المعاصر لأحمد البرقي رواها عن «إبراهيم بن عبد الحميد عن ابن مسكان»، ومن هنا يقوى في الظنّ زيادة عنوان «ابراهيم بن عبد الحميد» في السند محلّ الكلام، وعلى تقدير سلامة السند فإنّ «إبراهيم بن عبد الحميد» الوارد فيه لا يمكن أن يراد به «الأسدي» الذي ذكره النجاشي والشيخ الطوسي.

٦ ـ جعل العنوان «إبراهيم بن عبد الحميد الأسدي» من مشايخ سهل بن زياد في برنامج «دراية النور» دون أن يشار إلى وقوع خلل أو شبهه في سند الرواية، وهو غريب للغاية.

والمتحصّل ممّا ذكرناه: أنّ «إبراهيم بن عبد الحميد الأسدي» ليس من مشايخ سهل بن زياد. نعم، إن أُريد به غيره فهو مهمل في كتب الرجال، ولا رواية له غير هذه الرواية، فمن الصعب عدّه من مشايخ «سهل».

---

١. المصدر السابق: ج٥ ص٢٥٧ ح١.

٢. المصدر السابق: ج٥ ص٢٥٨ ح٣.

٣. نعم تمّ تقطيعها في النقل الأوّل.

٢. إبراهيم بن عبد الرحمن

هو مهمل في كتب الرجال. وبإلقاء نظرة على رواياته في الكتب الأربعة نتوصّل إلى ما يلي:

١ ـ مجموع ما روي عنه في الكتب الأربعة هو روايتان فقط، وكلتاهما في الكافي. والراوي لهاتين الروايتين هو سهل بن زياد[1]. وطريق الكليني إليهما هو «عدّة من أصحابنا».

٢ ـ الملفت للنظر أنّ كلتا الروايتين في أبواب الأطعمة، ولعلّه لذا لم يتشدّد العدّة في قبولها. وكلتاهما عن الإمام الكاظم، إلّا أنّ إبراهيم روى إحداهما عن أبيه، عن داود بن فرقد، عن أبي الحسن، وروى الأُخرى عن زياد، عن أبي الحسن.

٣. إبراهيم بن عقبة

ذكره الشيخ في رجاله في أصحاب أبي الحسن من دون مدح أو ذمّ[2]، وكذلك البرقي[3].

وبمراجعة أسانيد الكتب الأربعة يتّضح ما يلي:

١ ـ انّ اسمه تكرّر في (٢٢) سنداً؛ (١٢) منها في الكافي، و (٦) أسانيد في التهذيب، و (٣) أسانيد في الاستبصار، ولا نجد اسمه في أسانيد من لا يحضره الفقيه.

٢ ـ نجد في رواياته مكاتبتين مع الإمام الهادي، رواهما الشيخ الطوسي[4]، وروى الشيخ الكليني إحداهما فقط[5].

٣ ـ ما رواه الكليني عن سهل بن زياد هو خمسة أسانيد[6]، وطريقه إليها هو «عدّة من أصحابنا».

٤. إبراهيم بن محمّد المدني (المديني)

هو مهمل في كتب الرجال، وبإلقاء نظرة على رواياته في الكتب الأربعة نتوصّل إلى ما يلي:

---

١. الكافي: ج٦ ص٣٥٥ ح ١٨، و ص٣٧٢ ح٣.
٢. رجال الطوسي: ص٣٨٣ الترجمة ٥٦٣٦.
٣. رجال البرقي: ص٥٨.
٤. التهذيب: ج٥ ص٤١١ ح٧٦، و ج٦ ص٩١ ح١.
٥. الكافي: ج٤ ص٥٨٣ ح٣.
٦. المصدر السابق: ج٢ ص٢٦٢ ح١٠، و ج٤ ص٥٧١ ح٢، و ج٥ ص٢١٢ ح١٥، و ج٨ ص١٦٢ ح١٧٠.

١ ـ ليس له في الكتب الأربعة إلّا روايتان فقط، وكلتاهما في الكافي[1]. نعم، ورد السند التالي في الاستبصار: «محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن محمّد، عن بعض أصحابنا، عن محمّد بن عيسى بن عبيد، عن إبراهيم بن محمّد المدني...»[2]. وجاء في التهذيب بالشكل التالي: «محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن محمّد، عن بعض أصحابنا، عن محمّد بن عيسى بن عبيد عن إبراهيم بن محمّد المزني...»[3] مع أن الرواية واحدة، مما يكشف عن خلل في إحدى النسختين.

وقد تمّ تصحيح السند الوارد في الاستبصار على خلاف النسخة المطبوعة في برنامج «دراية النور» فجعل «... عن إبراهيم بن محمّد الهمذاني» بدل «عن إبراهيم بن محمّد المدني»[4]، ولم يصنع نظيره في سند التهذيب مع أنّ الرواية واحدة، وهو غريب.

وعلى أي حال فهو غير إبراهيم بن محمّد الذي يروي عنه سهل بن زياد؛ لاختلاف طبقتهما.

٢ ـ روى الكليني إحدى الروايتين عن سهل بن زياد[5]، وطريقه إليها هو «عدّة من أصحابنا».

٣ ـ ورد اسمه في الكافي المطبوع بشكلين، فوصف في أحدهما بـ «المدني»، وفي الآخر بـ «المديني». والعنوان الوارد في السند المروي عن سهل بن زياد هو «إبراهيم بن محمّد المديني»[6]، مع أنّ الموجود في الطبعة المحقّقة في دار الحديث هو «إبراهيم بن محمّد المدني»[7] في كلا الموضعين، وقد ذكر في هامش الموضع الثاني ما يدلّ على اتّفاق جميع النسخ ـ سوى نسخة واحدة ـ على أنّه «المدني».

---

١. المصدر السابق: ج٤ ص٨٠ ح١، و ج٦ ص٤٣٤ ح١٨.

٢. الاستبصار: ج٢ ص٧٦ ح١.

٣. تهذيب الأحكام: ج٤ ص١٧٩ ح٦٨.

٤. انظر حقل (الإسناد / السند) بعد اختيار الكتاب والجزء والصفحة.

٥. الكافي: ج٦ ص٤٣٤ ح١٨.

٦. المصدر السابق: ح١٨.

٧. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج٧ ص٤١٧ ح٦٣٠٦، و ج١٢ ص٧٨٩ ح١٢٤٠٢.

كما أنّ الموجود في برنامج «دراية النور» في كلا الموضعين هو: «إبراهيم بن محمّد المدني»، فالظاهر أن «المديني» تصحيف عن «المدني».

٥. إبراهيم بن محمّد الهمذاني

ذكره الشيخ في رجاله في ثلاثة مواضع من دون مدح أو ذمّ[1]. كما ذكره الكشّي وروى في حقّه أنّه ثقة، فقال:

محمّد بن مسعود، قال: حدّثني عليّ بن محمّد، قال: حدّثني محمّد بن أحمد، عن محمّد بن عيسى، عن أبي محمّد الرازي، قال: كنت أنا و أحمد بن أبي عبد الله البرقي بالعسكر، فورد علينا رسول من الرجل، فقال لنا: الغائب العليل[2] ثقة، و أيّوب بن نوح و إبراهيم بن محمّد الهمداني و أحمد بن حمزة و أحمد بن إسحاق ثقات جميعاً.[3]

كما ذكره العلّامة في الخلاصة في موضعين، فقال في الفصل الأول:

إبراهيم بن محمّد الهمداني وكيل، كان حجّ أربعين حجّة... .[4]

وقال في الموضع الآخر:

بالذال المعجمة، روى عن أبيه، عن جدّه، عن الرضا عليه السلام. و كان محمّد وكيل الناحية، و أبوه عليّ وكيل الناحية، و جدّه إبراهيم بن محمّد وكيل الناحية، و كان لمحمّد بن عليّ ولد يسمّى القاسم كان وكيل الناحية أيضاً.[5]

وبمراجعة أسانيد الكتب الأربعة يتّضح ما يلي:

١ ـ انّ اسمه تكرّر في (٤٠) سنداً؛ (١١) منها في الكافي، و (٣) منها في من لا يحضره الفقيه، و (١٨) منها في التهذيب، و (٨) منها في الاستبصار.

---

١. رجال الطوسي: ص٣٥٢ الترجمة ٥٢١٠. رجال الطوسي: ص٣٧٣ الترجمة ٥٥١٥. وذكره ثالثة بعنوان «إبراهيم بن محمّد الهمداني» رجال الطوسي: ص٣٨٣ الترجمة ٥٦٣٧.

٢. كذا في رجال الكشي والظاهر أنه تصحيف وصحيحه «فقال لنا: العامل ثقة» كما في الخلاصة، وذلك أنه كان وكيلاً (انظر الخلاصة: ج١ ص٧ الترجمة ٢٣).

٣. رجال الكشّي: ص٥٥٧ الترجمة ١٠٥٣.

٤. الخلاصة للحلّي / الفصل الأوّل في الهمزة / الباب الأوّل إبراهيم: الترجمة ٢٣٦.

٥. المصدر السابق / الفصل الثالث و... / الباب الأوّل محمّد: ١٥٦.

٢ ـ مجموع روايات سهل بن زياد عن «ابراهيم بن محمّد الهمذاني» في الكافي هو ثلاث روايات بشكل مباشر[١]، رواها جميعاً عن أستاذه «عليّ بن محمّد»، وروى اثنين منها عن أستاذه «محمّد بن الحسن» أيضاً. نعم، لـ «سهل» رواية أخرى عن «إبراهيم بن محمّد الهمذاني» لكنّها بواسطة «عليّ بن مهزيار»[٢]، وطريق الكليني إليها هو «عدّة من أصحابنا». والملفت للنظر أنّ النسخة التي رواها أستاذ الكليني «عليّ بن محمّد» أو التي رواها أستاذه «محمّد بن الحسن» قد اعتمدها الكليني في أصول الكافي فقط، وأمّا التي رواها «عدّة من أصحابنا» فقد اعتمدها في فروع الكافي.

ابن أبي نجران: أنظر: عبد الرحمن بن أبي نجران.

ابن أبي نصر: أنظر: أحمد بن محمّد بن أبي نصر.

ابن أسباط: أنظر: عليّ بن أسباط.

ابن أورمة: أنظر: محمّد بن أورمة.

ابن رئاب: أنظر: عليّ بن رئاب

ابن سنان: أنظر: محمّد بن سنان.

ابن شمون: أنظر: محمّد بن الحسن بن شمون.

ابن فضّال: أنظر: الحسن بن عليّ بن فضّال.

ابن محبوب: أنظر: الحسن بن محبوب.

أبو سمينة: أنظر: محمّد بن عليّ أبو سمينة.

٦. أبو عبد الله الجاموراني

قال النجاشي في ترجمته:

> أبو عبد الله الجاموراني. له كتاب، رويناه بهذا الإسناد: عن أحمد بن أبي عبد الله، عنه.[٣]

---

١. الكافي: ج١ ص٥٣ ح٢، و ص١٠٢ ح٥، و ص٥٤٧ ح٢٤.

٢. المصدر السابق: ج٥ ص٢٧٠ ح٢.

٣. فهرست الطوسي: ص٥٢٩ الترجمة ٨٥٠. وانظر أيضاً: رجال النجاشي: ص٤٥٦ الترجمة ١٢٣٨.

أقول: بملاحظة الأسانيد المروية عنه يتّضح ما يلي:

١ ـ مجموع ما رواه الجاموراني في الكافي هو (٢٢) رواية، ولا نجد للشيخ الصدوق رواية عنه في كتاب الفقيه، وأمّا الشيخ الطوسي فقد روى عنه (٤٦) رواية في التهذيب، و (١٢) رواية في الاستبصار، ليس في طريق شيء منها سهل بن زياد.

٢ ـ بالدقّة في أسانيد الكافي يتّضح أنّ طريق الشيخ الكليني إلى روايات الجاموراني هو أحد ثلاث طرق، فروى أربعاً منها عن أُستاذه «محمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري»، وهذا طريق قمّي، وروى خمساً منها عن «عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد»[1]، وروى أربع عشرة منها عن «عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي»، وهذان الطريقان رازيّان لنسختين قميّتين.

٧. أبو هاشم الجعفريّ

قال النجاشي في ترجمته:

> داود بن القاسم بن إسحاق بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، أبو هاشم الجعفري رحمه‌الله، كان عظيم المنزلة عند الأئمّة عليهم السلام شريف القدر ثقة، روى أبوه عن أبي عبد الله عليه السلام.[2]

وقال الشيخ في الفهرست:

> داود بن القاسم الجعفري، يكنّى أبا هاشم، من أهل بغداد، جليل القدر، عظيم المنزلة عند الأئمّة عليهم السلام و قد شاهد جماعة منهم، منهم: (الرضا و الجواد و الهادي و العسكري و صاحب الأمر عليهم السلام، و قد روى عنهم كلّهم عليهم السلام، و له أخبار و مسائل، و له شعر جيّد فيهم). و كان مقدّماً عند السلطان. و له كتاب...».[3]

أقول: مقتضى الأوصاف المذكورة في ترجمته مضافاً لروايته عن عدد من الأئمّة عليهم السلام هو أن تكون رواياته في كتب الحديث المعتبرة كثيرة، إلّا أنّنا إذا ألقينا نظرة إلى رواياته وجدنا ما يلي:

١ ـ أنّ رواياته في الكافي (٢٥) رواية، (١٨) منها في أُصول الكافي، و(٧) منها في

---

١. الكافي: ج٥ ص٧٥ ح١٠، و ج٦ ص٢٢٣ ح٢، و ص٢٢٥ ح٣، و ص٤٤١ ح٤، و ص٥٤٦ ح٧.

٢. رجال النجاشي: ص١٥٦ الترجمة ٤١١.

٣. فهرست الطوسي: ص١٨١ الترجمة ٢٧٧.

الفروع. وله في من لا يحضره الفقيه روايتان فقط، إحداهما مكرّرة في الكافي والتهذيب. وله في التهذيب (٦) روايات فقط، روى خمساً منها عن الكليني، وواحدة عن غيره. ومنه يعلم أنّ مجموع رواياته في الكتب الأربعة مع حذف المكرّر منها (٢٧) رواية، (٩) روايات منها في الفروع، و(١٨) في الأُصول. وهذا العدد قليل بلا ريب بالنسبة لمن له منزلة كمنزلته، ويروي عن هذا العدد من الأئمّة عليهم السلام، فلابدّ من دراسة هذه النقطة ومعرفة السرّ في ذلك.

٢ ـ ما رواه الكليني من كتاب أبي هاشم الجعفري فقد رواه عنه من طرق عديدة، وما رواه عنه من نسخة سهل بن زياد هو أربع روايات ضمن خمسة أسانيد[١].

٨. أحمد بن إسحاق الرازي

قال في الخلاصة:

> أحمد بن إسحاق الرازي، من أصحاب أبي الحسن الثالث عليّ بن محمّد الهادي عليه السلام، ثقة، أورد الكشّي ما يدلّ على اختصاصه بالجهة المقدّسة، و قد ذكرته في الكتاب الكبير.[٢]

وهنا بعض النقاط نشير إليها:

١ ـ بمراجعتنا لأسانيد الكتب الأربعة وجدنا عنوان «أحمد بن إسحاق» في الكثير من الأسانيد، ولم نجد لعنوان «أحمد بن إسحاق الرازي» سوى رواية واحدة، رواها عنه سهل بن زياد[٣]، فهل المراد من العنوان الأوّل هو الرازي أيضاً أم غيره ؟ الموجود في برنامج «دراية النور» أنه «أحمد بن إسحاق بن عبد الله بن سعد الأشعري»، وهو غير الرازي.

٢ ـ طريق الكليني إلى هذه الرواية هو «عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد».

٣ ـ بمراجعة الرواية المذكورة يتّضح أنّها مكاتبة كاتَبَ بها أبا الحسن الهادي عليه السلام والذي يظهر من دراسة المكاتبات هو اختلاف تعامل محدّثينا معها عن تعاملهم مع غيرها من الروايات، فقد يعملون بها على الرغم من وجود ضعف في إسنادها، ولعلّه لكونها بخطّ الإمام عليه السلام.

---

١. الكافي: ج١ ص١١٨ ح١٢، و ص٤٩٥ ح٥، و ج٣ ص٤٤٢ ح٥، و ج٤ ص٥٦٧ ح٣.

٢. الخلاصة للحلّي / الفصل الأوّل في الهمزة / الباب السابع أحمد / ٦١٤، وأُنظر: رجال الطوسي : ص٣٨٣ الترجمة ٥٦٤٣، رجال ابن داود: ص٢٣ الترجمة ٥٨.

٣. الكافي: ج٥ ص٢٧١ ح٣.

٩. أحمد بن بشير البرقيّ

قال الشيخ في رجاله:

> أحمد بن الحسين بن سعيد و أحمد بن بشير البرقي روى عنهما محمّد بن أحمد بن يحيى، و هما ضعيفان، ذكر ذلك ابن بابويه.[١]

وهنا بعض النقاط نشير اليها:

١ ـ ورد هذا العنوان في بعض الكتب كالتالي: «أحمد بن بشير الرقّي»[٢]، وذكره النجاشي بهذا العنوان أيضاً ضمن ترجمة «محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري».

٢ ـ المروي عن «أحمد بن بشير البرقي» في الكافي روايتان فقط، إحداهما في أُصول الكافي، رواها الكليني بسندين عن سهل بن زياد[٣]، وهي منسجمة مضموناً مع المروي في رواياتنا الأخرى، والأُخرى في فروع الكافي، رواها عنه «موسى بن جعفر بن وهب البغدادي»[٤].

وروى الشيخ رواية أُخرى عن سهل بن زياد[٥]. وأما الصدوق فلم يرو عنه شيئاً في من لا يحضره الفقيه. نعم، روى عنه في معاني الأخبار رواية في معنى «خضراء الدمن»[٦].

وبهذا يتّضح أنّ مجموع روايات هذا الرجل في الكتب الأربعة مع حذف المكرّر منها هو ثلاث روايات، اثنتان منهما عن سهل بن زياد، وهو عدد قليل بلا ريب. وبمراجعة رواياته يتّضح أنّها منسجمة مضموناً مع الوارد في الروايات الأُخرى.

١٠. أحمد بن الحسن بن عليّ

قال النجاشي:

> أحمد بن الحسن بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن فضّال بن عمر بن أيمن، مولى

---

١. رجال الطوسي: ص۴١٢ الترجمة ۵٩٧۴.

٢. نظير: تهذيب الأحكام: ج٧ ص٣۶۴ ح٣٨، الوافي: ج٢١ ص۴٩١، بحار الأنوار: ج١٠٠ ص٢٣٢ ح١٠ نقلاً عن معاني الأخبار.

٣. الكافي: ج١ ص١٠٢ ح۴.

٤. المصدر السابق: ج۵ ص٣٨٢ ح١۴، رواها عنه الشيخ في تهذيب الأحكام: ج٧ ص٣۶۴ ح٣٨.

٥. تهذيب الأحكام: ج٩ ص٧٠ ح٢٩٩، الاستبصار: ج۴ ص٨٧ ح٣٣.

٦. معاني الأخبار: ص٣١۶ ح١.

عكرمة بن ربعي الفيّاض، **أبو الحسين**، و قيل: أبو عبد الله، يقال: إنّه كان فطحيّاً، و كان ثقة في الحديث. روى عنه أخوه عليّ بن الحسن و غيره من الكوفيين. يعرف من كتبه: كتاب الصلاة، كتاب الوضوء... و مات أحمد بن الحسن سنة ستّين و مئتين.[1]

أقول: يستفاد من عبارة النجاشي أنّ أحمد بن الحسن شخصية حديثية معروفة في الكوفة، ومعتمدة في الحديث بحيث يروي عنه الكوفيّون، وله أكثر من كتاب، إلّا أنّ الكلام في كونه من مشايخ سهل بن زياد أم لا، ولهذا نلفت الانتباه إلى بعض النقاط:

١ ـ أحمد هذا هو ابن «الحسن بن عليّ بن فضّال» الذي يروي عنه سهل بن زياد بكثرة وبصورة مباشرة، فروايته عن ابنه عنه في موضع واحد مثار للشكّ.

٢ ـ من خلال تخريجنا للرواية اتّضح أنّ هذا السند وهذه الرواية من منفردات الكليني، وهذا ما يعقّد معرفة حالها.

٣ ـ روى الشيخ الكليني عن أحمد عشرات الروايات، كما روى عنه الشيخ الطوسي في التهذيب أكثر من ثلاثمئة رواية. نعم، لا نجد له في من لا يحضره الفقيه إلّا رواية واحدة. ومع كثرة رواياته في الكتب المشار إليها لا نجد فيها سوى رواية واحدة مروية عن طريق سهل بن زياد[2]، بل لا نجد له في وسائل الشيعة رواية عن سهل سوى ما نقله عن الكليني، وهو كاشف عن عدم رواية سهل عنه في الكتب المعروفة أيضاً، وهو ما يثير الشكّ تجاه هذه الرواية.

٤ ـ في قبال النقاط المشار إليها والتي تثير الشكّ فإنّ الموجود في الطبعة المحقّقة في مركز أبحاث دار الحديث لكتاب الكافي هو كالموجود في الطبعة المعروفة[3]، كما أنّ السيّد البروجردي ﷺ ذكر هذا السند دون التهميش عليه[4]، مضافاً إلى أنّه ورد في برنامج «دراية النور» دون التهميش عليه بشيء.

١. رجال النجاشي: ص٨٠ الترجمة ١٩٤.
٢. الكافي: ج۴ ص٣۴ ح۴.
٣. أنظر: ج٧ ص٢٨٨ ح٦١٣١.
٤. ترتيب أسانيد كتاب الكافي: ص۴٦٧.

لذا نرى من الضروري تحقيق ذلك، ولهذا نسلّط الأضواء على بعض النقاط:

أوّلاً: بملاحظة سند الرواية محلّ الكلام يتّضح أنّها من مرويّات «عقبة بن خالد»، وبمراجعة أسانيد الكافي يتّضح أنّ طريق الشيخ الكليني إلى روايات عُقبَةَ بنِ خالدٍ - الذي هو صاحب كتاب[1] - هو أحد عشر طريقاً؛ طريقان منها عن سهل بن زياد[2]، والباقي عن غيره[3]. علماً أن طريق سهل بن زياد مختلف في الموضعين ففي الاول: «عدة من

١. قال النجاشي في ترجمته: «عقبة بن خالد الأسدي كوفي، روى عن أبي عبد الله عليه السلام. له كتاب، أخبرنا الحسين، قال: حدّثنا محمّد بن عليّ بن تمام قال: حدّثنا أبو جعفر أحمد بن محمّد بن لاحق، عن أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضّال، عن أبيه، عن عليّ بن عقبة، عن أبيه عقبة بن خالد بالكتاب» (رجال النجاشي: ص٢٩٩ الترجمة ٨١٤).

٢. «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ خَالِدٍ» الكافي: ج٤ ص٣٤ ح٤. وهذا هو محلّ الكلام. والاخر: «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ فضّال، عَنْ عَلِيِّ بن عُقْبَةَ، عن أبيه» الكافي: ج٣ ص١٢٨ ح١.

٣. وهي كالتالي:

١) «أَبُو عَلِيٍّ الأَشْعَرِيُّ، عَنْ عمران بن موسى، عن محمّد بْنِ الحسين، عن محمّد بن عبد الله بن هلال، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عن أبيه عقبة بن خالد» الكافي: ج٧ ص٤٢٩ ح١٣.

٢) «أَبُو عَلِيٍّ الأَشْعَرِيُّ، عَنْ محمد بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عن أبيه» الكافي: ج٢ ص٣٠٢ ح٢، و ج٦ ص٤٤٩ ح١.

٣) «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ محمد بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عن أبيه» الكافي: ج١ ص١٦٦ ح٣، و ج٦ ص٤٤٩ ح١.

٤) «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن ابْنِ عُقْبَةَ، عن أبيه» الكافي: ج٦ ص٤٩٠ ح٥.

٥) «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أحمد، عن الحجّال، عن غالب بن عثمان، عن عقبة بن خالد» الكافي: ج٥ ص٣٢٢ ح٢.

٦) «عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عن أبيه» الكافي: ج٤ ص٢١٣ ح٦.

٧) «محمّد بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ محمّد بْنِ عِيسَى، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عن أبيه» الكافي: ج٢ ص٢١٣ ح٤، و ص٢٩٣ ح٢، و ج٥ ص٣٦٦ ح٣، و ص٥٥٩ ح١٢، و ج٦ ص٤٩١ ح١٢، و ج٨ ص٢٩٥ ح٤٥١.

٨) «محمّد بْنُ يَحْيَى، عَنْ محمّد بْنِ الحسين، عَنِ محمّد بن عبد الله بن هلال، عن عُقْبَةَ بن خالد» الكافي: ج٤ ص١٢١ ح٦، و ص٣٩٧ ح٨، و ص٥١٠ ح١٤، و ص٥٤٤ ح١٩، و ص٥٦٠ ح٢، و ج٥ ص١٧١ ح٢، و ص١٧٨ ح١٧، و ص٢٧٨ ح٦، و ص٢٨٠ ح٤، و ص٢٩٣ ح٦، و ص٢٩٤ ح٧، و ص٢٩٥ ح٤، و ص٢٩٦ ح٦، و ص٢٩٦ ح١، و ص٤٣٦ ح٧، و ج٦ ص٤٢١ ح١١، و ج٧ ص٤٤ ح٢، و ح٤، و ص٤٦٠ ح٣.

اصحابنا عن سهل بن زياد عن **أحمد بن الحسن بن علي بن فضال...**»، والآخر: «عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن **ابن فضال...**» **والمراد** بابن فضال على ما صرّح به في «دراية النور» هو «الحسن بن علي بن **فضال**». **فأحد** الطريقين عن الحسن والآخر عن ابنه احمد.

ثانياً: أنّ طريق النجاشي إلى كتاب «عقبة بن خالد» هو «... أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضّال، عن أبيه، عن عليّ بن عقبة، عن أبيه عقبة بن خالد»، وهو يختلف عن طريق الكليني في المقطع المشار إليه، حيث لم ترد فيه الفقرة التالية: «عن عليّ بن عقبة»، فيحتمل سقوطها من سند الكافي.

وعلى هذا فإن عدّ «أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضّال» من مشايخ سهل بن زياد لا يخلو من شبهة.

١١. أحمد بن عبد العزيز

هو مهمل في كتب الرجال. وبمراجعة الكتب الأربعة يتّضح أنّ له رواية واحدة رواها الشيخ الكليني عن سهل بن زياد عنه[1]، ورواها الشيخ الطوسي نقلاً عن الكليني في كتاب التهذيب[2]. فلا يمكننا الجزم برواية سهل عنه، أو نفي روايته عنه.

١٢. أحمد بن عبدوس

ذكره النجاشي بقوله:

> أحمد بن عبدوس الخلنجي، أبو عبد الله. له كتاب النوادر... .[3]

أقول: مراجعة الكتب الأربعة تبيّن لنا ما يلي:

١ ـ أنّ الشيخ الكليني روى عنه رواية واحدة فقط بواسطة سهل بن زياد[4]، **وأمّا الشيخ** الطوسي فروى عنه تسع روايات في التهذيب، ورواية واحدة في الاستبصار. نعم، **ورد في**

---

١. الكافي: ج٣ ص٣٢٥ ح١۶.
٢. تهذيب الأحكام: ج٢ ص١٣٢ ح٢٧۶.
٣. رجال النجاشي: ص٨١ الترجمة ١٩٧.
۴. الكافي: ج٣ ص٣١٥.

إحدى الروايات المروية في التهذيب عنوان «محمّد بن عبدوس»[1] بدل «أحمد بن عبدوس»، وهو تصحيف، صحيحه «أحمد بن عبدوس» كما يظهر من تخريج الرواية[2].

٢ ـ الملفت للنظر أنّ جميع ما رواه الشيخ عنه ـ عدا ما رواه عن سهل بن زياد ـ هو من نسخة «محمّد بن عليّ بن محبوب» وهي جميعاً من منفردات الشيخ.

١٣. أحمد بن المثنّى

هو مهمل في كتب الرجال، كما أنّه لا رواية له سوى رواية واحدة رواها عنه سهل بن زياد[3]، فلا يمكننا من خلالها الجزم بأنّه من مشايخه أو ردّ ذلك.

١٤. أحمد بن محمّد بن أبي نصر

ذكره النجاشي قائلاً:

> أحمد بن محمّد بن عمرو بن أبي نصر زيد، مولى السكون، أبو جعفر المعروف بالبزنطي، كوفي، لقي الرضا و أبا جعفر عليهما السلام، و كان عظيم المنزلة عندهما. و له كتب منها: الجامع... و كتاب النوادر... و مات أحمد بن محمّد سنة إحدى و عشرين و مئتين بعد وفاة الحسن بن عليّ بن فضال بثمانية أشهر. ذكر محمّد بن عيسى بن عبيد أنّه سمع منه سنة عشرة و مئتين.[4]

وبمراجعة أسانيد الكتب الأربعة يتّضح ما يلي:

١ ـ روى عنه المشايخ الثلاثة كثيراً جدّاً حيث نجد اسمه ضمن (١٤٤٤) سنداً في الكتب الأربعة، جاء (٦٥٧) سنداً منها في الكافي، و (٦١) سنداً في من لا يحضره الفقيه، و (٤٩٥) سنداً في التهذيب، و (٢٣١) سنداً في الاستبصار، وهذا ما يشير إلى كثرة رواياته في الأبواب الفقهية، مضافاً لأهميّتها فيها.

٢ ـ روى الكليني من نسخ عديدة من كتاب البزنطي، إلّا أنّ أغلب ما رواه عنه هو من

---

١. التهذيب: ج٢ ص٢٩٠ ح١٩.

٢. أنظر: الكافي: ج٣ ص٣١٥.

٣. المصدر السابق: ج١ ص٥٤٧ ح٢٥.

٤. رجال النجاشي: ص٧٥ الترجمة ١٨٠.

النسخ التالية: النسخة التي رواها «**سهل بن زياد**»، حيث روى عنها (٣٤١) سنداً، والنسخة التي رواها «أحمد بن محمّد بن **عيسى الاشعري**»، حيث روى عنها (١٢٦) سنداً، وروى من النسخة التي رواها «إبراهيم بن هاشم» (١٠٢) سنداً، ومن النسخة التي رواها «أحمد بن محمّد بن خالد» (٣٧) سنداً. كما أنّ (١٢) سنداً منها مروي عن عنوان «أحمد بن محمّد»، وهو مردّد بين الأشعري والبرقي، كما أنّه روى قليلاً من نسخ أُخرى من هذا الكتاب.

والذي يسترعي الانتباه هو أنّ أكثر من نصف رواياته في الكافي مروي من نسخة «سهل بن زياد»، وهذه النسخة رواها عدد من مشايخ الكليني، إلّا أنّ الكليني اعتمد عليها بنحو مختلف، فأكثر ما رواه من نسخة «سهل» هو من نسخة رواها «عدّة من أصحابنا»، حيث اعتمد هذه النسخة في (٣٠٢) سنداً، كما اعتمد نسخة رواها أُستاذه وخاله «عليّ بن محمّد المعروف بعلّان» في (٢٦) سنداً، واعتمد نسخة رواها أُستاذه «محمّد بن الحسن الطائي الرازي» في (١٠) أسانيد، وطريقه إلى ثلاثة أسانيد منها هو أُستاذه «محمّد بن جعفر الأسدي الكوفي».

وبه يتّضح أنّ ما رواه من نسخة «سهل» ليس بمنزلة واحدة؛ فأغلب ما اعتمده منها هو ما رواه «عدّة من أصحابنا»، وهذا كاشف عن أنّ المدار ليس هو شخص «سهل»، بل المدار هو قيمة النسخة؛ وإلّا فلا فرق بين ما رواه «عّدة من أصحابنا» و بين ما رواه غيرهم، حيث ينتهي الجميع إلى رجل واحد هو «سهل»، أو فقل: إنّ سهلاً في هذه الروايات مجرّد طريق لكتب البزنطي.

١٥. أحمد بن محمّد البرقيّ

قال النجاشي:

> أحمد بن محمّد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمّد بن عليّ البرقي، أبو جعفر، أصله كوفي، و كان جدّه محمّد بن عليّ حبسه يوسف بن عمر بعد **قتل زيد**عليه السلام، ثمّ قتله، و كان خالد صغير السنّ فهرب مع أبيه عبد الرحمن إلى برقروذ، **و كان ثقة في** نفسه، يروي عن الضعفاء، و اعتمد المراسيل. و صنّف كتباً، منها: المحاسن و غيرها، و قد زيد في المحاسن و نقص... .[1]

١. رجال النجاشي: ص٧٦ الترجمة ١٨٢.

وقريب منه عبارة الشيخ في الفهرست[1].

وهنا نشير لبعض النقاط:

١ ـ إنّ روايات أحمد بن محمّد بن خالد البرقي في الكافي كثيرة جدّاً، وتضاهي روايات سهل بن زياد كثرة، حتّى ذكر في برنامج «نور الدراية» أنّه ورد في أسناد تبلغ (١٧٧٣) سنداً.

٢ ـ بما أنّ سهلاً و أحمد البرقي متعاصران ومتّحدان طبقة، فمن الممكن ثبوتاً رواية أحدهما عن الآخر، لكن مجرّد الإمكان لا يكفي لإثبات روايته عنه، بل لابدّ من وقوع النقل خارجاً، وهذا ما يمكن دراسته من ناحيتين: الروايات، والفهارس؛ أمّا الروايات فقد روى أحمد البرقي عن سهل في موضعين من المحاسن[2]. وأمّا الفهارس فقد ذكر الشيخ في الفهرست في ترجمة سهل بن زياد ما يلي:

> له كتاب، أخبرنا ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن، عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد بن يحيى، عن سهل. و رواه محمّد بن الحسن بن الوليد، عن سعد و الحميري، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن سهل بن زياد.[3]

و «أحمد بن أبي عبد الله» هو البرقي، وعليه فرواية أحمد البرقي عن سهل ممكنة، بل واقعة، بل هو أحد الطرق لكتاب سهل بن زياد. وأمّا العكس فلا نجد في الفهارس ما يؤيّده.

٣ ـ ذكر السيّد الخوئي ﵀ في ترجمة «أحمد بن محمّد بن خالد البرقي» تحت عنوان «طبقته في الحديث» ما يلي: «و روى عنه: سعد بن عبد الله و سهل بن زياد و...»[4]، وهو صريح في روايته عنه.

٤ ـ اختلف التعامل مع السندين في برنامج «دراية النور»، فذكر في التعليق على رواية سهل عن أحمد بن محمّد ما يلي: «أحمد بن محمّد في روايات سهل بن زياد هو البزنطي، ولم نجد روايته عن عمر بن عبد العزيز، وأحمد بن محمّد الراوي عن عمر بن عبد العزيز إمّا ابن عيسى أو ابن خالد، ولم نجد رواية «سهل» عنهما في سند إلّا أنه محرّف ففي السند

---

١. فهرست الطوسي: ص٥١ الترجمة ٦٥.

٢. المحاسن: ج٢ ص١٧٥ ح١٤٩٣، و ص٣٠٩ ح٢٠٣٠.

٣. فهرست الطوسي: ص٢٢٨ الترجمة ٣٣٩.

٤. معجم رجال الحديث: ج٢ ص٢٦٨ الترجمة ٨٥٨.

إشكال ولحلّه احتمالات».[1] وأمّا روايته عن «أحمد بن محمّد البرقي»[2] فقد ذكر بعده ما يلي: «في بعض النسخ: أحمد بن محمّد البارقي، كما في التهذيب»[3]. وبهذا فقد نفى رواية سهل عن البرقي في احد الموضعين ولم ينفها في الآخر.

٥ ـ عوملت الأسانيد المذكورة في الطبعة الحديثة للكافي والمحقّقة في مركز أبحاث دار الحديث كالتالي: لم يتمّ التهميش على الحديث الأوّل بشيء[4]، بينما تمّ التهميش على سند الآخرين، فجاء في الموضع الثاني ما يلي:

> في (ط، جد) وحاشية (جن) والوسائل والتهذيب: (البارقي)، ولم نجد أحمد بن محمّد البارقي في موضع، كما أنّه لم يثبت رواية سهل بن زياد عن أحمد بن محمّد البرقي. وما ورد في الكافي، ح ١٥٠٩٣ من رواية عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن محمّد بن عليّ، فاحتمال العطف فيه غير منفيّ؛ لما ورد في بعض الأسناد من رواية عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن عليّ. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٥٢٨.[5]

وأمّا في الموضع الآخر فجاء هكذا:

> لم يتوسّط أحمد بن محمّد بن خالد ـ بهذا العنوان أو بعناوينه الأُخرى ـ بين سهل بن زياد وبين محمّد بن عليّ في موضع، فلا يبعد وقوع التحريف في السند، وأن يكون الصواب فيه هكذا: «سهل بن زياد وأحمد بن محمّد بن خالد»؛ فإنّ أحمد بن محمّد هذا و سهل بن زياد كلاهما من تلامذة محمّد بن عليّ. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٤٠٤ - ٤٠٥ و ص ٦٤٢ - ٦٤٣؛ و ج ٨، ص ٥٢٨.[6]

وبهذا يعلم أنّ محقّق الكتاب لم يؤمن برواية سهل بن زياد عن «أحمد بن محمّد بن خالد» في هذين الموضعين، نعم، هو لم يعلّق على الموضع الأوّل بشيء.

---

١. انظر حقل: (الإسناد / السند) ذيل الموضع التالي: الكافي: ج١ ص٥٣ ح١٤.

٢. الكافي: ج٥ ص١٠٩ ح١٤.

٣. انظر حقل: (الإسناد / السند) السند محل الكلام.

٤. الكافي (طبعة مركز أبحاث دار الحديث): ج١ ص١٣١ ح١٥٦.

٥. الكافي (طبعة مركز أبحاث دار الحديث): ج٩ ص٦٣١ ح٨٥٢٠.

٦. الكافي (طبعة مركز أبحاث دار الحديث): ج١٥ ص٥٠٧ ح١٥٠٩٣.

ومن خلال ما تقدّم يقوى في الظنّ عدم رواية «سهل» عن أحمد البرقي، فما جاء في معجم رجال الحديث لا يمكن الموافقة عليه وان كان مقتضى ظاهر الأسانيد المذكورة. نعم، نحن لا ننفي رواية «سهل» عن أحمد البرقي جزماً، إلّا أنّها على خلاف القرائن المتقدّمة.

١۶. أحمد بن محمّد البصري

هو مهمل في كتب الرجال، وليس له في الكتب الأربعة إلّا رواية واحدة في الكافي[1] رواها الشيخ الطوسي أيضاً في التهذيب نقلاً عن الكافي[2]. والنقطة المثيرة للانتباه هي أنّ الكليني روى هذه الرواية عن غير واحد، عن سهل عنه، وهذا يعني أنّ الرواية من كتاب النوادر لـ «سهل»، وطريقه هو الطريق الذي أشار إليه النجاشي بقوله:

> و له كتاب النوادر، أخبرناه محمّد بن محمّد، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد عن محمّد بن يعقوب، قال: حدّثنا عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد، و رواه عنه جماعة.[3]

١٧. أحمد بن محمّد القلانسيّ

هو مهمل في كتب الرجال، وليس له في الكتب الأربعة رواية إلّا رواية واحدة[4]، ومع ذلك فقد رواها الكليني عن «عدّة من أصحابنا، عن سهل»، ممّا يكشف عن مقبوليّتها عندهم.

١٨. أحمد بن هارون بن موفّق المدينيّ

هو مهمل في كتب الرجال والفهارس، وليس له في الكتب الأربعة إلّا روايتان، وكلتاهما في الكافي، وكلتاهما بالسند التالي: «عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن هارون...»[5].

---

١. الكافي: ج٣ ص٤٧٠ ح٣.
٢. تهذيب الأحكام: ج٣ ص١٨١ ح۶.
٣. رجال النجاشي: ج١ ص١٨٥ الترجمة ٤٩٠.
٤. الكافي: ج۴ ص١٩١ ح٢.
٥. الكافي: ج۶ ص٣٢١ ح١، و ص٣۶٢ ح١.

النقطة الملفتة للنظر في هاتين الروايتين هي ورودهما في أبواب الأطعمة من الكافي؛ حيث وردت إحداهما في «باب البقول»، والأُخرى في «باب الحلواء»، ولعلّه لذلك اعتمد الكليني عليهما تبعاً للعدّة من مشايخه، مع إهمال الراوي لهما في كتب الرجال.

نعم، هناك اختلاف في السندين من ناحيتين[1]، ممّا يكشف عن وجود الخلل في أحدهما أو كلاهما، وتحقيق الحال فيهما في محلّ آخر.

١٩. أحمد بن يوسف بن عقيل

هو مهمل في كتب الرجال. نعم، ذكره السيّد الخوني قائلاً: «روى عن أبي عليّ الخزّاز، و روى عنه: أحمد بن محمّد[2]. و روى عن أبيه، و روى عنه سهل[3]»[4]. دون أن يذكر عنه معلومات إضافية.

وهنا بعض النقاط نشير إليها:

١ ـ بمراجعة هذا العنوان في الكتب الأربعة لم نعثر عليه إلّا في موضعين: أحدهما في الكافي، والآخر في التهذيب، والذي روى فيه سهل بن زياد عن أحمد بن يوسف هو رواية واحدة[5]، ولم نعثر على الرواية الثانية التي أشار إليها السيّد الخونيٰ.

١. الناحية الأُولى: السند الأوّل منهما كالتالي: «عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن هارون بن موفّق المديني، عن أبيه، عن جدّه، قال: بعث إليّ الماضي» الكافي: ج٦ ص٣٢١ ح١. والسند الثاني منهما كالتالي: «عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن هارون، عن موفّق المديني، عن أبيه، عن جدّه، قال: بعث إليّ الماضي» (الكافي: ج٦ ٣٦٢ ح١). فهل الصحيح هو «أحمد بن هارون بن موفّق المديني» أمّ «أحمد بن هارون عن موفّق المديني»؟ علماً أنّ كلا السندين ينتهي إلى أبي الحسن الكاظم.

الناحية الثانية: ورد في السند الأوّل العبارة التالية: «أحمد بن هارون بن موفّق المديني عن أبيه» وجاء في السند الثاني: «أحمد بن هارون عن موفّق المديني، عن أبيه، عن جدّه»، فمقتضى القواعد العربية هو رجوع الضمير في قوله: «عن أبيه» إلى «أحمد» في السند الأوّل، وإلى «موفّق المديني» في السند الثاني، والحال أنّ السند واحد كما يبدو. كما أنّ الفقرة «عن جدّه» غير موجودة في السند الأوّل.

٢. التهذيب: ج ٦، ح ٩١٢.

٣. الكافي: ج ٦، ح٢١.

٤. معجم رجال الحديث: ج٢ ص٣٦٦.

٥. الكافي: ج٦ ص٤٣٤ ح٢١.

۲ ـ روى الكليني هذه الرواية عن سهل بتوسّط «عدّة من أصحابنا».

۳ ـ بمتابعة هذا العنوان في كتب الحديث عثرنا عليه في رواية أُخرى رواها البرقي عن «أحمد بن محمّد بن عيسى»[1].

والمتحصّل ممّا ذكرناه أنّ «أحمد بن يوسف بن عقيل» هو من مشايخ سهل بن زياد، ويؤيّد ذلك رواية معاصره «أحمد الأشعري» عنه.

۲۰. إدريس الحارثيّ

هو مهمل في كتب الرجال، وليس له في الكتب الأربعة سوى رواية واحدة رواها عنه سهل بن زياد[2]، وطريق الشيخ الكليني إليها هو «عدّة من أصحابنا».

۲۱. إسماعيل بن مهران

ذكره النجاشي قائلاً:

> إسماعيل بن مهران بن أبي نصر السكوني، و اسم أبي نصر زيد، مولى كوفي، يكنّى أبا يعقوب، ثقة معتمد عليه، روى عن جماعة من أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام... .[3]

ونظيره عن الشيخ في الفهرست[4]. وهنا بعض الملاحظات نشير إليها:

۱ ـ روى الشيخ الكليني عنه (۹۰) رواية ضمن (۱۰۷) سنداً في الكافي، (۵۳) منها في أُصول الكافي، والباقي في الفروع والروضة.

۲ ـ بملاحظة رواياته يتّضح أنّ الشيخ الكليني رواها من نسخ عديدة؛ إلّا أنّ أغلب ما رواه عنه فهو من إحدى النسختين التاليتين؛ النسخة التي رواها «أحمد بن محمّد بن خالد»[5]، حيث روى منها (۶۱) سنداً، والنسخة التي رواها «سهل بن زياد»، حيث روى

---

۱. المحاسن: ج۲ ص۳۷۰ ح۱۲۳.

۲. الكافي: ج۲ ص۶۲۴ ح۲۰.

۳. رجال النجاشي: ص۲۶ الترجمة ۴۹.

۴. فهرست الطوسي: ص۲۷ الترجمة ۳۲.

۵. بالدقّة في أسانيدها يتّضح أنّ الشيخ الكليني روى هذه النسخة عن «عدّة من أصحابنا» في (۵۶) سنداً، وروى عنها في موضع واحد عن طريق أُستاذه «عليّ بن محمّد بن بندار»، وأمّا الأربع الباقية فقد رواها عن أُستاذه «عليّ بن الحسين المؤدّب»، وهي جميعاً في كتاب الروضة.

(٢١) سنداً منها من هذه النسخة، وأمّا الباقي فقد رواها من (١٢) طريقاً.

٣ ـ بالدقّة في أسانيد الروايات المروية من نسخة سهل يتّضح أنّ الشيخ الكليني روى (١٥) سنداً، منها عن «عدّة من أصحابنا»[1]، وروى خمسة أسانيد منها عن نسخة رواها أُستاذه «عليّ بن محمّد المعروف بعلّان»، وروى سنداً واحداً من نسخة رواها أُستاذه «محمّد بن الحسن الطائي الرازي». وبه يتّضح أنّ جميع رواة هذه النسخة القميّة هم رازيّون.

٤ ـ الملفت للنظر أنّ الشيخ الكليني روى رواية واحدة عن «سهل بن زياد عن اسماعيل بن مهران» لكن بصورة غير مباشرة، وإنّما بتوسّط «منصور بن العبّاس»[2]، **فهل** وقع فيها خلل، أم أنّها خالية عن الإشكال؟ من خلال مراجعة عنوان **«منصور بن العبّاس»** في الروايات يتّضح أنّه وقع في طريق العديد من الكتب والنسخ، **فالظاهر أنّ** هذا السند من هذا القبيل. علماً أنّ الشيخ الطوسي روى نفس هذه الرواية نقلاً عن الكليني وبنفس الشكل المذكور[3]، مما يكشف عن كونه كذلك في النسخة التي اعتمدها الشيخ ايضاً.

٢٢. أيّوب بن نوح

قال النجاشي في حقّه:

> أيّوب بن نوح بن درّاج النخعي أبو الحسين، كان وكيلاً لأبي الحسن و أبي محمّد عليهما السلام، عظيم المنزلة عندهما مأموناً، و كان شديد الورع، كثير العبادة ثقة في رواياته، و أبوه نوح بن درّاج كان قاضياً بالكوفة، و كان صحيح الاعتقاد، و أخوه جميل بن دراج... روى أيّوب عن جماعة من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، و لم يرو عن أبيه و لا عن عمّه شيئاً. له

١. الكافي: ج١ ص٢٥ ح٢٤، وص٤١٩ ح٣٨، وج٢ ص٤٠٦ ح١١، وص٥١٤ ح٢، وص٦٢٦ ح٢٣، وج٣ ص٢٨ ح٤، وص١٥٥ ح٢، وص١٧٦ ح٢، وص٢٠٥ ح١٠، وص٢١٨ ح٣، وص٢٤٤ ح٣، وص٢٨١ ح١٦، وج٤ ص٣٤٤ ح٢، وج٥ ص١٤٢ ح٤، وص٤٥٥ ح٣، وص٤٥٨ ح٢، وج٧ ص٣٨١ ح٣، وص٤٠٠ ح٣، وج٨ ص١٢٤ ح٩٥، وص١٥٨ ح

٢. المصدر السابق: ج٤ ص٣٤٤ ح٢.

٣. انظر: التهذيب: ج٥ ص٧٤ ح٥٢، الاستبصار: ج٢ ص٣٠٩ ح١.

كتاب نوادر... رأيت بخطّ أبي العبّاس بن نوح فيما كان وصّى إليّ من كتبه، عن جعفر بن محمّد، عن الكشّي، عن محمّد بن مسعود، عن حمدان النقّاش، قال: كان أيّوب من عباد الله الصالحين. قال أبو عمرو الكشّي: كان من الصالحين و مات و ما خلّف إلّا مئة و خمسين ديناراً و كان عند الناس أنّ عنده مالاً.[1]

وبملاحظة الأسانيد التي ورد فيها يتبيّن ما يلي:

١ ـ أنّ له روايات كثيرة في الكتب الأربعة، فقد تكرّر اسمه في (٣٢٣) سنداً، جاء (٦٥) سنداً منها ـ لخمسين رواية ـ في الكافي، وروى عنه الصدوق خمس روايات، وورد اسمه في (١٧٦) سنداً لـ (١٢٨) رواية في التهذيب، كما ورد في (٧٧) سنداً من أسانيد الاستبصار.

٢ ـ روى الشيخ الكليني عن كتابه من نسخة رواها «محمّد بن جعفر الرزّاز، حيث روى عنها (٣٢) سنداً، وروى من طريق «سهل بن زياد» (٩) أسانيد، ومن طريق «محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري» (٨) أسانيد. علماً أنّ ما رواه عن سهل فقد روى أحدها عن أُستاذه «عليّ بن محمّد»[2]، وروى الباقي عن «عدّة من أصحابنا»[3].

البزنطيّ: انظر: أحمد بن محمّد بن أبي نصر.

٢٣. بشر بن بشّار النيسابوريّ

ذكره الشيخ في رجاله دون مدح أو ذمّ[4]. وبمراجعة أسانيد الكتب الأربعة في خصوصه يتّضح ما يلي:

١ ـ ليس له في الكتب الأربعة إلّا رواية واحدة في أُصول الكافي[5]، وهي مكاتبة رواها عنه سهل بن زياد، وطريقه إليها أُستاذاه «عليّ بن محمّد» و «محمّد بن الحسن». نعم، روى عنه الصدوق في علل الشرايع رواية واحدة[6].

---

١. رجال النجاشي: ص ١٠٢ الترجمة ٢٥٤.
٢. الكافي: ج١ ص٢٥٨ ح١.
٣. المصدر السابق: ج٣ ص١٤٩ ح٩، و ٣ ص٢١٢ ح٤، و ج٤ ص٥٥٦ ح١٤، و ج٦ ص٣٤٤ ح١، و ٦ ص٣٦٤ ح٣.
٤. رجال الطوسي: ص٣٨٤ الترجمة ٥٦٥٦.
٥. الكافي: ج١ ص١٠٢ ح٩.
٦. علل الشرايع: ج٢ ص٣٧٢ ح١.

٢ ـ الملفت للنظر أنّ الشيخ الحرّ العاملي روى عنه خمس روايات في وسائل الشيعة؛ اثنتان منها في أبواب الصلاة[١]، واثنتان في أبواب الزكاة[٢]، والأخيرة في أبواب النكاح[٣]، وهذا ما يكشف عن وجود روايات أُخرى له في أبواب الفروع لم يروها المحمّدون الثلاثة، أو فقل: إنّها واجهت إعراضهم عنها.

٢٤. بكر بن صالح

قال النجاشي في ترجمته:

> مولى بني ضبّة، روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام ضعيف. له كتاب نوادر يرويه عدّة من أصحابنا أخبرناه، محمّد بن عليّ، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن عيسى، قال: حدّثنا محمّد بن خالد البرقي، عن بكر به. و هذا الكتاب يختلف باختلاف الرواة عنه.[٤]

وهنا بعض النقاط جديرة بالالتفات:

١ ـ عبارة النجاشي في حقّه تكشف عن معروفية كتابه، حيث رواه عنه عدّة من الأصحاب. كما تكشف عن تعدّد نسخ الكتاب واختلافها فيما بينها.

٢ ـ تكرّر اسم «بكر بن صالح» في (٩٨) موضعاً من أسانيد الكتب الأربعة، جاء (٦٨) سنداً منها في الكافي، و (١٧) سنداً في التهذيب، و (٧) أسانيد في الاستبصار، و (٦) أسانيد في من لا يحضره الفقيه.

٣ ـ إذا ألقينا نظرة على روايات «بكر بن صالح» في الكافي وجدنا أنّ الكليني يرويها عنه من طرق عديدة، فروى عنه من طريق «سهل بن زياد» (١٩) سنداً[٥]، ومن النسخة التي رواها

---

١. وسائل الشيعة: ج٤ ص٣٦٢ ح٥٣٩٤، وج٥ ص٢٧٥ ح٦٥٣٣.

٢. المصدر السابق: ج٩ ص٢٤٩ ح١١٩٤٨، وج٩ ص٢٦٠ ح١١٩٧٧.

٣. المصدر السابق: ج٢١ ص٤٧٢ ح٢٧٦١٧.

٤. رجال النجاشي: ص١٠٩ الترجمة ٢٧٦.

٥. الكافي: ج١ ص٢٢٧ ح٢، وج٢ ص٣٦٥ ح٣، وج٤ ص٦٥ ح١٧، وص٣٥٢ ح١٢، وج٥ ص٣٣٥ ح٧، وص٣٣٥ ح٨، و ج٦ ص٢٨٩ ح١٠، و ص٣٩٩ ح١٦، و ص٥٣٥ ح٣، و ص٥٤٨ ح١٤، و ج٧ ص١٩٩ ح٤، و ج٨ ص٧٩ ح٣٤، وص١٦٧ ح١٨٦، وص١٧٧ ح١٩٧، وص١٧٧ ح١٩٨، وص١٩٤ ح٢٣٢، وص٣٨٢ ح٥٧٧.

«أحمد بن محمّد بن عيسى» (١٦) سنداً، ومن النسخة التي رواها «أحمد بن محمّد بن خالد البرقي» (١٢) سنداً. نعم، توجد (٣) أسانيد مشتركة بين أحمد البرقي وأحمد الأشعري. كما روى من طريق «إبراهيم بن هاشم» (٦) أسانيد. وجميع هذه الطرق قمّية. وروى بقية الروايات من طرق أُخرى.

٤ ـ جميع ما رواه الكليني «عن سهل عن بكر بن صالح» فقد رواه عنه عن طريق «عدّة من أصحابنا»، سوى رواية واحدة رواها عن أُستاذيه «عليّ بن محمّد المعروف بعلّان الكليني» و «محمّد بن الحسن»[1]، وهذا يعني أنّ طريقه لهذه النسخة رازي.

٥ ـ بإلقاء نظرة على المقدار المروي من هذه النسخ يتّضح مدى اعتماد الكليني عليها؛ فأكثر نسخة اعتمدها هي نسخة سهل بن زياد، ثمّ نسخة أحمد الأشعري، ثمّ نسخة أحمد البرقي، ثمّ البواقي. ومن الواضح أنّ «أحمد الأشعري» أجلّ قدراً من «سهل بن زياد»، إلّا أنّ الكليني روى من نسخة سهل بن زياد أكثر ممّا رواه من نسخة الأشعري؛ وذلك للقرائن التي اكتنفت روايات هذه النسخة؛ نظير اعتماد «عدّة من أصحابنا» عليها، فلو كانت نظرة الكليني رجالية لكان عليه القيام بعكس ذلك.

٦ ـ إذا ألقينا نظرة على روايات «بكر بن صالح» في الكافي وجدنا أنّها موزّعة على أجزائه المختلفة؛ فروى في أُصول الكافي (٢٢) رواية، وثمان روايات في الروضة، والباقي في الفروع، غالبها في الجزء السادس، ممّا يكشف عن مضمون كتابه، أو المقدار الذي تمّ الاعتماد عليه منه.

الجامورانيّ: أُنظر: أبو عبد الله الجامورانيّ.

٢٥. جعفر بن بشير

قال النجاشي:

> جعفر بن بشير أبو محمّد البجلي الوشّاء، من زهّاد أصحابنا و عبّادهم و نسّاكهم، و كان ثقة، و له مسجد بالكوفة باقٍ في بجيلة إلى اليوم، و أنا و كثير من أصحابنا إذا

١. المصدر السابق: ج١ ص٤٥٠ ح٣٥.

وردنا الكوفة نصلّي فيه مع المساجد التي يرغب في الصلاة فيها، و مات جعفر عليه السلام بالأبواء سنة ثمان و مئتين. كان أبو العبّاس بن نوح يقول: كان يلقّب: «فقحة العلم»، روى عن الثقات و رووا عنه. له كتاب المشيخة، مثل: كتاب الحسن بن محبوب إلّا أنّه أصغر منه، و كتاب الصلاة، و كتاب المكاسب، و كتاب الصيد، و كتاب الذبائح... .[1].

ولنلفت الانتباه إلى بعض النقاط:

١ ـ روى عنه المشايخ الثلاثة في الكتب الأربعة في أكثر من منتي موضع، وهو عدد كبير بلا ريب، فروى عنه الكليني ضمن (74)، سنداً، وروى عنه الصدوق ضمن (١٠) أسانيد، وروى الشيخ الطوسي عنه ضمن (٩٠) سنداً في التهذيب، و(٥٢) سنداً في الاستبصار.

٢. روى الكليني من طرق عديدة عن كتاب جعفر بن بشير، فأكثر ما رواه عنه هو من نسخة «صالح بن السندي»، حيث جاء (٦٢) سنداً من هذه النسخة، وطريق الكليني إلى هذه النسخة هو «عليّ بن إبراهيم». فالكتاب كوفي وطريقه قمّي. وروى في (٦) مواضع من طريق «محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب»، وطريق الكليني إلى (٥) منها أُستاذه «محمّد بن يحيى»، وإلى واحدة منها «عدّة من أصحابنا». وروى روايتين منها عن «سهل بن زياد»، روى إحداهما بواسطة «محمّد بن الحسين»[2]، والأُخرى مباشرة ومن دون واسطة بينهما[3].

ومن هنا يثار السؤال التالي: هل يمكن رواية «سهل» عن جعفر بن بشير مباشرة ؟

الجواب: بمراجعة عبارة النجاشي في ترجمة «جعفر بن بشير» يتّضح أنّ «محمّد بن الحسين» من الرواة لكتب جعفر، ويشهد له مراجعة أسانيد الروايات المروية عن جعفر حيث بلغ المروي عن طريق «محمّد بن الحسين» عنه أكثر من مئة سند، وعلى هذا فما رواه سهل عن محمّد بن الحسين عن جعفر بن بشير، منسجم مع ما ذكر، إنّما الكلام في الرواية عنه مباشرة، فنقول:

---

١. رجال النجاشي: ص١١٩ الترجمة ٣٠٤

٢. الكافي: ج٦ ص٥٣٦ ح٥، تهذيب الأحكام: ج٦ ص١٦٤ ح٢.

٣. الكافي: ج٦ ص٥٢٩ ح٦.

إذا لاحظنا ما ذكره النجاشي في تاريخ وفاة جعفر بن بشير وأنّه توفّي سنة (٢٠٨) فإنّ من البعيد رواية مثل «سهل بن زياد» عنه بصورة مباشرة؛ فالفاصل الزمني بينهما حدود ستّين سنة، وهذه الفاصلة طبقتان عادة؛ إذ لم يكن سهل من المعمّرين. مع أنّها رواية واحدة، فاحتمال السقط في سندها وارد جدّاً. وفي قبال ذلك نجد الأُمور التالية:

١. روى كلّ من الشيخ الطوسي[١] والشيخ الحرّ[٢] هذه الرواية بهذا السند نقلاً عن الكافي، ممّا يكشف عن اتّحاد نسختيهما مع نسخة الكافي المطبوع من هذه الجهة.

٢. ذكر السيّد الخوئي في ترجمة «جعفر بن بشير» أسماء من روى عنهم ورووا عنه، فذكر في الرواة عنه «سهل بن زياد»[٣]. وهذا يعني أنّ السيد الخوئي ﷺ يرى أنّ جعفر بن بشير من مشايخ سهل بن زياد.

٣. ذكر السيّد البروجردي هذا السند دون التعليق عليه بشيء[٤]، ممّا يشعر بعدم الخلل فيه من وجهة نظره ﷺ.

٤. جاء في برنامج «دراية النور» (حقل الأسناد / الراوي) وضمن عنوان «جعفر بن بشير» أنّ «سهل بن زياد» من الرواة عنه، دون التهميش عليه بشيء.

٥. وأخيراً فإنّ الوارد في الطبعة المحقّقة في دار الحديث لكتاب الكافي هو كالموجود في الطبعة المعروفة[٥].

فهذه الأُمور تشهد بصحّة السند المذكور وأنّ «سهلاً» ممّن يروي عن جعفر بن بشير مباشرة، خاصّة وأنّ أحداً من المشار إليهم لم يستبعد روايته عنه، فضلاً عن نفيها، ومن البعيد غفلتهم جميعاً عن ذلك. ولهذا يقوى في الظنّ صحّة ما ذكر، وإن كان للتأمّل في روايته عنه مجال.

---

١. تهذيب الأحكام: ج٦ ص١٦٤ ح٣٠١.

٢. وسائل الشيعة: ج١١ ص٤٦٥ ح١٥٢٦٨.

٣. معجم رجال الحديث: ج٤ ص٥٧ الترجمة ٢١٣٣.

٤. أنظر: ترتيب أسانيد الكافي: ص٢٧٣.

٥. أنظر: ج١٣ ص٢٣٩ ح١٢٩٤٩.

٢٦. جعفر بن محمّد الأشعريّ

ذكره الشيخ في فهرسته قائلاً: «جعفر بن محمّد بن عبيد الله. له كتاب...»[1]. ولم يذكره بمدح أو ذمّ.

ولا بأس بإلقاء نظرة على رواياته لتتّضح لنا بعض جوانبها:

١ ـ بمراجعة الكتب الأربعة يتّضح لنا كثرة رواياته، فبلغت الأسانيد المروية عنه فيها (١٦٦) سنداً، غالبها في الكافي.

٢ ـ الأسانيد التي ورد فيها في الكافي تمثّل (١٢٦) سنداً، (٤٠) منها في أُصول الكافي، وواحد في الروضة، والباقي في الفروع، منها (٣٨) رواية في الجزء السادس من الكافي.

٣ ـ النسخ التي روى عنها الكليني من كتاب جعفر بن محمّد الأشعري متعدّدة، إلّا أنّ أكثر ما رواه عنه هو من النسخ التالية: نسخة «سهل بن زياد»، حيث جاءت (١٠٥) الأسانيد المذكورة عن هذه النسخة. وجاء (١١) سنداً من نسخة رواها «إبراهيم بن هاشم». وجاءت (٦) أسانيد منها من نسخة رواها «أحمد بن محمّد بن خالد»، وروايتان من نسخة رواها «أحمد بن محمّد بن عيسى»، وهذه النسخ كلّها قمية أو رازية، وروايتان من نسخة رواها «المعلّى بن محمّد البصري».

٤ ـ ما رواه الكليني من نسخة «سهل بن زياد»، فقد روى (٩٩) سنداً منها عن طريق «عدّة من أصحابنا»، ممّا يكشف عن مقبوليتها عندهم، وروى الستّ الباقية عن «عليّ بن محمّد» أو «محمّد بن الحسن»، أو عنهما معاً.

٥ ـ جميع المروي عن «سهل بن زياد، عن جعفر بن بشير» فهو ينتهي إلى «عبد الله بن ميمون القدّاح». بل إنّ جميع روايات «جعفر بن بشير» في الكتب الأربعة تنتهي إلى «عبد الله بن ميمون القدّاح»[2]، وهذا كاشف عن أنّه طريق لكتاب القدّاح.

---

١. فهرست الطوسي: ص١١٢ الترجمة ١٥٠.

٢. نعم، هناك رواية واحدة رواها الشيخ الطوسي بالسند التالي: «جعفر بن محمّد عن عبيد الله، عن عبد الله القدّاح» تهذيب الأحكام: ج١٠ ص٢٦٨، فوقعت الواسطة بين «جعفر بن محمّد» وبين «عبد الله القدّاح»، وهي «عبيد الله»، إلّا أنّ الذي نراه صحيحاً هو وقوع التصحيف في هذا السند، وكون الصحيح فيه: «جعفر بن محمّد بن عبيد الله»، وأنّ لفظ «عن» تصحيف عن «بن».

۶ ـ يتّضح ممّا تقدّم أنّ روايات «سهل بن زياد عن جعفر بن محمّد» تمثل طريقاً لكتاب «عبد الله بن ميمون القدّاح».

جعفر بن محمّد بن بشّار: أنظر: جعفر بن محمّد بن بشير

٢٧. جعفر بن محمّد بن بشير

هو مهمل في كتب الرجال، وليس له رواية في الكتب الأربعة سوى رواية واحدة رواها الكليني في الكافي[١].

وعند البحث عن الرواية وتخريجها في كتب الحديث وجدنا اختلاف العنوان الوارد فيها، فرواها السيّد ابن طاووس عن الكليني وذكره بعنوان «جَعْفَرِ بْنِ محمّد بْنِ بَشَّارٍ»[٢]، ونظير ذلك عن الشيخ الصدوق في ثواب الأعمال[٣]، وبمتابعة الأسانيد المشابهة لهذا السند اتّضح وجود عنوان ثالث أيضاً هو: «جعفر بن محمّد بن يسار»[٤]، روى عنه سهل بن زياد أيضاً، فأيّ العناوين المذكورة هو الصحيح ؟

١ ـ الموجود في الطبعة المحقّقة في مركز أبحاث دار الحديث هو: «جعفر بن محمّد بن بشير» أيضاً[٥]، وورد عنوان «جعفر بن محمّد بن يسار» في هذه الطبعة أيضاً كما في الطبعة المعروفة[٦]، ولم يذكر في هامشه شيء يدلّ على اتّحاده مع عنوان «جعفر بن محمّد بن بشير». وسببه إمّا الغفلة، أو اعتقاد التعدّد.

٢ ـ بمراجعة السند محلّ الكلام في برنامج، «دراية النّور» يتّضح أنّ المشرفين على البرنامج غيّروا العنوان إلى: «جعفر بن محمّد بن بشّار»، وأشاروا في الهامش إلى أنّ

١. الكافي: ج٢ ص٦٢٣ ح١٤، وسائل الشيعة: ج۶ ص٢٢٨ ح٧٨٠٠.

٢. فلاح السائل: ص٢٨١ الفصل الثلاثون، بحار الأنوار: ج٧٣ ص٢١٠ باب ۴۴ القراءة و الدعاء عند النوم.

٣. قال: «أبي‏، قال: حدّثنا محمّد بن يحيى العطّار، قال حدّثني محمّد بن أحمد، عن سهل بن زياد، عن جعفر بن محمّد بن بشّار، عن عبد الله الدهقان، عن درست، عن أبي عبد الله‏» ثواب الأعمال: ص١٢٥ ثواب قراءة «ألهٰكم التكاثر»، بحار الأنوار: ج٨٩ ص٣٣۶ ح٢.

٤. الكافي: ج۶ ص٥٣٨ ح٥، تهذيب الأحكام: ج۶ ص١۶۴ ح٥.

٥. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج۴ ص۶۴٨ ح٣٥٥٨.

٦. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج١٣ ص٢۶٧ ح١٢٩٩٨، الكافي: ج۶ ص٥٣٨ ح٥، تهذيب الأحكام: ج۶ ص١۶۴ ح٥.

الموجود في المطبوعة هو: «جعفر بن محمّد بن بشير»[1]، وهذا يعني أنّهم يرون وقوع التصحيف فيه، وكون الصواب فيه هو «بشّار» بدل «بشير».[2]

٣ ـ ذكر السيّد البروجردي؛ العنوانين «جعفر بن محمّد بن يسار» و «جعفر بن محمّد بن بشير»، وقال في التعليق عليهما: إنّهما واحد، ووقع في اسم جدّه تصحيف»[3]. ولم يذكر العنوان «جعفر بن محمّد بن يسار».

٤ ـ بمراجعة كتب الرجال نجد أنّ العناوين الثلاثة جميعاً مهملة، ولا ذكر لشيء منها في الكتب المذكورة. فلا يمكننا ترجيح شيء منها اعتماداً عليها.

٥ ـ ذكر السيّد الخوئي؛ العناوين الثلاثة دون الإشارة إلى اتّحادها أو بعضها، أو تعدّدها، وإنّما اكتفى بقوله: «جعفر بن محمّد بن يسار، روى عن عبيد الله الدهقان، و روى عنه سهل بن زياد...»[4].

وقال: «جعفر بن محمّد بن بشّار، روى عن عبد الله الدهقان، و روى عنه سهل بن زياد...»[5].

وقال: «جعفر بن محمّد بن بشير روى عن عبيد الله الدهقان، و روى عنه سهل بن زياد...»[6]. وظاهر ذلك أنّهم ثلاثة.

فظهر ممّا تقدّم أنّ العنوان الذي يروي عنه سهل وهو «جعفر بن محمّد بن بشير» قد ورد في الأسانيد بثلاثة أنحاء مختلفة، وأنّ المراد من الجميع واحد على ما يبدو، لكن تعيين العنوان الصحيح من بينها وترجيح أحدها على الآخر من خلال القرائن المذكورة صعب.

---

١. أنظر قسم «الأسناد» / حقل «السند».

٢. الملفت للنظر أنّه لم يتمّ تصحيح العنوان «جعفر بن محمّد بن يسار» إلى «جعفر بن محمّد بن بشّار» في قسم الأسناد / حقل «السند»، في حين أنّه تمّ استظهار اتّحاد العناوين الثلاثة، وأنّ المراد من الجميع هو «جعفر بن محمّد بن بشّار» في حقل «الراوي» من نفس القسم، وهو غريب.

٣. ترتيب أسانيد كتاب الكافي: ص٤٧٣.

٤. معجم رجال الحديث: ج٤ ص١٢٣ الترجمة ٢٢٩٠.

٥. المصدر السابق: ج٤ ص١٠٥ الترجمة ٢٢٥١.

٦. المصدر السابق: ج٤ ص١٠٥ الترجمة ٢٢٥٢.

٢٨. جعفر بن محمّد بن حمزة

هو مهمل في كتب الرجال، وليس له في كتب الحديث إلّا رواية واحدة رواها عنه سهل بن زياد[1].

ولا بأس بالإشارة إلى بعض النقاط:

١ ـ بمراجعة روايته يتّضح أنّها مكاتبة، ممّا يكشف عن كونه في بلد غير المدينة التي كان فيها المعصوم عليه السلام؛ ولعلّه لذا لم يكن من الرواة.

٢ ـ ذكره السيد الخوئي قدس سره بهذا العنوان دون أن يذكر معلومات إضافية حوله سوى رواية سهل بن زياد عنه في رواية واحدة[2].

٣ ـ بمتابعة العنوان المذكور في كتب الحديث وجدنا العنوان التالي في كشف الغمّة: «جعفر بن محمّد بن حمزة العلوي»[3]، فهل هو نفس العنوان محلّ الكلام أم عنوان آخر؟ وبمراجعة كتب الرجال لم نجد عنوان «جعفر بن محمّد بن حمزة العلوي» أيضاً، ولم نجده في غير الرواية المشار إليها، وهي مكاتبة أيضاً كاتب بها الإمام الحسن العسكري عليه السلام.

۴ ـ للاطمئنان من العنوان راجعناه في الطبعة المحقّقة في مركز أبحاث دار الحديث لكتاب الكافي[4] وبرنامج «دراية النور» فوجدناه بنفس العنوان المشار إليه، ممّا يكشف عن اتّحاد النسخ وعدم ما يدلّ على خلافها.

وعلى أيّ حال فالرواية من كتاب «سهل» ومن نسخة رواها «عليّ بن محمّد» المعروف بعلّان الكليني.

جعفر بن محمّد بن عبيد الله: أُنظر جعفر بن محمّد الأشعري

جعفر بن محمّد بن يسار: أُنظر جعفر بن محمّد بن بشير

٢٩. الحجّال

قال النجاشي في حقّه:

---

١. الكافي: ج١ ص١٠٧ ح٥، بحار الأنوار: ج۵۴ ص١۶٢ ح٩٩ نقلاً عن الكافي.

٢. معجم رجال الحديث: ج۴ ص١١٠ الترجمة ٢٢۶٠.

٣. كشف الغمّة: ج٢ ص۴٠٣، بحار الأنوار: ج٩٣ ص٣٣٩ ح٢ نقلاً عن كشف الغمّة.

٤. الكافي: ج١ ص٢۶٣ ح٢٩٧.

عبد الله بن محمّد الأسدي، مولاهم كوفي، الحجّال المزخرف، أبو محمّد. و قيل: إنّه من موالي بني تيم، ثقة ثقة ثبت. له كتاب يرويه عدّة من أصحابنا... .[١]

وذكره الشيخ في الفهرست في موضعين دون مدح أو ذمّ[٢]، كما ذكره في رجاله قائلاً:

عبد الله بن محمّد الحجال مولى [بني] تيم الله، ثقة.[٣]

وبمراجعة الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة يتّضح ما يلي:

١ ـ مجموع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة هو (١٨١) سنداً؛ منها (١١٥) سنداً في الكافي، و سندان في من لا يحضره الفقيه، و (٤٨) سنداً في التهذيب، و (١٦) سنداً في الاستبصار.

٢ ـ روى الكليني روايات الحجّال من نسخ عديدة؛ فروى من نسخة رواها «أحمد بن محمّد بن عيسى» ضمن (٦٨) سنداً، كما روى من طريق «محمّد بن عبد الجبّار القمّي» في (٢٣) موضعاً، ومن طريق «أحمد بن محمّد بن خالد البرقي» في (٩) أسانيد، ومن طريق «سهل بن زياد» في (٤) مواضع[٤]، ومن طريق «إبراهيم بن هاشم» في (٣) مواضع، وجميع هذه الطرق قمّية. كما روى من طريق «محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب» في (٤) مواضع، وهو طريق كوفي. علماً أنّ الكليني روى عن «سهل» و «أحمد البرقي» بواسطة «عدة من أصحابنا».

٣ ـ إذا ألقينا نظرة على روايات الحجّال في كتاب التهذيب وجدنا أنّ الطريق لأكثرها هم القمّيون أيضا[٥].

والذي ننتهي إليه من هذه المقدّمة هو: أنّ غالب التراث الحديثي المروي عن الحجّال في الكتب المذكورة هو عن طريق محدّثي قم، مع أنّ الحجّال كوفي، وهذا يعني أنّ هذا

---

١. رجال النجاشي: ص٢٢٦ الترجمة ٥٩٥.

٢. فهرست الطوسي: ص٢٩٣ الترجمة ٤٣٩. و ص٥٣١ الترجمة ٨٥٦.

٣. رجال الطوسي: ص٣٦٠ الترجمة ٥٣٣٢.

٤. الكافي: ج٢ ص٨٦ ح٢، و ص٦١٦ ح١١، و ج٣ ص٢٠٣ ح٢، و ج٨ ص١٧٦ ح١٩٦.

٥. اغلب ما رواه عنه هو من نسخة «أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري»، حيث روى عنه ضمن (٢٦) سنداً من مجموع (٤٨) سنداً.

التراث انتقل من الكوفة إلى قم، وبالتالي نال درجة القبول وفق مباني مدرسة قـم الحديثيـة، ولهذا نقله هؤلاء المحدّثون.

وإذا لاحظنا الطبقة التالية في هذه الأسانيد والتي تـروي عـن هـؤلاء القميّـين وجـدنا أنّ جميع ما رواه الشيخ الكليني عن الحجّال فقد رواه عـن «محمّـد بـن يحيـى العطّـار» وهـو طريق قمّي، أو عن «عدّة من أصحابنا»، وهو طريق رازي.

وأمّا ما رواه الشيخ الطوسي عن الحجّال فقد روى بعضه عن الكليني، وروى بعضـه مـن كتاب «أحمد بن محمّد بن عيسى» مباشرة، وهو طريق قمّي أيضاً، وروى واحـدة منهـا عـن أُستاذه الشيخ المفيد[1]، وهو طريق بغدادي، وهذا يعني أنها انتقلت من الكوفة إلـى قـم، ثـم انتقلت من قم إلى بغداد. كما أنّ ما رواه عن «أحمد بن محمّد بن عيسى» فهو وإن كان قمياً إلّا أنّ الشيخ الطوسي لم يكن في قم، بل كان في بغداد، ممّا يكشـف عـن أنّ كتـاب أحمـد الأشعري انتقل من قم إلى بغداد وتلقّاه الشيخ بالقبول.

وعلى أيّ حال فإنّ «سهل بن زياد» في أسانيد هذه الروايات طريق لروايات الحجّال.

۳۰. الحسن بن الحسين

ذكره النجاشي قائلاً:

الحسن بن الحسين اللؤلؤي، كوفي ثقة، كثير الرواية. له كتاب مجموع نوادر.[2]

وهنا بعض الملاحظات ننبّه عليها:

۱ ـ على الرغم من تصريح النجاشي بوثاقته وكثرة رواياته لا نجد له فـي الكتـب الأربعـة سوى (۶۷) سنداً لخمسين رواية، علماً أنّ بعضها مكرّر، فجاء (۱۷) سنداً لاثنتي عشرة رواية في الكافي، و (۳۶) سنداً لثلاثين رواية في التهذيب، و (۱۴) سنداً لاثنتي عشـرة روايـة فـي الاستبصار، ولا نجد له رواية في من لا يحضره الفقيه. وإذا حذفنا المكرّر منها تضـاءل هـذا العدد بلا ريب.

---

۱. التهذيب: ج۱ ص۶۴ ح۱۸۲، الاستبصار: ج۱ ص۱۴۱ ح۴۸۴.

۲. رجال النجاشي: ص۴۰ الترجمة ۸۳.

٢ ـ من خلال النقطة السابقة يتّضح أنّ المحمّدين الثلاثة أعرضوا عن كثير من رواياته، فلم يوردوا منها إلّا هذا العدد المحدود، بل إنّ الشيخ الصدوق قد أعرض عن رواياته بالمرّة في من لا يحضره الفقيه، فلم يورد منها شيئاً على الرغم من تصريح النجاشي بوثاقته، وروى عنه في كتبه الأُخرى، وهو ملفت للنظر، وكاشف عن رأيه فيها، وأنّ المعيار في الحجّية عنده ليس هو مجرّد وثاقة الراوي.

٣ ـ إذا ألقينا نظرة على رواياته في الكافي وجدنا أنّ الشيخ الكليني يرويها عنه من نسخ و طرق عديدة، وأغلب ما رواه عنه هو من طريق «محمّد بن عبد الجبّار القمّي» حيث روى عنه في ستّة مواضع، وروى من طريق «أحمد بن محمّد بن خالد البرقي»، أربع روايات، و من طريق «محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري» ثلاث روايات، وروايتان من طريق «إبراهيم بن هاشم القمّي»، ورواية واحدة من طريق «سهل بن زياد»[1]. وجميع هذه الطرق قمّية، مع أنّ الكتاب كوفي.

٤ ـ إذا ألقينا نظرة على الرواة عن الحسن اللؤلؤي وجدنا أنّ رواية واحدة فقط من روايات الكتب الأربعة وردت عن طريق «سهل بن زياد»، ولهذا فقد يثار الشكّ في روايته عنه، لكن بمراجعة رواياته فی الكتب الأُخرى نجد رواية سهل عنه العديد من الروايات[2]، فروايته عنه لا ريب فيها.

٣١. الحسن بن ظريف

ذكره النجاشي قائلاً:

الحسن بن ظريف بن ناصح، كوفي، يكنّى أبا محمّد، ثقة، سكن ببغداد و أبوه قبل. له نوادر، و الرواة عنه كثيرون... .[3]

---

١. الكافي: ج٤ ص٢٦٦ ح٩.

٢. انظر: وسائل الشيعة: ج١، ص٣٣٦، ح ٨٨٦، وج٣، ص٢٥٢، ح٣٥٥٣، وج١١، ص١٦، ح ١٤١٢٩، وج١٦، ص٢١٥، ح٢١٣٩٤، وج٢٤، ص٣٣٨، ح٣٠٧١٥.

٣. رجال النجاشي: ص٦١ الترجمة ١٤٠.

وذكره الشيخ في رجاله[1] وفهرسته[2] دون أن يتعرّض لمدحه أو ذمّه.

وبمراجعة رواياته في الكتب الأربعة تتّضح النقاط التالية:

١ ـ مجموع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة هو (٢٧) سنداً لخمس وعشرين رواية، فروى عنه الشيخ الكليني (١٧) رواية، تسع منها عن سهل بن زياد[3]. وروى الشيخ الطوسي عنه (٧) روايات في التهذيب، أربع منها عن سهل بن زياد، ورواية واحدة في الاستبصار. ولم يرو الشيخ الصدوق عن الحسن بن ظريف شيئاً في كتاب من لا يحضره الفقيه.

٢ ـ الملفت للنظر أنّ جميع ما رواه الشيخ الكليني عنه في الجزء السابع، وجميع ما رواه الشيخ الطوسي عنه في الجزء العاشر من التهذيب[4]، فهو مروي عن طريق سهل بن زياد. وإذا ما دقّقنا النظر في أبواب الكتابين المذكورين وجدناها جميعاً في أبواب الديات والقصاص، ولا نجد لـ «سهل» رواية عن الحسن بن ظريف في الأبواب الأُخرى للكتابين. وهذا ما يكشف عن أنّ طريق الشيخين الكليني والطوسي إلى هذا القسم من كتاب الحسن بن ظريف هو سهل بن زياد. أو فقل: إنّ مرويات سهل بن زياد من كتاب الحسن بن ظريف تمّ الاعتماد عليها من قبل هذين المحدّثين الجليلين باعتبارها طريقاً للكتاب.

٣ ـ الملفت للنظر أن جميع روايات سهل بن زياد عن الحسن بن ظريف في كتابي الكافي والتهذيب هي من روايات العرض، والسند فيها واحد هو: «... سهل بن زياد، عن الحسن بن ظريف، عن أبيه ظريف بن ناصح، عن رجل يقال له: عبد الله بن أيّوب قال: حدّثني أبو عمرو المتطبّب، قال: عرضت هذا الكتاب على أبي عبد الله عليه السلام» مع اختلاف يسير في العبارة الأخيرة.

٤ ـ بالدقّة في متون الروايات المروية عن سهل عن الحسن بن ظريف يتّضح أنّها في

---

١. رجال الطوسي: ص٣٨٥ الترجمة ٥٦٧٤.

٢. فهرست الطوسي: ص١٢٥ الترجمة ١٦٧.

٣. الكافي: ج٧ ص٣٢٤ ح٩، وص٣٣٠ ح٢، وص٣٣١ ح٣، وص٣٣٣ ح٥، وص٣٣٤ ح١٠، وص٣٣٨ ح١١، وص٣٤٢ ح١٢، وص٣٤٢ ح١، وص٣٦٢ ح٩.

٤. التهذيب: ج١٠ ص١٦٩، وص٢٥٨، وص٢٩٥، وص٢٩٩.

الأصل رواية واحدة بسند واحد تمّ تقطيعها وتفريقها في أبواب عديدة، ويشهد لذلك أنّه عبّر بقوله: «وبالإسناد الأوّل» أو «رجع إلى الإسناد الأوّل».

٣٢. الحسن بن العبّاس بن الحريش

ذكره النجاشي قائلاً:

> الحسن بن العبّاس بن الحريش الرازي أبو عليّ، روى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام، ضعيف جدّاً. له كتاب: «إنّا أنزلناه في ليلة القدر»، و هو كتاب رديء الحديث، مضطرب الألفاظ، أخبرنا إجازة محمّد بن عليّ القزويني، قال: حدّثني أحمد بن محمّد بن يحيى، عن الحميري، عن أحمد بن محمّد بن عيسى عنه».[١]

وذكره الشيخ في رجاله في موضعين[٢]، وفي فهرسته في موضعين[٣]، إلّا أنّه لم يتعرّض فيهما لمدحه أو ذمّه.

وبمراجعة رواياته تتّضح النقاط التالية:

١ ـ مجموع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة هو (٣٨) سنداً، (٣٧) سنداً منها في الكافي، وواحد في التهذيب. وليس له في الاستبصار ومن لا يحضره الفقيه رواية.

٢ ـ إذا ألقينا نظرة على رواياته في الكافي وجدنا أنّ (٣٦) سنداً منها مروية في الجزء الأوّل من أُصول الكافي، وواحداً منها في الجزء السابع منه[٤].

٣ ـ الملفت للنظر هو أنّ أسانيد رواياته في الجزء الأوّل والبالغة (٣٦) سنداً ترجع إلى (١٢) رواية[٥]، وقد رويت كلّ واحدة منها بالسند التالي: «محمّد بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَ محمّد بْنُ الْحَسَنِ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛ وَ محمّد بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ محمّد جَمِيعاً، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ الْحَرِيشِ»، وهو مركّب من ثلاثة أسانيد، هي: «محمّد بن أبي عبد الله، عن سهل

١. رجال النجاشي: ص٦٠ الترجمة ١٣٨.

٢. رجال الطوسي: ص٣٧٤ الترجمة ٥٥٤٤، وص٤٢٠ الترجمة ٦٠٦٧.

٣. أنظر: فهرست الطوسي: ص١٢٦ الترجمة ١٧٠، وفهرست الطوسي: ص١٣٦ الترجمة ١٩٨.

٤. الكافي: ج٧ ص٣١٧ ح١.

٥. المصدر السابق: ج١ ص٢٤٢ ح١، و ص٢٤٧ ح٢، و ص٢٤٨ ح٣، و ح٤، و ص٢٤٩ ح٥، و ح٦، و ص٢٥٠ ح٧، و ص٢٥١ ح٨، و ص٢٥٢ ح٩، و ص٥٣٢ ح١١، و ص٥٣٣ ح١٢، و ص٥٣٣ ح١٣.

بن زياد، عن الحسن بن العبّاس بن الحريش»، «محمّد بن الحسن، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن العبّاس بن الحريش»، «محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد (بن عيسى) عن الحسن بن العبّاس بن الحريش»، وهذا ما يكشف عن كونها مروية من ثلاثة طرق عن كتاب الحسن بن العبّاس بن الحريش، أحدها: رازي وهو «محمّد بن الحسن الطائي الرازي»، والآخر: كوفي وهو «محمّد بن أبي عبد الله الأسدي الكوفي»، والثالث: قمّي وهو «محمّد بن يحيى العطّار»، وقع «سهل بن زياد» في سند طريقين منها، علماً أنّ «أحمد بن محمّد بن عيسى» هو الراوي لكتاب «الحسن بن العبّاس بن الحريش» كما صرّح النجاشي.

٤ ـ إذا دقّقنا النظر في الأبواب التي وردت فيها هذه الروايات وجدنا أنّ تسعاً منها في باب واحد وبسند واحد وبشكل متتال[1]، وثلاث منها في باب واحد وبشكل متتال أيضاً[2]، وموضوع الجميع هو التفسير، وجميعها عن أبي جعفر الثاني عليه السلام، وهو منسجم مع ما ذكره النجاشي، ولعلّها روايتين تمّ تقطيعهما في بابين. وأمّا الرواية الأُخرى فهي في الفروع[3].

٥ ـ بتخريج الرواية الواردة في فروع الكافي والتي رواها الكليني بسنده التالي: «عدّة من أصحابنا، عن سهل، عن الحسن بن العبّاس»، يعلم أنّها نفس الرواية التي رواها الشيخ في التهذيب، بل رواها الشيخ الكليني في أُصول الكافي[4] بنصّ أكمل من النصّ المروي في الجزء السابع من الكافي، فهي تقطيع لتلك، وإنّما أوردها بهذا المقدار لاختلاف طريقهما، فالمقدار الذي رواه العدّة هو هذا المقدار، فأورده بهذا الشكل، وهو كاشف عن دقّة الكليني وأمانته في النقل.

وبهذا يعلم أنّ جميع روايات سهل بن زياد عن الحسن بن العبّاس ترجع إلى رواية واحدة أو روايتين قطعها المحدّثون، كما يعلم سبب اعتماد الكليني على رواياته، مع كونه ضعيفاً جدّاً.

---

١. المصدر السابق: ج١ ص٢٤٢ - ٢٥٢ ح١ - ٩.
٢. المصدر السابق: ج١ ص٥٣٢ ح١١، و ص٥٣٣ ح١٢، و ح١٣.
٣. المصدر السابق: ج٧ ص٣١٧ ح١.
٤. المصدر السابق: ج١ ص٢٤٧ ح٢.

٣٣. الحسن بن عطيّة

ذكره النجاشي بقوله:

> الحسن بن عطية الحنّاط، كوفي مولى، ثقة، و أخواه أيضاً محمّد و علي [و] كلّهم رووا عن أبي عبد الله عليه السلام، و هو الحسن بن عطية الدغشي المحاربي، أبو ناب، و من ولده عليّ بن إبراهيم بن الحسن، روى عن أبيه، عن جدّه، ما رأيت أحداً من أصحابنا ذكر له تصنيفاً.[١]

وذكره الشيخ في الفهرست فقال:

> الحسن بن عطية الحنّاط. له كتاب رويناه بالإسناد عن حميد، عن أحمد بن ميثم، عنه.[٢]

كما ذكره في رجاله في عدّة مواضع[٣]، وصرّح بأنّه كوفي، ولم يتعرّض لمدحه أو ذمّه. وإذا ما ألقينا نظرة على رواياته في الكتب الأربعة اتّضح ما يلي:

١ ـ مجموع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة (٣٥) سنداً لإحدى وثلاثين رواية، منها (١٩) رواية في الكافي، و (٨) روايات في التهذيب، و روايتان في الاستبصار، وروايتان في من لا يحضره الفقيه. ولم يرد سهل بن زياد إلّا في طريق واحد منها[٤].

٢ ـ روى الشيخ الكليني روايات الحسن بن عطية بطرق عديدة، فرواها عن «عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير» في ثلاثة عشر موضعاً، كما روى في ثلاثة مواضع عن «أحمد بن محمّد بن عيسى عن ابن أبي عمير»، وكلاهما طريق قمّي، والنسخة المعتمدة فيهما هي كتاب ابن أبي عمير، وهو مصدر بغدادي. وروى في موضع واحد عن «عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد»[٥]، وهي نسخة رازية، وكتاب سهل قمّي. وبهذا يتّضح أنّ طرق الكليني إلى روايات الحسن بن عطية طريقان قمّيان وطريق رازي.

٣ ـ عبارة النجاشي صريحة في أنّ الحسن بن عطية من الرواة عن أبي عبد الله عليه السلام، و

---

١. رجال النجاشي: ص٤٦ الترجمة ٩٣.

٢. فهرست الطوسي: ص١٣٢ الترجمة ١٨٨.

٣. رجال الطوسي: ص١٨٠ الترجمة ٢١٦٣، وص١٨٣ الترجمة ٢٢٢٢، وص١٩٥ الترجمة ٢٤٣٨.

٤. الكافي: ج٦ ص٤٨٩ ح١٠.

٥. المصدر السابق: ح١٠.

سهل بن زياد لا يمكن أن يروي عمّن كان في هذه الطبقة. وبمراجعة الأسانيد التي ورد فيها الحسن بن عطية عثرنا على السند التالي والذي يروي فيه سهل عن الحسن بن عطية بواسطتين: الحسين بن أحمد بن إدريس، عن أبيه، عن محمّد بن أحمد، عن سهل بن زياد، عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن الحجّاج، عن محمّد بن عمر الهمداني، عن ابن عطية، عن إسماعيل بن جابر، عن أبي عبد الله عليه السلام»[1].

وهذا هو الأوفق بالطبقة، لكن عدّ في برنامج «دراية النور» كلاً من «سهل بن زياد» و «محمّد بن عمر الهمداني» ضمن الرواة عن الحسن بن عطية[2] دون التعليق على أحدهما بشيء، وهو غريب. وعلى أيّ حال فإنّ عدّ الحسن بن عطية من مشايخ سهل بن زياد ممّا لا يمكن الموافقة عليه.

٣٤. الحسن بن عليّ بن عثمان

لم يرد هذا العنوان في كتب الرجال. وهنا بعض النقاط نشير إليها:

١ ـ ورد هذا العنوان ضمن أربعة أسانيد من كتاب الكافي[3]، ورد سهل بن زياد في سند الأخير منها فقط.

٢ ـ لم أجد عنوان «الحسن بن عليّ بن عثمان» في مصادر الرجال والفهارس، وإنّما الموجود فيها هو أحد العناوين التالية: «الحسن بن أبي عثمان»[4]، و «الحسن بن عليّ بن أبي عثمان»[5] وكلاهما واحد، وهو الملّقب بـ «سجادة». و «الحسن بن عليّ بن النعمان»، المتقدّم قبل قليل، فهل هذا رجل آخر أم أحد المذكورين ؟ للإجابة عليه نسلّط الأضواء على هذا العنوان من بعض الجهات فنقول:

---

١. ثواب الأعمال: ص٢٢، وسائل الشيعة: ج٢ ص١٢٦ ح١٦٩١.

٢. أنظر حقل: الأسناد / الراوي / الحسن بن عطية.

٣. أنظر: ج١ ص١١٣ ح٢ و ٣، و ج٤ ص٥٥١ ح٢، و ج٨ ص٢٥٧ ح٣٦٩.

٤. رجال النجاشي: ص٦١ الترجمة ١٤١. وكتب في ترجمته قائلاً: «الحسن بن أبي عثمان الملقّب سجادة، أبو محمّد، كوفي ضعّفه أصحابنا، و ذكر أنّ أباه عليّ بن عثمان روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام...».

٥. فهرست الطوسي: ص١٢٤ الترجمة ١٦٥، وصرح بأنّه الملقّب بسجادة.

١ ـ إذا راجعنا الأسانيد المذكورة في طبعة الكافي المحقّقة في مركز أبحاث دار الحديث وجدنا اختلافها بعض الشيء عن الطبعة المعروفة، وهي كالتالي:

العنوان الوارد في السند الأوّل منها هو: «الحسن بن عليّ بن عثمان» وهو مطابق للطبعة المعروفة، إلّا أنّه تمّ التعليق عليه في الهامش بما يلي:

في التوحيد والعيون والمعاني: الحسن بن عليّ بن أبي عثمان[1].

وظاهر هذه العبارة اتّفاق نسخ الكافي على هذا العنوان، وإلّا لذكر اختلاف النسخ. وبما أنّ السند الثاني منها معلّق على الأوّل، فهو نظيره. وعلى أيّ حال فالمراد من العنوانين واحد كما ظهر قبل قليل.

والموجود في السند الثالث منها: «الحَسَن بن عَليّ بن عُمَر»[2]، وهو مخالف للموجود في الطبعة المعروفة، وقد تم التهميش عليه بما يلي:

هكذا في (بف، جر) والوافي، وفي (ى، بث، بح، بخ، بس، جد، جن) والمطبوع والوسائل: (عثمان)، وهو سهو؛ فإنّه لم يذكر في أولاد عليّ بن الحسين‰ ـ سواء أكان من المعقّبين أو غيرهم ـ من يسمّى بعثمان. وأمّا ما ورد في كامل الزيارات، ص ١٦، ح ٣؛ و ص ١٩، ح ٨ من نقل الخبر عن عليّ بن الحسين [العلوي] بن عليّ بن عمر بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب‰، فهو سهو أيضاً؛ فإنّه لم يذكر في أولاد عليّ بن عمر المعقّبين من يسمّى بالحسين. راجع: تهذيب الأنساب، ص ١٨٥. يؤيّد ذلك أنّ الخبر ورد في البحار، ج ٩٧، ص ١٥٣، ح ٢٠، وفيه: (عليّ بن الحسن بن عمر بن عليّ بن الحسين). وأمّا الحسن بن عليّ بن عمر – كما في ما نحن فيه – أو عليّ بن الحسن بن عمر، فلم نجد لترجيح أحدهما على الآخر دليلاً.

والموجود في السند الرابع منها مطابق للطبعة المعروفة، دون التعليق عليه بشيء[3]. وظاهره سلامة السند من الخلل.

---

١. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج١ ص٢٧٦ ح٣٠٩.

٢. المصدر السابق: ج٩ ص٢٥٣ ح٨١٠١.

٣. المصدر السابق: ج١٥ ص٥٨٢ ح١٥١٨٤.

٢ ـ بتخريج الرواية الأخيرة والمروية في روضة الكافي نجدها كذلك في بحار الأنوار نقلاً عن الكافي[1]، وكذلك في فرج المهموم نقلاً عن الكافي[2]، وهو كاشف عن أنّ النسخة المطبوعة من الكافي موافقة للنسخة التي كانت عند العلّامة المجلسي وعند السيّد ابن طاووس.

٣ ـ قال السيّد الخوئي في معجم رجال الحديث تحت عنوان «الحسن بن عليّ بن عثمان»: «روى عن أبي عبد الله المدائني، و روى عنه سهل بن زياد، الروضة: الحديث ٣۶٩....» ثمّ قال: «أقول: الظاهر اتّحاده مع الحسن بن عليّ بن عثمان سجادة الآتي»[3]. فاستظهر اتّحاده مع الملقب بـ«سجادة» في المواضع الثلاث أجمع.

٤ ـ في برنامج «دراية النور» تمّ التعامل مع هذا العنوان بشكلين، حيث عدّ الوارد في السند الأوّل والثاني «الحسن بن عليّ بن أبي عثمان»، والوارد في السند الثالث مردّداً بين «الحسن بن عليّ بن فضّال»، و «الحسن بن عليّ بن النعمان»[4].

بعد هذه المقدّمات يقع السؤال التالي: هل أنّ عنوان «الحسن بن عليّ بن عثمان» الوارد في الأسانيد المذكورة متّحد مع الملقّب بـ«سجادة»، وتصحيف عنه، وأنّ الصحيح فيه هو «الحسن بن عليّ بن أبي عثمان»، أم أنّه عنوان لشخص آخر ؟

بمراجعة الطرق الواردة في الفهارس نجد أنّ طريق النجاشي إلى كتاب الحسن بن عليّ بن أبي عثمان هو ما ذكره بقوله:

> له كتاب نوادر أخبرناه إجازة الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن جعفر بن سفيان، عن أحمد بن إدريس، قال: حدّثنا الحسين بن عبيد الله بن سهل في حال استقامته عن الحسن بن عليّ بن أبي عثمان سجادة.[5]

وبمقارنته مع السند الوارد في الكافي يتّضح اتّحادهما من «أحمد بن إدريس» فما بعد،

---

١. بحار الأنوار: ج٥٥ ص٢۴٨ ح٢٩.

٢. فرج المهموم: ص٩٠.

٣. معجم رجال الحديث: ج٥ ص۴٣ الترجمة ٢٩٧٨.

٤. أنظر: حقل الأسناد / السند.

٥. رجال النجاشي: ص۶١ الترجمة ١۴١.

أو فقل: إنّ الشيخ الكليني روى عن كتاب الحسن بن عليّ بن أبي عثمان بنفس الطريق الذي اعتمده النجاشي في رواية الكتاب؛ وبهذا يتّضح أنّ الحسن بن عليّ بن عثمان الوارد في السند الأوّل، والثاني هو تصحيف عن الحسن بن عليّ بن أبي عثمان، وبه يظهر صحّة ما ورد في معجم رجال الحديث وبرنامج «دراية النور».

وأمّا السند الوارد في الروضة والذي ورد فيه سهل بن زياد فإنّه ينتهي إلى «أبي عبد الله المدائني»، وهو غير مذكور في الفهارس؛ لعدم تصنيفه في الحديث، كما أنّه لم يروِ شيئاً من المصنّفات.

هذا بلحاظ الطرق، وأمّا بلحاظ الأسانيد فلا نجد رواية «سهل بن زياد عن الحسن بن عليّ بن عثمان» في شيء من كتب الحديث سوى هذه الرواية، وبهذا ـ مضافاً لما تقدّم ـ يقوى احتمال التصحيف فيه أيضاً، فلابدّ من ملاحظة الاحتمال الأقوى من بين الاحتمالات المطروحة، فنقول:

الاحتمالات المطروحة في معجم رجال الحديث وبرنامج «دراية النور» ثلاثة؛ هي: «الحسن بن عليّ بن فضّال»، «الحسن بن عليّ بن النعمان»، «الحسن بن عليّ بن أبي عثمان»، فسنُلقي نظرة سريعة على روايات هؤلاء:

١ ـ مجموع روايات الحسن بن عليّ بن النعمان في الكافي هو ثمان روايات، روايتان منها عن سهل بن زياد[1].

٢ ـ مجموع روايات الحسن بن عليّ بن أبي عثمان في الكافي هو ستّ روايات، ليس في شيء منها رواية سهل بن زياد عنه.

٣ ـ روايات الحسن بن عليّ بن فضال في الكافي تعدّ بالمئات، منها (٣٩) رواية عن سهل بن زياد.

وعلى ضوء حساب الاحتمالات فإنّ أقوى الاحتمالات هو الأخير، وعلى تقديره يكون متّحداً مع الآتي.

١. الكافي: ج٤ ص٤٠٩ ح١٤، وج٥ ص٥٦٩ ح٥٧.

٣٥. الحسن بن عليّ بن فضّال

قال النجاشي:

> الحسن بن عليّ بن فضّال، كوفي، يكنّى أبا محمّد بن عمر بن أيمن، مولى تيم الله، لم يذكره أبو عمرو الكشّي في رجال أبي الحسن الأوّل. قال أبو عمرو: قال الفضل بن شاذان: كنت في قطيعة الربيع في مسجد الربيع أقرأ على مقرئ يقال له: إسماعيل بن عبّاد، فرأيت قوماً يتناجون، فقال أحدهم: بالجبل رجل يقال له: ابن فضّال، أعبد من رأينا أو سمعنا به. قال: فإنّه ليخرج إلى الصحراء فيسجد السجدة فيجيء الطير فيقع عليه، فما يظنّ إلّا أنّه ثوب أو خرقة، و أنّ الوحش لترعى حوله فما تنفر منه؛ لما قد أنست به، و أنّ عسكر الصعاليك ليجيؤون يريدون الغارة أو قتال قوم، فإذا رأوا شخصه طاروا في الدنيا فذهبوا....[1]

وقال الشيخ في فهرسته:

> الحسن بن عليّ بن فضّال التيملي بن ربيعة بن بكر، مولى تيم الله بن ثعلبة، روى عن الرضا عليه السلام و كان خصيصاً به، كان جليل القدر، عظيم المنزلة، زاهداً ورعاً ثقة (في الحديث و) في رواياته. له كتب... .[2]

وبإلقاء نظرة على رواياته يتّضح ما يلي:

١ ـ ورد «الحسن بن عليّ بن فضال» في (١٦٤٧) سنداً من أسانيد الكتب الأربعة، منها (٧٦٥) سنداً في الكافي، و (٤٢) سنداً في من لا يحضره الفقيه، و (٥٩٢) سنداً في التهذيب، و (٢٤٨) سنداً في الاستبصار.

٢ ـ مجموع الأسانيد التي رواها «سهل بن زياد» عن ابن فضّال هو (٥٨) سنداً، (٤٧) منها في الكافي[3]، و (٨) في التهذيب، و (٣) في الاستبصار.

---

١. رجال النجاشي: ص٣٤ الترجمة ٧٢.

٢. فهرست الطوسي / باب الحاء / باب الحسن / ١٢٣ الترجمة ١٦٤.

٣. الكافي: ج١ ص٤٥٠ ح٣٥، وج٢ ص٤٨٢ ح٢، وص٦١٣ ح٣، وج٣ ص١١٩ ح١، وص١٢٨ ح١، وص١٧٩ ح١، وص٢٢٢ ح١، وص٢٢٥ ح٨، وص٢٣١ ح١، وص٢٣٣ ح٢، وص٢٤٢ ح٢، وص٢٤٣ ح٢، وج٤ ص٤١٢ ح٥، وص٥٤٥ ح٢٨، وج٥ ص٧١ ح٤، وص١٢٠ ح٤، وص١٢٠ ح٥، وص٢١٦ ح١٥، وص٢٧٢ ح٥، وص٣١٠ ح٢٨، وص٤٦٠ ح٥، وج٦ ص٢٤٨ ح٥، وص٢٦٦ ح٥، وص٣٤٢ ح٧، وص٤٩٣ ح١، وج٨ ص٧٩ ح٣٥، وص٨٠ ح٣٦، وص٨٠ ح٣٧، وص٨١ ح٣٨، وص١٢٩ ح١٠٠، وص١٣١ ح١٠٢، ←

٣ ـ إذا ألقينا نظرة على روايات الحسن بن عليّ بن فضّال في الكافي وجدنا أنّ الكليني يرويها من طرق عديدة، فأكثر ما يرويه عنه هو من طريق «أحمد بن محمّد بن عيسى»، حيث تبلغ الأسانيد المروية عن هذا الطريق (٤٣٩) سنداً، كما جاء (٦٩) سنداً منها من طريق «أحمد بن محمّد بن خالد البرقي». نعم، يوجد (٣٥) سنداً مردّداً بين أحمد البرقي وأحمد الأشعري. كما جاء (٦٢) سنداً منها من طريق «محمّد بن عبد الجبّار القمّي»، و (٥٤) سنداً من طريق «إبراهيم بن هاشم»، و (٤٧) سنداً من طريق «سهل بن زياد»، وجميع هذه الطرق قميّة. وجاءت الأسانيد الأُخرى والبالغة حوالي (٦٠) سنداً من طرق أُخرى.

وبالقاء نظرة على طرق الكليني إلى هذه النسخ يتّضح أنّه روى عن **«أحمد بن محمّد بن عيسى»** من ثلاث طرق؛ فأغلب ما رواه عنه هو عن طريق أُستاذه **«محمّد بن يحيى العطّار»، حيث** روى عنه في (٣٨٤) سنداً. وأمّا ما رواه من نسخة سهل بن زياد، **فإنّ طريقه إلى جميع رواياته ـ إلا** رواية واحدة[1] ـ هو «عدّة من أصحابنا»، وبه يتّضح سبب اعتماد الكليني **على هذا الطريق.**

٤ ـ النقطة الأُخرى في هذا المجال هي أنّ «سهل بن زياد» يروي عن **«ابن فضّال»** بصورة مباشرة، لكنّنا نجد أربع روايات رواها عنه بواسطة من يلي ذكره، فلابدّ من تنقيح هذه الأسانيد ودراستها ليعلم حالها من جهة، ويعلم أيضاً حال هؤلاء وهل أنّهم من مشايخ سهل أم لا، وهؤلاء هم:

١ ـ بكر بن صالح[2]، وقد تقدّم الكلام فيه في محلّه.

٢ ـ عمرو بن سعيد المدائني[3]، وسيأتي الكلام فيه في محلّه.

٣ ـ معاوية بن حكيم[4]، وسيأتي الكلام فيه في محلّه.

وأما حال هذه الأسانيد فنوكله إلى محلّه.

← و ص١٦٠ ح١٦٠، و ص١٦٠ ح١٦٢، و ص١٦٦ ح١٨١، و ص٢٣٧ ح٣١٧، و ص٢٤٠ ح٣٢٨، و ص٢٥٧ ح٣٦٩، و ص٣١٥ ح٤٩٥.

١. فإنّ طريقه إليها أُستاذه «محمّد بن الحسن الطائي الرازي». أُنظر: الكافي: ج١ ص٤٥٠ ح٣٥.

٢. الكافي: ج٦ ص٢٨٩ ح١٠، وج٨ ص٧٩ ح٣٤.

٣. المصدر السابق: ج٦ ص٤٢٣ ح٨.

٤. المصدر السابق: ج٥ ص١٨٧ ح١٢.

٣٦. الحسن بن عليّ بن النعمان

قال النجاشي في حقّه:

> الحسن بن عليّ بن النعمان، مولى بني هاشم، أبوه عليّ بن النعمان الأعلم، ثقة ثبت. له كتاب نوادر، صحيح الحديث، كثير الفوائد... .[١]

وشبيهه عن الشيخ في الفهرست[٢]. وبمراجعة ما رواه في الكتب الأربعة نقف على الأمور التالية:

١ ـ مجموع الأسانيد التي ورد فيها في الكتب الأربعة هو (٣٦) سنداً، (٩) أسانيد لثمان روايات منها في الكافي، وواحداً في من لا يحضره الفقيه، و (١٨) سنداً لستّة عشر رواية في التهذيب، و (٨) أسانيد لسبع روايات في الاستبصار.

٢ ـ الطرق التي اعتمدها الكليني للرواية من كتاب الحسن أربعة، هي طريق «أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري» حيث اعتمده في ثلاث مواضع، وطريق «سهل بن زياد» الذي اعتمده في ثلاث مواضع أيضاً[٣]، وطريق «عمران بن موسى الزيتوني» الذي اعتمده في موضع واحد، وهذه الطرق الثلاث قمّية. كما اعتمد طريق «محمّد بن سالم» في موضعين، وهو طريق سجستاني. علماً أنّ الكليني روى عن «أحمد بن محمّد بن عيسى» بواسطة أُستاذه «محمّد بن يحيى»، وعن «سهل» بواسطة «عدّة من أصحابنا».

٣٧. الحسن بن علي الوشّاء

ذكره النجاشي قائلاً:

> الحسن بن عليّ بن زياد الوشاء، بجلي كوفي، قال أبو عمرو: و يكنّى بأبي محمّد الوشاء، و هو ابن بنت إلياس الصيرفي، خزّاز من أصحاب الرضا عليه السلام، و كان من وجوه هذه الطائفة، روى عن جدّه إلياس.[٤]

---

١. رجال النجاشي: ص ٤٠ الترجمة ٨١.

٢. فهرست الطوسي: ص١٣٨ الترجمة ٢٠١.

٣. الكافي: ج٣ ص٤٠٩ ح١٤، وج٥ ص٥٦٩ ح٥٧، وج٨ ص٢٥٧ ح٣٦٩.

٤. رجال النجاشي: ص٣٩ الترجمة ٨٠.

وذكره الشيخ في رجاله قائلاً:

الحسن بن عليّ الخزّاز، و يعرف بالوشّاء، و هو ابن بنت إلياس، يكنّى أبا محمّد، و كان يدّعي أنّه عربي كوفي، له كتاب.[١]

كما ذكره في فهرسته[٢] دون مدح أو ذمّ.

وبملاحظة رواياته في الكتب الأربعة نصل إلى النتائج التالية:

١ ـ مجموع الأسانيد التي ورد فيها في الكتب الأربعة هو (٨٩٣) سنداً، وهو عدد كبير بلا ريب، وجاءت موزّعة بالنحو التالي: ورد (٥٥٨) سنداً منها في الكافي، و (١٧) سنداً في من لا يحضره الفقيه، و (٢١٥) سنداً في التهذيب، و (١٠٣) أسانيد في الاستبصار.

٢ ـ إذا ألقينا نظرة على ما رواه الكليني عن الوشّاء لاحظنا أنّه يروي عنه من طرق عديدة، إلّا أنّ أكثر طريق اعتمده هو «المعلّى بن محمّد البصري» حيث اعتمده في (٤١٦) سنداً، وروى عنه من طريق «أحمد بن محمّد بن عيسى» في (٧٠) موضعاً، وهذا الطريق نفس طريق النجاشي والشيخ الطوسي لكتاب الوشاء. وروى من طريق «سهل بن زياد» (١٧) رواية[٣]، وطريقه إليها جميعاً هو «عدّة من أصحابنا»، سوى رواية واحدة حيث رواها عن «عليّ بن محمّد»[٤].

٣ ـ جميع ما رواه الشيخ الكليني عن «سهل بن زياد عن الوشّاء» فقد رواه عنه مباشرة ومن دون واسطة، سوى رواية واحدة حيث رواها عنه بالسند التالي: «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنِ الْحَسَنِ الْخَزَّازِ، عَنِ الْوَشَّاءِ أَبِي الْفَرَجِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ تَغْلِبَ»[٥]، وهذا ما يثير الشكّ تجاه هذا السند؛ إذ أنّ رواية سهل عن الوشّاء بصورة مباشرة

---

١. رجال الطوسي: ص٣٥٤ الترجمة ٥٢٤٤.

٢. فهرست الطوسي: ص١٣٨ الترجمة ٢٠٢.

٣. الكافي: ج٢ ص٥١ ح٢، و ص١١٦ ح١٨، و ص١٨٦ ح٣، و ص٤٦٩ ح٥، و ج٣ ص١٧٣ ح٣، و ص٢٦٤ ح٣، و ج٤ ص١٢٤ ح٦، و ج٥ ص١٢٠ ح٤، و ص١٢٤ ح٩، و ص٣٦٧ ح١، و ج٦ ص٤٣٢ ح٨، و ص٤٥١ ح٤، و ص٥١١ ح١١، و ص٥١٤ ح١، و ج٧ ص٢٧٤ ح٣، و ج٨ ص١٦١ ح١٦٥، و ص٢٤٠ ح٣٢٨.

٤. المصدر السابق: ج٣ ص٢٦٤ ح٣.

٥. المصدر السابق: ج٤ ص٥٧١ ح٢.

هذا العدد تعني أنّ طبقته تالية لطبقة الوشّاء مباشرة، وهذا السند يعني وجود الفاصل الزمني الواسع بينهما بحيث يروي عنه بواسطتين، ولهذا فلابدّ من دراسة ذلك، ليتّضح هل أنّ الوشّاء من مشايخ سهل أم أنّ المشكلة في هذا السند؟ فنقول:

أ ـ عنوان «الوشّاء» يراد به «الحسن بن عليّ الوشّاء» كما صرّح به العلّامة وابن داود[1].

ب ـ لا يوجد في كتب الرجال من اسمه «الوشّاء» وكنيته «أبو الفرج» كالذي نجده في السند المذكور، وأمّا «الحسن بن عليّ الوشّاء» فكنيته «أبو محمّد» كما صرّح به الشيخ[2] والنجاشي[3].

ج ـ ذكر السيّد البروجردي هذا السند ـ في كتابه «ترتيب أسانيد الكافي» ـ دون التعليق عليه بشيء[4]، وهو مشعر بعدم الخلل فيه.

د ـ قال السيّد الخوئي في ترجمة «إبراهيم بن عقبة» وتحت عنوان «طبقته في الحديث» ما يلي:

> وقع إبراهيم بن عقبة، بهذا العنوان في أسناد عدّة من الروايات تبلغ خمساً و عشرين رواية، فقد روى عن أبي جعفر (الجواد)، و أبي الحسن الثالث، و إسماعيل بن سهل، و... و روى عنه أحمد بن محمّد بن خالد، و سلمة بن خطّاب، و سهل بن زياد... .[5]

وهو دالّ على سلامة السند المذكور في المقطع التالي: «عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنِ الْحَسَنِ الْخَزَّازِ». وإن كان في السند إشكال فهو في غير هذا المقطع.

هـ ـ إذا راجعنا هذا السند في برنامج «دراية النور» وجدنا فيه إشكالاً؛ فلو جعلنا المؤشّر على اسم «الحسن الخزّاز» ظهرت لنا العبارة التالية: «الحسن بن عليّ الوشّاء، إمامي ثقة جليل»، وإذا جعلنا المؤشّر على اسم «الوشّاء أبي الفرج»، ظهرت لنا العبارة التالية «هذا

١. أُنظر: رجال ابن داود: ص٣٩١، الخلاصة: ص٢٧١ الرقم١٣.
٢. رجال الطوسي: ص٣٥٤ الترجمة ٥٢٤٤.
٣. رجال النجاشي: ص٣٩ الترجمة ٨٠.
٤. أُنظر: ترتيب أسانيد الكافي: ص٤٦٧.
٥. معجم رجال الحديث: ج١ ص٢٦٠ الترجمة ٢١٥.

العنوان محرّف، والمراد به الحسن بن عليّ الوشّاء (إمامي ثقة جليل) عن عيسى أبي الفرج السندي». وعليه فالصحيح فيه من وجهة نظر المتخصّصين المشرفين على البرنامج هو: «... عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنِ الْحَسَنِ الْخَزَّازِ الْوَشَّاءِ، عن أَبِي الْفَرَجِ».

و ـ الموجود في الطبعة المحقّقة في مركز أبحاث دار الحديث لكتاب الكافي هو مطابق للموجود في الطبعة المعروفة، إلّا أنّه تم التهميش عليه بما يشعر بالخلل فيه، وأنّ الظاهر كونه كالتالي: «...عن إبراهيم بن عقبة عن الحسن الخزّاز الوشّاء، عن أبي الفرج...»[1]. وهذا يعني عدم وجود نسخة صحيحة من هذه الجهة وإلّا لأُشير إليها.

ز ـ من خلال البحث في كتب الحديث وتخريج الرواية ننتهي لما يلي:

١ ـ رواها كلّ من الشيخ الحرّ في وسائل الشيعة[2] والسيّد ابن طاووس في «فرحة الغري»[3] نقلاً عن الكافي بنفس السند السابق، وهذا يعني اتّفاق نسختيهما مع المطبوعة في هذا الجانب.

٢ ـ رواه الشيخ الطوسي باختلاف يسير وبسند آخر هو كالتالي: «وَعَنْهُ قَالَ: حدّثنا محمّد بْنُ هَمَّامٍ، عَنْ محمّد بْنِ محمّد بْنِ رَبَاحٍ، قَالَ: حدّثنا عَمِّي أَبُو الْقَاسِمِ عَلِيُّ بْنُ محمّد، قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ خَالِدٍ التَّمِيمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَزَّازُ، عَنْ خَالِهِ يَعْقُوبَ بْنِ إِلْيَاسَ، عَنْ مُبَارَكٍ الْخَبَّازِ، قَالَ: قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام».[4] وهو مؤيّد لوجود الخلل في السند محلّ الكلام؛ فإنّ الراوي له هو «الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَزَّازُ» لا «الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَزَّاز عن الوَشّاء»، والمراد بالحسن الخزاز هو الحسن بن عليّ الوشاء[5].

٣. رواها ابن قولويه في كامل الزيارات بالشكل التالي: «حدّثني أبي و محمّد بن الحسن

---

١. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج٩ ص٢٩٩ ح٨١٥٦.

٢. وسائل الشيعة: ج١٤ ص٤٠٠ ح١٩٤٥٧.

٣. «... عن محمّد بن يعقوب الكليني، عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن إبراهيم بن عقبة، عن الحسن الخزّاز عن الوشّاء أبي الفرج، عن أبان بن تغلب» فرحة الغري: ص٥٧.

٤. تهذيب الأحكام: ج٦ ص٣٤ ح١٥، وسائل الشيعة: ج١٤ ص٣٩٨ ح١٩٤٥٤ نقلاً عن الشيخ الطوسي.

٥. الذي يشهد بكون الخزّاز هو الوشّاء روايته عن خاله «يعقوب بن إلياس»، وهذا يعني أنّ إلياس جدّه لأُمه، وجاء في ترجمة الوشّاء قول الشيخ: «الحسن بن عليّ الخزاز، و يعرف بالوشّاء، و هو ابن بنت إلياس».

جميعاً، عن الحسن بن متيل، عن سهل بن زياد، عن إبراهيم بن عقبة، عن الحسن الخزّاز الوشّاء، عن أبي الفرج، عن أبان بن تغلب»[1]. وهذا يعني وجود الخلل في سند النسخة المطبوعة من الكافي، صحيحه عدم وجود «عن» قبل «الوشّاء»، وإنّما الوشّاء لقب للحسن الخزّاز.

۴. رواها العلّامة المجلسي في بحار الأنوار نقلاً عن كامل الزيارات كما يلي: «أَبي وَ ابْنُ الْوَلِيدِ مَعاً، عَنِ ابْنِ مَتِّيلٍ، عَنْ سَهْلٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ أَبِي الْفَرَجِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ تَغْلِبَ »[2]. وهو نظير سابقه، يعني وجود الخلل في سند النسخة المطبوعة من الكافي.

إذا تمّ ما ذكرناه اتّضح عدم رواية سهل بن زياد بواسطتين عن الوشّاء، وإنّما هي من روايته عنه بواسطة واحدة، مع روايته عنه مباشرة أيضاً، وهو أمر ممكن، بل واقع خارجاً في غيره من الرواة. وبه يتّضح أنّه لا إشكال من جهة السند المشار إليه في رواية سهل عن الوشّاء بصورة مباشرة، وكونه من مشايخه.

۳۸. الحسن بن عليّ بن يقطين

قال النجاشي:

> الحسن بن عليّ بن يقطين بن موسى، مولى بني‌هاشم، و قيل: مولى بني أسد، كان فقيهاً متكلّماً، روى عن أبي الحسن و الرضا عليهما السلام. و له كتاب مسائل أبي الحسن موسى عليه السلام... .[3]

وشبيهه عن الشيخ في الفهرست[4]. وقال في رجاله: «الحسن بن عليّ بن يقطين ثقة»[5].

وفي المقام بعض الملاحظات نشير اليها فيما يتعلق بروايات «الحسن بن عليّ بن يقطين»:

---

۱. كامل الزيارات: ص۳۴ ح۵.

۲. بحار الأنوار: ج۹۷ ص۲۴۱ ح۲۰.

۳. رجال النجاشي: ص۴۵ الترجمة ۹۱.

٤. فهرست الطوسي: ص۱۲۵ الترجمة ۱۶۶.

۵. رجال الطوسي: ص۳۵۴ الترجمة ۵۲۴۶.

١ ـ مجموع الأسانيد التي ورد فيها في الكتب الأربعة هو (١٤٥) سنداً، (٣٧) منها في الكافي، و (٦٩) منها في التهذيب، و (٣٩) منها في الاستبصار.

٢ ـ بمراجعة رواياته في الكافي يتّضح أنّ الشيخ الكليني يروي من طرق عديدة؛ عن الحسن بن عليّ بن يقطين، وأنّ أكثر ما يرويه عنه فهو من طريق «أحمد بن محمّد بن عيسى»، حيث روى عنه (١١) سنداً، ومن طريق «محمّد بن عيسى بن عبيد» (٥) أسانيد، وروى نفس العدد من طريق «منصور بن العبّاس الرازي»، و (٣) أسانيد من طريق «أحمد بن محمّد بن خالد البرقي»، ومن طريق «سهل بن زياد» رواية واحدة[١]، وله روايات أُخرى من طرق أخرى.

٣ ـ من خلال التدقيق في الأسانيد المروية عن الحسن بن عليّ بن يقطين يتّضح أنّ «سهل بن زياد» وقع في طريق ستّة منها بواسطة[٢]، وعدم وجود الواسطة في أحدها فقط، من هنا يثار احتمال وجود سقط في هذا السند وعدم رواية سهل بن زياد عن الحسن بن عليّ بن يقطين بصورة مباشرة. وممّا يقوّي هذا الاحتمال أنّه لا توجد لسهل بن زياد رواية عن الحسن بن عليّ بن يقطين في شيء من مصادر الحديث غير هذه الرواية. ولأجل التعرّف على حال هذا السند نرى من الضروري تسليط الأضواء على بعض جوانب الرواية، فنقول:

أ ـ لم يذكر الرجاليّون تاريخ وفاة الحسن بن عليّ بن يقطين لكنّ مقتضى روايته عن الإمامين الهمامين الكاظم والرضا عليهما السلام هو أنّه كان حيّاً أواخر القرن الثاني أو أوائل القرن الثالث، مع أنّ وفاة سهل بن زياد حوالي ٢٧٠، وهذا الفاصل يمثّل طبقتين، مع أنّه في هذا السند طبقة واحدة.

إلّا أنّ الذي يضعّف ذلك هو أنّنا نجد في مشايخ سهل بعض أصحاب الإمام الرضا عليه السلام.

ب ـ روى الشيخ الحرّ العاملي هذه الرواية نقلاً عن الكافي بنفس النصّ والسند[٣]، وهو

١. الكافي: ج٦ ص٤١٢ ح١.
٢. ففي ثلاثة مواضع رواها عنه بواسطة «محمّد بن عيسى بن عبيد» الكافي: ج٢ ص١٠٦ ح٥، و ج٥ ص٣١٧ ح٥٢، و ج٦ ص٤٦٠ ح٣، وفي موضعين بتوسّط «منصور بن العبّاس» (الكافي: ج٤ ص٥٤١ ح٥، و ج٦ ص٤٠٥ ح٣). وفي موضع منها بتوسّط «محمّد بن أحمد» (الكافي: ج١ ص٤٦٦ ح٩).
٣. وسائل الشيعة: ج٢٥ ص٣٤٣ ح٣٢٠٧٨.

كاشف عن مطابقة نسخته لنسخة الكافي المعروفة.

ج ـ الموجود في الطبعة الجديدة لكتاب الكافي والمحقّقة في مركز أبحاث دار الحديث هو مطابق للموجود في الطبعة المعروفة[1].

د ـ ذكر السيّد البروجردي هذا السند في كتابه ترتيب أسانيد الكافي دون التعليق عليه[2].

هـ ـ روى الشيخ الكليني هذه الرواية مرّة أُخرى في نفس الباب وبسند آخر بعد هذه الرواية مباشرة، سندها كالتالي: «محمّد بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ محمّد، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يَقْطِينٍ، عَنْ أَخِيهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يَقْطِينٍ، عَنْ أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ يَقْطِينٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْمَاضِيعليه السلام...»[3]. وهو شاهد لعدم سقوط شيء من السند المذكور؛ حيث إنّ «سهل بن زياد» معاصر لـ «أحمد بن محمّد بن عيسى»، وكلاهما يروي الرواية عن الحسن بن عليّ بن يقطين.

فمن خلال هذه الأُمور يتّضح أنّ «سهل بن زياد» ممّن يروي عن «الحسن بن عليّ بن يقطين».

٣٩. الحسن بن محبوب

قال الشيخ في الفهرست:

> الحسن بن محبوب السرّاد، و يقال له: الزرّاد، يكنّى أبا عليّ، مولى بجيلة، كوفي، ثقة، روى عن أبي الحسن الرضاعليه السلام، و روى عن ستّين رجلاً من أصحاب أبي عبد اللهعليه السلام، و كان جليل القدر يعدّ في الأركان الأربعة في عصره. له كتب كثيرة... .[4]

وهنا بعض النقاط جديرة بالالتفات:

١ ـ لا ريب في عظمة وجلالة الحسن بن محبوب، وكثرة كتبه الحديثية وشهرتها كما يظهر من مراجعة فهرستي الشيخ والنجاشي وعبارات الرجاليين، إلّا أنّ الملفت للنظر والباعث للعجب هو عدم ترجمة النجاشي له، خاصّة وأنّ كتبه كثيرة ومشهورة؛ ولهذا قال

---

١. أُنظر: الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج١٢ ص٧١٨ ح١٢٣٠٣.

٢. أُنظر: ترتيب أسانيد الكافي: ص٤٧۴.

٣. الكافي: ج۶ ص٤١٢ ح٢.

٤. فهرست الطوسي: ص١٢٢ الترجمة ١۶٢

السيّد الخوئي:

> بقي هنا شيء، وهو أنّ النجاشي لم يتعرّض لترجمة الحسن بن محبوب، ولا يظهر وجه لذلك إلّا أن يكون قد غفل عن ذلك، أو أنّه سقطت ترجمته عن نسخة المستنسخ لكتابه، وإلّا فلا يحتمل أنّ النجاشي لم يطّلع على كتاب الحسن بن محبوب، كيف وقد ذكر في ترجمة جعفر بن بشير أنّ له كتاب المشيخة مثل كتاب الحسن بن محبوب إلّا أنّه أصغر منه؟ و أيضاً ذكر في ترجمة داود بن كورة أنّه بوّب كتاب المشيخة للحسن بن محبوب السرّاد على معاني الفقه.[1]

٢ ـ روى عنه المشايخ الثلاثة في كتبهم، فتكرّر اسمه في (٣٦٣٨) مرّة في الكتب الأربعة، جاءت ضمن (١٨٢٧) سنداً من أسانيد الكافي، و (٣٢٥) سنداً من أسانيد الفقيه، و (١١١١) سنداً من أسانيد التهذيب، و (٣٧٥) سنداً من أسانيد الاستبصار.

٣ ـ الملفت للنظر في رواياته أنّها جاءت مفرّقة على أجزاء الكتب المذكورة ولم تنحصر في أجزاء خاصّة[2]، ممّا يفصح عن تنوّعها وشموليتها لجميع الأبواب أو غالبها. نعم، رواياته في بعض الأبواب أكثر من غيرها نظير رواياته في الجزء السابع من الكافي، والبالغة (٤٨٩) سنداً.

٤ ـ روى الكليني من طرق عديدة عن ابن محبوب أهمّها: «أحمد بن محمّد بن عيسى» حيث روى عنه (٨٦٥) سنداً، وطريق «سهل بن زياد» حيث روى عنه (٤١٩) سنداً، وطريق «إبراهيم بن هاشم» حيث روى عنه (٣٩٤) سنداً، وطريق «أحمد بن محمّد بن خالد البرقي» حيث روى عنه (٣٤) سنداً، كما جاء (٦٧) سنداً بعنوان «أحمد بن محمّد» المردّد بين الأشعري والبرقي. وجميع هذه الطرق قمّية.

٥ ـ من خلال التدقيق في الأسانيد المروية عن سهل بن زياد يتّضح أنّ الكليني روى (٣٨١) سنداً منها عن طريق «عدّة من أصحابنا»، و (٢٣) سنداً منها عن طريق أُستاذه «عليّ

---

١. معجم رجال الحديث: ج٥ ص٩٢.

٢. على سبيل المثال: إذا راجعت الكافي وجدت اسمه في (١٢٦) سنداً في الجزء الأوّل، و (٢٩٦) سنداً في الجزء الثاني، و (١٢٧) سنداً في الجزء الثالث، و (١٥٣) سنداً في الجزء الرابع، و (٣٠٨) أسانيد في الجزء الخامس، و (٢٢١) سنداً في الجزء السادس، و (٤٨٩) سنداً في الجزء السابع، و (١٠٧) أسانيد في الجزء الثامن.

بن محمّد»، و (١٢) سنداً منها عن طريق أُستاذه «محمّد بن الحسن الطائي»، وجميع هؤلاء رازيّون. كما روى (٣) أسانيد منها عن طريق أُستاذه «عليّ بن إبراهيم» وهو طريق قمّي. وبهذا يتبيّن أنّ الشيخ الكليني اعتمد في الغالب على طرق رازية فيما رواه عن سهل بن زياد.

٦ ـ إذا ألقينا نظرة أُخرى على روايات سهل عن ابن محبوب وجدنا أنّ (١٤٤) سنداً منها مروية «عن سهل، عن ابن محبوب، عن عليّ بن رئاب»، والظاهر أنّ أصلها من كتاب ابن رئاب، ورواها الحسن بن محبوب عن كتاب ابن رئاب. ويشهد لذلك أنّ الحسن بن محبوب هو الراوي لكتب ابن رئاب على ما صرّح به النجاشي[1].

وبهذا يتّضح أنّ روايات سهل بن زياد عن الحسن بن محبوب هي طريق لكتبه أو كتب ابن رئاب.

٤٠. الحسن بن موسى الخشّاب

قال النجاشي في حقّه: «الحسن بن موسى الخشّاب، من وجوه أصحابنا، مشهور، كثير العلم و الحديث، له مصنّفات منها...»[2].

وهنا بعض النقاط الملفتة للنظر:

١ ـ من الغريب جدّاً أنّه على الرغم من تصريح النجاشي بكثرة رواياته وتعدّد مصنّفاته وأنّه غزير العلم ومن وجوه الأصحاب، لا نجد له في الكافي سوى (٣٦) رواية، وفي من لا يحضره الفقيه روايتين فقط، وفي التهذيب (٦٣) رواية، وفي الاستبصار (٣٢) رواية.

٢ ـ الطرق التي اعتمدها الكليني في الرواية من كتاب الحسن بن موسى الخشّاب عديدة، فأغلب ما رواه عنه هو من طريق «حميد بن زياد الكوفي»، حيث روى عنه (١٤) سنداً، ثمّ طريق «محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري»، حيث روى عنه (٧) أسانيد، وروى من طريق «سهل بن زياد» رواية واحدة بسندين[3]، وأمّا بقية رواياته عنه فقد رواها من طرق أُخرى. علماً أنّ أغلب الطرق التي اعتمدها الكليني في الرواية من كتاب الخشّاب هي طرق قمّية.

١. أُنظر: فهرست النجاشي: ص٢٥٠ الترجمة ٦٥٧.

٢. رجال النجاشي: ص٤٢ الترجمة ٨٥.

٣. الكافي: ج١ ص١٢٧ ح٦.

٣ ـ الملفت للنظر أنّنا لا نجد في الأسانيد المذكورة رواية واحدة عن «عدّة من أصحابنا»، وهذا ما يكشف لنا عن عدم رواية العدّة عن الخشّاب، أو أنّ الشيخ الكليني لم يعتمد طريق العدّة للرواية من كتاب الخشّاب.

٤ ـ بتخريج عدد من الروايات المذكورة يتّضح لنا أنّها مروية في مصادر أُخرى عن غيره من الرواة أيضاً[1]. وبه يتّضح سرّ اعتماد الكليني على هذه الروايات وهذه الطرق.

٥ ـ لعلّ أحد أسباب إعراض المحدّثين عن أغلب روايات الخشّاب هو عدم انسجامها مع الوارد من طرق الإمامية وموافقتها لمذهب الواقفة، كما يظهر من كثرة رواية حميد بن زياد عنه.

---

١. على سبيل المثال أنظر النماذج التالية:

ما رواه سهل عن الخشّاب رواه بسند آخر في الكافي أيضاً وفي نفس الباب عن الحسن بن محبوب كالتالي: «وَ بِهَذَا الإِسْنَادِ، عَنْ سَهْلٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ محمّد بْنِ مَارِدٍ» الكافي: ج١ ص١٢٨ ح٧.

ما رواه «حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْخَشَّابِ، عَنِ ابْنِ بَقَّاحٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ جُمَيْعٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: يَا عَلِيُّ إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِينٌ فَأَوْغِلْ فِيهِ بِرِفْقٍ، وَ لا تُبَغِّضْ إِلَى نَفْسِكَ عِبَادَةَ رَبِّكَ، فَإِنَّ الْمُنْبَتَّ ـ يَعْنِي الْمُفْرِطَ ـ لا ظَهْراً أَبْقَى وَ لا أَرْضاً قَطَعَ فَاعْمَلْ، عَمَلَ مَنْ يَرْجُو أَنْ يَمُوتَ هَرِماً، وَ احْذَرْ حَذَرَ مَنْ يَتَخَوَّفُ أَنْ يَمُوتَ غَداً» (الكافي: ج٢ ص٨٧ ح٦). روي أيضاً عن الامام الباقر عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله الكافي: ج٢ ص٨٦ ح١.

ما رواه حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْخَشَّابِ، عَنِ ابْنِ بَقَّاحٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ جُمَيْعٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: «كَانَ الْمَسِيحُ عليه السلام يَقُولُ لا تُكْثِرُوا الْكَلامَ فِي غَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ، فَإِنَّ الَّذِينَ يُكْثِرُونَ الْكَلامَ فِي غَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ قَاسِيَةٌ قُلُوبُهُمْ وَ لَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ» (الكافي: ج٢ ص١١٤ ح١١). رواه المفيد في أماليه عن أَحْمَد بن الْوَلِيدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الصَّفَّارِ عَنِ ابْنِ مَعْرُوفٍ، عَنِ ابْنِ مَهْزِيَارَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ وَاصِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ (الأمالي للمفيد: ص٢٠٨ ح٤٣، بحار الأنوار: ج١٤ ص٣٢٤ ح٣٧).

ما رواه حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْخَشَّابِ، عَنِ ابْنِ بَقَّاحٍ، عَنْ مُعَاذٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ جُمَيْعٍ، رَفَعَهُ إِلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله مَنْ قَرَأَ أَرْبَعَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ الْبَقَرَةِ وَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ وَ آيَتَيْنِ بَعْدَهَا وَ ثَلاثَ آيَاتٍ مِنْ آخِرِهَا، لَمْ يَرَ فِي نَفْسِهِ وَ مَالِهِ شَيْئاً يَكْرَهُهُ وَ لا يَقْرَبُهُ شَيْطَانٌ وَ لا يَنْسَى الْقُرْآنَ» (الكافي: ج٢ ص٦٢١ ح٥). رواه الصدوق في ثواب الأعمال بالسند التالي: «مَاجِيلَوَيْهِ، عَنْ محمّد الْعَطَّارِ، عَنِ الأَشْعَرِيِّ، عَنِ اللُّؤْلُؤِيِّ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ مُعَاذٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ جُمَيْعٍ رَفَعَهُ إِلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله...» (بحار الأنوار: ج٨٩ ص٢٦٥ ح٩).

ما رواه «حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْخَشَّابِ عَنِ ابْنِ بَقَّاحٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ جُمَيْعٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: «مَا مِنْ رَجُلٍ أَدَّى الزَّكَاةَ فَنَقَصَتْ مِنْ مَالِهِ وَ لا مَنَعَهَا أَحَدٌ فَزَادَتْ فِي مَالِهِ» (الكافي: ج٣ ص٥٠٤ ح٦). رواه الصدوق بسنده عن عمرو بن جميع (من لا يحضره الفقيه: ج٢ ص١١ ح١٥٩٠). كما روى الشيخ الكليني ما يؤيده بسنده عن «عَلِيِّ بن إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله» الكافي: ج٣ ص٥٠٦ ح٢٠.

٤١. الحسين بن بشّار الواسطي

قال العلّامة الحلّي:

الحسين بن بشّار ـ بالباء المنقّطة تحتها نقطة و الشين المعجمة المشدّدة ـ مدائني، مولى زياد، من أصحاب الرضا عليه السلام. قال الشيخ الطوسي رحمه الله: إنّه ثقة صحيح، روى عن أبي الحسن عليه السلام. و قال الكشّي: إنّه رجع عن القول بالوقف و قال بالحقّ.[1]

وبمراجعة رواياته في الكتب الأربعة يتّضح ما يلي:

١ ـ مجموع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة (١١) سنداً، وهو عدد قليل، جاء أربعة منها في الكافي، وأربعة منها في التهذيب، و ثلاثة منها في من لا يحضره الفقيه، وليس له في الاستبصار رواية.

٢ ـ ما رواه الكليني عن الحسين بن بشار الواسطي فقد رواه عنه بأحد طرق ثلاث: فروى عن **«سهل بن زياد»** سندين منها[2]، و عن «أحمد بن محمّد بن عيسى» سنداً واحداً، وعن **«يعقوب بن يزيد الأنباري»** سنداً واحداً أيضاً. علماً أنّ ما رواه عن سهل فقد رواه عنه بواسطة «عدّة من أصحابنا»، وباقي رواياته عن أُستاذه «محمّد بن يحيى العطّار».

٤٢. الحسين بن راشد

هو مهمل في كتب الرجال والفهارس. وهنا بعض الملاحظات نشير إليها:

١ ـ بمراجعة أسانيد الكتب الأربعة يتّضح أنّ هذا العنوان قد تكرّر في تسعة مواضع: أربعة منها في الكافي، وخمسة منها في التهذيب، إلّا أنّ الملفت للنظر فيها هو تعدّدها طبقة، ممّا يثير احتمال تعدّد هذا العنوان، أو وقوع التصحيف في هذه الأسانيد.

٢ ـ بمراجعة برنامج «دراية النور» يتّضح وقوع التصحيف في بعض الأسانيد المذكورة، وأنّ الصحيح في بعضها «الحسن بن راشد» بدل «الحسين بن راشد»، ويراد به «الحسن بن راشد الطفاوي» أحياناً و «الحسن بن راشد أبو علي»، وأمّا الذي يروي عنه سهل بن زياد فهو

١. الخلاصة للحلّي: ص١١٤ رقم الترجمة ٢٨٠.

٢. الكافي: ج٥ ص١٥٤ ح٢١، و ص٣٤٧ ح١.

مجهول، ومجموع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة هو ثلاثة أسانيد[1].

٣ ـ ما رواه سهل بن زياد عن هذا الرجل هو رواية واحدة فقط[2]، وهي من منفردات الكليني.

٤٣. الحسين بن سعيد

قال النجاشي في ترجمة أخيه:

> الحسن بن سعيد بن حمّاد بن مهران، مولى عليّ بن الحسين عليه السلام، أبو محمّد الأهوازي، شارك أخاه الحسين في الكتب الثلاثين المصنفة، و إنما كثر اشتهار الحسين أخيه بها. و كان الحسين بن يزيد السوراني يقول: الحسن شريك أخيه الحسين في جميع رجاله إلّا في زرعة بن محمّد الحضرمي و فضالة بن أيّوب، فإنّ الحسين كان يروي عن أخيه عنهما... و كتب ابني سعيد كتب حسنة معمول عليها، و هي ثلاثون كتاباً... .[3]

وقال الشيخ في الفهرست:

> الحسين بن سعيد بن حمّاد بن سعيد بن مهران، من موالي عليّ بن الحسين عليهما السلام، الأهوازي، ثقة، روى عن الرضا و عن أبي جعفر الثاني و أبي الحسن الثالث عليهم السلام، و أصله كوفي، و انتقل مع أخيه الحسن إلى الأهواز، ثمّ تحوّل إلى قم فنزل على الحسن بن أبان، و توفّي بقم. و له ثلاثون كتاباً و هي:... .[4]

وهنا بعض النقاط حول روايات الحسين بن سعيد نشير إليها:

١ ـ صريح ما جاء في ترجمته أنّه كثير الرواية، ويشهد بذلك كثرة الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة حيث بلغت (٥٨٦٦) سنداً، منها (٦٧٥) سنداً في الكافي، و (٣٤٥٦) سنداً في التهذيب، و (١٧١٦) سنداً في الاستبصار، و (١٩) سنداً في من لا يحضره الفقيه.

٢ ـ الملفت للنظر هو أنّ روايات الشيخ الصدوق عنه في كتابه من لا يحضره الفقيه قليلة جدّاً بالنسبة لكتب الحسين بن سعيد الكثيرة، وهذا يثير تساؤلاً حول السرّ في ذلك، علماً أنّ

---

١. الكافي: ج٣ ص٢٤٣ ح١، و ص٢٩٠ ح٩، تهذيب الأحكام: ج٣ ص٩٥ ح٢٨.

٢. الكافي: ج٣ ص٢٩٠ ح٩.

٣. رجال النجاشي: ص٥٨ الترجمة ١٣٧.

٤. فهرست الطوسي: ص١٤٩ الترجمة ٢٣٠.

الحسين بن سعيد قد انتقل إلى قم ومات فيها، وبطبيعة الحال فإنّ تراثه كان في متناول القمّيين، فلماذا أعرض عنه الصدوق ؟

٣ ـ النقطة الأُخرى المثيرة للانتباه في المقام هي أنّه مع كثرة روايات الحسين بن سعيد في الكتب الأربعة، وكثرة روايات سهل بن زياد فيها، وكلّ منهما صاحب كتاب، نجد ندرة الأسانيد التي روى فيها سهل بن زياد عن الحسين بن سعيد، فليس له في الكتب الأربعة سوى روايتين: إحداهما في الكافي[1]، والأُخرى في الاستبصار[2]. نعم، له رواية أُخرى في الخصال[3]، فهل وقع الخلل في نقل هذه الروايات، أم أنّ الأمر شيء آخر؟ لهذا نجد من الضروري تسليط الأضواء عليها لمعرفة حالها، وهل أنّ سهلاً من الرواة عن الحسين بن سعيد أم لا؟ وذلك ضمن المحاور التالية:

أوّلاً: آراء العلماء في ذلك.

ثانياً: استقصاء الروايات التي رواها سهل بن زياد عن الحسين بن سعيد.

ثالثاً: تخريج الروايات في كتب الحديث لمعرفة سلامتها أم سقمها.

أوّلاً: آراء العلماء:

١ ـ ذكر السيّد البروجردي ﷺ هذا السند في كتابه «ترتيب أسانيد الكافي» ولم يعلّق عليه بشيء[4]، وهو مشعر بعدم الخلل فيه.

٢ ـ ذكر السيّد الخوني ﷺ في معجم رجال الحديث اسم الحسين بن سعيد ضمن من يروي عنهم سهل بن زياد، وذلك عند بيانه لطبقة «سهل» في الحديث، قائلاً:

> طبقته في الحديث: وقع بعنوان سهل بن زياد في أسناد كثير من الروايات تبلغ ألفين و ثلاثمئة و أربعة موارد. فقد روى عن أبي محمّد عليه السلام و عن... و الحسين بن سعيد و... .[5]

---

١. الكافي: ج١ ص٣٧٢ ح٧.

٢. الاستبصار: ج٤ ص٩٨ ح٥.

٣. الخصال: ص٣٣٣ ح٣٤.

٤. ترتيب أسانيد الكافي: ص٢٦٢.

٥. معجم رجال الحديث: ج٨ ص٣٤٢.

ولم يعلّق عليه بشيء، وهو مشعر بقبوله لذلك.

٣ ـ في برنامج «دراية النور» وضمن حقل «الأسناد» ورد «الحسين بن سعيد» ضمن من يروي عنهم سهل بن زياد دون الإشارة إلى وقوع تصحيف فيه، وهو ما يشعر بصحّته.

٤ ـ ورد السند المذكور في الطبعة المحقّقة في مركز أبحاث دار الحديث لكتاب الكافي[1] مطابقاً لما في الطبعة المعروفة، دون التعليق عليه بشيء.

ثانياً: روايات سهل بن زياد عن الحسين بن سعيد:

قبل إبداء النظر حول رواية سهل بن زياد عن الحسين بن سعيد لابدّ من إلقاء نظرة على ما رواه عنه في كتب الحديث المعروفة، فنقول: بالبحث عن الأسانيد التي ورد فيها هذان العنوانان وجدنا الروايات التالية:

١ ـ في الكافي: عَلِيُّ بْنُ محمّد، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبَانٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «اعْرِفِ الْعَلَامَةَ، فَإِذَا عَرَفْتَهُ لَمْ يَضُرَّكَ تَقَدَّمَ هَذَا الْأَمْرُ أَوْ تَأَخَّرَ؛ إِنَّ اللَّهَ عزّوجلّ يَقُولُ: ﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾ فَمَنْ عَرَفَ إِمَامَهُ كَانَ كَمَنْ كَانَ فِي فُسْطَاطِ الْمُنْتَظَرِ عليه السلام».[2]

٢ ـ في الاستبصار: «فأمّا ما رواه سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ، عن الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارَ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: «أَنَّ فُلاناً ابْتَاعَ ضَيْعَةً فَأَوْقَفَهَا...»».[3]

٣ ـ في الخصال: «حدّثنا محمّد بن عليّ ماجيلويه رحمه الله، قال: حدّثنا محمّد بن يحيى العطّار، عن محمّد بن أحمد، عن سهل بن زياد، عن الحسين بن سعيد الأهوازي، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «النَّاسُ عَلَىٰ سِتِّ فِرَقٍ: مُسْتَضْعِفٍ، و مُؤَلَّفٍ، و مُرْجٍ، و مُعْتَرِفٍ بِذَنْبِهِ، و ناصِبٍ، و مُؤْمِنٍ».[4]

١. الكافي: ج٢ ص٢٥٢ ح٩٦٠.
٢. المصدر السابق: ج١ ص٣٧٢ ح٧.
٣. الإستبصار: ج٤ ص٩٨ ح٥.
٤. الخصال: ج١ ص٣٣٣ ح٣٤.

ثالثاً. تخريج الروايات:

بما أنّه قد يقع التصحيف في بعض العناوين، أو في بعض الألفاظ الواردة في السند، فمن الضروري الاطمئنان من سلامة هذه الأسانيد، وهذا ما يظهر من خلال تخريج الروايات المذكورة في كتب الحديث، وملاحظتها في الطبعات الأُخرى لهذه الكتب، فنقول:

أمّا الرواية الأُولى والمروية عن الكافي فقد رواها ابن أبي زينب النعماني في غيبته نقلاً عن الكليني، وسندها كالتالي: «الكليني، عن عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن سعيد...».[1] وكذا في بحار الأنوار نقلاً عن الغيبة للنعماني[2]. فالوارد فيها هو «الحسن بن سعيد» بدل «الحسين بن سعيد».

وأمّا الرواية الثانية فبتخريجها يتّضح لنا روايتها في التهذيب والكافي:

فوردت في التهذيب كالتالي: «أَحْمَدُ بْنُ محمّد وَ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ جَمِيعاً وَ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارَ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام...»[3]، وعنه في وسائل الشيعة[4].

وأمّا سندها في الكافي فهو كالتالي: «محمّد بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ محمّد بْنِ عِيسَى وَ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارَ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام...»[5]، وليس فيهما رواية سهل عن الحسين بن سعيد. والظاهر أنّ الشيخ نقلها عن الكافي، كما استظهره في ملاذ الأخيار؛ قال:

> وكأنّ المصنّف أخذه من الكافي ومن الحسين بن سعيد، فجمع بين الأسانيد مع اسقاط بعضها.[6]

وأمّا الرواية الثالثة والتي رواها الصدوق في الخصال بسنده عن «محمّد بن أحمد، عن سهل بن زياد عن الحسين بن سعيد» فالمراد من «محمّد بن أحمد» هو «محمّد بن أحمد

---

١. الغيبة للنعماني: ص٣٣٠ ح٦.
٢. بحار الأنوار: ج٥٢ ص١٤٢ ح٥٧.
٣. تهذيب الأحكام: ج٩ ص١٣٠ ح٤.
٤. وسائل الشيعة: ج١٩ ص١٨٧ ح٢٤٤٠٩.
٥. الكافي: ج٧ ص٣٦ ح٣٠.
٦. ملاذ الأخيار: ج ١٤ ص ٣٩٨.

بن يحيى الأشعري القمي» **صاحب نوادر الحكمة**[1].

وفي هذه الرواية **شذوذ وضعف من جهات عديدة**[2]؛ فهي شاذة مصدراً وطريقاً وسنداً ومتناً؛ فلم ترد إلّا في نوادر الحكمة (وهو من المصادر الأوّلية)، ثمّ لم تنقل إلّا في كتاب الخصال (وهو من المصادر الوسطى)، فالرواية شاذّة في المصادر الأوّلية والوسطى معاً. كما أنّ سندها شاذّ من ناحيتين: من جهة رواية «سهل بن زياد» عن «الحسين بن سعيد»، ومن جهة رواية «محمّد بن أحمد» عن «ابن أبي عمير»، مضافاً إلى أنّه من جملة مستثنيات ابن الوليد.

إلى جانب ذلك كلّه فإنّ متنها شاذّ أيضاً حيث لم ترد في شيء من المصادر بهذا اللفظ. فهكذا رواية لا يمكننا الاعتماد عليها والوثوق بها بتاتاً، ولهذا لا يمكننا إثبات رواية سهل بن زياد عن الحسين بن سعيد اعتماداً على مثل هذه الرواية.

وبهذا البيان اتّضح حال الروايتين الثانية والثالثة، فلم يبق إلّا رواية الكافي، وقد اتّضح أنّ طبقة سهل بن زياد وإن كانت لا تأبى الرواية عن الحسين بن سعيد، إلّا أنّ الجزم بروايته عنه خارجاً بحاجةٍ إلى قرائن أكثر، والمقدار المتوفّر منها لا يفي بإثبات روايته عنه.

٤٤. الحسين بن يزيد

ذكره النجاشي قائلاً:

---

١. قال النجاشي في وصفه: «كان ثقة في الحديث، إلاّ أنّ أصحابنا قالوا: كان يروي عن الضعفاء و يعتمد المراسيل و لا يبالي عمّن أخذ، و ما عليه في نفسه مطعن في شيء، و كان محمّد بن الحسن بن الوليد يستثني من رواية محمّد بن أحمد بن يحيى ما رواه عن محمّد بن موسى الهمداني... أو يقول: في حديث أو كتاب و لم أروه، أو عن سهل بن زياد الآدمي، أو عن محمّد بن عيسى بن عبيد بإسناد منقطع...» رجال النجاشي: ص٣٤٩.

٢. أوّلاً: هي من منفردات الصدوق، حيث لم ترد في مصدر آخر، وهي مع ذلك من منفردات محمّد بن أحمد بن يحيى صاحب نوادر الحكمة؛ ففيها انفرادان.

ثانياً: هي من روايات محمّد بن أحمد عن سهل، وهي من جملة مستثنيات ابن الوليد، فهذه الرواية ـ مضافاً لشذوذها مصدراً ـ هي من المستثنيات، وهذا ما يزيدها ضعفاً ووهناً.

ثالثاً: هي ممّا رواه محمّد بن أحمد عن «ابن أبي عمير»، أو فقل: المصدر الأصلي لهذه الرواية هو كتاب «ابن أبي عمير»، مع أنّنا لا نجدها في شيء من المصادر عن ابن أبي عمير، مع شهرة كتب «ابن أبي عمير»، وهذا شاهد آخر لشذوذها.

رابعاً: لا نجد في شيء من الروايات رواية «محمّد بن أحمد» عن «ابن أبي عمير» ـ بواسطة أم بغيرها ـ سوى هذه الرواية، وهذا ما يكشف عن عدم روايته من كتب ابن أبي عمير، وهذا شذوذ آخر للرواية.

الحسين بن يزيد بن محمّد بن عبد الملك النوفلي، نوفل النخع، مولاهم كوفي، أبو عبد الله. كان شاعراً أديباً، و سكن الريّ و مات بها. و قال قوم من القمّيين: إنّه غلا في آخر عمره، و الله أعلم، و ما رأينا له رواية تدلّ على هذا. له كتاب التقية أخبرنا... و له كتاب السنّة.[١]

وبالرجوع إلى رواياته تتّضح النقاط التالية:

١ ـ ورد اسمه في (٨٦٧) سنداً من أسانيد الكتب الأربعة، فورد اسمه في (٤٩٥) سنداً من أسانيد الكافي، و (٣٠٨) أسانيد من أسانيد التهذيب، و (٦٠) سنداً من أسانيد الاستبصار، و ٤ أسانيد من أسانيد الفقيه.

٢ ـ مجموع ما رواه سهل بن زياد من هذه الأسانيد هو (١٣) سنداً، (١٢) منها في الكافي[٢]، والآخر في التهذيب[٣]، ورواه الشيخ عن الكليني.

٣ ـ من خلال التدقيق في طرق الشيخ الكليني إلى روايات النوفلي يتّضح أنّه اعتمد نسخاً عديدة من هذا الكتاب، إلّا أنّ أغلب النسخ التي اعتمدها هي نسخة «إبراهيم بن هاشم» حيث روى عنها ضمن (٤٦٣) سنداً، وطريقه إلى هذه النسخة هو «عليّ بن إبراهيم». وروى من طريق سهل بن زياد (١٢) سنداً فقط، بواسطة «عدّة من أصحابنا» أو أُستاذه «عليّ بن محمّد» المعروف بـ «علّان الكليني». كما روى من طريق «صالح بن أبي حمّاد الرازي» في (٦) مواضع، كلّها بواسطة أُستاذه «عليّ بن محمّد». وروى من طريق «أحمد بن محمّد بن خالد البرقي» في أربعة أسانيد، ثلاثة منها بواسطة «عدّة من أصحابنا»، والرابع بواسطة «عليّ بن إبراهيم». وروى من طرق أُخرى بشكل قليل.

٤ ـ إذا ألقينا نظرة على من روى عنه النوفلي لمعرفة المصادر التي اعتمدها وجدنا أنّ (٨٣٢) سنداً من الأسانيد المشار إليها تنتهي إلى السكوني. وهي تمثّل نسبة عالية جدّاً من

---

١. رجال النجاشي: ص٣٨ الترجمة٧٧ الرقم٧٧٣٨.

٢. الكافي: ج١ ص٢٣ ح١٦، وص٣٣ ح٧، وج٣ ص١٩٣ ح٥، وص٢٥٤ ح١٢، وص٢٦٩ ح٨، وص٢٧٠ ح١٦، و ص٤٦٠ ح٦، و ج٤ ص٢ ح٤، و ج٦ ص٣٣٢ ح٦، و ص٥١٧ ح٥، و ج٧ ص٤٦٣ ح٢٠، و ج٨ ص٣٨٢ ح٥٧٧.

٣. التهذيب: ج١ ص٣٢٥ ح١١٦.

رواياته. وهذا يعني أنّ النوفلي طريق لكتاب السكوني.

٥ ـ الملفت للنظر في روايات سهل بن زياد عن الحسين بن يزيد هي أنّ جميع ما كان في الأجزاء الأربعة الأُولى من الكافي ـ وهو ثمان روايات ـ ينتهي إلى السكوني. وهذا يعني أنّ هذا القسم من رواياته طريق إلى كتاب السكوني.

٤٥. حمزة بن محمّد

هو مهمل في كتب الرجال، ورواياته بهذا العنوان قليلة؛ حيث نجد هذا العنوان في سندين فقط لروايتين من روايات الكافي[1]. نعم، روى الصدوق الثانية منهما في من لا يحضره الفقيه[2]. والذي رواه سهل بن زياد عنه هو رواية واحدة فقط[3].

وهنا بعض الملاحظات نشير إليها:

١ ـ كلتا الروايتين المشار إليهما مكاتبة، وليس له رواية شفوية عن الإمام عليه السلام.

٢ ـ إنّه روى إحدى المكاتبتين المذكورتين عن الإمام الهادي عليه السلام، والأُخرى عن الإمام العسكري عليه السلام.

٣ ـ من خلال النقطتين السابقتين يتّضح بُعد موطن حمزة بن محمّد عن سامراء، والتي هي مقرّ الإمامين العسكريين عليهما السلام. ولعلّه لذلك ـ مضافاً للظروف المحيطة بالإمامين العسكريين عليهما السلام ـ كان قليل الرواية.

٤ ـ روى الصدوق رحمه الله كلتا الروايتين؛ إحداهما في من لا يحضره الفقيه، والأُخرى في التوحيد، وبسندين عن أجلّاء القمّيين[4]. وهذا ما يشعر بمقبولية الروايتين عند القمّيين مع تشدّدهم في الحديث.

---

١. الكافي: ج١ ص١٠٤ ح٢، و ج٤ ص١٨١ ح٦.

٢. من لا يحضره الفقيه: ج٢ ص٧٣ ح١٧٦٨.

٣. الكافي: ج١ ص١٠٤ ح٢، التوحيد: ص٩٧ ح٢، و ص١٠٢ ح١١٦ بسند آخر.

٤. «حدّثنا محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رحمه الله، قال حدّثنا محمّد بن الحسن الصفّار، عن سهل بن زياد، عن حمزة بن محمّد» التوحيد: ص٩٧ ح٣.

«حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار رحمه الله، عن أبيه عن سهل بن زياد، عن حمزة بن محمّد» (التوحيد: ص١٠٢ ح١٧، وانظر أيضاً: ح١٦).

من مجموع ما ذكر يمكن الوثوق بأنّ حمزة بن محمّد ممّن يروي عنه سهل بن زياد.

۴۶. خيران الخادم

وثّقه الشيخ في رجاله قائلاً: «خيران الخادم، ثقة»[۱].

وذكر الكشّي في ترجمته روايتين وقال عقيبهما:

> قال أبو عمرو: هذا يدلّ على أنّه كان وكيله، و لخيران هذا مسائل يرويها عنه و عن أبي الحسن عليه السلام[۲].

والمراد بأبي الحسن عليه السلام هو الإمام الهادي عليه السلام كما هو صريح عبارة العلّامة الحلّي حيث قال:

> خيران الخادم من أصحاب أبي الحسن الثالث عليه السلام، ثقة[۳].

ونودّ التنبيه على بعض الملاحظات:

۱ ـ من مجموع ما ذُكر يمكن الوثوق بأنّ خيران الخادم من طبقة مشايخ سهل بن زياد.

۲ ـ من خلال مراجعة الكتب الأربعة يتضح أنه لا رواية لخيران الخادم سوى رواية واحدة رواها الكليني والشيخ الطوسي[٤]، وهي مكاتبة وليست رواية شفهية.

۳ ـ صريح عبارة الكشيّ أنّ لخيران الخادم مسائل عديدة، إلّا أنّنا لا نجد له رواية في المصادر الحديثية سوى ما رواه الكليني، وهو غريب. خاصّة و أنّ الشيخ وغيره قد صرّحوا بوثاقته كما سبق. ولعلّه لإعراض المحدّثين عنها.

۴۷. رفاعة بن موسى

قال النجاشي في ترجمته:

> رفاعة بن موسى الأسدي النخّاس، روى عن أبي عبد الله و أبي الحسن عليهما السلام، كان ثقة في حديثه، مسكوناً إلى روايته، لا يعترض عليه بشيء من الغمز، حسن الطريقة. له

۱. رجال الطوسي: ص۳۸۶ الترجمة ۵۶۸۸.

۲. رجال الكشّي: ص۶۱۰ الرقم۱۱۳۳ و ۱۱۳۴.

۳. الخلاصة للحلّي: ص۲۶۶ الترجمة ۳۷۹.

٤. الكافي: ج۳ ص۴۰۵ ح۵، تهذيب الأحكام: ج۱ ص۲۷۹ ح۱۰۶ و ج۲ ص۳۵۸ ح۱۷، الاستبصار: ج۱ ص۱۸۹ ح۳.

كتاب مبوّب في الفرائض... .[1]

وهنا بعض النقاط نعرضها فيما يلي:

١ ـ مجموع الأسانيد الواردة في الكتب الأربعة والتي ورد فيها «رفاعة بن موسى النخاس» هو (٢٢٣) سنداً، منها (٧٢) سنداً في الكافي، و (٩١) سنداً في التهذيب، و (٤۶) سنداً في الاستبصار، و (١۴) سنداً في من لا يحضره الفقيه. وهذا ما يكشف عن كثرة رواياته واعتماد المشايخ الثلاثة عليها.

٢ ـ بملاحظة رواياته في الكتب الأربعة نجد أنّ عدداً من الرواة عنه من أجلّاء الرواة، فنجد فيهم: ابن أبي عمير، و فضالة بن أيّوب، والحسن بن محبوب، وابن أبي نصر البزنطي، وصفوان بن يحيى، وهذا ما يكشف عن جلالته وقيمة رواياته بين المحدّثين.

٣ ـ روى الكليني من طرق عديدة عن كتاب رفاعة، إلّا أنّ أغلب ما يرويه عنه هو من طريق «ابن أبي عمير» حيث روى عنه في (١٨) موضعاً، ورواياته عنه في أربعة عشر موضعاً بواسطة «عليّ بن ابراهيم عن أبيه»، وهو طريق قمّي، وإلى اثنين منها «محمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان»، وهو طريق نيشابوري، وإلى السندين الباقيين «حميد بن زياد عن الحسن بن محمّد بن سماعة»، وهو طريق كوفي واقفي.

وروى (١١) سنداً من طريق «الحسن بن محبوب»؛ (٨) منها بواسطة «أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري»، واثنين منها بواسطة «عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد»، وواحداً منها بواسطة «عليّ بن إبراهيم عن أبيه»، وكلّها طرق قمّية.

وروى (١٠) أسانيد من نسخة رواها «أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي»، طريقه إلى (٩) منها «عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد»، وإلى الآخر «عليّ بن إبراهيم عن أبيه»، وكلاهما طريق قمّي.

وروى (٧) أسانيد من طريق «فضالة بن أيّوب»، (۶) منها بواسطة «أحمد بن محمّد بن عيسى عن الحسين بن سعيد»، والأخير منها بواسطة «أحمد بن محمّد بن خالد عن أبيه»، وكلاهما طريق قمّي.

---

١. رجال النجاشي: ص١۶۶ الترجمة ۴٣٨.

وعليه فإنّ روايات سهل طريق لروايات رفاعة.

٤ ـ بملاحظة روايات رفاعة بن موسى يتّضح أنّ رواياته في أبواب أُصول الكافي قليلة، فمجموع ما رواه فيها خمس روايات[1]، بخلاف رواياته في الفروع فإنّها كثيرة جدّاً، وأنّ ما رواه الشيخ الكليني عن رفاعة بن موسى بواسطة سهل بن زياد فهو في أبواب الفروع.

٥ ـ إذا لاحظنا طبقة رفاعة بن موسى و أنّه يروي عن الإمامين الصادق والكاظم عليهما السلام فبصورة طبيعية لا يمكن رواية مثل سهل بن زياد عنه بصورة مباشرة، ما لم يكن أحدهما من المعمّرين. وبمراجعة روايات سهل بن زياد التي تنتهي إلى رفاعة بن موسى والبالغة خمس عشرة رواية، وجدنا الواسطة بينهما في أربع عشرة منها[2]، وأنّ الرواية عنه بصورة مباشرة هي واحدة فقط[3]، وهذا ما يثير الشكّ تجاهها، فلابدّ من تسليط الأضواء عليها، فنقول:

أ ـ لم يذكر السيّد البروجردي رحمه الله هذا السند في محلّه، فذكر «داود بن مهران»، ثمّ «داود النهدي»، ثم «الريانّ بن الصلت»، ثمّ «سعيد بن جناح»[4]، فلعلّه أغفله، أو ذكره في موضع آخر.

ب ـ قال السيّد الخوئي في العنوان «رفاعة بن موسى»:

> ثم إنّ محمّد بن يعقوب روى عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد و سهل بن زياد جميعاً، عن رفاعة بن موسى، عن أبي عبد الله عليه السلام... و رواها الشيخ بإسناده عن محمّد بن يعقوب مثله... الظاهر وقوع السقط فيهما فإنّ أحمد بن محمّد (و هو ابن عيسى) و سهل بن زياد لا يمكن أن يرويا عن رفاعة بن موسى بلا واسطة، و إنّما يرويان عنه بواسطة أو بواسطتين. و يؤيّد ما ذكرنا أنّ الشيخ رواها بعينها بسنده عن الحسين بن سعيد، عن صفوان و فضالة، عن رفاعة بن موسى... .[5]

---

١. الكافي: ج١ ص٤٢٨ ح٢٦، و ص٥٤٦ ح١٨، و ج٢ ص١٨٣ ح٢١، و ص١٨٥ ح٢، و ص٢٠٣ ح١٨.

٢. المصدر السابق: ج٣ ص٤٩٧ ح٣، و ص٥٤٣ ح٣، و ج٤ ص٨٢ ح٧، وص٣٢٤ ح٤، وص٣٤٧ ح٢، و ص٣٧١ ح٧، و ص٤٣٩ ح٣، و ص٤٦٠ ح٣، و ج٥ ص٢٠٩ ح٤، و ص٢١٠ ح٩، و ص٤٠٧ ح٩، و ج٦ ص١١٢ ح٥، و ص٢٣٣ ح٦، و ج٧ ص٤٣٣ ح٢٢.

٣. المصدر السابق: ج٤ ص٥٠٦ ح١. وعنه في التهذيب: ج٥ ص٣٨ ح١١٤. و وسائل الشيعة: ج١٤ ص١٧٩ ح١٨٩١٩.

٤. ترتيب أسانيد كتاب الكافي: ص٤٧٩.

٥. معجم رجال الحديث: ج٧ ص١٩٩ الترجمة ٤٦١٠.

ج ـ الموجود في الطبعة **المحقّقة في مركز** أبحاث دار الحديث لكتاب الكافي هو مطابق للموجود في الطبعة المعروفة، ممّا يكشف عن اتّحاد النسخ في ذلك، إلّا أنّه تمّ التهميش عليه بما يلي:

> المعهود والمتكرّر في الأسناد رواية سهل بن زياد عن رفاعة بن موسى بالتوسّط، والواسطة بينهما في الأغلب هو أحمد بن محمّد [بن أبي نصر]... .[1]

أقول: استظهار وجود سقط في السند، وأنّه بلحاظ السند التالي له هو «أحمد بن محمّد بن أبي نصر» في محلّه. وعليه فالأصحّ عدم رواية سهل بن زياد عن رفاعة بن موسى بصورة مباشرة، وأنّ السند الوارد في الكافي قد سقط منه العنوان المتوسّط بينهما.

٤٨. الريان بن الصلت

ذكره النجاشي بقوله:

> الريّان بن الصلت الأشعري القمّي، أبو عليّ، روى عن الرضا عليه السلام، كان ثقة صدوقاً، ذكر أنّ له كتاباً جمع فيه كلام الرضا عليه السلام في الفرق بين الآل و الأمة... .[2]

وبمراجعة أسانيد الكتب الأربعة تتّضح النقاط التالية:

١ ـ مجموع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة (١٧) سنداً، (٩) منها في الكافي.

٢ ـ طريق الكليني لرواياته متعدد، وأكثر طريق اعتمده هو طريق سهل بن زياد حيث روى عنه في أربعة مواضع[3].

٣ ـ جميع ما رواه الكليني من طريق سهل بن زياد فقد رواه عنه بواسطة «عدّة من أصحابنا».

٤ ـ من خلال التدقيق فيما رواه الكليني عنه يتّضح أنّ جميع ما رواه عنه في فروع الكافي والروضة فقد رواه عن «يونس»، ونظر القمّيين سيّء في يونس، ومع ذلك فقد روى الريّان عنه مع كونه قمّياً، ورواها عنه سهل بن زياد وهو قمّي أيضاً، ورواها عن سهل «عدّة من

١. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج٩ ص١٤٦ ح٧٩٢٠.

٢. رجال النجاشي: ص١٦٥ الترجمة ٤٣٧.

٣. الكافي: ج٤ ص١٠٧ ح٤، و ج٥ ص٢٩٧ ح١، و ج٨ ص١٦٥ ح١٧٧.

أصحابنا»، وثلاثة منهم رازيّون.

داود بن القاسم الجعفريّ: انظر: أبو هاشم الجعفريّ.

٤٩. داود بن مهران

هو مهمل في كتب الرجال. وهنا بعض النقاط نشير إليها:

١ ـ لا نجد في كتب الحديث الشيعية هذا العنوان في شيء من الأسانيد سوى سنداً واحداً، رواه الشيخ الكليني[١]، وهذا ما يثير الشكّ تجاهه، وهل أنّ لهذا العنوان وجوداً خارجياً أم لا؟ فمن جهة هو مهمل في كتب الرجال، ومن جهة لا نجده في شيء من الأسانيد.

٢ ـ ذكره السيّد الخوئي قائلاً:

> داود بن مهران، روى عن عليّ بن إسماعيل الميثمي، و روى عنه سهل بن زياد. الروضة الحديث (٣٣١)[٢].

وصريح العبارة أنّه ممّن يروي عنه سهل بن زياد.

٣ ـ ذكر السيّد البروجردي هذا السند وعلّق على الفقرة التالية منه «...داود بن مهران **عن عليّ بن الحصين الميثمي**» بقوله: «الإرسال في هذا السند ظاهر»[٣]، ولم يعلّق على «داود بن مهران» بشيء، ممّا يكشف عن صحّة العنوان في نظره.

٤ ـ من جملة العناوين الواردة في كتب الرجال عنوان «داود بن مهزيار»[٤]، ومن المحتمل تصحيف «داود بن مهران» عن «داود بن مهزيار» للتشابه الكبير في كتابتهما. لكن مجرّد التشابه لا يعني وقوع التصحيف، بل لابدّ من توفر القرائن الدالّة على ذلك.

٥ ـ في برنامج «دراية النور» وضمن حقل «الأسناد / الراوي» ذكر العنوان «داود بن مهران» وجعل إلى جانبه علامة التحريف، وعند وضع المؤشّر عليه يظهر العنوان «داود بن مهزيار»؛ أي أنّه محرّف عنه.

---

١. الكافي: ج٨ ص٢٤١ ح٣٣١.

٢. معجم رجال الحديث: ج٧ ص١٣١ الترجمة ٤٤٢٧.

٣. ترتيب أسانيد كتاب الكافي: ص٤٧٩.

٤. أنظر: رجال الطوسي: ص٣٧٥ الرقم٥٥٥٤.

٦ ـ الموجود في الطبعة المحقّقة في مركز أبحاث دار الحديث لكتاب الكافي هو مطابق للموجود في الطبعة المعروفة، وقد علّق عليه في الهامش بما يلي:

لم نجد هذا العنوان في غير سند هذا الخبر، والمظنون قويّاً كونه محرّفاً من «داود بن مهزيار»؛ فقد روى داود بن مهزيار عن «عليّ بن إسماعيل» في رجال الكشّي، ص ٨١، الرقم ١٣٧؛ والتهذيب، ج ١، ص ٣٦٩، ح ١١٢٥. وداود بن مهزيار، هو أخو «عليّ بن مهزيار» مذكور في رجال الطوسي، ص ٣٧٥، الرقم ٥٥٥٤[1].

إلّا أنّ المقدار المذكور من القرائن لا يورث الاطمئنان بأنّ الصحيح فيه «داود بن مهزيار»، فإن كانت ثمّة قرائن أُخرى دالّة على ذلك أخذنا بها، وإلّا فهو مجرّد احتمال.

٧ ـ من النقاط التي تعيننا على معرفة العنوان الصحيح في حال وقوع التصحيف في السند هي ملاحظة الأسانيد المشابهة، وفي المقام إذا راجعنا كتب الحديث لم نجد ذكراً لداود بن مهزيار في شيء من أسانيد الكافي، فضلاً عن وجود سند مشابه للسند محلّ الكلام، بل لم نجد ذكره في شيء من كتب الحديث سوى رواية واحدة رواها الشيخ في التهذيب والاستبصار[2]، وهي عن «داود بن مهزيار عن عليّ بن إسماعيل» أيضاً، إلّا أنّها رواية واحدة، لا يمكننا من خلالها إثبات وقوع التصحيف في السند محلّ الكلام.

نعم، عنوان «داود بن مهزيار» منسجم طبقة مع الراوي «سهل بن زياد»، والمروي عنه وهو «عليّ بن إسماعيل»، فطبقة «داود بن مهزيار» لا تأبى التصحيف المذكور، فلا يبعد كونه صحيحاً.

فاتّضح ممّا تقدم أنّ عدّ داود بن مهران فيمن يروي عنه «سهل بن زياد» محلّ ترديد، واحتمال التصحيف أقوى، لكنّه لا يبلغ حدّ الاستظهار. فما جاء في معجم رجال الحديث من ذكره بدون ترديد لا يمكن الموافقة عليه.

٥٠. داود النهدي

الظاهر أنّه «داود بن محمّد النهدي» الذي وثّقه النجاشي بقوله:

---

١. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج١٥ ص٥٤٩ ح١٥١٤٦.

٢. التهذيب: ج١ ص٣٦٩ ح١٨، الاستبصار: ج١ ص١١٠ ح٩.

داود بن محمّد النهدي، ابن عمّ الهيثم بن أبي مسروق، كوفي ثقة، متأخّر الموت، روى عنه يحيى بن زكريّا اللؤلؤي...[١]

وهنا بعض الملاحظات لا بأس بالتنبيه عليها:

١ ـ مجموع روايات داود النهدي في الكتب الأربعة هو سبع روايات[٢]، والذي رواه سهل بن زياد عنه رواية واحدة فقط[٣].

٢ ـ ملاحظة عناوين الأبواب التي وردت فيها هذه الروايات يكشف عن تفرّقها في أبواب عديدة ممّا يكشف عن تنوّع رواياته.

٣ ـ ذكر السيّد البروجردي هذا السند وعلّق على «داود النهدي» بقوله:

لعلّه داود بن محمّد النهدي ابن عمّ الهيثم بن أبي مسروق.[٤]

ولم يعلّق بشيء آخر، ممّا يشعر بعدم الخلل في السند من جهة أُخرى.

فالذي يبدو ممّا ذكرناه أنّ سهل بن زياد من الرواة عنه، لكن لقلّة رواياته لا نجد لسهل إلّا رواية واحدة عنه.

الدهقان: انظر: عبيد الله الدهقان.

٥١. سالم

قال النجاشي في ترجمته:

سالم بن مكرم بن عبد الله، أبو خديجة، و يقال: أبو سلمة الكناسي، يقال: صاحب الغنم، مولى بني أسد الجمّال. يقال: كنيته كانت أبا خديجة، و أنّ أبا عبد الله عليه السلام كنّاه أبا سلمة. ثقة ثقة، روى عن أبي عبد الله و أبي الحسن عليهما السلام. له كتاب يرويه عنه عدّة من أصحابنا... .[٥]

---

١. رجال النجاشي: ص١٦١ الترجمة٤٢٧.

٢. الكافي: ج١ ص٢٧٥ ح٢، وج٣ ص١١٩ ح١، وص١٦٧ ح٢، وج٥ ص٣٨٧ ح٤، وج٦ ص١٩٥ ح٦. من لا يحضره الفقيه: ج٢ ص٣٣٧ ح٢٦١١، وص٣٤٥ ح٢٦٤٠. تهذيب الأحكام: ج٨ ص٢٣١ ح٦٨.

٣. الكافي: ج٥ ص٣٨٧ ح٤.

٤. ترتيب أسانيد كتاب الكافي: ص٤٧٩.

٥. رجال النجاشي: ص١٨٨ الترجمة ٥٠١.

وإليك فيما يلي بعض النقاط:

١ ـ روى سالم بن مكرم الكثير من الروايات، فقد تكرّر اسمه في (١٢٥) سنداً من أسانيد الكتب الأربعة، فورد اسمه (٧٢) مرّة في أسانيد الكافي، و (١٢) مرّة في من لا يحضره الفقيه، و (٢٨) مرّة في أسانيد التهذيب، و (١٣) مرّة في أسانيد الاستبصار. ولا نجد لسهل بن زياد عن سالم إلّا رواية واحدة[1]، وهذا ما يثير الشكّ تجاهها.

٢ ـ بما أنّ «سالم» من أصحاب الإمامين الصادق والكاظمعليهما السلام فبلحاظ الطبقة لا يمكن رواية «سهل بن زياد» عنه.

٣. لم يذكر السيّد البروجرديرحمه الله هذا السند في محلّه، فذكر «الريّان بن الصلت»، ثمّ «سعيد بن جناح»، ثمّ «سليمان بن سماعة»، ثمّ «صفوان بن يحيى»[2]، فلعلّه أغفله، أو ذكره في موضع آخر.

٤ ـ ذكره السيّد الخوئيرحمه الله وذكر سهل بن زياد في عداد من روى عنه[3]، وهو دالّ على أنّ «سالم» من مشايخ «سهل».

٥ ـ لا نجد رواية سهل بن زياد عن سالم في برنامج «دراية النور»، وبمراجعة السند المذكور نجد التعليق عليه بما يلي: «في المطبوعة زيادة: عن سالم»[4]، وهو صريح في وقوع الخطأ فيه، وبالتالي عدم رواية «سهل» عنه.

٦ ـ الموجود في الطبعة المحقّقة في مركز أبحاث دار الحديث لكتاب الكافي هو كالتالي: «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛ وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛ وَمحمّد بْنُ يَحْيى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ محمّد جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ...»، وليس فيه «عن سالم»، وتمّ التهميش عليه بما يلي:

> في «بف»: لا يوجد «بن زياد». وفي «بح، بف، بن، جت» والوسائل زيادة «عن سالم»، وهو سهو؛ فقد روى سهل بن زياد عن [الحسن] بن محبوب في أسنادٍ

---

١. الكافي: ج٦ ص٢٠٣ ح٤.

٢. ترتيب أسانيد كتاب الكافي: ص٤٧٩.

٣. معجم رجال الحديث: ج٨ ص٨ الترجمة ٤٩٢١.

٤. انظر حقل الإسناد / السند.

كثيرةٍ جدّاً، ولم نجد رواية من يسمّى بسالم عن ابن محبوب في شيءٍ من الأسناد[1].

وهو صريح في أنّ بعض نسخ الكافي المشار اليها مشتملة على الفقرة: «عن سالم».

٧. من خلال البحث عن الحديث وتخريجه من المصادر وجدنا سنده في «وسائل الشيعة» عارياً عن فقرة: «عن سالم»، وهو كاشف عن أنّ نسخة الكافي التي كانت عند الشيخ الحرّ فاقدة لهذه الفقرة.

وإمعان النظر في النقاط المشار إليها ينتهي بنا إلى الاطمئنان بعدم وجود من يسمّى بـ«سالم» في مشايخ سهل بن زياد.

٥٢ـ سعيد بن جناح

قال النجاشي في ترجمته:

> سعيد بن جناح الأزدي، مولاهم بغدادي، روى عن الرضا عليه السلام. له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا عدّة من أصحابنا... .[2]

وقال في موضع آخر:

> سعيد بن جناح أصله كوفي، نشأ ببغداد و مات بها، مولى الأزد، و يقال: مولى جهينة. و أخوه أبو عامر. روى عن أبي الحسن و الرضا عليهما السلام، و كانا ثقتين. له كتاب «صفة الجنة و النار» و كتاب «قبض روح المؤمن و الكافر»... .[3]

بالقاء نظرة على رواياته في الكتب الأربعة ننتهي لما يلي:

١ ـ لم يرد وصف «سعيد بن جناح» بالأزدي في شيء من الأسانيد، وإنّما الوارد في موضع واحد هو «سعيد»، وفي الباقي «سعيد بن جناح».

٢ ـ مجموع ما أُسند عن هذا العنوان هو (٢٢) سنداً؛ (١٨) منها في الكافي، و (٣) منها في التهذيب، وواحد في الاستبصار، ولم يرو عنه في من لا يحضره الفقيه.

٣ ـ الطرق التي اعتمدها الكليني في الرواية عنه عديدة، فأغلب ما رواه عنه هو من طريق

١. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج١٢ ص٨٦ ح١١٢٥٤.

٢. المصدر السابق: ص١٨٢ الترجمة ٤٨١.

٣. رجال النجاشي المصدر السابق: ص١٩١ الترجمة ٥١٢.

«أحمد بن محمّد بن عيسى»، **وهو طريق قمي**، حيث روى عنه في تسعة مواضع. وروى من طريق «منصور بن العبّاس الرازي» **في خمسة مواضع**، وهو طريق رازي، وروى من طريق «سهل بن زياد» في أربعة **مواضع**[1]، **وهو طريق قمّي**. وقد رواها أجمع عن «عدة من أصحابنا». **كما روى في موضع واحد عن** «السندي بن الربيع»، وهو بغدادي.

٤ ـ بمتابعة عنوان «سعيد بن جناح» **في** الروايات عثرنا على السند التالي: «محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن السندي بن الربيع، عن سعيد بن جناح، قال: كنت عند أبي جعفر عليه السلام في منزله بالمدينة فقال...»،[2] وهذه رواية له عن الإمام الجواد عليه السلام.

٥ ـ إذا ألقينا نظرة على رواياته وجدناها في أبواب عديدة حيث وردت في جميع أجزاء الكافي سوى الجزء السابع، والملفت للنظر أنّ جميع ما رواه الكليني من طريق سهل بن زياد هو في الجزء السادس.

وهنا تساؤل يعرض للأذهان مفاده: هل أنّ ذكر النجاشي لترجمة «سعيد بن جناح» مرّتين كاشف عن تعدّد الرجل، وأنّه يوجد رجلان بهذا العنوان في طبقة واحدة أو متقاربة، أم أنّه مجرّد تكرار ناجم عن غفلة أو شبهها ؟ وعلى تقدير التعدّد، فأيّ الرجلين يروي عنه سهل بن زياد؟

للإجابة على ذلك نذكّر ببعض الأُمور:

الأوّل: من الغريب أنّه لم يذكره كلّ من الكشّي وابن الغضائري والبرقي، كما لم يتعرّض له الشيخ في كتابيه «الرجال» و «الفهرست»، في حين أنّه روى عنه في التهذيب والاستبصار، وله كتاب أو أكثر كما تقدّم عن النجاشي.

الثاني: إنّ السيّد الخوئي رحمه الله ذكر عنوان «سعيد بن جناح» مرّتين متتاليتين من دون زيادة شيء في العنوان أو نقصانه[3]، واستظهر في نهاية الترجمة الثانية منهما اتّحاد العنوانين قائلاً:

---

١. ثلاث منها بدون واسطة، وواحدة بواسطة الكافي: ج٦ ص٣٨٢ ح٢، و ص٤٣٢ ح٩، و ص٥٢٥ ح٣. والرابعة بواسطة «مَنصُورِ بنِ العَبَّاسِ» (الكافي: ج٦ ص٤٧٦ ح١).

٢. الكافي: ج٣ ص٣٢١ ح٧.

٣. أُنظر معجم رجال الحديث: ج٨ ص١١٥ الترجمة ٥١١٩، و ص١١٦ الترجمة ٥١٢٠.

اتّحاده مع سابقه ظاهر، فتعرُّضُ النجاشي لترجمته مرّتين تكرار[1].

الثالث: قال العلّامة المامقاني:

> من لاحظ العبارتين علم باتّحاد العنوانين وأنّ إعادته لترجمته في محلّه؛ فإنّ الترجمة الثانية تضمّنت توثيقه وتوثيق أخيه وروايته عن أبي الحسنعليه السلام أيضاً، واسم كتابيه، وطريقاً آخر إليه.[2]

الرابع: الظاهر من برنامج «دراية النور» هو وحدة العنوانين أيضاً؛ حيث أورد الترجمتين المذكورتين تحت عنوان واحد وهو «سعيد بن جناح»، كما أورد جميع الروايات المروية عن سعيد بن جناح تحت هذا العنوان، مضافاً إلى أنّه أدرج جميع الذين رووا عن سعيد بن جناح، وروى عنهم تحت هذا العنوان أيضاً، وجميعها مشعرة بوحدة العنوانين.

الخامس: النقطة الملفتة للنظر في روايات سعيد بن جناح هي أنّ عدداً مهمّاً منها قد ورد في أبواب الأطعمة والأشربة[3]، وهي غير منسجمة مع عنوان كتابيه المذكورين في الترجمة الثانية، كما أنّ بعض الروايات الواردة في بقية أجزاء الكافي غير منسجمة مع العنوانين المذكورين أيضاً. ومن هنا يثار احتمال تعدّد «سعيد بن جناح»، خاصّة وأنّ النجاشي ذكره في موضعين من كتابه.

السادس: من خلال التدقيق في عبارة النجاشي نصل إلى نقاط الفرق التالية بين ما ذكره في الترجمتين:

أ ـ ذكر في الترجمة الأولى أنّ له كتاباً. بينما صرّح في الترجمة الثانية بأنّ له كتابين.

ب ـ لم يذكر عنوان الكتاب في الترجمة الأُولى، وإنّما اكتفى بالقول: «له كتاب». بينما صرّح في الترجمة الثانية بأنّ له كتابين، وذكر عنوانهما فقال: «له كتاب صفة الجنّة و النار، و كتاب قبض روح المؤمن و الكافر».

ج ـ ذكر في الترجمة الأُولى طريقه إلى الكتاب بقوله: «يرويه جماعة، أخبرنا عدّة من

---

١. المصدر السابق: ج٨ ص١١٦ الترجمة ٥١٢٠.

٢. تنقيح المقال: ج٢ ص٢٦.

٣. الكافي: ج٦ ص٢٨٨ ح٤، و ص٣٢٣ ح١، و ص٣٨٢ ح٢، و ص٤٣٢ ح٩، و ص٤٧٦ ح١، و ص٤٨١ ح٤، و ص٥٢٥ ح٣، و ص٥٢٦ ح٥، و ج٨ ص١٩٣ ح٢٢٨.

أصحابنا، عن أحمد بن محمّد الزراري، قال: حدّثنا محمّد بن جعفر، قال: حدّثنا عبد الله بن محمّد بن خالد، عن سعيد». بينما ذكر في الترجمة الثانية طريقه إلى كتابيه بقوله: «أخبرنا أبو عبد الله القزويني ابن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى قال: حدّثنا أبي قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن عيسى، عنه»، وهو غير الطريق المذكور في الترجمة الأولى.

د ـ قال في الترجمة الأولى: «سعيد بن جناح الأزدي، مولاهم بغدادي، روى عن الرضاﷺ» ولم يذكر أنّه يروي عن أبي الحسنﷺ، بينما صرّح في الترجمة الثانية بأنّه «روى عن أبي الحسن و الرضاﷺ». نعم، يحتمل زيادة الواو، وأنّ الأصل فيها «روى عن أبي الحسن الرضاﷺ»، إلّا أنّ الموجود في النسختين المطبوعتين هو الأوّل.

هـ ـ أوضح في الترجمة الثانية نقطة حول الكتابين فقال: «سعيد يروي هذين الكتابين، عن عوف بن عبد الله، عن أبي عبد اللهﷺ. و عوف بن عبد الله مجهول». ولم يذكر نظيرها في الترجمة الأُولى، ولا نجد «عوف بن عبد الله» في أسانيد الكتب الأربعة، وبمتابعة الروايات التي رواها سعيد بن جناح في الكتب الأُخرى عثرنا على ثلاث روايات عن عوف بن عبد الله،[1] علماً أنّ مضامينها منسجمة مع عنوان الكتابين المذكورين.

و ـ صرّح النجاشي بتوثيق سعيد وأخيه في الترجمة الثانية، بينما لم يتعرّض في الترجمة الأُولى لتوثيق الرجل أو تضعيفه. وبالتدقيق في الروايات المروية عن سعيد بن جناح نجد أنّه روى اثنتين منها عن أخيه[2]، وهاتان الروايتان تناسبان كتاب صفة الجنّة و النار، بل إنّ الروايات المروية في أُصول الكافي تناسب عنواني الكتابين، وكذلك الرواية المروية في أبواب الصلاة من فروع الكافي، بخلاف الروايات الأُخرى فإنّها غير منسجمة مع العنوانين المذكورين.

فهذه جملة أمور اختلفت فيها الترجمتان، وهي تؤيّد التعدّد. وفي قبالها نجد بعض النقاط تؤيّد الاتّحاد هي:

أ ـ اتّحاد اسمه واسم أبيه، خاصّة وأنّ اسم «جناح» قليل الاستعمال، كما أنّ «سعيد»

---

١. التوحيد: ص٣٥٠، الاختصاص: ص٣٤٥، و ص٣٥٩.

٢. الكافي: ج٢ ص٢٩٧ ح٢، و ص٣١٣ ح٢.

ليس بتلك الكثرة.

ب ـ كلاهما أزدي.

ج ـ كلاهما بغدادي.

د ـ روايتهما عن الرضا عليه السلام.

هـ ـ ذكره العلّامة وابن داود في موضع واحد، وهو ما يكشف عن فهمهما الاتّحاد. نعم، يحتمل تعدّد نسخ فهرست النجاشي، وأنّ النسخة التي كانت عند العلّامة وابن داود فاقدة لإحدى الترجمتين، كما يظهر من مقارنة عبارتيهما بعبارة النجاشي.

وبذلك نرى أنّ المجموعة الأولى من القرائن دالّة على التعدّد، خاصّة وأنّ النجاشي خرّيت هذا الفنّ، ومن البعيد غفلته خلال هذا الفاصل القليل بين الترجمتين، بينما تدلّ المجموعة الثانية من القرائن على وحدة الرجل.

نعم، هناك نقطة ينبغي تسليط الأضواء عليها ودراستها وهي: هل أنّ نسخ كتاب النجاشي متّحدة أم مختلفة في هذا المجال، وهل أنّ النسخة المعتبرة متضمّنة لكلتا الترجمتين أم إحداهما، وما هي قيمة النسخ علمياً، إلّا أنّني أتركه لأهل الخبرة في هذا المجال، فالمقام لا يسع ذلك.

والذي ننتهي إليه من مجموع ما تقدّم هو صعوبة الجزم بالوحدة أو التعدّد، فإنّ لكلّ من الاحتمالين وجهاً، وإن كان الظنّ القويّ في جانب التعدّد، فقول المامقاني رحمه الله: «من لاحظ العبارتين علم باتّحاد العنوانين» غريب، حيث إنّ ملاحظة العبارتين مع وجود نقاط الفرق المشار إليها آنفاً لا ينتهي بنا للعلم بالاتّحاد، بل قد ينتهي للعلم أو الظنّ بالتعدّد.

بقي علينا الإجابة عن سؤال آخر، هو: على فرض التعدّد، فهل الذي يروي عنه سهل بن زياد هو الأوّل ـ والذي سكت النجاشي عن توثيقه ـ أم الثاني والذي صرّح النجاشي بتوثيقه؟

الذي يبدو من ملاحظة الروايات الواردة هو أنّ سهلاً يروي عن كلا الرجلين؛ فيروي عن الأوّل بقرينة وجود عدد من الروايات في أبواب الأطعمة والأشربة، وهي غير منسجمة مع عنوان الكتابين المذكورين في ترجمة الثاني، فلابدّ أن يراد به الأوّل. كما أنّه يروي عن الثاني بقرينة وجود عدد من الروايات في أبواب تناسب عنوان الكتابين المذكورين في ترجمة الثاني.

وعلى أيّ حال فسواء قلنا بوحدة العنوانين أم بتعدّدهما فإنّ «سهل بن زياد» يروي عن «سعيد بن جناح».

٥٣. السنديّ بن الربيع

ذكره النجاشي كما يلي:

سنديّ بن الربيع البغدادي، روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام. له كتاب يرويه صفوان بن يحيى و غيره... .[١]

وهنا بعض النقاط نشير إليها:

١ ـ رواية «صفوان بن يحيى» وغيره لكتاب السنديّ مشعرة بجلالة شأنه وقيمة الكتاب العلمية.

٢ ـ الذي يثير الانتباه هو قلّة رواياته في الكتب الأربعة، فجميع ما أُسند عنه فيها هو (١٩) سنداً، حيث روى أربع روايات في الكافي، وعشر روايات في التهذيب، وروايتين في الاستبصار. وسببه إمّا صغر حجم الكتاب، أو إعراض المحدّثين عن رواياته.

٣ ـ ما رواه عنه سهل بن زياد هو رواية واحدة فقط[٢]، إلّا أنّ الذي يثير الشكّ تجاهها هو أنّ السنديّ من أصحاب الكاظم عليه السلام، وطبقة «سهل» لا تساعد على الرواية عن أصحاب الكاظم عليه السلام بصورة مباشرة، فهل السنديّ من مشايخ سهل؟

بمراجعة رواياته نرى في الرواة عنه العناوين التالية: محمّد بن الحسن الصفار، حيث روى عنه في (١٢) موضعاً من التهذيب، وهو متأخّر عن سهل بن زياد. كما نجد العنوان «عليّ بن الحسن بن عليّ بن فضّال» قد روى عنه في (١٢) موضعاً من التهذيب، وهو من طبقة سهل بن زياد، كما نجد في الرواة عنه عنوان «محمّد بن أحمد بن عمران الأشعري» صاحب نوادر الحكمة[٣]، وقد روى في كتابه عن سهل بن زياد فهو إمّا متأخّر طبقة عن سهل، أو معاصر له، فمن البعيد وقوع الخطأ في جميع هذه الأسانيد، فلعلّه روى عن الإمام

---

١. رجال النجاشي ١٨٧: الترجمة ٤٩٦.

٢. الكافي: ج١ ص١٠٢ ح٧.

٣. روى عنه في الكافي والتهذيب والاستبصار.

الكاظمعليه السلام في أيّام شبابه.

٥٤. السيّاري

قال النجاشي:

> أحمد بن محمّد بن سيّار أبو عبد الله الكاتب، بصري، كان من كتّاب آل طاهر في زمن أبي محمّدعليه السلام، و يعرف بالسيّاري، ضعيف الحديث، فاسد المذهب، ذكر ذلك لنا الحسين بن عبيد الله، مجفوّ الرواية، كثير المراسيل. له كتب وقع إلينا منها: كتاب ثواب القرآن، كتاب الطبّ، كتاب القراءات، كتاب النوادر، كتاب الغارات... .[١]

وهنا بعض النقاط نشير إليها:

١ ـ المصدر الذي اعتمده النجاشي في تقييم السيّاري هو ما ذكره الحسين بن عبيد الله الغضائري كما هو صريح العبارة. وقد يقال: إنّ هذا النحو من التعبير في كتاب النجاشي كاشف عن عدم اعتماده الكامل على ما جاء في التقييم، ويشهد لذلك أنّه ذكر تتمّة التقييم بعد بيان المصدر.

٢ ـ مجموع الأسانيد التي ورد فيها السيّاري في الكتب الأربعة هو (٧٢) سنداً، (٤٩) سنداً منها في الكافي، و (٢١) سنداً منها في التهذيب، وسندان في الاستبصار، وليس له في من لا يحضره الفقيه رواية.

٣ ـ إذا ألقينا نظرة على رواياته في الكافي وجدنا أنّ طريق الشيخ الكليني إلى رواياته متعدّد، فروى (١٦) منها من طريق «محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري»، بواسطة «محمّد بن يحيى العطّار»، أو «أحمد بن إدريس»، كما روى (١١) منها من طريق «الحسين بن محمّد بن عامر»، وروى (٧) منها من طريق «عليّ بن محمّد»، و (٣) منها من طريق «محمّد بن يحيى العطّار عن عبد الله بن جعفر الحميري»، وروى اثنين منها عن «سهل بن زياد»[٢]، واثنين من نسخة رواها «أحمد بن محمّد بن خالد»، وروى هذه الأربع

---

١. رجال النجاشي: ص٨٠ الترجمة ١٩٢.

٢. الكافي: ج٦ ص٣٠٧ ح٣، و ص٥٣١ ح١.

عن «عدّة من أصحابنا».

٥٥. صفوان بن يحيى

قال النجاشي في ترجمته:

صفوان بن يحيى أبو محمّد البجلي بيّاع السابري، كوفي، ثقة ثقة عين. روى أبوه عن أبي عبد الله عليه السلام، و روى هو عن الرضا عليه السلام، وكانت له عنده منزلة شريفة. ذكره الكشّي في رجال أبي الحسن موسى عليه السلام و قد توكّل للرضا و أبي جعفر عليهما السلام، و سلم مذهبه من الوقف، و كانت له منزلة من الزهد و العبادة، و كان جماعة الواقفة بذلوا له مالاً كثيراً، و كان شريكاً لعبد الله بن جندب و عليّ بن النعمان. و روي أنّهم تعاقدوا في بيت الله الحرام أنّه من مات منهم صلّى من بقي صلاته و صام عنه صيامه و زكّى عنه زكاته، فماتا و بقي صفوان، فكان يصلّي في كلّ يوم مئة و خمسين ركعة، و يصوم في السنة ثلاثة أشهر، و يزكّي زكاته ثلاث دفعات و كلّ ما يتبرع به عن نفسه ممّا عدا ما ذكرناه يتبرّع (تبرّع) عنهما مثله. و حكى أصحابنا أنّ إنساناً كلّفه حمل دينارين إلى أهله إلى الكوفة فقال: إنّ جمالي مكرية و أنا أستأذن الأُجراء. و كان من الورع و العبادة على ما لم يكن عليه أحد من طبقته رحمه الله. و صنّف ثلاثين كتاباً كما ذكر أصحابنا... مات صفوان بن يحيى رحمه الله سنة عشر و مئتين.[١]

وبإلقاء نظرة على رواياته في الكتب الأربعة نتوصّل للنتائج التالية:

١ ـ روى عنه المشايخ الثلاثة بكثرة فبلغت الأسانيد المروية عنه في الكافي (١٠٤٦) سنداً، وفي التهذيب (١٣٩٧) سنداً، وفي الاستبصار (٦٠٦) أسانيد، وفي من لا يحضره الفقيه (٩١) سنداً.

٢ ـ روى الكليني عنه من طرق عديدة، فأكثر طريق اعتمده هو «محمّد بن عبد الجبّار القمي» حيث بلغت الأسانيد المروية عنه (٤٢٧) سنداً، رواها عنه بواسطة أُستاذه «أبو علي الأشعري» وهذا طريق قمّي. وروى من طريق «الفضل بن شاذان النيشابوري» (٢٠٨) سنداً، رواها عنه بواسطة «محمّد بن إسماعيل النيشابوري»، وهذا طريق نيشابوري. وروى من

---

١. رجال النجاشي: ص١٩٧ الترجمة ٥٢٤.

طريق «محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب» (۱۱۶) سنداً، بواسطة «محمّد بن يحيى العطّار»، وهو طريق قمّي. وروى من طريق «إبراهيم بن هاشم» (۷۷) سنداً، رواها عنه بواسطة ابنه «عليّ بن ابراهيم»، وهذا طريق قمّي أيضاً. وروى من طريق «أحمد بن محمّد بن عيسى» (۵۲) سنداً، (۳۴) منها من دون توسّط بينه وبين صفوان، و (۱۸) منها بتوسّط «الحسين بن سعيد الأهوازي»، رواها عنه بواسطة «عدّة من أصحابنا» أو «محمّد بن يحيى العطّار». وروى من طريق «سهل بن زياد» (۱۵) رواية؛ خمس منها من دون واسطة بينهما[1]، والباقي مع الواسطة[2]، رواها عنه بواسطة «عدّة من أصحابنا» في عشرة مواضع، و «عليّ بن محمّد» أو «محمّد بن الحسن» في الباقي.

۳ ـ توفّي صفوان بن يحيى سنة (۲۱۰) كما صرّح بذلك النجاشي في فهرسته، ولهذا قد يقع الشكّ في رواية سهل عنه بصورة مباشرة للفاصل الكبير بينهما، إلّا أنّ هذا الشكّ يرتفع بملاحظة النقاط التالية:

أ ـ ذكر السيّد البروجردي ﷺ الخبير بالطبقات ثلاثة من الأسانيد التي رواها سهل عن صفوان مباشرة، دون التعليق عليها بشيء، وأهمل أو أغفل سندين منها[3].

ب ـ قال السيّد الخوئي ﷺ في بيان طبقة «سهل بن زياد»: «روى عن صفوان، و روى عنه عدّة من أصحابنا...»[4]. وظاهره عدم الخلل في الأسانيد المشار إليها، وأن سهلاً ممن يروي عن صفوان.

ج ـ الأسانيد التي رواها «أحمد بن محمّد بن عيسى» ـ المعاصر لسهل ـ عن صفوان بن

۱. الكافي: ج۲ ص۳۲۲ ح۴، و ج۴ ص۲۲۴ ح۲، و ج۵ ص۴۹۹ ح۴، و ج۷ ص۲۸ ح۱، و ج۸ ص۱۵۸ ح۱۵۰.
۲. فروى عنه بواسطة «محمّد بْنِ عِيسَى» في ثلاث مواضع الكافي: ج۱ ص۲۹۱ ح۷، ج۶ ص۴۴۲ ح۷، و ص۴۷۰ ح۱۷. وعن «أَحْمَدَ بْنِ محمّد بْنِ أَبِي نَصْرٍ» في موضعين (الكافي: ج۱ ص۲۵۴ ح۱، و ج۶ ص۵۳۴ ح۸). وعن «أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ» في موضعين (الكافي: ج۱ ص۲۵۸ ح۱، و ج۴ ص۵۵۶ ح۱۴). وعن «إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ» في موضع واحد (الكافي: ج۲ ص۶۲۶ ح۲۳). وعن «محمّد بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ» في موضع واحد (الكافي: ج۳ ص۳۴۲ ح۹). وعن «ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ» في موضع واحد (الكافي: ج۶ ص۸۵ ح۴).
۳. الكافي: ج۲ ص۳۲۲ ح۴، و ج۵ ص۴۹۹ ح۴.
٤. معجم رجال الحديث: ج۸ ص۵۱۵.

يحيى والبالغة (٧٦) سنداً في الكافي، جاء (٣٤) منها من دون واسطة بينهما، و (٤٠) منها بواسطة واحدة، واثنان منها بواسطتين. كما أنّ ما رواه «إبراهيم بن هاشم» ـ الذي هو في طبقة سهل ـ عن صفوان بن يحيى والبالغ (٨٠) سنداً في الكافي، جاء (٧٦) منها من دون واسطة بينهما، و (٤) منها بواسطة واحدة. ومن البعيد جدّاً وقوع الخلل في هذا العدد الكبير من الأسانيد.

فالذي ننتهي إليه هو أنه «صفوان بن يحيى» من مشايخ «سهل بن زياد».

٥٦. طاهر بن حاتم

قال النجاشي:

طاهر بن حاتم بن ماهويه القزويني، أخو فارس بن حاتم، كان صحيحاً ثمّ خلط...[١].

ونحوه عن الشيخ في الفهرست[٢].

أقول: ليس لطاهر رواية في الكتب الأربعة سوى مكاتبة واحدة رواها الكليني في أُصول الكافي عن سهل بن زياد[٣]. نعم، رواها الشيخ الصدوق أيضاً في كتابه التوحيد. وقد صرّح الكليني أنّ هذه المكاتبة في حال استقامته.

٥٧. العباس بن عامر

قال النجاشي في حقّه:

العبّاس بن عامر بن رباح، أبو الفضل الثقفي القصباني، الشيخ الصدوق الثقة، كثير الحديث. له كتب... .[٤]

أقول: بملاحظة رواياته في الكتب الأربعة نتوصّل للنتائج التالية:

١ ـ مجموع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة هو (١٦٦) سنداً، جاء (٣٩) سنداً

---

١. رجال النجاشي: ص٢٠٨ الترجمة ٥٥١.
٢. فهرست الطوسي: ص٢٥٥ الترجمة ٣٧٠.
٣. الكافي: ج١ ص٨٦ ح٢.
٤. رجال النجاشي: ص٢٨١ الترجمة ٧٤٤.

منها ـ لخمس وثلاثين رواية ـ في الكافي، وخمسة أسانيد ـ لخمس روايات ـ في من لا يحضره الفقيه، و (٨٣) سنداً منها في التهذيب، و (٣٩) سنداً منها في الاستبصار.

٢ ـ روى عنه الكليني من طرق عديدة، فروى ثلاثة عشر سنداً عن طريق «الحسن بن عليّ بن عبد الله بن المغيرة» بواسطة أُستاذه «أبو عليّ الأشعري». وروى تسعة أسانيد من طريق «عليّ بن الحسن بن فضّال»، سبعة منها بواسطة «أحمد بن محمّد العاصمي»، أو «عليّ بن محمّد المعروف بعلّان الكليني»، أو «بعض أصحابنا»، وهذا الطريق فطحي. وروى خمسة أسانيد من طريق «أيّوب بن نوح»، وهو طريق كوفي. وروى ثلاثة أسانيد من طريق «أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري»، وهو طريق قمّي. وروى ثلاثة أسانيد أُخرى عن طريق «سهل بن زياد»[1]، وهو طريق قمّي، رواها عنه بواسطة «عدّة من أصحابنا». وروى من طرق أُخرى رواية رواية.

٥٨. عبد الرحمن بن أبي نجران

قال النجاشي:

> عبد الرحمن بن أبي نجران، و اسمه عمرو بن مسلم التميمي، مولى، كوفي، أبو الفضل، روى عن الرضا[عليه السلام]، و روى أبوه أبو نجران عن أبي عبد الله عليه السلام، و روى عن أبي نجران حنان، و كان عبد الرحمن ثقة ثقة، معتمداً على ما يرويه. له كتب كثيرة... .[2]

وإليك فيما يلي بعضُ الملاحظات:

١ ـ روايات ابن أبي نجران منتشرة في الكتب الأربعة، وكثيرة جدّاً، فبلغت الأسانيد التي ورد فيها (٧٤٤) سنداً، منها (٢٤٨) سنداً في الكافي، و (٣٥١) سنداً في التهذيب، و (١٤٣) سنداً في الاستبصار، وسندان في من لا يحضره الفقيه. وهذا كاشف عن قيمة كتب وروايات ابن أبي نجران، وينبئ عن صحّة تقييم النجاشي له.

٢ ـ روى الكليني من طرق عديدة عن كتاب ابن أبي نجران، إلّا أنّ أكثر ما رواه عنه هو

---

١. الكافي: ج٥ ص٣١٤ ح٤٢، و ج٦ ص٤٠٢ ح٣، و ص٤٠٤ ح٢.

٢. رجال النجاشي: ص٢٣٥ الترجمة ٦٢٢.

من طرق قمّية؛ فروى (٩٤) **سنداً من طريق «إبراهيم بن هاشم»**، بواسطة ابنه «عليّ بن إبراهيم». وروى (٥٨) سنداً **من طريق «سهل بن زياد»**[1]، و (٤٧) سنداً من طريق «أحمد بن محمّد بن عيسى»، و (١١) سنداً **من طريق «أحمد بن محمّد بن خالد البرقي»**. نعم روى أربعة أسانيد أُخرى مردّدة بين «**أحمد البرقي**» و «أحمد الاشعري». وهناك طرق أُخرى روى عنها أقلّ من هذا العدد.

٣ ـ إنّ (٥٥) سنداً ممّا رواه الكليني من طريق سهل بن زياد، هي بواسطة «عدّة من أصحابنا»، وهذا كاشف عن احتفافها بقرائن أوجبت وثوقهم بها واعتمادهم عليها. وطريقه إليها في الأسانيد الثلاثة الباقية اما «محمّد بن الحسن الطائي»[2] أو «عليّ بن محمّد المعروف بعلّان الكليني»[3].

٤ ـ إذا ألقينا نظرة على روايات سهل بن زياد عن ابن أبي نجران وجدنا أنّ (٤١) سنداً منها ينتهي إلى «عاصم بن حميد»[4]، الذي هو صاحب كتاب أيضاً، بل إنّ أحد طرق كتابه

---

١. الكافي: ج١ ص٢٦ ح٦٢، وج٢ ص٨١ ح٣، وص١٠٤ ح٣، وص١١٤ ح١٢، وص١٦٦ ح٥، وص٢٤٢ ح٢، و ص٤٥٩ ح١، وص٤٨٢ ح٣، وص٥٥٦ ح٢، وص٦٤٤ ح٤، وج٣ ص١٥١ ح٥، وص١٦١ ح٨، وص١٧٣ ح٥، وص١٨٩ ح٣، وص١٩٢ ح٢، وص٢٣٥ ح٢، وص٢٣٨ ح١٠، وص٢٤٤ ح٢، وص٢٤٥ ح٢، وج٤ ص٢٥١ ح١١، وص٣٥٢ ح١٥، وص٤٤٨ ح١٠، وج٥ ص٥٧ ح٦، وص٣٨٣ ح٢، وص٣٨٨ ح٢، و ص٣٨٩ ح٤، وص٣٩٠ ح٥، وص٤٠٢ ح١، وص٤٣٠ ح١، وص٤٤٣ ح٤، وص٤٤٨ ح١، وص٤٥٧ ح١، وص٤٥٨ ح١، وص٤٦٤ ح١، وص٤٧٥ ح٣، وص٥٣٢ ح١، وج٦ ص٧٠ ح٣، وص٨٥ ح٤، وص١١٤ ح٥، وص١٤٩ ح٣، وص٢٣٢ ح٤، وص٢٤٥ ح٦، وص٣٤٤ ح٤، وص٤٣٥ ح٣، وج٧ ص١١ ح٤، و ص٢٣ ح١، وص١٦٠ ح٥، وص١٩٧ ح٤، وص٢٠٥ ح٣، وص٢١٩ ح١، وص٢٢٢ ح٤، وص٢٢٣ ح٧، و ص٢٢٦ ح٢، وص٢٣٤ ح٥، وص٢٥٤ ح٤، وص٢٧٢ ح٥، وص٣٩١ ح٩.

٢. المصدر السابق: ج١ ص٢٦ ح٦٢.

٣. المصدر السابق: ج٤ ص٣٥٢ ح١٥، وج٦ ص٣٤٤ ح٤.

٤. المصدر السابق: ج٢ ص٤٥٩ ح١، وص٥٥٦ ح٢، وص٦٤٤ ح٤، وج٣ ص١٧٣ ح٥، وص٢٣٨ ح١٠، وج٥ ص٥٧ ح٦، وص٣٨٨ ح٢، وص٣٩٠ ح٥، وص٤٠٢ ح١، وص٤٣٠ ح١، وص٤٤٣ ح٤، و ص٤٤٨ ح١، وص٤٥٧ ح١، وص٤٦٤ ح١، وص٤٧٥ ح٣، وص٥٣٢ ح١، وج٦ ص٧٠ ح٣، وص١١٤ ح٥، وص٢٤٥ ح٦، وج٧ ص١١ ح٤، وص٢٣ ح١، وص٢٠٥ ح٣، وص٢١٩ ح١، وص٢٢٢ ح٤، و ص٢٢٣ ح٧، وص٢٢٦ ح٢، وص٢٣٤ ح٥، وص٢٧٢ ح٥. التهذيب: ج١ ص٤٥٥ ح١٣٠، وج٧ ص٢٥٠ ح٤، وص٢٦٠ ح٥٢، وص٢٨٤ ح٣٨، وج٨ ص١٧٦ ح٤١، وج٩ ص٣٩ ح١٦٤، وج١٠ ص٤٥ ح١٦٠، و ص٦٥ ح٣، وص١٠٣ ح١٩، وص١٠٤ ح٢٣، وص١١١ ح٥٣، وص١١٤ ح٧٠.

هو ابن أبي نجران كما صرّح به الشيخ في فهرسته[1]. كما أن (١٩) سنداً منها ينتهي إلى «مثنّى الحنّاط»[2]، وهو صاحب كتاب أيضاً كما صرّح به النجاشي[3] والشيخ في الفهرست[4]. وعلى هذا فإنّ المصدر الرئيسي للروايات الأولى هو كتاب عاصم بن حميد، كما أنّ المصدر الرئيسي للروايات المروية عن مثنّى الحنّاط هو كتابه. نعم، روايات كلا الكتابين من نسخة رواها ابن أبي نجران.

وعلى أيّ حال، فإنّ روايات سهل بن زياد التي تنتهي لهذين الراويين هي طريق لروايات كتابيهما من نسخة رواها ابن أبي نجران.

وبهذا يتّضح سرّ اعتماد الكليني والعدّة من مشايخه على هذه المجموعة من روايات سهل، فإنّها من نسخة من كتاب ابن أبي نجران الذي توجد له نسخ عديدة يمكن مقارنتها بها، أو أنها طريق لكتابي مثنّى الحنّاط وعاصم بن حميد، وكتاباهما معروفان، وبالتالي يمكن مقارنة هذه الروايات بما ورد في النسخ الأُخرى لهما.

٥٩. عبد الرحمن بن سالم

قال النجاشي:

> عبد الرحمن بن سالم بن عبد الرحمن الكوفي العطّار، وكان سالم بيّاع المصاحف، وعبد الرحمن أخو عبد الحميد بن سالم... .[5]

أقول: رواياته في الكتب الأربعة قليلة، فليس له سوى تسع روايات في الكافي، ورواية واحدة في من لا يحضره الفقيه، و أربع في التهذيب، وخمس في الاستبصار. وما رواه عن

١. الفهرست للطوسي: ص٣٤٥ الرقم٥٤٤.

٢. الكافي: ج٢ ص١٠٤ ح٣، وص١٦٦ ح٥، وص٢٤٢ ح٢، ص٤٨٢ ح٣، وج٣ ص١٩٢ ح٢، وص٢٤٤ ح٢، و ص٢٤٥ ح٢، وج٤ ص٤٤٨ ح١٠، وج٦ ص٢٣٢ ح٤، وص٤٣٥ ح٣، وج٧ ص١٦٠ ح٥، وص١٩٧ ح٤، و ص٢٥٤ ح٤، وص٣٩١ ح٩. التهذيب: ج١ ص٤٥٦ ح١٢٣، ج٦ ص٢٦٥ ح١١١، وج٩ ص٥٧ ح٢٣٨، وص٣٣٩ ح٥، وج١٠ ص٣٥ ح١٢٢.

٣. رجال النجاشي: ص٤١٤ الرقم١١٠٦.

٤. الفهرست للطوسي: ص٤٦٨ الرقم٧٤٨.

٥. رجال النجاشي: ص٢٣٧ الترجمة ٦٢٩.

سهل بن زياد هو روايتان فقط **كلتاهما في الكافي**[١]. علماً أنّه روى إحداهما بواسطة «أحمد بن محمّد بن أبي نصر»، والأُخرى **بصورة مباشرة**، ومن هنا يقع الشكّ في روايته عنه مباشرة، فلابدّ من تسليط الأضواء على **بعض الجهات** ليتّضح الحال فيها، فنقول:

١ ـ ذكره الشيخ في رجاله في أصحاب الصادقعليه‌السلام فقال:

عبد الرحمن بن سالم الأشلّ، روى عنهما[٢].

٢ ـ ملاحظة روايات عبد الرحمن بن سالم تكشف لنا عن أنّه يروي غالب رواياته عن الإمام الصادقعليه‌السلام، وله ثلاث روايات فقط عن الإمام الباقرعليه‌السلام، كما يتّضح من ملاحظتها أيضاً أنّ جميع هذه الروايات مروية عن الإمامعليه‌السلام بواسطة واحدة، وليس فيها سوى رواية واحدة يرويها عن الإمام الصادقعليه‌السلام مباشرة[٣].

٣ ـ يظهر ممّا تقدّم أنّ رواية سهل بن زياد عن مثل عبد الرحمن الأشلّ في غاية البعد؛ فالفاصل الزمني بين سهل وبين الإمام الصادقعليه‌السلام حوالي (١٢٠) عاماً، ومن البعيد جدّاً أن يروي سهل عمّن يروي عن الإمام الصادقعليه‌السلام إمّا مباشرة وإمّا بواسطة واحدة.

٤ ـ إذا راجعنا السند المذكور في الطبعة المحقّقة في دار الحديث لكتاب الكافي وجدناه مطابقاً لما في الطبعة المعروفة للكتاب، إلّا أنّه تمّ التهميش عليه بعد «سهل بن زياد» بما يلي:

في حاشية (جر) زيادة (عن عبد الوهاب)...[٤].

٥ ـ ذكر السيّد البروجرديرحمه‌الله هذا السند دون التعليق عليه بشيء[٥]، ممّا يشعر بأنّه لا إشكال فيه.

٦ ـ ذكر السيّد الخوئي عبد الرحمن بن سالم، وذكر سهل بن زياد في جملة الرواة عنه[٦].

٧ ـ إذا راجعنا عنوان «عبد الرحمن بن سالم الأشلّ» في برنامج «دراية النور» لملاحظة

---

١. الكافي: ج٣ ص٢٨٢ ح٢، وج٤ ص١٤٩ ح٣.

٢. رجال الطوسي: ص٢٦٥ الرقم٣٨٠١.

٣. الكافي: ج٤ ص٥٤٢ ح١١.

٤. الكافي (تحقق مركز أبحاث دار الحديث): ج٧ ص٦٠١ ح٦٥٩٠.

٥. ترتيب أسانيد الكافي: ص٤٧٩.

٦. معجم رجال الحديث: ج٩ ص٣٢٩ الرقم٦٣٧٥.

الرواة عنه وجدنا أسماء العديد من الرواة ولم نجد بينها سهل بن زياد، ممّا يكشف عن وجهة نظر المشرفين على البرنامج، وبمراجعة السند في قسم الأسانيد نجده كالتالي: «سهل بن زياد، عن عبد الوهّاب عن عبد الرحمن بن سالم، عن أبيه»، وعلّق عليه بما يلي:

لم يكن: عن عبد الوهاب، في المطبوعة.[۱]

والذي يقوى في النظر من ملاحظة ما ذكرناه هو عدم رواية سهل بن زياد عن عبد الرحمن بن سالم الأشلّ بصورة مباشرة، وأنّ الأقوى وجود سقط في السند.

٦٠. عبد الله بن الحسين

لم يترجم له أصحاب كتب الرجال والفهارس، وليس له في الكتب الأربعة سوى روايتين في الكافي، أُولاهما عن «عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد»[۲]، والثانية عن «محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد عن محمّد بن خالد، عن سعد بن سعد الأشعري»[۳]. نعم، روى الشيخ الطوسي الأُولى منهما نقلاً عن الكليني[٤]. ونظراً لإهماله في كتب الرجال من جهة وقلّة رواياته من جهة أُخرى لا يمكننا الجزم بأنّه من مشايخ سهل بن زياد، إثباتاً أو نفياً.

٦١. عبيد الله الدهقان

قال النجاشي:

عبيد الله بن عبد الله الدهقان الواسطي، ضعيف. له كتاب يرويه عنه محمّد بن عيسى بن عبيد.[٥]

وقريب منه عبارة الشيخ في فهرسته، إلّا أنّه ذكره من دون مدح أو ذم[٦].

وهنا بعض الملاحظات:

---

۱. انظر حقل الإسناد / السند.
۲. الكافي: ج۳ ص۲۱۳ ح۵.
۳. المصدر السابق: ج۴ ص۷۷ ح۷.
٤. تهذيب الأحكام: ج۱ ص۳۳۷ ح۱۵۳.
٥. رجال النجاشي: ص۲۳۱ الترجمة ٦۱۴.
٦. فهرست الطوسي: ص۳۰۷ الرقم٤٦۹.

١ ـ ورد اسمه في (٦٢) سنداً من أسانيد الكتب الأربعة، جاء (٤٧) منها في الكافي، و (١٣) منها في التهذيب، وسندان في الاستبصار، وليس له في من لا يحضره الفقيه رواية.

٢ ـ روى عنه الكليني من طرق عديدة، وأغلب ما رواه عنه هو من طريق «محمّد بن عيسى بن عبيد» حيث جاء (٢٣) سنداً من هذا الطريق. كما روى من طريق «سهل بن زياد» (١٤) سنداً لثلاث عشرة رواية؛ جاءت (٧) منها من دون توسّط أحد بينهما[١]، وأربعة منها بتوسّط «محمّد بن عيسى بن عبيد»[٢]، وسند واحد بتوسّط «جَعْفَرِ بْنِ محمّد بْنِ بَشِيرٍ»[٣]، وسند آخر بتوسّط «جَعْفَرِ بْنِ محمّد بْنِ يَسَارٍ»[٤]. كما جاء سند آخر بتوسط «بَعْضِ أَصْحَابِهِ»[٥].

٣ ـ طريق الكليني إلى ما رواه عن سهل بن زياد هو «عدّة من أصحابنا».

٤ ـ ورد هذا الرجل في موضعين من المواضع المشار إليها بعنوان «عبد الله الدهقان»[٦]، وهو تصحيف على ما استظهره في برنامج «دراية النور».[٧]

٥ ـ جميع ما رواه سهل عن الدهقان بتوسّط «محمّد بْنِ عِيسَى» فهو من كتاب «عبيد الله الدهقان»؛ فإنّ «محمّد بْنِ عِيسَى» هو الراوي لكتاب الدهقان كما صرّح به النجاشي.[٨]

٦ ـ بالتدقيق في روايات الدهقان يتّضح أنّ حوالي (٧٥٪) من مجموع رواياته تنتهي إلى «درست بن أبي منصور الواسطي»، فقد جاء (٣٦) سنداً من مجموع ما رواه عنه في الكافي، (سبع منها عن سهل بن زياد) بالصفة المذكورة، وبما أنّ «درست» صاحب كتاب كما صرّح

---

١. الكافي: ج١ ص٢٨ ح٣٤، وج٤ ص٢٨ ح١، وج٥ ص٧٤ ح٣، وص٢٧٧ ح٥، وج٦ ص٤٧١ ح٤، وج٨ ص٣٤٥ ح٥٤٥، وص٣٤٦ ح٥٤٦.

٢. المصدر السابق: ج١ ص٣٢ ح١، وج٦ ص٤٩٥ ح٦، وص٥٣٤ ح١٠.

٣. المصدر السابق: ج٢ ص٦٢٣ ح١٤.

٤. المصدر السابق: ج٦ ص٥٣٨ ح٥.

٥. المصدر السابق: ج٦ ص٤٨٨ ح١٢.

٦. المصدر السابق: ج٤ ص٢٨ ح١، وج٥ ص٧٤ ح٣.

٧. انظر: حقل الإسناد / السند.

٨. رجال النجاشي: ص٢٣١ الترجمة ٦١٤.

به النجاشي[١] والشيخ في فهرسته[٢]، فمصدر هذه الروايات هو كتاب درست بنسخة رواها الدهقان.

وعلى أيّ حال فإنّ الوثوق والاطمئنان بها سيكون أسهل؛ لوجود هذه الروايات في نسخ أخرى لكتاب درست، ومنه يعلم سرّ اعتماد الكليني والعدّة من مشايخه عليها.

٦٢. عثمان بن عيسى

قال النجاشي:

> عثمان بن عيسى، أبو عمرو العامري الكلابي، ثمّ من ولد عبيد بن رؤاس، فتارة يقال: الكلابي، و تارة: العامري، و تارة: الرؤاسي، و الصحيح: أنّه مولى بني رؤاس. و كان شيخ الواقفة و وجهها و أحد الوكلاء المستبدّين بمال موسى بن جعفر عليه السلام، روى عن أبي الحسن عليه السلام. ذكره الكشّي في رجاله. و ذكر نصر بن الصباح، قال: كان له في يده مال ـ يعني الرضا عليه السلام ـ فمنعه، فسخط عليه. قال: ثمّ تاب و بعث إليه بالمال، و كان يروي عن أبي حمزة، و كان رأى في المنام أنّه يموت بالحائر على صاحبه السلام، فترك منزله بالكوفة و أقام بالحائر حتّي مات و دفن هناك... .[٣]

وبملاحظة روايات عثمان بن عيسى ننتهي للنتائج التالية:

١ ـ مجموع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة (٨٤٠) سنداً، (٤٠٧) سنداً منها في الكافي، و (٨) أسانيد منها في من لا يحضره الفقيه، و (٣٠١) سنداً منها في التهذيب، و (١٢٣) سنداً منها في الاستبصار.

٢ ـ الطرق التي اعتمدها الكليني في الرواية عنه عديدة؛ فأكثر طريق اعتمده هو «أحمد بن محمّد بن خالد البرقي»، حيث بلغت الأسانيد المروية عنه (١٧٨) سنداً، روى (١٦٨) سنداً بواسطة «عدّة من أصحابنا» والباقي عن «عليّ بن محمّد».

وروى من طريق «أحمد بن محمّد بن عيسى» في (٩٧) سنداً، جاء (٧٢) منها بواسطة «محمّد

---

١. رجال النجاشي: ص١٦٢ الترجمة ٤٣٠.

٢. الفهرست للطوسي: ص١٨٦ الرقم٢٨٨.

٣. رجال النجاشي: ص٣٠٠ الترجمة ٨١٧.

بن يحيى العطّار»، و (٢٤) **منها عن «عدّة من أصحابنا»**، وواحد عن «أبي عليّ الأشعري».

نعم، جاء (٤٠) سنداً آخر **مردّداً بين «أحمد البرقي»** و«الأشعري».

وروى من طريق «**إبراهيم بن هاشم» في** (٣١) موضعاً، كلّها بواسطة «عليّ بن إبراهيم»، وروى عنه من طريق «**سهل بن زياد» روايتين فقط**[1]، كلتاهما بواسطة «عدّة من أصحابنا». وجميع هذه النسخ قمّية. وهناك **طرق** أُخرى اعتمدها الكليني في الرواية من كتاب عثمان بن عيسى.

٦٣. عليّ بن أحمد بن أشيم

ذكره الشيخ في رجاله بعنوان «عليّ بن أحمد بن رستم (أشيم)» دون أن يذكره بمدح أو ذمّ[2]، وذكره مرّة أُخرى بعنوان «عليّ بن أحمد بن أشيم، مجهول»[3]. وبمراجعة رواياته في الكتب الأربعة نتوصّل للنتائج التالية:

١ ـ مجموع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة هو (٨٥) سنداً، جاء (٢١) سنداً منها في الكافي، وسندان في من لا يحضره الفقيه، و (٤١) سنداً في التهذيب، و (٢١) سنداً منها في الاستبصار. علماً أنّ جميع رواياته الواصلة إلينا هي في أبواب الفروع، ولا نجد له في الأُصول رواية.

٢ ـ الملفت للنظر في رواياته أنّ أغلب ما وصل إلينا منها رواه عنه «أحمد بن محمّد بن عيسى»، فجميع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة هي ٧٨ سنداً، جاء (٦٨) سنداً منها عن «أحمد بن محمّد بن عيسى» المعروف بالتشدّد في الحديث، وسند واحد عن «سهل بن زياد»[4]، والآخر عن «يعقوب بن يزيد الأنباري»[5].

٣ ـ ما رواه الكليني عن طريق سهل بن زياد فقد رواه عن «عدّة من أصحابنا، عن سهل».

---

١. الكافي: ج٣ ص٢٥١ ح٥، و ج٨ ص٢٤١ ح ٢٢٠. روى الشيخ الطوسي إحداهما نقلاً عن الكليني. أُنظر: تهذيب الأحكام: ج١ ص٢٨٩ ح١١.

٢. رجال الطوسي: ص٣٦٠ الترجمة ٥٣٤٠.

٣. المصدر السابق: ص٣٦٣ الترجمة ٥٣٨٠.

٤. الكافي: ج٧ ص١٥٩ ح١.

٥. تهذيب الأحكام: ج٤ ص٤٦٧ ح٧٩.

۶۴. عليّ بن أسباط

قال النجاشي:

> عليّ بن أسباط بن سالم، بيّاع الزطّي، أبو الحسن المقرئ، كوفي ثقة، و كان **فطحياً**. جرى بينه و بين عليّ بن مهزيار رسائل في ذلك (ذاك) رجعوا فيها إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام فرجع عليّ بن أسباط عن ذلك القول و تركه. و قد روى عن الرضا عليه السلام، من قبل ذلك، و كان أوثق الناس و أصدقهم لهجة... .[1]

وقال الشيخ في الفهرست:

> عليّ بن أسباط الكوفي. له أصل و روايات.[2]

وبمراجعة رواياته في الكتب الأربعة نلحظ ما يلي:

۱ ـ روى عنه المحمّدون الثلاثة الكثير من الروايات حتّى بلغ مجموع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة (۴۱۶) سنداً، جاء (۲۲۲) سنداً منها في الكافي، و (۹) أسانيد في من لا يحضره الفقيه، و (۱۳۶) سنداً في التهذيب، و (۴۹) سنداً في الاستبصار.

۲ ـ روى عنه الكليني من طرق عديدة، فأكثر ما رواه عنه هو من طريق «سهل بن زياد»، حيث بلغت الأسانيد المروية عنه (۷۴) سنداً[3]، جاء (۶۴) سنداً منها بواسطة «عدّة من

۱. رجال النجاشي: ص۲۵۲ الترجمة ۶۶۳.

۲. فهرست الطوسي: ص۲۶۸ الترجمة ۳۸۴.

۳. الكافي: ج۱ ص۳۸ ح۵، و ص۱۶۴ ح۱، و ج۲ ص۱۶ ح۳، و ص۲۶۶ ح۲، و ص۲۷۳ ح۲۱، و ص۲۷۶ ح۳۱، و ص۲۹۶ ح۱۳، و ص۲۹۶ ح۱۶، و ص۳۳۵ ح۲۳، و ص۳۴۳ ح۲۱، و ص۳۸۱ ح۱، و ص۳۸۵ ح۶، و ص۳۹۹ ح۲، و ص۴۸۶ ح۹، و ص۵۵۸ ح۹، و ص۵۶۱ ح۱۸، و ص۶۴۰ ح۴، و ص۶۴۷ ح۳، و ص۶۴۷ ح۱،
و ص۶۵۲ ح۴، و ص۶۶۴ ح۵، و ص۶۶۶ ح۴، و ج۳ ص۱۱۷ ح۱، و ص۲۶۲ ح۴۲، و ص۴۳۷ ح۴، و ص۴۴۸ ح۲۶، و ص۴۶۷ ح۷، و ص۴۹۳ ح۴، و ص۴۹۳ ح۵، و ص۴۹۳ ح۷، و ص۵۴۰ ح۸، و ج۴ ص۱۲ ح۷، و ص۳۳ ح۳، و ص۳۵ ح۳، و ص۱۶۷ ح۱، و ص۴۳۳ ح۸، و ص۴۳۵ ح۷، و ص۵۰۱ ح۹، و ص۵۴۶ ح۳۰، و ص۵۴۶ ح۳۱، و ج۵ ص۷۳ ح۱۵، و ص۷۶ ح۱۲، و ص۱۰۵ ح۱، و ص۱۱۹ ح۴، و ص۱۳۱ ح۴، و ص۱۳۵ ح۲، و ص۱۹۹ ح۸، و ص۲۷۸ ح۵، و ص۳۰۰ ح۴، و ص۳۲۲ ح۲، و ص۳۳۲ ح۱، و ص۴۶۷ ح۱۰، و ص۴۹۳ ح۵، و ص۵۱۶ ح۲، و ج۶ ص۳۸ ح۵، و ص۷۶ ح۶، و ص۳۲۸ ح۹، و ص۳۶۰ ح۳، و ص۴۱۳ ح۳، و ص۴۳۸ ح۴، و ص۴۴۴ ح۱۶، و ص۵۱۶ ح۳، و ص۵۲۲ ح۹، و ص۵۳۱ ح۴، و ص۵۳۱ ح۶، و ج۷ ص۱۲۶ ح۷، و ص۱۲۷ ح۵، و ص۱۹۰ ح۶، و ص۱۹۰ ح۷، و ص۲۶۶ ح۳۲، و ج۸ ص۱۵۸ ح۱۵۲، و

أصحابنا». كما روى عنه من طريق **«عليّ بن الحسن بن فضّال»** (٢٨) سنداً[1]، (٢٦) منها بواسطة أُستاذه «أحمد بن محمّد **العاصمي الكوفي»**. وروى عنه من طريق «إبراهيم بن هاشم» (١٩) سنداً، بواسطة ابنه **«عليّ بن ابراهيم»**. وروى الباقي من طرق أُخرى.

وأمّا الشيخ الطوسي فقد اعتمد في نصف ما رواه عن «عليّ بن أسباط» على طريق «الحسن بن عليّ بن فضّال».

٦٥. عليّ بن بلال

قال النجاشي:

> عليّ بن بلال بغدادي انتقل إلى واسط، روى عن أبي الحسن الثالث عليه السلام له كتاب... .[2]

وذكره الشيخ في رجاله في أصحاب أبي الحسن تارة، وفي أصحاب أبي جعفر أُخرى، فقال:

> عليّ بن بلال، بغدادي ثقة[3].

أقول: بمراجعة رواياته في الكتب الأربعة نجد ما يلي:

١ ـ جميع الأسانيد المروية عنه (٢١) سنداً، جاء ستّة منها في الكافي، وتسعة في التهذيب، وخمسة في الاستبصار، وواحد في من لا يحضره الفقيه.

٢ ـ روى الكليني عن كتابه من الطرق التالية: «سهل بن زياد» روايتين[4]، و «محمّد بن أحمد بن يحيى الأشعري» رواية واحدة، و «محمّد بن عيسى بن عبيد» رواية واحدة، و «محمّد بن محمّد» رواية واحدة.

٣ ـ جميع ما رواه الكليني من طريق سهل بن زياد فهو بواسطة «عدّة من أصحابنا».

---

١. هذه الروايات من كتاب عليّ بن أسباط من نسخة رواها ابن فضّال؛ وذلك أنّه من رواة كتاب عليّ بن أسباط كما صرّح به النجاشي.

٢. رجال النجاشي: ص٢٧٨ الترجمة ٧٣٠.

٣. رجال الطوسي: ص٣٧٧ الترجمة ٥٥٧٨.

٤. الكافي: ج٤ ص١٣١ ح٥، و ج٥ ص٣١٨ ح٥٦. ورواها عنه الشيخ في التهذيب: ج٤ ص٢٣٦ ح٦٨، و الاستبصار: ج٢ ص١٠٣ ح٤.

۶۶. عليّ بن حسّان (الهاشمي)

قال النجاشي:

عليّ بن حسّان بن كثير الهاشمي، مولى عبّاس بن محمّد بن عليّ بن عبد الله بن العباس، ضعيف جدّاً، ذكره بعض أصحابنا في الغلاة، فاسد الاعتقاد. له كتاب تفسير الباطن تخليط كلّه.[1]

وقال الشيخ في الفهرست:

عليّ بن حسّان الهاشمي (مولى لهم). له كتاب... .[2]

أقول: ملاحظة رواياته ينتهي بنا للنتائج التالية:

۱ ـ ورد اسمه في الكتب الأربعة خلال (۵۰) سنداً، (۴۲) منها في الكافي، وواحد في من لا يحضره الفقيه، وواحد في الاستبصار، والباقي في التهذيب.

۲ ـ طريق الكليني إلى رواياته متعدّد، وأغلب ما رواه عنه هو من طريق «محمّد بن أورمة القمّي»، حيث روى عنه ضمن (۱۲) سنداً، وما رواه عن طريق «سهل بن زياد» روايتان فقط، روى إحداهما عنه بصورة مباشرة[3]، والأُخرى بواسطة[4]، وكلتاهما عن «عدّة من أصحابنا». علماً أنّ مضمون الأُولى أخلاقي لطيف، مضافاً لورودها في كتب حديثية أُخرى[5].

۳ ـ إذا ألقينا نظرة على رواياته في الكافي بلحاظ موضوعها وجدنا أنّ أغلب رواياته في أُصول الكافي؛ حيث جاء (۲۷) سنداً منها في الجزء الأوّل من الكتاب، وسندان في الجزء الثاني، وواحد في الجزء الرابع، والباقي في الجزأين الخامس والسادس.

۴ ـ إذا دقّقنا النظر في الروايات المذكورة وجدنا أنّ عليّ بن حسّان قد روى أغلبها عن عمّه «عبد الرحمن بن كثير الهاشمي»، حيث جاء (۴۶) سنداً منها عنه، وبما أنّ عمّه صاحب كتب عديدة، وطريق النجاشي والشيخ إليها هو عليّ بن حسّان، فأصل هذه

---

۱. رجال النجاشي: ص۲۵۱ الترجمة ۶۶۰.

۲. فهرست الطوسي: ص۲۸۶ الترجمة ۴۲۸.

۳. الكافي: ج۲ ص۶۴ ح۳.

٤. المصدر السابق: ج۴ ص۱۹۱ ح۲.

۵. تحف العقول: ص۳۷۳، فقه الرضا عليه السلام: ص۳۵۸، مشكاة الأنوار: ص۱۶.

الروايات من كتاب «عبد الرحمن بن كثير».

٥ ـ بما أنّ روايتي سهل بن زياد عن عليّ بن حسّان تنتهيان إلى «عبد الرحمن بن كثير الهاشمي»، فهما طريق لروايات عبد الرحمن.

٦٧. عليّ بن حسّان (الواسطي)

قال النجاشي:

> عليّ بن حسّان الواسطي، أبو الحسين القصير المعروف بالمنمس، عمّر أكثر من مئة سنة، و كان لا بأس به. روى عن أبي عبد الله عليه السلام، روى عنه حديثه في سعدان بن مسلم. له كتاب يرويه عدّة من أصحابنا... .[1]

وبملاحظة رواياته ننتهي للنتائج التالية:

١ ـ روى عنه المشايخ الثلاثة (٧٠) سنداً، منها (٥٧) سنداً (لـ ٤٢ رواية) في الكافي، و سند واحد في من لا يحضره الفقيه، وواحد في الاستبصار، والباقي في التهذيب.

٢ ـ إذا دقّقنا النظر في الأسانيد المذكورة وجدنا أنّ (٢٧) سنداً من هذه الأسانيد ينتهي إلى «موسى بن بكر الواسطي». وبما أنّ موسى بن بكر صاحب كتاب، فالمظنون قويّاً أنّ الأصل فيها كتابه.

٣ ـ روى عنه الكليني من طرق عديدة، فروى من طريق «سهل بن زياد» (٢٧) سنداً، طريقه إلى (٢٦) منها هو «عدّة من أصحابنا»[2]، وإلى واحدة منها «عليّ بن محمّد»[3]. كما

---

١. رجال النجاشي: ص٢٧٦ الترجمة ٧٢٦.

٢. الكافي: ج٢ ص١٢٠ ح١١، وص٤٠٧ ح٢، وص٤٠٨ ح٢، وص٤١٢ ح٥، وص٦٤٣ ح٥، وج٣ ص٢٢٥ ح٩، و ص٥٠٤ ح١٢، و ج٤ ص٥٤ ح١٣، و ص٦١ ح٥، و ص٥٥٣ ح٨، وج٥ ص٥٠٧ ح٤، و ج٦ ص٢٦٨ ح٧، و ص٣١١ ح٤، وص٣١٨ ح٢، وص٣٢٣ ح٧، وص٣٢٤ ح٨، وص٣٢٥ ح٤، وص٣٣٢ ح٥، وص٣٣٢ ح١، و ص٣٦٥ ح١، و ص٣٧١ ح٥، و ص٣٨٢ ح٤، و ص٥١٣ ح١، و ج٨ ص١٩٠ ح٢١٩، و ص٢٤١ ح٣٣٢، و ص٣٣٠ ح٥٠٧. روى الشيخ الطوسي بعضها نقلاً عن الكافي. أنظر التهذيب: ج٤ ص١١٢ ح٣٣٠، وج٦ ص٦ ح١٠، وج٩ ص٩١ ح٣٨٩.

٣. المصدر السابق: ج١ ص٣٩٤ ح٢.

روى (۶) أسانيد عن كلّ من الطرق التالية: «محمّد بن الحسن الصفّار» و «سلمة بن الخطاب» و «أحمد بن محمّد بن خالد البرقي». وروى من طرق أُخرى أقلّ من هذا العدد.

۴ ـ من خلال التدقيق في أسانيد الروايات المذكورة نجد أنّ (۲۳) سنداً منها جاء كالتالي: «عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد، عن عليّ بن حسّان عن موسى بن بكر»[1]، وهذا يعني أنّ روايات سهل هذه ليست إلّا طريقاً لكتاب موسى بن بكر أو لكتاب عليّ بن حسّان.

۶۸. عليّ بن الحكم

قال النجاشي:

> عليّ بن الحكم بن الزبير النخعي، أبو الحسن الضرير، مولى، له ابن عمّ يعرف بعليّ بن جعفر بن الزبير، روى عنه... .[2]

و بمراجعة رواياته في الكتب الأربعة يتّضح ما يلي:

١ ـ له روايات كثيرة في الكتب الأربعة حتّى بلغ مجموع ما أُسند عنه فيها (۱۴۴۲) سنداً، منها (۷۷۵) سنداً في الكافي، و (۱۸) سنداً في من لا يحضره الفقيه، و (۴۶۰) سنداً في التهذيب، و (۱۸۹) سنداً في الاستبصار.

٢ ـ روى الكليني عن عليّ بن الحكم من طرق عديدة، إلّا أنّ أكثر طريق اعتمده هو «أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري»، حيث روى عنه (۶۳۳) سنداً، روى (۴۹۹) سنداً منها بواسطة «محمّد بن يحيى العطّار»، و (۱۳۴) سنداً منها «عدّة من أصحابنا». كما روى من طريق «عبد الله بن محمّد بن عيسى الأشعري» (۷۲) سنداً، (۷۱) منها بواسطة «محمّد بن يحيى العطّار»، وروى من طريق «سهل بن زياد» (۲۱) سنداً[3]، (۱۲) سنداً منها بواسطة

---

١. المصدر السابق: ج٢ ص١٢٠ ح١١، و ص٤٠٧ ح٢، و ص٤٠٨ ح٢، و ص٤١٢ ح٥، و ص٦٤٣ ح٥، و ج٣ ص٢٢٥ ح٩، و ج٤ ص٥٤ ح١٣، و ص٦١ ح٥، و ج٥ ص٥٠٧ ح٤، و ج٦ ص٢٦٨ ح٧، و ص٣١١ ح٤، و ص٣١٨ ح٢، و ص٣٢٣ ح٧، و ص٣٢٤ ح٨، و ص٣٢٥ ح٤، و ص٣٣٢ ح٥، و ص٣٣٢ ح١، و ص٣٦٥ ح١، و ص٣٧١ ح٥، و ص٣٨٢ ح٤، و ص٥١٣ ح١، و ج٨ ص١٩٠ ح٢١٩، التهذيب: ج٩ ص٩١ ح٣٨٩.

٢. رجال النجاشي: ص٢٧٤ الترجمة ٧١٨.

٣. الكافي: ج١ ص١٦٢ ح٣، و ص٤٩٦ ح٨، و ج٢ ص٦٣١ ح١٥، و ج٣ ص٢٨ ح٥، و ص١٥٨ ح٩، و ص٢٢٠ ح١، و ص٢٤٩ ح٥، و ص٤٦٨ ح١، و ج٤ ص١٣ ح٣، و ص٨٢ ح٧، و ص١٦٠ ح١٢، و ج٦ ص٥٣ ح٧، و ص٤١٠ ح١٥، و ص٥٢٩ ح٧، و ج٧ ص١٢٨ ح٥، و ص١٣٠ ح١١، و ص٢٣١ ح٣.

«عدّة من أصحابنا». وهناك طرق أُخرى اعتمدها الكليني في الرواية عن عليّ بن الحكم.

٦٩. عليّ بن خالد

هو مهمل في كتب الرجال. نعم، ذكره السيّد الخوئي‏ في معجمه، وذكر عنواناً آخر أيضاً، هو «عليّ بن خالد العاقولي»، وهو أيضاً مهمل في كتب الرجال. وقال تحت عنوان «طبقته في الحديث» من ترجمة الأوّل منهما ما يلي:

> وقع بهذا العنوان في أسناد عدّة من الروايات تبلغ سبعة و عشرين مورداً، فقد روى عن محمّد بن عليّ بن موسى‏ عليه السلام و...، روى الكليني بسنده عن سهل بن زياد، عن عليّ بن خالد، عن بعض رجاله، عن أبي عبد الله عليه السلام...[1]، كذا في الطبعة القديمة و المرآة أيضاً، و لكن في التهذيب: عليّ بن حديد[2]، بدل عليّ بن خالد، و الوافي موافق للكافي، و في الوسائل نقل بالسندين. (ثمّ قال:) أقول: يحتمل أن يكون عليّ بن خالد هذا هو عليّ بن خالد العاقولي الآتي.[3]

وبما أنّ الرواية المشار إليها واحدة، فلابدّ من معرفة النسخة الصحيحة منهما لمعرفة العنوان الذي يروي عنه سهل بن زياد، فنقول:

١ ـ الموجود في الطبعة المحقّقة في مركز أبحاث دار الحديث لكتاب الكافي هو مطابق لما في الطبعة المعروفة[4]، ولم يعلّق عليه بشيء.

٢ ـ الموجود في برنامج «دراية النور» (في حقل الأسناد ـ السند) هو كالموجود في كتابي الكافي و التهذيب، وقد أُشير في كلّ من الكتابين إلى اختلاف الاسم في الكتاب الآخر، دون ترجيح نسخة على أُخرى، والموجود في (حقل الأسناد ـ الراوي) رواية سهل بن زياد عن عليّ بن خالد تارة، وعن عليّ بن حديد أخرى. نعم، أُشير إلى جهالتهما فقط.

٣ ـ الموجود في وسائل الشيعة موافق للكافي المطبوع، ولم أعثر على موضع يوافق

---

١. المصدر السابق: ج٧ ص٣١٦ ح٢٤ باب ما تجب فيه الدية كاملة من الجراح، وسائل الشيعة: ج٢٩ ص٣٤١ ح٣٥٧٣٧.

٢. تهذيب الأحكام: ج١٠ ص٢٥٠ ح٢٤.

٣. معجم رجال الحديث: ج١٢ ص٨ الترجمة ٨١٠٣.

٤. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج١٤ ص٣٩٥ ح١٤٢٨٩.

التهذيب، فما ذكره السيّد الخوئي من وجود كلا النقلين في الوسائل لم أعثر على ما يؤيّده في النسخة المطبوعة.

٤ ـ روى في جامع أحاديث الشيعة هذه الرواية نقلاً عن الكافي والتهذيب، والموجود فيه هو عليّ بن حديد.[1]

٥ ـ إذا تتّبعنا العنوانين «عليّ بن حديد» و «عليّ بن خالد» في الكتب الأربعة انتهينا للنتيجة التالية: روى الكليني عن عليّ بن حديد بكثرة حتّى بلغت رواياته عنه (٧١) رواية، بينما روى عن «عليّ بن خالد» في ثلاثة مواضع فقط[2]، أحدها الرواية محل الكلام.

كما روى الشيخ الطوسي عن عليّ بن حديد (٧٣) رواية في التهذيب، و (٣١) رواية في الاستبصار، بينما روى عن عليّ بن خالد في ثلاثة عشر موضعاً في التهذيب، وأربعة مواضع فقط في الاستبصار، وهذا ما يقوّي احتمال كون الصحيح في المقام هو عليّ بن حديد كما في تهذيب الأحكام. وأمّا الصدوق فلم يرو عنه في من لا يحضره الفقيه.

٦ ـ بمراجعة الأسانيد التي رواها سهل بن زياد عن هذين العنوانين في كتب الحديث نجد أنّ له ثلاث روايات فقط، إحداها الرواية محلّ الكلام، والأُخرى ما رواه عن «عليّ بن مهزيار، عن عليّ بن حديد»[3]. والثالثة ما رواه القطب الراوندي في الخرائج والجرائح «عن سهل بن زياد، عن عليّ بن حديد»[4]، وكلاهما يقوّي احتمال كون الصحيح في الرواية محلّ الكلام هو عليّ بن حديد.

والذي ننتهي إليه من مجموع ما تقدّم هو عدم صحّة ما جاء في برنامج دراية النور من رواية سهل بن زياد عن كلّ من عليّ بن حديد و عليّ بن خالد؛ لأنّ الرواية التي تمّ اعتمادها واحدة قد اختلفت نسختها، فلابدّ من تحديد الصحيح من النسختين. والذي نظنّ قوياً صحّته هو عليّ بن حديد، وعليه فليس عليّ بن خالد من مشايخ سهل بن زياد.

---

١. جامع أحاديث الشيعة: ج٢٦ ص٤٣١ ح١١٠٧.

٢. الكافي: ج١ ص٤٩٢ ح١ باب، وج٤ ص٥٢٧ ح١، و ج٧ ص٣١٦ ح٢٤.

٣. سندها كالتالي: «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ أَحْمَدَ بْنِ محمّد جَمِيعاً، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ» الكافي: ج٤ ص٥٣٦ ح٢، وسائل الشيعة: ج١٤ ص٣٠٤ ح١٩٢٦٣.

٤. الخرائج والجرائح: ج٢ ص٦٦٨، ونقلاً عنه في بحار الأنوار: ج٥٠ ص٤٤ ح١٤، خاتمة المستدرك: ج٥ ص٣٣٦.

٧٠. عليّ بن رئاب

قال النجاشي في ترجمته:

عليّ بن رئاب، **أبو الحسن، مولى جرم بطن من قضاعة**، و قيل: مولى بني سعد بن بكر الطحّان، **كوفي، روى عن أبي عبد الله**عليه السلام، ذكره أبو العبّاس و غيره، و روى عن أبي الحسن عليه السلام. **له كتب منها**: كتاب الوصيّة و الإمامة، و كتاب الديّات. أخبرنا أحمد بن عبد الواحد، قال: حدّثنا عليّ بن محمّد بن الزبير، قال: حدّثنا عليّ بن الحسن بن فضّال، قال: حدّثنا عمرو بن عثمان الخزّاز، عن الحسن بن محبوب، عن عليّ بن رئاب بكتبه.[1]

وهنا ننبّه على بعض الأمور:

١ ـ بما أنّ عليّ بن رئاب من الرواة عن الإمام الصادق عليه السلام، فطبقة سهل لا تساعد على الرواية عنه.

٢ ـ الذي يراجع الأسانيد يجد أنّ روايات سهل بن زياد عن ابن رئاب كثيرة جدّاً تبلغ (١٣٥) رواية، إلّا أنّ (١٣٤) منها بواسطة «الحسن بن محبوب»، وليس فيها روايته عنه مباشرة سوى رواية واحدة[2]، وهذا ما يثير الشكّ تجاهها، ويقوّي احتمال سقوط اسم الحسن بن محبوب من هذا السند. خاصة وأن الطريق لكتاب ابن رئاب هو الحسن بن محبوب، كما صرّح به النجاشي.

٣ ـ لم يذكر السيّد البروجردي رحمه الله في كتابه «ترتيب أسانيد الكافي» السندَ محلّ الكلام، وإنّما ذكر السند التالي: «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ أَحْمَدَ بْنِ محمّد، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِئَابٍ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ»[3]، وقال في التعليق عليه: «رواية سهل عن ابن رئاب مرسلة بلا ريب»[4]. وبما أنّ السند الذي ذكره نظير السند محلّ الكلام، فهو مرسل أيضاً.

---

١. رجال النجاشي: ص٢٥٠ الترجمة ٦٥٧.

٢. الكافي: ج٦ ص١١٠ ح٨.

٣. الكافي: ج٥ ص١٢٦ ح١.

٤. ترتيب أسانيد الكافي: ص٤٩٠.

٤ ـ الملفت للنظر أنّ السيّد الخوئي﵀ لم ينبّه على هذا الخطأ الواضح، بل عدّ سهل بن زياد من الرواة عن ابن رئاب[1].

٥ ـ ورد السند المذكور في الطبعة الجديدة للكافي والمحقّقة في مركز أبحاث دار الحديث كالتالي: «سهل عن الحسن بن محبوب عن ابن رئاب».[2]

٦ ـ تمّ تصحيح هذا السند في برنامج «دراية النور» فأُضيف إليه «عن الحسن بن محبوب» قبل «ابن رئاب»[3] ولهذا فانّ الباحث لا يجد في هذا البرنامج رواية سهل بن زياد عن ابن رئاب.

والحصيلة النهائية هي أنّ ابن رئاب ليس من مشايخ سهل بن زياد.

٧١. عليّ بن الريّان

قال النجاشي:

> عليّ بن الريّان بن الصلت الأشعري القمّي، ثقة، له عن أبي الحسن الثالث﵇ نسخة... .[4]

وبمراجعة رواياته نتوصّل للنتائج التالية:

١ ـ رواياته في الكتب الأربعة قليلة، فمجموع ما أُسند عنه فيها هو (٣٨) سنداً (لـ ٣٥ رواية)، (١٦) رواية منها في الكافي، و (١٢) منها في التهذيب، و (٣) منها في الاستبصار، و (٤) منها في من لا يحضره الفقيه.

٢ ـ روى الكليني عن كتابه من طرق عديدة، فروى من طريق «سهل بن زياد» ثمانية أسانيد لستّ روايات،[5] أربعة أسانيد منها بواسطة «عدّة من أصحابنا»، والباقي بواسطة «عليّ بن محمّد علان الكليني»، وهو طريق قمّي. كما روى من طريق «محمّد بن أحمد بن يحيى

---

١. معجم رجال الحديث: ج٢٢ ص١٧٥.

٢. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج١١ ص٦٠٤ ح١٠٨٥٣.

٣. انظر حقل الإسناد / السند.

٤. رجال النجاشي: ص٢٧٨ الترجمة ٧٣١.

٥. الكافي: ج٣ ص٢٨١ ح١٥، و ج٣ ص٣٢٨ ح٢٤، و ص٣٣١ ح٧، و ج٥ ص٥٤١ ح٤، و ج٦ ص٤٣٥ ح٢٥، و ج٧ ص٧٦.

بن عمران الأشعري» **في خمسة مواضع، ومن نسخة** «أحمد بن محمّد بن خالد» في خمسة مواضع أُخرى. وروى **رواية واحدة عن «عبد الله بن محمّد»**.

٣ ـ الملفت للنظر **أنّ ثلاثاً من روايات سهل عنه** ـ وقد جاءت بأربعة أسانيد ـ هي مكاتبات، بل إنّ جميع ما رواه **الريّان من مكاتبات** فقد رواها عنه سهل بن زياد، وتقدّم أنّ محدّثينا يعاملون المكاتبات **بنحو يختلف عن غيرها**.

٧٢. عليّ بن زياد

لم يذكر علماء الرجال هذا العنوان مجرّداً، وإنّما ذكروا العنوانين التاليين: «عليّ بن زياد النواري»[١] و «عليّ بن زياد الصيمري»[٢]، فهل هو أحد هذين الرجلين، أم أنّه شخص ثالث ؟

ذكر في برنامج «دراية النور» (في حقل الأسناد / قسم الراوي) خصوص العنوان «عليّ بن زياد»، دون العنوانين الآخرين، ممّا يكشف عن وجود خصوص العنوان «عليّ بن زياد» في أسانيد الكتب الأربعة والوسائل، دون العنوانين الآخرين[٣]. كما أنّه لم يتمّ إرجاع عليّ بن زياد إلى أحد العنوانين المذكورين، كما هو دأبهم في نظائره، وهذا كاشف عن اعتقاد أو استظهار المشرفين على البرنامج اختلاف العناوين الثلاثة، أو اختلاف عليّ بن زياد عن الآخرين. علماً أنّه تمّ تقييمه بأنّه مجهول.

بينما صرّح السيّد الخوئي‌ؒ في معجم رجال الحديث بإرجاع العنوان «عليّ بن زياد» إلى «عليّ بن زياد الصيمري»[٤]، دون «عليّ بن زياد النواري»، وهذا يعني:

أوّلاً: أنّ الصيمري والنواري رجلان، فالنواري من أصحاب الصادق‌ؑ، والصيمري من أصحاب الهادي‌ؑ.

---

١. رجال الطوسي: ج١ ص٢٤٦ الترجمة ٣٤١٩.

٢. المصدر السابق: ص٣٨٨ الترجمة ٥٧١٦.

٣. حقل الراوي من قسم الأسناد لاستعراض العناوين الواردة في أسانيد الكتب الأربعة ووسائل الشيعة، وهناك حقل آخر باسم «عنوان» في قسم «الكتب الثمانية» هو لاستعراض أسماء الرواة أيضاً، لكن لا بلحاظ الوارد في الأسانيد وإنّما بلحاظ الوارد في كتب الرجال، ولهذا فقد يكون العنوان الوارد في الأسانيد مغايراً للعنوان الوارد في كتب الرجال، فلابدّ من ربط أحدهما بالآخر.

٤. أُنظر: معجم رجال الحديث: ج١٢ ص٣١ الترجمة ٣٤٨١ و ٣٤٨٢.

وثانياً: أنّ «عليّ بن زياد» هو نفس «عليّ بن زياد الصيمري»، لا أنّه رجل ثالث.

وعلى أيّ حال فليس لعليّ بن زياد في الكتب الأربعة سوى رواية واحدة رواها الشيخ الكليني بطريقين: أحدهما: «عن عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد»[1]. ولهذا فإنّ تحقيق الحال في المقام وهل أنّ «عليّ بن زياد» هو نفس «عليّ بن زياد الصيمري» أم غيره، ليس بالأمر اليسير بعد قلّة رواياته والقرائن الدالة عليه.

عليّ بن سعيد

سيأتي الكلام فيه ضمن العنوان «عليّ بن سعيد الرقّي».

٧٣. عليّ بن سعيد الرقّي

لم يذكر علماء الرجال هذا العنوان، وإنّما ذكروا العناوين التالية:

١ ـ عليّ بن سعيد بن امرأة ناجية[٢].

٢ ـ عليّ بن سعيد بن بكير[٣]، وذكر الشيخ في ترجمته أنّه «روى عنه سماعة».

٣ ـ عليّ بن سعيد بن رزام القاساني[٤]، وذكر النجاشي في ترجمته أنّه «يروي عن أحمد بن محمّد بن عيسى و ابن أبي الخطّاب».

فهل أنّ «عليّ بن سعيد الرقّي» أحدهم أم أنّه شخص رابع ؟

لا شكّ ولا ريب أنّ طبقة الأوّل والثاني من العناوين المذكورة لا تنسجم مع طبقة عليّ بن سعيد الرقّي الذي يروي عنه سهل بن زياد، فسهل من أصحاب النصف الثاني من القرن الثالث، والأوّلان من أهل أواسط القرن الثاني. وأمّا الأخير منها فمقتضى العبارة المطبوعة من رجال النجاشي كونه من طبقة الرواة عن سهل بن زياد لا من طبقة مشايخه[٥]، لكن

---

١. الكافي: ج٢ ص٥٧٨ ح٤.

٢. رجال البرقي: ص٢٥.

٣. رجال الطوسي: ص١٤١ الترجمة ١٥١٧.

٤. رجال النجاشي: ص٢٥٩ الترجمة ٦٧٧، رجال ابن داود: ج١ ص٢٤٤ الترجمة ١٠٣٣، الخلاصة للحلي: ص١٠٠ الترجمة ٤٣.

٥. ذكر النجاشي أنه يروي عن «أحمد بن محمّد بن عيسى»، وبما أن أحمد الأشعري معاصر لسهل، فمقتضاه أن يكون في طبقة الرواة عن سهل لا في طبقة مشايخه.

مقتضى الموجود في رجال ابن داود هو أنّه من الطبقة التي يروي عنها سهل بن زياد[1]، وعليه فاحتمال اتحاده مع سعيد بن عليّ الرقّي ليس مطروحاً.

السؤال المطروح: هل أنّ «عليّ بن سعيد الرقّي» الذي روى عنه سهل هو نفس «عليّ بن سعيد بن رزام القاساني» أم غيره؟

الجواب: نسبة الرجل إلى الرقّة في أحد العنوانين وإلى قاسان في العنوان الآخر، لا تساعد على وحدة الرجل؛ فالرقّة من المناطق الغربية في العراق[2]، والقاساني نسبة إلى «قاسان» وهي على ما يبدو من مدن إيران والتي تعرف اليوم بـ«كاشان»، فلو كانت النسبة إلى منطقتين قريبتين ـ كالرازي والقاساني ـ أمكن استظهار الاتّحاد؛ لقرب احتمال ولادة الشخص في مكان ونشأته أو عمله أو موته في آخر، فينسب إليهما معاً. وأمّا مع بعد البلدتين، خاصّة وأنّ الرقّة ليست من المدن المقدّسة أو التجارية أو العلمية التي تشدّ إليها الرحال، مع اختلاف أهالي المدينتين من الناحية اللغوية، فالرقّة من المناطق العربية، وقاسان مدينة فارسية، فمن البعيد رحلة القاساني إلى الرقّة أو العكس، وبالتالي يبعد اتّحاد العنوانين.

هذا كلّه على فرض سلامة نسخة الكافي المطبوعة، وإلّا فقد ذكر السيّد الخوئي ﷺ العناوين الثلاثة التالية: «عليّ بن سعيد»، و«عليّ بن سعيد الرقّي»، و«عليّ بن سعيد البرقي»، وقال في ترجمة الأخير منها:

> روى عن سليمان بن جعفر الجعفري، وروى عنه سهل بن زياد... (ثم وأشار إلى نفس الرواية المتقدّمة عن «عليّ بن سعيد الرقّي»، ثمّ قال:) كذا في جامع الرواة، لكن الموجود في نسخ الكافي: عليّ بن سعيد الرقّي[3].

---

١. وردت العبارة فيه كالتالي: «روى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى» لا «روى عن أحمد بن محمّد بن عيسى».

٢. الرقّة: بفتح أوّله وثانيه وتشديده، وأصله كلّ أرض إلى جنب واد ينبسط عليها الماء، وجمعها رقاق... وهي مدينة مشهورة على الفرات، بينها وبين حرّان ثلاثة أيّام، معدودة في بلاد الجزيرة؛ لأنّها من جانب الفرات الشرقي، طول الرقّة أربع وستون درجة، وعرضها ستّ وثلاثون درجة، في الإقليم الرابع، ويقال لها: الرقة البيضاء، أرسل سعد بن أبي وقّاص وإلى الكوفة في سنة (١٧) جيشا عليه عياض بن غنم، فقدم الجزيرة فبلغ أهل الرقّة خبره فقالوا: أنتم بين العراق والشام وقد استولى عليها المسلمون فما بقاوم مع هؤاء !...» (معجم البلدان: ج٣ ص٥٨). وهي اليوم تُعدّ من مدن سورية.

٣. معجم رجال الحديث: ج١٢ ص٣٩ الترجمة ٨١٥٢.

والبرقي نسبة إلى «برقة» أو إلى «برق روذ» من توابع مدينة قمّ[1]. **فعلى هذا يحتمل اتّحاد** «عليّ بن سعيد البرقي» مع «عليّ بن سعيد القاساني»؛ لقرب البلدتين.

بقي علينا دراسة الأسانيد المروية عنهما، ولهذا نشير لبعض النقاط:

١ ـ الأسانيد الواردة في الكتب الأربعة والتي تضمّنت عنوان «عليّ بن سعيد الرقّي» هي سند واحد فقط[2]، روى عنه «سهل بن زياد». وأمّا العنوان «عليّ بن سعيد» فقد تكرّر ثلاثين مرّة، إلّا أنّ الأسانيد التي ورد فيها «سهل بن زياد عن عليّ بن سعيد» هي سند واحد فقط[3]، **فهل الذي روى عنه سهل هو نفس عليّ بن سعيد الرقي أم غيره؟**

الظاهر الاتّحاد بقرينة الراوي والمروي عنه، فالراوي عن كلّ منهما هو «سهل بن زياد»، **والمروي عنه في** كلا السندين هو «سليمان بن جعفر الجعفري»، بل أنّ سند الروايتين واحد، **فأحدهما:** «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَعِيدٍ الرَّقِّيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ جَعْفَرٍ الْجَعْفَرِيُّ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضا عليه السلام»[4]، والآخر: «[عِدَّةٌ مِن أصحابنا عن] سَهل بن زِيادٍ، عَن عَلِيِّ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سُلَيمانَ الْجَعْفَرِيِّ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضا عليه السلام»[5].

وأمّا بقيّة الموارد التي ورد فيها «عليّ بن سعيد» مطلقاً فلا يمكننا الجزم بشيء من الاحتمالين.

وأمّا الاحتمال الذي نقله السيّد الخوئي رحمه الله عن جامع الرواة من أنّه «عليّ بن سعيد البرقي» لا «الرقّي»، فبمراجعة النسخة المحقّقة في مركز أبحاث دار الحديث من كتاب الكافي وجدناه بلفظ «الرقّي»، دون التعليق عليه بشيء[6].

---

١. برقة: من قرى قمّ من نواحي الجبل، قال أبو جعفر: فقيه الشيعة أحمد بن أبي عبد اللّه محمّد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمّد بن عليّ البرقي، أصله من الكوفة، وكان جدّه خالد قد هرب من عيسى بن عمر مع أبيه عبد الرحمن إلى برقة قم، فأقاموا بها ونسبوا إليها... وقال حمزة بن الحسن الأصبهاني في تاريخ أصبهان: أحمد بن عبد اللّه البرقي كان من رستاق برق روذ، قال: وهو أحد رواة اللغة والشعر واستوطن قم، فخرج ابن أُخته أبا عبد اللّه البرقي هناك ثمّ قدم أبو عبد اللّه إلى أصبهان واستوطنها، واللّه الموفّق (معجم البلدان: ج١ ص٣٨٩).

٢. الكافي: ج٥ ص٣٣٤ ح٤.

٣. المصدر السابق: ج٦ ص٤٣٧ ح١٦.

٤. المصدر السابق: ج٥ ص٣٣٤ ح٥.

٥. المصدر السابق: ج٦ ص٤٣٧ ح١٦.

٦. أُنظر الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج١٠ ص ٥٩٥ ح٩٤٨١.

والمتحصّل ممّا تقدّم:

١ ـ أن «سهل بن زياد» يروي عن **«عليّ بن سعيد»**، بلا ريب.

٢ ـ أنّ المذكور في كتب الرجال بعنوان **«عليّ بن سعيد»** ثلاثة، اثنان منهما غير منسجمين طبقة مع من يروي عنه سهل، بخلاف الثالث وهو عليّ بن سعيد بن رزام القاساني.

٣ ـ يحتمل وقوع التصحيف في العنوان «عليّ بن سعيد الرقّي» في سند الكافي، وأنّ صحيحه «عليّ بن سعيد البرقي»، كما في جامع الرواة، لكنّنا لم نجد ما يؤيّد صحّة هذا الاحتمال. كما يحتمل وقوع التصحيف في عبارة النجاشي في قوله: «روى عن أحمد بن محمّد بن عيسى»، وأن صحيحها «روى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى» كما في رجال ابن داود.

٤ ـ بناء على أنّ الصحيح هو «عليّ بن سعيد البرقي»، وأنّ الصحيح في ترجمة «عليّ بن سعيد بن رزام القاساني» هو «روى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى»، فاحتمال اتّحاد «عليّ بن سعيد البرقي» مع «عليّ بن سعيد بن رزام القاساني» وارد، وإلّا فالاتّحاد لا يخلو من بعد. نعم، لم أر من ذكر هذا الاحتمال، إلّا أنه جدير بالتأمّل.

٧٤. عليّ بن سليمان

ذكره الشيخ في رجاله في أصحاب أبي الحسن فقال:

عليّ بن سليمان بن رشيد بغداذي (بغدادي).[1]

أقول: بمراجعة رواياته في الكتب الأربعة نجد ما يلي:

١ ـ مجموع الأسانيد المروية عنه فيها (٢٩) سنداً (لـ ٢٧ رواية)، (١٤) رواية منها في الكافي، ورواية واحدة في من لا يحضره الفقيه، و (٩) في التهذيب، و (٣) في الاستبصار.

٢ ـ مجموع ما رواه سهل بن زياد عن عليّ بن سليمان هو ثلاث روايات بخمسة أسانيد، وكلّها في الكافي، رواها الشيخ الكليني عنه بتوسّط «عدّة من أصحابنا»[2].

---

١. رجال الطوسي: ص٣٨٨ الترجمة ٥٧١٢.

٢. الكافي: ج٤ ص٥٤٩ ح٤، وج٥ ص٣١٦ ح٥٠، وج٦ ص٥٤٩ ح٢.

٧٥. عليّ بن محمّد القاساني

قال النجاشي:

> عليّ بن محمّد بن شيرة القاساني (القاشاني) أبو الحسن، كان فقيهاً مكثراً من الحديث، فاضلاً، غمز عليه أحمد بن محمّد بن عيسى، و ذكر أنّه سمع منه مذاهب منكرة، و ليس في كتبه ما يدلّ على ذلك... .[1]

ووثّقه الشيخ في رجاله فقال: «عليّ بن شيرة ثقة»[2].

وهنا بعض الملاحظات نشير إليها:

١ ـ روى عنه المحمّدون الثلاثة ضمن (١۴۶) سنداً، وهو عدد كبير بلا ريب. جاء (٧٢) منها في الكافي، و (۵٩) في التهذيب، و (١۵) في الاستبصار.

٢ ـ روى عنه الكليني من طرق عديدة، إلّا أنّ أكثر ما رواه عنه هو من طريق «عليّ بن ابراهيم»، حيث روى عنه (۵۴) سنداً، وروى من طريق «أحمد بن محمّد بن خالد البرقي» (٩) أسانيد، ومن طريق «سهل بن زياد» روايتين بثلاثة أسانيد[3]. وروى عنه من نسخ أُخرى أيضاً.

٣ ـ بمراجعة الأسانيد التي رواها سهل بن زياد نجد روايته عن العنوانين التاليين: «عليّ بن محمّد القاساني» و «محمّد بن علي القاساني»[4]، فهل الثاني منهما تصحيف عن الأوّل، أم أنّه شخص آخر؟ سيأتي الكلام فيه في «محمّد بن عليّ القاساني» إن شاء الله.

۴ ـ ذكر السيّد البروجردي‌ هذا السند دون التعليق عليه بشيء[5]، وهو مشعر بعدم الخلل فيه.

٧۶. عليّ بن معبد

قال النجاشي:

> عليّ بن معبد، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان... حدّثنا موسى بن جعفر، قال: حدّثنا

١. رجال النجاشي: ص٢۵۵ الترجمة ۶۶٩.

٢. رجال الطوسي: ص٣٨٨ الترجمة ۵٧١٣.

٣. الكافي: ج١ ص١٠٢ ح٨، و ص۴٩١ ح١٠.

٤. المصدر السابق: ج١ ص١٠٢ ح٨.

۵. ترتيب أسانيد كتاب الكافي: ص٢۶۴.

عليّ بن معبد بكتابه.[١]

وذكره الشيخ في الفهرست قائلاً:

> عليّ بن معبد، له كتاب، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن محمّد بن عليّ بن الحسين، عن محمّد بن الحسن [بن الوليد]، عن الصفّار، عن إبراهيم بن هاشم، عن عليّ بن معبد.[٢]

وبمراجعة هذا العنوان في الروايات نجد ما يلي:

١ ـ مجموع الأسانيد التي ورد فيها هو (٣٢) سنداً، فتكرّر اسمه في (٢٥) سنداً من أسانيد الكافي، ومرّة واحدة في من لا يحضره الفقيه، و (٥) أسانيد في التهذيب، وسند واحد في الاستبصار. والسرّ في كثرة رواياته في الكافي هو أن (١٦) منها مروي في أُصول الكافي، وليس لهذه الروايات باب في من لا يحضره الفقيه والتهذيب والاستبصار.

٢ ـ طريق الكليني إلى رواياته متعدّد، فأغلب ما رواه عنه من طريق «إبراهيم بن هاشم»، حيث روى عنه (٢٣) سنداً، و (٣) منها عن «سهل بن زياد»[٣]. و رواية واحدة عن «معلّى بن محمّد».

٧٧. عليّ بن مهران

هو مهمل في كتب الرجال. نعم، ذكره السيّد الخوئي‌ في معجم رجال الحديث قائلاً:

> عليّ بن مهران، روى عن محمّد بن الفضيل، و روى عنه سهل بن زياد. الكافي: الجزء ٣، كتاب الجنائز ٣، باب غسل الأطفال و الصبيان (٧٣)، الحديث (٦).[٤]

وهو الحديث الوحيد الذي ورد فيه هذا العنوان في الكتب الأربعة[٥].

وهنا بعض النقاط نشير إليها:

١ ـ لم يذكر هذا العنوان في برنامج «دراية النور» (حقل الأسانيد / الراوي ـ **البحث**)،

---

١. رجال النجاشي: ص٢٧٣ الترجمة ٧١۶.

٢. فهرست الطوسي: ص٢۶٥ الترجمة ٣٧٨.

٣. الكافي: ج٣ ص٤٥٤ ح١۶، و ج۶ ص٤١٠ ح١٤، و ص٤٣٤ ح٢٠.

٤. معجم رجال الحديث: ج١٢ ص١٩٢ الترجمة ٨٥٣٧.

٥. أُنظر: الكافي: ج٣ ص٢٠٨ ح۶.

وهو منهج خاطئ على فرض وقوع التصحيف في العنوان.

٢ ـ الوارد في الطبعة المحقّقة في مركز أبحاث دار الحديث من كتاب الكافي هو: «عليّ بن مهزيار» بدل «عليّ بن مهران»، وعلّق عليه في الهامش بقوله:

هكذا في «غ، بخ، بف» والوسائل والتهذيب. وفي «ظ، ى، بث، بح، بس،، جح، جن» والمطبوع: «عليّ بن مهران» وقد أكثر سهل بن زياد من الرواية عن عليّ بن مهزيار، وأمّا روايته عن عليّ بن مهران، فلم نجدها في موضع. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٥٢٠ - ٥٢١[1].

٣ ـ الظاهر من عبارة معجم رجال الحديث عدم وجود الخلل في هذا العنوان، وإلّا لعلّق عليه.

٤ ـ ذكر السيّد البروجرديّ هذا السند دون التعليق عليه[2]، وهذا دالّ على عدم الخلل فيه من وجهة نظره.

٥ ـ بعد تتبّع هذا العنوان في كتب الحديث وجدنا ما يؤيّد وجود هذا العنوان بين الرواة[3].

والمتحصّل ممّا تقدّم أنّه وقع كلام في وجود عنوان «عليّ بن مهران» خارجاً وعدمه، فالظاهر من برنامج دراية النور هو عدم وجوده، فضلاً عن رواية سهل عنه، إلّا أنّ التتبّع في الروايات لا يؤيّد ذلك. نعم، قد يقع الكلام في رواية سهل بن زياد عنه، وبما أننا نتبع القرائن المتوفرة، ولا نملك دليلاً واضحاً لقبول أو ردّ رواية سهل بن زياد عنه، فنترك الباب مفتوحاً للباحث نفياً أو إثباتاً.

٧٨. عليّ بن مهزيار

قال النجاشي:

---

١. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج٥ ص٥٢٦ ح٤٦٠٤.

٢. أُنظر: ترتيب أسانيد الكافي: ص٤٨٣.

٣. نظير: ما جاء في إقبال الأعمال حيث قال: «... وهو رواية محمّد بن أبي قرّة في كتاب عمل شهر رمضان فيما أسنده عن عليّ بن مهران...» الإقبال ط ق: ج١ ص١١. وفي تأويل الآيات الظاهرة: «روى عليّ بن ابراهيم عن أبيه عن عليّ بن مهران...»، وقال في موضع آخر: «... حدّثنا سعد بن عبد الله، عن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن مهران...» (تأويل الآيات الظاهرة: ص٤٦٥ و ص٥٧٥).

عليّ بن مهزيار الأهوازي، أبو الحسن، دورقي الأصل، مولى. كان أبوه نصرانيّاً فأسلم. و قد قيل: إنّ عليّاً أيضاً أسلم و هو صغير و منّ الله عليه بمعرفة هذا الأمر و تفقّه و روى عن الرضا و أبي جعفر عليهما السلام، و اختصّ بأبي جعفر الثاني عليه السلام و توكّل له، و عظم محلّه منه، و كذلك أبو الحسن الثالث عليه السلام و توكّل لهم في بعض النواحي، و خرجت إلى الشيعة فيه توقيعات بكلّ خير، و كان ثقة في روايته لا يطعن عليه، صحيحاً اعتقاده. و صنّف الكتب المشهورة، و هي مثل كتب الحسين بن سعيد و زيادة... .[1]

أقول: بمراجعة الكتب الأربعة في خصوص رواياته يتّضح ما يلي:

١ ـ روى المحمّدون الثلاثة عنه روايات كثيرة، حتّى بلغت الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة (۶۹۴) سنداً، جاء (۲۱۶) سنداً منها في الكافي، و (۳۱۶) سنداً في التهذيب، و (۱۴۱) سنداً في الاستبصار، و (۲۱) سنداً في من لا يحضره الفقيه، وهو عدد ضخم بلا ريب.

٢ ـ الطرق التي اعتمدها الكليني في الرواية عنه متعدّدة، وأكثر طريق اعتمده هو «عبد الله بن عامر الأشعري» حيث روى عنه (۶۴) سنداً، وروى من طريق «سهل بن زياد» (۴۲) سنداً[2]، ومن طريق «أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري» (۳۱) سنداً، وجميعها طرق قمّية، كما روى من طرق أُخرى أقلّ من هذا العدد.

٣ ـ الملفت للنظر أنّ (۳۴) من الأسانيد المروية عن سهل تمثّل مكاتبات لعليّ بن مهزيار.

۷۹. عمر بن عليّ

قال النجاشي:

---

١. رجال النجاشي: ص۲۵۳ الترجمة ۶۶۴.

٢. الكافي: ج١ ص۳۸۴ ح۵، وص۵۴۷ ح۲۲، وج۲ ص۴۲۵ ح۴، وص۵۶۰ ح۱۴، وج۳ ص۲۰۵ ح۱۰، وص۲۰۸ ح۶،و ص۲۱۸ ح۳، و ص۲۶۳ ح۴۶، و ص۲۸۲ ح۱، و ص۳۴۶ ح۲۸، و ص۳۷۴ ح۵، و ص۳۹۸ ح۷، و ص۴۰۰ ح۱۴، و ص۴۰۱ ح۱۵، و ص۴۰۷ ح۱۴، و ص۴۵۰ ح۳۵، ص۵۲۱ ح۱۱، ص۵۵۲ ح۸، و ج۴ ص۲۷۵ ح۵، و ص۲۷۶ ح۹، و ص۳۰۹ ح۲، و ص۳۲۷ ح۵، و ص۵۲۵ ح۸، و ص۵۳۶ ح۲، وج۵ ص۲۷۰ ح۲، و ص۳۴۷ ح۲، و ج۶ ص۸۱ ح۹، وج۷ ص۱۴ ح۳، و ص۳۶ ح۳۰، و ح۳۱، و ح۳۲، و ص۶۵ ح۳۰، و ص۱۲۶ ح۴، و ص۱۵۴ ح۶، و ص۱۶۴ ح۴.

عمر بن عليّ بن عمر، قال ابن بطّة: أخبرنا بكتابه محمّد بن عليّ بن محبوب.[١]

وقال الشيخ في الفهرست:

عمر بن عليّ بن عمر. له كتاب، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمّد بن يحيى، عن أبيه، عن محمّد بن عليّ بن محبوب، عن عمر بن عليّ بن عمر.[٢]

وإذا ألقينا نظرة على رواياته في الكتب الأربعة لاحظنا ما يلي:

١ ـ مجموع الأسانيد التي ورد فيها هو (١١) سنداً، ثلاثة منها في الكافي، وواحد في من لا يحضره الفقيه، وواحد في الاستبصار، و ستّة في التهذيب.

٢ ـ ما رواه سهل بن زياد هو رواية واحدة فقط[٣]؛ وهو من منفردات الكليني. وطريقه إليها هو «عدّة من أصحابنا».

وبما أنّ رواية سهل بن زياد عنه رواية واحدة، وليس لسهل رواية أُخرى عنه في كتب الحديث المعروفة، فمن الصعب الجزم بكونه من مشايخ سهل بن زياد. نعم، مقتضى الظاهر هو روايته عنه.

٨٠. عمرو بن سعيد

قال النجاشي:

عمرو بن سعيد المدائني، ثقة، روى عن الرضا عليه السلام. له كتاب يرويه جماعة... .[٤]

وبمراجعة رواياته في الكتب الأربعة نجد ما يلي:

١ ـ له روايات كثيرة في الكتب الأربعة، حتّى بلغت الأسانيد المروية عنه (٣٨٣) سنداً، منها (٨٥) سنداً (لـ ٧٢ رواية) في الكافي، و (٢١٢) منها في التهذيب، و (٨٤) منها في الاستبصار، واثنان منها في من لا يحضره الفقيه.

٢ ـ روى عنه الكليني من طرق عديدة، وأغلب ما رواه عنه هو من طريق «أحمد بن

---

١. رجال النجاشي: ص٢٨٦ الترجمة ٧٦١.

٢. فهرست الطوسي: ص٣٣٠ الترجمة ٥١٥.

٣. الكافي: ج٨ ص٣٩١ ح٥٨٧.

٤. رجال النجاشي: ص٢٨٧ الترجمة ٧٦٧.

الحسن بن عليّ بن فضّال»، حيث بلغت الأسانيد المروية عنه (٦٨) سنداً، بينما روى عن «سهل بن زياد» في ثلاثة أسانيد لروايتين فقط[١]، وطريق الكليني إليها «عدّة من أصحابنا».

٣ ـ بمراجعة الأسانيد التي ورد فيها عمرو بن سعيد يتّضح أنّ أغلب رواياته عن «مُصَدِّقِ بنِ صَدَقَةَ»، حيث بلغ ما رواه عنه (٧٢) سنداً. وبالتدقيق فيها يتّضح أنّها جميعاً عن «عَمَّارِ بنِ مُوسَى السَّاباطِيِّ»، الذي هو صاحب كتاب، وطريق النجاشي إلى كتابه «... عن عمرو بن سعيد، عن مصدّق بن صدقة، عنه»[٢]. فهو راوٍ لكتاب عمّار الساباطي.

وعلى هذا فإنّ رواية سهل التي تنتهي سنداً إلى عمّار الساباطي، هي من كتاب عمّار، ومن نسخة رواها عنه عمرو بن سعيد، ورواها عنه سهل بن زياد[٣].

٨١. عمرو بن عثمان

قال النجاشي:

> عمرو بن عثمان الثقفي الخزّاز، و قيل: الأزدي، أبو عليّ، كوفي، ثقة، روى عن أبيه عن سعيد بن يسار. و له ابن اسمه محمّد، روى عنه ابن عقدة، كان عمرو بن عثمان نقيّ الحديث، صحيح الحكايات. له كتب منها... .[٤]

وبمراجعة الكتب الأربعة في خصوص رواياته نجد ما يلي:

١ ـ روى عنه المشايخ الثلاثة بكثرة، فمجموع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة هو (٢١٢) سنداً، منها (٩٥) سنداً في الكافي، و (٣) أسانيد في من لا يحضره الفقيه، و (٨٣)

---

١. الكافي: ج٦ ص٤٢٢ ح٢ و ص٤٢٣ ح٨. رواها الشيخ عنه في التهذيب: ج٩ ص١٢٥ ح٢، الاستبصار: ج٤ ص٩٥ ح٧.

٢. رجال النجاشي: ص٢٩١ الترجمة ٧٧٩.

٣. وهنا نقطة لا بأس بالإشارة إليها للفائدة، وهي: أنّ مجموع ما روي عن سهل بن زياد عن عمّار بن موسى الساباطي في الكافي أربع روايات؛ إحداها: سهل بن زياد، عن عمرو بن سعيد، عن مصدق بن صدقة، عن عمّار بن موسى» الكافي: ج٦ ص٤٢٢ ح٢، والثلاث الأخرى كلّها «سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن عمّار الساباطي» (الكافي: ج١ ص٤٣٠ ح٨٤، و ج٦ ص١٧٤ ح١، و ج٧ ص٢٥٧ ح١١)، وهذا يعني أنّ الشيخ الكليني روى من كتاب عمّار الساباطي من نسختين رواهما سهل بن زياد، إحداهما: عن «ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن عمّار». والأخرى عن «عمرو بن سعيد عن عمّار».

٤. رجال النجاشي: ص٢٨٧ الترجمة ٧٦٦.

سنداً منها في التهذيب، و (٣١) سنداً منها في الاستبصار.

٢ ـ روى عنه الكليني من طرق عديدة، وأغلب ما رواه عنه هو من طريق «إبراهيم بن هاشم القمّي» حيث روى عنها (٥١) سنداً، وروى من طريق «أحمد بن محمّد بن خالد البرقي» (١٧) سنداً، ومن طريق «سهل بن زياد» (١٤) سنداً[١]، طريقه إلى ثمانية منها «عدّة من أصحابنا».

٨٢. القاسم بن الربيع

ذكره النجاشي قائلاً:

> القاسم بن الربيع، أخبرنا أبو العبّاس أحمد بن عليّ بن نوح فيما وصّى إليّ به من كتبه، قال: حدّثنا محمّد بن عليّ بن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن عليّ بن إبراهيم بن هشام، عن أبيه، عنه بكتابه، قال: و أخبرنا الحسين بن عليّ بن سفيان، عن جعفر بن محمّد بن مالك الفزاري الكوفي، بها قال: حدّثنا القاسم بن الربيع ابن بنت زيد الشحّام.[٢]

وبإلقاء نظرة على رواياته في الكتب الأربعة نتوصّل للنقاط التالية:

١ ـ على الرغم من تعدّد طرق الكتاب فإنّنا لا نجد له رواية في التهذيب والاستبصار، وإنّما رواياته منحصرة في الكافي والفقيه، وهو ملفت للنظر، علماً أنّ مجموع رواياته في الكافي خمس روايات، وفي من لا يحضره الفقيه رواية واحدة، وهو عدد قليل بلا ريب، ممّا يكشف عن إعراض المحدّثين عن غالب رواياته.

٢ ـ ما رواه عنه سهل بن زياد هو رواية واحدة فقط[٣].

فالجزم برواية سهل بن زياد عنه صعب مع قلّة روايته عنه.

٨٣. القاسم بن محمّد الزيّات

هو مهمل في كتب الرجال، وإذا ما راجعنا رواياته في الكتب الأربعة لاحظنا ما يلي:

---

١. الكافي: ج١ ص١٠ ح٢، وص٩٠ ح٦، وج٢ ص٣٧٦ ح٧، وص٦٤١ ح٧، وج٣ ص٤١٦ ح١٣، وص٤٥٤ ح١٤، وص٤٩٠ ح١، وج٤ ص٤١ ح١٤، وج٦ ص٢٤٢ ح١، وص٣٩٦ ح٣، وص٤١٢ ح٣، وج٨ ص١٥١ ح١٥١.

٢. رجال النجاشي: ص٣١٦ الترجمة ٨٦٧.

٣. الكافي: ج١ ص٢٢٩ ح٣.

١ ـ مجموع الأسانيد التي ورد فيها هو خمسة، ثلاثة منها في الكافي، وواحد في التهذيب، رواها في الاستبصار أيضاً. وليس له في من لا يحضره الفقيه رواية.

٢ ـ ما رواه سهل بن زياد من هذه الروايات هو رواية واحدة فقط[١]، وطريق الشيخ الكليني إليها هو «عدّة من أصحابنا».

٨٤. محسن بن أحمد

قال النجاشي:

محسن بن أحمد القيسي، من موالي قيس عيلان. روى عن الرضاعليه السلام... .[٢]

وبمراجعة الروايات الواردة في الكتب الأربعة نصل للنتائج التالية:

١ ـ مجموع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة هو (٥٦) سنداً، جاء (٢٢) سنداً منها في الكافي، و (٢٥) سنداً في التهذيب، و (٩) أسانيد منها في الاستبصار، وليس له في من لا يحضره الفقيه رواية.

٢ ـ ما جاء منها عن طريق سهل بن زياد روايتان رواهما الشيخ الكليني[٣]، وروى الشيخ الطوسي إحداهما عن الكليني[٤].

وهنا يقع السؤال التالي: هل أنّ رواية سهل بن زياد عن محسن بن أحمد ممكنة بلحاظ الطبقة؛ فإنّ محسن من الرواة عن الإمام الرضاعليه السلام كما صرّح النجاشي، وهذا يعني أنّه من أبناء أوائل القرن الثالث، مع أنّ سهلاً من أبناء أواسط النصف الثاني من القرن الثالث، أو فقل: إنّ الفاصل بينهما أكثر من نصف قرن، مع أنّ الفاصل بين الطبقتين هو (٣٠) عاماً تقريباً؟

الجواب: هذا الفاصل هو المقدار الشائع بين الطبقات، لا أنّ ما خالفه فهو غير صحيح وغير ممكن، وبعد مراجعة الأسانيد التي رواها محسن بن أحمد وجدنا في الرواة عنه

---

١. المصدر السابق: ج٦ ص١٥٨ ح٢٤.

٢. رجال النجاشي: ص٤٢٣ الترجمة ١١٣٣.

٣. الكافي: ج٣ ص٤٠٣ ح٣٠، و ج٦ ص٥٢٩ ح٧.

٤. التهذيب: ج٢ ص٢١٣ ح٤٤.

الأسماء التالية:

أ ـ أحمد بن محمّد بن عيسى (١٢) سنداً.

ب ـ إبراهيم بن هاشم القمّي (٧) أسانيد.

ج ـ أحمد بن محمّد بن خالد البرقي (۴) أسانيد.

وهؤلاء جميعاً معاصرون لسهل بن زياد، فمن البعيد جدّاً وقوع الخلل في جميع هـذا العـدد من الأسانيد، خاصّة مع تعدّد الرواة، فرواية سهل بن زياد عنه ممّا لا إشكال فيها من هذه الناحية.

محمّد

ورد بهذا العنوان في موضع واحد[1]، ويراد به «محمد بن سليمان الديلمي» الآتي ذكره.

٨٥. محمّد بن إبراهيم النوفلي

هو مهمل في كتب الرجال. نعم، ذكره السيّد الخوئي في معجم الرجال قائلاً:

> «محمّد بن إبراهيم النوفلي، روى عن الحسين بن المختـار، و روى عنـه سـهل بـن زياد... .[2]

وبمراجعة الأسانيد التي ورد فيها هذا العنوان نلاحظ ما يلي:

١ ـ مجموع الأسانيد التي رواها محمّد بن إبراهيم النوفلي في الكتب الأربعة ستّة أسانيد، أربعة منها في الكافي، والباقي في التهذيب، وهي مروية عن الكافي أيضاً[3].

٢ ـ جميع ما رواه محمّد بن إبراهيم النوفلي في الكتب الأربعة فقد رواه عن «الحسين بن المختار»، وهو صاحب كتاب حيث ذكره النجاشي بقوله:

> الحسين بن المختار، أبو عبد الله القلانسي، كوفي... له كتاب يرويه عنه حمّـاد بـن عيسى و غيره...[4].

---

١. الكافي: ج٨ ص٥٠ ح١٢.

٢. معجم رجال الحديث: ج١۴ ص٢٢٧ الترجمة ٩٩٥٨.

٣. الكـافي: ج٢ ص٢٧٠ ح٩، وج٣ ص٢٨٥ ح٥، وج۴ ص٧۶ ح٨، و ج٥ ص٥۴١ ح٥، تهـذيب الأحكـام: ج۴ ص١٩٧ ح٣، و ج٢ ص٢٥٥ ح٣٨.

٤. رجال النجاشي: ص٥۴ الترجمة ١٢٣.

كما ذكره الشيخ في فهرسته، وذكر عدّة طرق لكتابه[١]. فروايات محمّد بن إبراهيم النوفلي هي نسخة لكتاب الحسين بن المختار، وروايات سهل عن محمّد بن إبراهيم النوفلي هي في الحقيقة من نسخة لكتاب الحسين بن المختار.

٣ ـ مجموع الروايات التي يرويها سهل بن زياد عن محمّد بن إبراهيم النوفلي في الكافي روايتان[٢]، رواهما الشيخ عنه في التهذيب، إلّا أنّ الملفت للنظر فيهما أنّ سهلاً قد روى إحداهما مباشرة، والأُخرى بواسطة «يعقوب بن يزيد»، فهل الصحيح هو الرواية المباشرة، أم الرواية مع الواسطة، أم كلاهما صحيح ؟

الجواب: إنّ نسخة التهذيب موافقة للنسخة المطبوعة من الكافي في هذا المجال، كما أنّ الموجود في الطبعة المحقّقة في مركز أبحاث دار الحديث موافق للطبعة المعروفة[٣]، فالظاهر أنّ نسخ الكافي متّفقة في هذه النقطة. علماً أنّ السيّد الخوئي‌ﷺ لم يتعرّض لهذه النقطة في ترجمة «محمّد بن إبراهيم النوفلي». كما أنّ السيّد البروجردي‌ﷺ ذكر هذا السند دون التعليق عليه[٤] ممّا يكشف عن عدم الإشكال فيه من وجهة نظره‌ﷺ، وبالتالي سلامة كلا السندين من هذه الناحية.

٨٦. محمّد بن أبي الأصبغ

هو مهمل في كتب الرجال، نعم، ذكره السيّد الخوئي‌ﷺ في معجم الرجال ولم يزد على أنّ له رواية في الكافي وذكر الراوي والمروي عنه[٥].

والملفت للنظر أنّه ليس لهذا الرجل رواية في مصادر الحديث المختلفة سوى هذه الرواية التي رواها الكليني[٦]، ومن هنا فاحتمال التصحيف فيه وارد، وإحراز رواية «سهل بن زياد» عنه لا يخلو من صعوبة. نعم بمراجعة الطبعة الجديدة للكافي والمحقّقة في مركز

١. فهرست الطوسي: ص١٤٠ الترجمة ٢٠٥.
٢. الكافي: ج٣ ص٢٨٥ ح٥، وج٤ ص٧٦ ح٨.
٣. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج٦ ص٦٤ ح٤٨٦٧، وج٧ ص٤٠٦ ح٩٢٩٠.
٤. أُنظر: ترتيب أسانيد الكافي: ص٢٦٣.
٥. معجم رجال الحديث: ج١٤ ص٢٢٩ الترجمة ٩٩٦٢.
٦. الكافي: ج٤ ص٢٤ ح٥، وعنه: وسائل الشيعة: ج٩ ص٤٥٨ ح١٢٤٩٣، بحار الأنوار: ٤٧ ص٣٨ ح٤٢.

أبحاث دار الحديث نجد هذا السند من دون أيّ تعليق عليه[1]، ممّا يشعر باتّفاق نسخ الكافي في هذه النقطة. ولعلّه كافٍ لاستظهار رواية سهل عن محمّد بن أبي الأصبغ.

٨٧. محمّد بن أحمد

هو مهمل في كتب الرجال. نعم، ذكر السيّد الخوئي هذا العنوان قائلاً:

> محمّد بن أحمد: وقع بهذا العنوان في أسناد كثير من الروايات تبلغ ثلاثمئة و سبعة و تسعون مورداً، فقد روى عن... يونس بن يعقوب، و الخشّاب، و السيّاري، و العبيدي؛ و روى عنه أبو عليّ الأشعري، و أحمد بن إدريس، و سعد بن عبد الله، و سهل بن زياد... .[2]

وفي المقام بعض الملاحظات لا بأس بالتنبيه عليها:

١ ـ روى الكليني عن عنوان «محمّد بن أحمد» (٢١٠) رواية مفرّقة على أجزاء الكتاب. وهو عدد كبير بلا ريب، وإذا ضممنا إليه ما ورد في بقية كتب الحديث ازداد هذا العدد دون شكّ، فإهمال الرجاليين له مع كثرة رواياته في الكتب المعتبرة غريب.

٢ ـ اذا لاحظنا الذين رووا عن محمّد بن أحمد وجدنا أنّ عدداً منهم من مشايخ الكليني، وأنّ لعدد منهم روايات عن سهل بن زياد. وإذا لاحظنا الذين روى عنهم محمّد بن أحمد وجدنا أنّ عدداً منهم من مشايخ سهل بن زياد، وهذا كاشف عن اتّحاد طبقة محمّد بن أحمد و سهل بن زياد. ورواية أبناء الطبقة الواحدة عن بعضهم البعض قليل وعلى غير المألوف. ولعلّه لذا لا نجد لـ «سهل» إلّا رواية واحدة عنه في الكتب الأربعة[3]. نعم، روى الصدوق في علل الشرائع رواية أُخرى عن سهل بن زياد عنه[4].

٣ ـ يوجد عنوان آخر في هذه الطبقة هو «محمّد بن أحمد الدقّاق»، ولسهل بن زياد رواية عنه[5]، فهل هو نفس المتقدّم ذكره، أم أنّه رجل آخر؟ الطبقة واحدة، والعنوان واحد

١. أنظر: الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج٧ ص٢٦٤ ح٦٠٩١.
٢. معجم رجال الحديث: ج١٤ ص٣٠٠ الترجمة رقم ١٠٠٤٦.
٣. الكافي: ج١ ص٤٦٦ ح٩.
٤. علل الشرائع: ج٢ ص٦٠٠ ح٥٦.
٥. الكافي: ج٦ ص٥٢٠ ح٧.

سوى وصفه بالدقّاق، مع أنّ حذف الصفة أمر متعارف في الأسانيد، لكنّني لم أجد من صرّح بوحدتهما أو تعدّدهما، ويصعب الجزم بأحد الأمرين، خاصّة وأنّ الاسمين «محمّد» و «أحمد» كثيرا الاستعمال، فيحتمل تعدّد الرجل.

٤ ـ أورد المحدّث النوري﵀ الرواية التي رواها «سهل بن زياد عن محمّد بن أحمد» بالسند التالي: «ثِقَةُ الإسلام في الكافي، عن عليّ بن محمّد، عن محمّد بن أحمد، عن الحسن بن عليّ، عن يونس، عن مصقلة الطحّان...»[١]، فرواها عن الكافي وليس في سندها «سهل بن زياد»، مع أنّ الموجود في الكافي المطبوع هو: «عَلِيُّ بْنُ محمّد، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ محمّد بْنِ أَحْمَدَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مَصْقَلَةَ الطَّحَّانِ...»[٢]، فهل الصحيح نسخة الكافي المطبوع أم نسخة مستدرك الوسائل؟

استظهر السيّد الخوئي﵀ صحّة نسخة المستدرك حيث قال:

> روى الكليني، عن عليّ بن محمّد بن سهل بن زياد، **عن محمّد بن أحمد، عن** الحسن بن عليّ (الكافي: الجزء ١، كتاب **الحجّة ٤**، **باب مولد الحسين بن عليّ**﵉ ١١٦، الحديث ٩)، كذا في هذه الطبعة، و في سائر **النسخ عليّ بن محمّد** عن سهل بن زياد، و هو الصحيح الموافق للوافي بقرينة سائر الروايات[٣].

أقول: وهو الموجود في الطبعة المحقّقة في مركز أبحاث دار الحديث لكتاب الكافي،[٤] ولم تذكر له نسخة أُخرى على الرغم من مقابلة الكتاب مع عشر مخطوطات، وهو الموجود أيضاً في بحار الأنوار[٥].

وبناء على ما تقدّم فإنّ رواية سهل بن زياد عن محمّد بن أحمد لا تخلو من إبهام.

٨٨. محمّد بن أحمد الدقّاق

هو مهمل في كتب الرجال. نعم، ذكره السيّد الخوئي﵀ في معجم رجال الحديث فقال:

---

١. مستدرك الوسائل: ج١٦ ص٣٣٨ ح٢٠٠٨١.
٢. الكافي: ج١ ص٤٦٦ ح٩.
٣. معجم رجال الحديث: ج١٤ ص٣٠٨ الترجمة ١٠٠٤٦.
٤. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج٢ ص٥١١ ح١٢٦٨.
٥. بحار الأنوار: ج٤٥ ص١٧٠ ح١٨.

... روى عن محمّد بن إسماعيل، و روى عنه سهل بن زياد.[1]

وبمراجعة هذا العنوان في الأسانيد نجد أنّه لم يرد في الكتب الأربعة إلّا في رواية واحدة رواها عنه سهل بن زياد[2].

النقطة الملفتة للنظر هي أنّ «محمّد بن أحمد الدقّاق» روى هذه الرواية عن «محمّد بن إسماعيل»، وهو «محمّد بن إسماعيل بن بزيع». وعليه فقد روى سهل هذه الرواية عن «محمّد بن إسماعيل بن بزيع» بواسطة محمّد بن أحمد الدقاق، مع أنّ سهل بن زياد يروي عن «ابن بزيع» مباشرة تارة وبواسطة أُخرى، فهل هو من الذين توسّطوا بين سهل و ابن بزيع؟ ظاهر السند ذلك، لكن الجزم به لا يخلو من صعوبة بعد عدم روايته غير هذه الرواية، وعدم ذكره في كتب الرجال.

٨٩. محمّد بن إسماعيل بن بزيع

قال النجاشي:

> محمّد بن إسماعيل بن بزيع، أبو جعفر، مولى المنصور أبي جعفر... كان من صالحي هذه الطائفة و ثقاتهم، كثير العمل. له كتب منها... قال محمّد بن عمر الكشي: كان محمّد بن إسماعيل بن بزيع من رجال أبي الحسن موسى عليه السلام و أدرك أبا جعفر الثاني عليه السلام... .[3]

أقول: بمراجعة رواياته في الكتب الأربعة يتّضح ما يلي:

١ ـ مجموع الأسانيد التي ورد فيها هو (٧١٤) سنداً، جاء (٣٦٤) منها في الكافي، و (٢٣) منها في من لا يحضره الفقيه، و (٢٣٢) منها في التهذيب، و (٩٥) منها في الاستبصار. وهو عدد ضخم جدّاً، يكشف عن عظمة شخصيّته بين المحدّثين.

٢ ـ روى الكليني عن ابن بزيع من طرق عديدة، إلّا أنّ أكثر طريق اعتمده هو «أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري»، وهو طريق قمّي، وبلغت الأسانيد المروية عنه (١٨٨) سنداً. وروى من طريق «محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب» ضمن (٨٦) سنداً، وهو طريق كوفي.

---

١. معجم رجال الحديث: ج١٥ ص٥٣ الترجمة ١٠١٦٣.

٢. الكافي: ج٦ ص٥٢٠ ح٧.

٣. رجال النجاشي / باب الميم: ص٣٣٠ الترجمة ٨٩٣.

بينما روى عن «سهل بن زياد» (٩) روايات؛ (٦) منها بدون واسطة[١]، وثلاث بواسطة[٢].

السؤال المطروح هو: هل أنّ روايتَه عنه من دون واسطة ممكنةٌ؟

الجواب: نعم ممكنة؛ فالطبقة لا تأبى ذلك، ويشهد لها رواية معاصره «أحمد بن محمّد بن عيسى» عنه الكثير من رواياته.

٩٠. محمّد بن إسماعيل الرازيّ

هو مهمل في كتب الرجال. نعم، ذكره السيّد الخوئي‌ؒ في معجم رجاله قائلاً:

> محمّد بن إسماعيل الرازي، روى عن محمّد بن سعيد... و روى عن أبي جعفر الثاني‌ؑ، و روى عنه السيّاري، (الكافي: الجزء ٤، كتاب الصوم ٢، باب النوادر ٧٤، الحديث ١)، و روى عن سليمان بن جعفر الجعفري، و روى عنه سهل بن زياد (الكافي: الجزء ٦، كتاب الأطعمة ٦، باب التمر ٩٧، الحديث ٦). أقول: و تقدّم عن الكشّي في ترجمة (محمّد بن إسماعيل يكنّى أبا الحسن) روايته عنه في موارد، بواسطة حمدويه و إبراهيم، و ذكرنا هناك أنّه محمّد بن إسماعيل البرمكي فراجع[٣].

وهنا بعض النقاط نشير إليها:

١ ـ مجموع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة هو (٧) أسانيد، جاء (٥) منها (الأربع روايات) في الكافي، ذكر الشيخ أحدها في كتابيه التهذيب والاستبصار[٤]، لكن وقع التصحيف في سندها فيهما، فراجع.

٢ ـ روى الكليني عن سهل بن زياد روايتين منها[٥]، وكلتاهما عن «عدّة من أصحابنا»، بل إنّ سندهما واحد، هو كالتالي: «عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن إسماعيل الرازي، عن سليمان بن جعفر الجعفري، قال: دخلت على أبي الحسن الرضاؑ».

---

١. الكافي: ج١ ص١٠٥ ح٣، وج٣ ص٢٠٣ ح١، وج٤ ص٧٨ ح٢، وج٦ ص٣١٠ ح١، وح٧، وص٣٦٣ ح٩.

٢. إحداها بواسطة «عليّ بن مهزيار» الكافي: ج١ ص٣٨٤ ح٥، والأخرى بواسطة «محمّد بن أحمد الدقّاق» (الكافي: ج٦ ص٥٢٠ ح٧)، والأخيرة بواسطة «محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب» (الكافي: ج٤ ص٥٨٥ ح٥).

٣. معجم رجال الحديث: ج١٥ ص١٠٨ الترجمة ١٠٢٦٢.

٤. تهذيب الأحكام: ج٩ ص١٢٤ ح٢٧٤، الاستبصار: ج٤ ص٩٥ ح٥.

٥. الكافي: ج٦ ٣٤٥ ح٦، وص٤٢٢ ح١.

وبما أنّ «سليمان بن جعفر الجعفري» صاحب كتاب كما صرّح به النجاشي[1]، والشيخ في الفهرست[2]، فهاتان الروايتان من هذا الكتاب، أو فقل: هما طريق لكتاب سليمان به جعفر الجعفري.

٩٢. محمّد بن أورمة

قال النجاشي في ترجمته:

> محمّد بن أورمة، أبو جعفر القمّي، ذكره القمّيون و غمزوا عليه، و رموه بالغلو، حتّى دسّ عليه من يفتك به، فوجدوه يصلّي من أوّل الليل إلى آخره فتوقّفوا عنه. و حكى جماعة من شيوخ القمّيين عن ابن الوليد أنّه قال: محمّد بن أورمة طعن عليه بالغلو، و كلّ (فكلّ) ما كان في كتبه ممّا وجد في كتب الحسين بن سعيد و غيره فقل به، و ما تفرّد به فلا تعتمده. و قال بعض أصحابنا: إنه رأى توقيعاً من أبي الحسن الثالث عليه السلام إلى أهل قم في معنى محمّد بن أورمة و براءته ممّا قذف به. و كتبه صحاح إلّا كتاباً ينسب إليه ترجمته تفسير الباطن فإنّه مخلط...[3].

وبمراجعة أسانيد الكتب الأربعة نجد ما يلي:

١ ـ مجموع الأسانيد التي ورد فيها في الكتب الأربعة هو (٣٥) سنداً، ثلاثون سنداً منها في الكافي، وأربعة منها في التهذيب، وسند واحد في الاستبصار، وليس له في من لا يحضره الفقيه رواية.

٢ ـ جميع ما رواه الشيخ في التهذيبين عن ابن أورمة فقد رواه عن الكليني، وهذا يعني أنّ رواياته في الكتب الأربعة هي خصوص روايات الكافي، وما سواها فهو نقل آخر لها، لا أنّها روايات اُخرى له.

٣ ـ روى عنه الكليني من طرق عديدة، إلّا أنّ غالب ما رواه عنه هو من طريقين؛ فجاء (١٢) سنداً (لعشر روايات) منها عن «المعلّى بن محمّد»، وهو طريق بصري،

١. رجال النجاشي: ص١٨٢ الترجمة ٤٨٣.

٢. الفهرست: ص٢٢٢ الترجمة ٣٢٨.

٣. رجال النجاشي: ص٣٢٩ الترجمة ٨٩١.

وقد رواها عنه بتوسّط «الحسين بن محمّد بن عامر»[١]، وروى (١١) سنداً منها عن سهل بن زياد[٢]، بتوسّط «عدّة من أصحابنا».

٩٢. محمّد بن بكر

قال النجاشي في ترجمته:

> محمّد بن بكر بن جناح، أبو عبد الله، كوفي مولى، ثقة. له كتاب نوادر... مات سنة ثلاث و ستّين و مئتين، و صلّى عليه الحسن بن سماعة[٣].

وإذا ما ألقينا نظرة على رواياته في الكتب الأربعة توصّلنا للنتائج التالية:

١ ـ على الرغم من وثاقة الرجل وكونه صاحب كتاب نجد قلّة رواياته في الكتب الأربعة، فمجموع الأسانيد التي ورد فيها هو (١٩) سنداً، ستّة منها في الكافي، وثمانية منها في التهذيب، وخمسة منها في الاستبصار، علماً أنّ بعض رواياته مكرّر في هذه الكتب.

٢ ـ روى الشيخ الكليني هذا العدد القليل من الروايات عن عدّة أفراد، أحدهم سهل بن زياد[٤]، بتوسّط «عدّة من أصحابنا».

٩٣. محمّد بن الحسن بن شمون

قال النجاشي في ترجمته:

> محمّد بن الحسن بن شمّون، أبو جعفر، بغدادي، واقف ثمّ غلا، و كان ضعيفاً جدّاً، فاسد المذهب. و أُضيف إليه أحاديث في الوقف، و قيل فيه... و له كتاب نوادر.

---

١. الملفت للنظر أنّ جميع ما رواه من هذه النسخة هو في الجزء الأوّل من أصول الكافي، وهذا كاشف عن أنّه رواها عن بعض كتبه في هذا المجال، وهو على ما يبدو «كتاب الإمامة»، و «كتاب التفسير» كما يظهر من مراجعة رواياته. كما أنّ جميع ما رواه عنه فهو بالسند التالي: «عن محمّد بن أورمة، عن عليّ بن حسّان، عن عبد الرحمن بن كثير»، وبما أنّ «عبدالرحمن بن كثير» صاحب كتاب، وطريق الكتاب هو «عليّ بن حسّان» على ما صرّح به النجاشي (رجال النجاشي: ص٢٣٤ الترجمة ٦٢١) فالمصدر الأصلي لهذه الروايات هو كتاب «عبد الرحمن بن كثير».

٢. الكافي: ج٢ ص٤ ح٥، و ص١٩٢ ح١٤، و ص١٩٥ ح١٠، و ص٢٣٥ ح١٧، و ص٢٤٤ ح٦، و ص٤٤٦ ح١١، و ج٣ ص١٦٩ ح٢، و ص١٨٢ ح١، و ص١٩٤ ح٦، و ج٤ ص٥٦٩ ح١، و ص٥٧٧ ح٣.

٣. رجال النجاشي: ص٣٤٦ الترجمة ٩٣٤.

٤. الكافي: ج٦ ص٤٨٠ ح١١.

أخبرنا أحمد بن عليّ، قال: حدّثنا ابن أبي رافع، عن محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن الحسن بن شمّون بكتبه كلّها ما خلا التخليط... .[١]

وهنا بعض الملاحظات نشير إليها:

١ ـ مجموع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة هو (١٥٩) سنداً، جاء منها (١٠٢) سنداً في الكافي، و (٤٦) سنداً في التهذيب، و (١١) سنداً في الاستبصار.

٢ ـ أغلب ما رواه الكليني عنه هو من طريق «سهل بن زياد»، حيث جاء (٩٤) سنداً منها من هذا الطريق[٢]. والسرّ في كثرة نقله عنه هو أنّ «سهلاً» طريق لكتاب النوادر لـ «ابن شمّون» كما صرّح به النجاشي، بل قال في بيان طريق الكتاب:

محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن الحسن بن شمّون بكتبه كلّها ما خلا التخليط... .

وهو صريح بأنّ النسخ التي رواها الكليني من كتب ابن شمّون عن طريق سهل بن زياد خالية عن التخليط.

---

١. رجال النجاشي: ص ٣٣٥ الترجمة ٨٩٩.

٢. الكافي: ج١ ص١٩٥ ح٥، وص١٩٥ ح٥، وص٢٥٥ ح١، وص٥٣٤ ح١٩، وص٥٣٦ ح٣، وج٢ ص٢٧٢ ح١٩، وص٣٣٦ ح٤، وص٣٩٦ ح٦، وص٤٢٢ ح٧، وص٤٤٥ ح٦، وص٦١٥ ح٤، وج٣ ص٢٢ ح٩، وص٢٢ ح٩، وص١٢٤ ح٨، وص٢١٤ ح١، وص٢٣٧ ح٨، وص٢٧٧ ح٨، وص٣٦٥ ح٨، وص٣٦٩ ح٧، وص٤٣١ ح٢، وص٤٨٩ ح١٥، وص٥٠٣ ح٥، وج٤ ص٢٧٨ ح١٨، وج٥ ص٣٤ ح٢، وص٣٦ ح٢، وص٩٢ ح٨، وص١٢٧ ح٧، وص١٤١ ح١٦، وص١٦٧ ح٣، وص١٩٤ ح١٠، وص٢٢٧ ح٧، وص٢٤٤ ح٧، وص٢٩٥ ح٢، وص٢٩٨ ح٢، وص٤٤٧ ح١، وص٤٥٣ ح٣، وص٤٩٤ ح٢، وص٤٩٦ ح٦، وص٤٩٩ ح٥، وص٥١٩ ح٦، وص٥٢٠ ح٢، وص٥٦٧ ح٤٨، وج٦ ص١٢٩ ح٥، وص١٧٩ ح٢، وص٢١٦ ح٣، وص٢٥٣ ح١٢، وص٢٥٤ ح٥، وص٢٥٩ ح١، وص٢٩٦ ح٢٥، وص٣٢١ ح٣، وص٣٥٧ ح١١، وص٣٨١ ح٢، وص٤٣٩ ح٥، وص٤٣٩ ح٦، وص٤٧٩ ح١٠، وص٥٣٩ ح١٢، وص٥٤٢ ح٦، وص٥٥٣ ح٩، وج٧ ص١٨٤ ح٥، وص٢١٤ ح٥، وص٢٢٦ ح٨، وص٢٣١ ح٦، وص٢٤٤ ح٥، وص٢٥٧ ح٦، وص٢٥٨ ح١٥، وص٢٥٨ ح١٦، وص٢٥٨ ح١٧، وص٢٨٦ ح٢، وص٣٠٣ ح٦، وص٣١٠ ح١٣، وص٣١٤ ح١٩، وص٣١٦ ح٢٣، وص٣٢٦ ح١، وص٣٢٨ ح١٢، وص٣٣١ ح٣، وص٣٣٣ ح٥، وص٣٣٤ ح١٠، وص٣٤٢ ح١٢، وص٣٥٣ ح١٣، وص٣٥٥ ح٤، وص٣٦٦ ح١، وص٣٦٧ ح٢، وص٣٦٨ ح٤، وص٣٩٦ ح١٢، وص٤٠٤ ح٩، وص٤٦٣ ح١٨، وج٨ ص٢٠٦ ح٢٥٠، وص٢٠٦ ح٢٥١، وص٢٠٦ ح٢٥١، وص٢١٤ ح٢٦٠.

٣ ـ من خلال التدقيق في روايات «سهل عن ابن شمّون» يتّضح أنّ غالبها ينتهي إلى «عبد الله بن عبد الرحمن الأصم»، حيث ينتهي (٨٣) سنداً منها إلى الأصمّ.

وحاصل ما تقدّم أنّ رواية «سهل بن زياد» عن «محمّد بن الحسن بن شمّون» ممّا لا إشكال فيها، وهي طريق الكليني لكتابه. مع أنّ المصدر الأصلي للكثير منها هو كتب «عبد الله بن عبد الرحمن الأصم». ولعلّه لذا اعتمد عليها العدّة من مشايخ الكليني؛ حيث روى (٧٦) منها بتوسّط العدّة عن سهل.

٩٤. محمّد بن الحسين

قال النجاشي في ترجمته:

> محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، أبو جعفر الزيّات الهمداني، و اسم أبي الخطّاب زيد، جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرواية، ثقة، عين، حسن التصانيف، مسكون إلى روايته... و مات محمّد بن الحسين سنة اثنتين و ستّين و مئتين.[1]

وإذا ما راجعنا رواياته في الكتب الأربعة وجدنا ما يلي:

١ ـ روى عنه المحمّدون الثلاثة روايات كثيرة، فأسند عنه الكليني (٥٠٣) سنداً، وأسند عنه الشيخ في التهذيب (٦٦٨) سنداً، وفي الاستبصار (٢٦٦) سنداً، كما أسند الصدوق عنه روايتين فقط.

٢ ـ روى عنه الكليني من طرق عديدة، فأغلب ما رواه عنه هو من طريق «محمّد بن يحيى العطّار» حيث جاء (٤٦٢) سنداً منها من هذا الطريق، وروى عن «سهل بن زياد» (١٢) سنداً[2]، روى سبعة منها بتوسّط «عدّة من أصحابنا».

٩٥. محمّد بن خالد

هذا العنوان مهمل في كتب الرجال. نعم، ذكره السيّد الخوئي قدس سره قائلاً:

> محمّد بن خالد: وقع بهذا العنوان في أسناد كثير من الروايات، تبلغ ثلاثة و أربعمئة مورد، فقد روى عن أبي عبد الله عليه السلام و عن أبي البختري و...، و روى عنه إبراهيم بن

١. رجال النجاشي: ص ٣٣٤ الترجمة ٨٩٧.

٢. الكافي: ج١ ص١٧٥ ح٤، وج٢ ص٤٢٠ ح١، وج٣ ص٤٤٩ ح٢٧، وص٤٨٩ ح١٣، وج٤ ص٥٨٥ ح٥، وج٥ ص٤٦٧ ح١٠، وص٤٩٣ ح٥، وج٦ ص١٢٤ ح٤، وص١٢٦ ح٧، وص٥٣٦ ح٥، وج٨ ص٢١٥ ح٢١٥.

هاشم، و أحمد ابنه، و أحمد بن حمزة القمّي، و أحمد بن محمّد، و أحمد بن محمّد بن عيسى، و الحسين بن سعيد، و سعد بن عبد الله، و سهل بن زياد، و...[1].

أقول: الذي رواه سهل بن زياد عن محمّد بن خالد هو رواية واحدة فقط[2]، وليس له غيرها في شيء من كتب الحديث المعروفة. وطريق الكليني إليها هو «عدّة من أصحابنا».

٩٦. محمّد بن داذويه

هو مهمل في كتب الرجال. وهنا بعض الملاحظات نشير إليها:

١ ـ وقع الاختلاف في اسمه، ففي الكافي المطبوع والتهذيب «محمّد بن داذويه»[3]، وكذا في النسخة الموجودة ضمن برنامج «نور الأحاديث ٥ / ٣»، والموجود في وسائل الشيعة هو «محمّد بن زادويه»[4]، واختلف العنوان المشار إليه في برنامج «دراية النور» فورد في موضع نقلاً عن التهذيب «محمّد بن داذويه»، وورد في موضع نقلاً عن الكافي بعنوان «محمّد بن زادبه»، مع أنّ جميع ما ذكرناه يرجع إلى رواية واحدة بسند واحد، فأحدها صحيح والباقي تصحيف.

كما ورد هذا الرجل في سند رواية ثانية في الكافي نقلها الشيخ عنه في التهذيب، ورواها الشيخ الحرّ عن الكافي أيضاً، إلّا أنّ الموجود في الكافي المطبوع هو «محمّد بن زاوية»[5]، والموجود في التهذيب هو «محمّد بن زادويه»[6]، والموجود في وسائل الشيعة هو «محمّد بن زادية»[7]، والموجود في برنامج «دراية النور» مختلف أيضاً، فورد بعنوان «محمّد بن زادبه» نقلاً عن التهذيب، وورد بعنوان «محمّد بن زاوية» نقلاً عن الكافي، وورد بعنوان «محمّد بن زادية» نقلاً عن وسائل الشيعة، مع أنّ الجميع رواية واحدة بسند واحد، فأحدها صحيح والباقي تصحيف.

٢ ـ ورد في هامش الكافي ذيل العنوان المذكور ما يلي:

---

١. معجم رجال الحديث: ج١٦ ص٥٣ الترجمة رقم ١٠٦٧٦.
٢. الكافي: ج٦ ص٤٠٠ ح١٧.
٣. المصدر السابق: ج٦ ص٤٠٥ ح٩، تهذيب الأحكام: ج٩ ص١٠٨ ح٢٠٤.
٤. وسائل الشيعة: ج٢٥ ص٣١٩ ح٣٢٠٠٧.
٥. الكافي: ج٣ ص٣١٥ ح١٩.
٦. تهذيب الأحكام: ج٢ ص٢٩٠ ح١٩.
٧. وسائل الشيعة: ج٦ ص٧٨ ح٧٣٩٥.

داذويه بالدال المهملة والألف بعدها والذال المعجمة بعدها الواو والياء، كما في التقريب لابن حجر، والرجل غير مذكور في رجال الشيعة. وفي جامع الرواة: محمّد بن زاوية تارة، وأُخرى محمّد بن زايدة، وثالثة زادويه، والكلّ تصحيف.[1]

٣ ـ بعد البحث عن العناوين المتقدّمة بتمامها في برنامج «نور الأحاديث» لم نعثر على العنوان «محمّد بن زاذبه» في شيء من الأسانيد، ولم نجد للرجل في كتب الحديث سوى الروايتين المشار إليهما آنفاً، على اختلاف عنوانه فيهما.

٤ ـ روى «سهل بن زياد» عن الرجل بصورة مباشرة تارة[2]، وبواسطة «أحمد بن عبدوس» تارة أُخرى[3].

٥ ـ بمقارنة السند الوارد في كتابي الكافي ووسائل الشيعة وبعض البرامج الألكترونية يعلم وجود الفرق بينها؛ فالموجود في الكافي المطبوع وبرنامج «نور الأحاديث ٥ / ٣» وبرنامج «مكتبة أهل البيت» هو: «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ محمّد بْنِ دَاذَوَيْهِ، قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام»، والموجود في وسائل الشيعة وبرنامج «دراية النور» هو كالتالي: «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عن يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ محمّد بْنِ دَاذَوَيْهِ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام»، فوقع «يَعْقُوب بن يَزِيد» معطوفاً على «سهل بن زياد» في الأوّل منهما، بينما جاء مروياً عنه من قبل «سهل بن زياد» في الثاني منهما، فإن كان الأوّل هو الصحيح كان محمّد بن داذويه من مشايخ سهل بن زياد، وإلّا خرج من مشايخه.

فالمتحصّل ممّا سبق أنّ رواية سهل بن زياد عن محمّد بن داذويه منوطة بإثبات سلامة السند المذكور من الخلل، فإن ثبت كان من مشايخه، وإلاّ لم يمكننا إثبات ذلك.

٩٧. محمّد بن الريّان

قال النجاشي في ترجمته:

---

١. الكافي: ج٦ ص٤٠٦ هامش الحديث ٩.
٢. المصدر السابق: ج٦ ص٤٠٥ ح٩.
٣. المصدر السابق: ج٣ ص٣١٥ ح١٩.

محمّد بن الريّان بن الصلت الأشعري، له مسائل لأبي الحسن العسكري‌ﷺ... .[۱]

وذكره الشيخ في رجاله في أصحاب أبي الحسن‌ﷺ قائلاً:

محمد بن الرّيان بن الصلت ثقة.[۲]

أقول: بمراجعة الكتب الأربعة تتضح النقاط التالية:

۱ ـ مجموع الأسانيد المروية عنه عشرة، ستّة منها في الكافي، وثلاثة في التهذيب، وواحد في الاستبصار، وليس له في من لا يحضره الفقيه رواية. ومع حذف المكرّر منها سيتضاءل هذا العدد بلا ريب، وهو كاشف عن إعراض المحدّثين عن رواياته، على الرغم من تصريح الرجاليين بوثاقته.

۲ ـ نصف الأسانيد المذكورة مروية عن طريق سهل بن زياد، حيث بلغت الأسانيد المروية عن طريقه خمسة؛ ثلاثة منها في الكافي[۳]، واثنان في التهذيب[٤].

۳ ـ جميع ما رواه سهل عنه فهو في أبواب الفروع، ولا نجد في أُصول الكافي رواية عن طريقه.

۴ ـ ذكر النجاشي في ترجمته أنّ «له مسائل لأبي الحسن العسكري‌ﷺ»، وبمراجعة رواياته القليلة يتّضح أنّ بعضها ـ كما ذكر النجاشي ـ مسائل لأبي الحسن العسكري‌ﷺ، وبعضها ليس كذلك، وإنّما إحداها رواية عن الإمام الجواد‌ﷺ، وأُخرى مكاتبة له‌ﷺ، وأُخرى رواية رفعها عن الإمام الصادق‌ﷺ، وهذا يعني أنّ كتابه لا يتمحّض بمسائله للعسكري‌ﷺ، أو أنّ له كتاباً آخر يروي فيه هذه الروايات.

۹۸. محمّد بن سليمان [الديلمي]

قال النجاشي في ترجمته:

محمّد بن سليمان بن عبد الله الديلمي، ضعيف جدّاً، لا يعوّل عليه في شيء، له كتاب... .[۵]

---

۱. رجال النجاشي ۳۷۰ الترجمة ۱۰۰۹.

۲. رجال الطوسي: ص۳۹۱ الترجمة ۵۷۶۴.

۳. الكافي: ج۳ ص۶۰ ح۹، و ص۴۵۵ ح۱۹، و ج۷ ص۵۸ ح۷.

٤. التهذيب: ج۱ ص۲۶۰ ح۱۴، و ج۹ ص۲۱۴ ح۱۲.

۵. رجال النجاشي ۳۶۵ الترجمة ۹۸۷.

وذكره في ترجمة أبيه فقال:

سليمان بن عبد الله الديلمي، أبو محمّد، قيل: إنّ أصله من بجيلة الكوفة، و كان يتّجر إلى خراسان، و يكثر شراء سبي الديلم، و يحملهم إلى الكوفة و غيرها، فقيل: الديلمي. غمز عليه، و قيل: كان غالياً كذّاباً. و كذلك ابنه محمّد لا يعمل بما انفردا به من الرواية... .[1]

وبملاحظة رواياته في الكتب الأربعة نتوصّل لما يلي:

١ ـ روى عنه المشايخ الثلاثة في كتبهم، فتكرّر اسمه في أسانيد الكافي ضمن (٥١) سنداً. كما ذكره الصدوق ضمن ستّة أسانيد، وذكره الشيخ في التهذيب ضمن (٢٩) سنداً، وفي الاستبصار ضمن أربعة أسانيد. وهذا كاشف عن شهرة مضامينها واحتفافها بقرائن تورث الوثوق بها، وإلّا لما روى عنه هؤلاء المحدّثون الأجلّاء مع التصريح بضعفه وعدم العمل بما ينفرد به.

٢ ـ روى عنه الكليني من عدّة طرق، وأغلب ما رواه عنه هو من طريق سهل بن زياد حيث روى عنه (١٨) سنداً[2]، والملفت للنظر أنّ سبعة منها في الجزء الأوّل، وسبعة في الروضة، والأربعة الباقية موزّعة على الأجزاء (٢ و ٣ و ٧)، وهو كاشف عن مدى قيمتها من منظار الكليني. كما أنّنا لو ألقينا نظرة على من توسّط بين الكليني وهؤلاء اتّضح أنّ ما ورد منها في الجزء الأوّل فقد روى اثنين منها عن أُستاذه «عليّ بن محمّد»، وروايتين منها عن كلّ من «عليّ بن محمّد ومحمّد بن الحسن»، فهذه ستّة أسانيد، وأمّا باقي الأسانيد فقد رواها عن «عدّة من أصحابنا» أو عن «جماعة»، وهو كاشف عن قيمة هذه الروايات من منظار مشايخه.

٩٩. محمّد بن سنان

قال النجاشي في ترجمته:

---

١. رجال النجاشي: ص١٨٢ الترجمة ٤٨٢.

٢. الكافي: ج١ ص٢٥ ح٢٢، و ص١٠٣ ح١٢، و ص٣٠٠ ح٢، و ص٣٠٢ ح٣، و ص٤٣٠ ح٨٨، و ج٢ ص٦١٩ ح٢، و ج٣ ص١١٨ ح٤، و ص١٢٧ ح٢، و ج٧ ص٢٦٦ ح٣١، و ج٨ ص٣٣ ح٦، و ص٤٩ ح١٠، و ص٥٠ ح١١، و ح١٢، و ح١٣، و ح١٤، و ص٥٧ ح١٨.

محمّد بن سنان، أبو جعفر الزاهري، من ولد زاهر، مولى عمرو بن الحمق الخزاعي، كان أبو عبد الله بن عيّاش، يقول: حدّثنا أبو عيسى محمّد بن أحمد بن محمّد بن سنان، قال: هو محمّد بن الحسن بن سنان، مولى زاهر، توفّي أبوه الحسن و هو طفل، و كفله جدّه سنان فنسب إليه. و قال أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن سعيد: إنّه روى عن الرضاعليه السلام، قال: و له مسائل عنه معروفة، و هو رجل ضعيف جدّاً لا يعوّل عليه و لا يلتفت إلى ما تفرّد به... و قد صنّف كتباً... و مات محمّد بن سنان سنة عشرين و مئتين.[1]

وإذا ما ألقينا نظرة عابرة على رواياته في الكتب الأربعة وجدنا ما يلي:

١ ـ أسند عنه الكليني في (٤٧٩) موضعاً[2]، والشيخ الصدوق في (٢٠) موضعاً، والشيخ الطوسي في (٣٢٣) موضعاً من التهذيب، و (١٥٣) موضعاً من الاستبصار.

٢. روى عنه الكليني من طرق عديدة، وأغلب ما رواه عنه هو من طريق «أحمد بن محمّد بن عيسى» ـ المعروف بالتشدّد في نقل الحديث ـ حيث روى عنه في (٢٢٣) مورداً بصورة مباشرة، وروى من طريق «سهل بن زياد» في (٤٦) موضعاً، روى سهل (٢٧) منها بصورة مباشرة عن «ابن سنان»[3]، والباقي بواسطة[4]. والملفت للنظر أنّ رواياته مفرقة على

١. رجال النجاشي: ص٣٢٨ الترجمة ٨٨٨.

٢. الملفت للنظر أنّ رواياته مفرّقة على أجزاء الكافي؛ فجاء (١٠٥) سنداً في الجزء الأوّل، و (١٢٩) سنداً في الجزء الثاني، و (٥٠) سنداً في الجزء الثالث، و (٥٩) سنداً في الجزء الرابع، و (٣٧) سنداً في الجزء الخامس، و (٥٧) سنداً في الجزء السادس، و (١٩) سنداً في الجزء السابع، و (٢٦) سنداً في الجزء الثامن من الكتاب. وهذا ما يدلّ على أنّها مروية عن العديد من كتبه؛ لتنوّعها، كما يدلّ على كثرتها بحيث وصل إلينا منها هذا العدد الكبير في كتاب معتبر وهو الكافي. وهذا هو مفاد عبارة الشيخ في الفهرست حيث قال: «... كتبه مثل كتب الحسين بن سعيد على عددها...» فهرست الطوسي: ص٤٠٦ الترجمة ٦٢٠.

٣. الكافي: ج١ ص٥٠ ح١٣، و ص٣٧٠ ح٦، و ص٣٧٠ ح٦، و ج٣ ص٣٧ ح١٣، و ص٣٩ ح٤، و ص١١٢ ح١٠، و ص١٤٠ ح٤، و ص١٧٥ ح٣، و ص١٨٥ ح٢، و ص١٩١ ح١، و ص١٩٥ ح٤، و ص٢٠٠ ح٧، و ص٢٢٨ ح٤، و ص٢٣١ ح٥، و ص٢٩٢ ح٢، و ص٢٩٨ ح٣، و ص٣٥٠ ح١، و ج٤ ص٦٤ ح٨، و ص٣٠٨ ح٥، و ج٦ ص٢٦٩ ح٢، و ص٣٩٠ ح٤، و ص٤٩٤ ح١٠، و ص٥٠٧ ح١٤، و ج٨ ص١٥٩ ح١٥٤، و ص١٦٢ ح١٦٧، و ص٢٣٧ ح٣١٨.

٤. المصدر السابق: ج١ ص٢٢٧ ح٢، و ص٢٩٣ ح٣، و ص٣١٩ ح١٦، و ص٤١٩ ح٣٧، و ج٢ ص٣٦٥ ح٣، و ص٦٢٤ ح٢٠، و ج٤ ص٦٥ ح١٧، و ص٢٦٦ ح٩، و ص٣٠٨ ح٥، و ج٦ ص٢٣ ح٧، و ص١٢٦ ح٧، و ص٢٤٠ ح١١، و ص٢٤٠ ح١٢، و ج٧ ص١٩٩ ح٤، و ج٨ ص١٦٧ ح١٨٦، و ص١٧٧ ح١٩٨.

أجزاء الكافي[1]، ممّا يكشف عن تعدّد الكتب المروية عنها.

٣ ـ اذا ألقينا نظرة على من توسّط بين الكليني وسهل وجدنا أنّ (١٨) منها بتوسّط «عدّة من أصحابنا»، والباقي إمّا عن «عليّ بن محمّد» أو «محمّد بن الحسن»، أو هما معاً، وهو كاشف عن مدى اعتبارها من منظار مشايخ الكليني.

١٠٠. محمّد بن عبد الحميد العطّار

قال النجاشي في ترجمته:

> محمّد بن عبد الحميد بن سالم العطّار، أبو جعفر، روى عبد الحميد عن أبي الحسن موسى عليه السلام، وكان ثقة من أصحابنا الكوفيين. له كتاب النوادر...[2].

وبمراجعة الأسانيد التي ورد فيها نجد ما يلي:

١ ـ مجموع الأسانيد التي ورد فيها اسمه في الكتب الأربعة هو (١٧٨) سنداً؛ (٥٣) سنداً منها لـ (٤٧ رواية) في الكافي، وسند واحد في من لا يحضره الفقيه، و (٨٤) سنداً منها لـ (٦٩ رواية) في التهذيب، و(٤٠) سنداً منها لـ (٣٣ رواية) في الاستبصار.

٢ ـ روى عنه الكليني من عدّة طرق، وأغلب ما رواه عنه هو من طريق **«سهل بن زياد»**، حيث روى عنه (١٥) رواية[3]، روى(١٣) منها بتوسّط «عدة من أصحابنا»، والباقيتين بتوسّط «عليّ بن محمّد»[4].

٣ ـ إذا ألقينا نظرة على مضامين الروايات التي رواها سهل بن زياد وجدناها أخلاقية وذات أحكام استحبابية، ولا نجد فيها روايات ذات أحكام إلزامية. ولعلّ هذا أحد أسباب

---

١. جاء (٧) منها في الجزء الأوّل، و سندان منها في الجزء الثاني، و (١٣) منها في الجزء الثالث، و خمسة منها في الجزء الرابع، و (٨) منها في الجزء السادس، وواحد في الجزء السابع، و خمسة منها في الجزء الثامن.

٢. رجال النجاشي: ص٣٣٩ الترجمة ٩٠٦.

٣. الكافي: ج١ ص٢٥٩ ح٤، وج٢ ص١٠٠ ح٩، و ص١٠٧ ح٢، و ص٣٠٣ ح٨، و ص٣٢٢ ح٥، و ص٥٥٣ ح١٢، و ص٥٥٣ ح١٣، و ج٣ ص٣٤٢ ح٩، و ج٤ ص٣٤ ح٥، و ج٦ ص٤١٠ ح١٣، و ج٨ ص٢٢١ ح٧٨، و ص٢٢٢ ح٧٩، و ص٢٢٢ ح٨٠، و ص٢٢٣ ح٨١، و ص٢٢٣ ح٢٨٢، تهذيب الأحكام: ج٢ ص١٠٦ ح١٦٩ نقلاً عن الكافي.

٤. المصدر السابق: ج١ ص٢٥٩ ح٤، و ج٣ ص٣٤٢ ح٩.

اعتماد الكليني ومشايخه عليها.

١٠١. محمّد بن عبد الله

هو مهمل في كتب الرجال. نعم، ذكره السيّد الخوئي؇ في معجم رجاله[1]. وفي المقام بعض النقاط نشير إليها فيما يلي:

١ ـ إنّ مجموع الأسانيد التي ورد فيها هذا العنوان في الكتب الأربعة هو (٣١) سنداً لـ (٢٦ رواية)؛ منها (٢٢) سنداً لـ (١٩ رواية) في الكافي، و (٦) أسانيد لـ (٥ روايات) في التهذيب، و (٣) أسانيد لروايتين في الاستبصار. وليس له في من لا يحضره الفقيه رواية.

٢ ـ ما رواه الكليني عن «سهل بن زياد» عنه ثلاث روايات[2]، وقد رواها عنه بتوسّط «عدّة من أصحابنا».

٣ ـ ذكر السيّد الخوئي؇ في ترجمته ما يلي:

> وقع بهذا العنوان في أسناد كثير من الروايات، تبلغ تسعين مورداً...

إلّا أنّه قال في آخر الترجمة:

> أقول: محمّد بن عبد الله هذا مشترك بين جماعة، و التمييز إنّما هو بالراوي و المروي عنه.

فما ذكره من عدد رواياته لا يخصّ هذا الرجل بل يعمّ روايات أفراد آخرين. كما ذكر تحت عنوان «اختلاف الكتب» نقاطاً عديدة فيما يتعلّق باختلاف نسخ الروايات التي ورد فيها، فمن أراد الاستزادة فليراجعها.

محمّد بن عليّ بن إبراهيم: انظر: محمّد بن عليّ أبو سمينة.

١٠٢. محمّد بن عليّ أبو سمينة

قال النجاشي في ترجمته:

> محمّد بن عليّ بن إبراهيم بن موسى، أبو جعفر القرشي، مولاهم صيرفي، ابن

١. معجم رجال الحديث: ج١٦ ص٢٢٥ الترجمة ١١٠٦٦.

٢. الكافي: ج٢ ص٢٤٨ ح٢، و ج٤ ص٥٨٧ ح٦، و ج٦ ص٤٦٧ ح٦.

أُخت خلّاد المقرئ، و هو خلّاد بن عيسى. و كان يلقّب محمّد بن علي، أبا سمينة، ضعيف جدّاً، فاسد الاعتقاد لا يعتمد في شيء. و كان ورد قم، و قد اشتهر بالكذب بالكوفة، و نزل على أحمد بن محمّد بن عيسى مدّة، ثمّ تشهّر بالغلو فجفا، و أخرجه أحمد بن محمّد بن عيسى عن قم، و له قصّة. له من الكتب: كتاب الدلائل، و كتاب الوصايا، و كتاب العتق... و كتاب تفسير «عمّ يتساءلون»، و كتاب الآداب. أخبرنا... .[1]

وقال الشيخ في الفهرست:

محمّد بن عليّ الصيرفي الكوفي، يكنى أبا سمينة، له كتب و قيل: إنّها مثل كتب الحسين بن سعيد. أخبرنا جماعة، عن محمّد بن عليّ بن الحسين، عن أبيه و محمّد بن الحسن و محمّد بن علي ماجيلويه، عن محمّد بن أبي القاسم، عن محمّد بن علي الصيرفي، إلّا ما كان فيها من تخليط أو غلو، أو تدليس أو ينفرد به و لا يعرف من غير طريقه.[2]

وبإلقاء نظرة على رواياته في الكتب الأربعة وعلى ما ذكره الرجاليّون في حقّه، نتوصّل للنقاط التالية:

١ ـ مجموع الأسانيد التي ورد فيها هو (٣٨٦) سنداً؛ (٢٨٢) منها في الكافي[3]، و اثنان منها في من لا يحضره الفقيه، و (٧٦) منها في التهذيب، و (٢٦) منها في الاستبصار.

٢ ـ روى عنه الكليني بعدّة طرق، وأغلب ما رواه عنه هو من طريق «أحمد بن محمّد بن خالد البرقي» حيث روى عنه (١٤٦) سنداً، بينما روى عن سهل بن زياد (١٨) سنداً، روى (١٦) منها بصورة مباشرة[4] والآخرين بواسطة[5]، وقد رواها عنه بتوسّط «محمّد بن الحسن» و

---

١. رجال النجاشي: ص٣٣٢ الترجمة ٨٩٤

٢. فهرست الطوسي: ص٤١٢ الترجمة ٦٢٥.

٣. جاء ١٢٧ منها في أُصول الكافي، والباقي في الفروع والروضة.

٤. الكافي: ج١ ص٣١٩ ح١٦، و ص٣٤٣ ح١، و ٣٤٥ ح٢، و ص٤٤١ ح٧، و ج٣ ص١٣٤ ح١١، و ص٢٥٤ ح١٤، و ج٦ ص٢٣ ح٧، و ص٢٣٦ ح٢، و ص٤٠٣ ح٤، و ص٤١٦ ح٣، و ص٤٣١ ح٢، و ص٤٦٥ ح٢، و ج٨ ص٢٢١ ح٢٧٧.

٥. المصدر السابق: ج٢ ص٤ ح٥، و ج٦ ص٤٤٨ ح١٢.

«عليّ بن محمّد» فيما كان منها في الجزء الأوّل من أُصول الكافي، وبتوسّط «عدّة من أصحابنا» فيما جاء منها في بقية أجزاء الكتاب.

۳ ـ النقطة الملفتة للنظر هي وقوع عدد من الأجلاء في طريق الشيخ إلى كتبه ـ منهم الصدوق، ووالده، ومحمّد بن الحسن ـ على الرغم من التصريح بضعفه، وسيتضح سرّ ذلك في النقطة اللاحقة.

۴ ـ إنّ الكثير من روايات أبي سمينة في الكافي قد وردت بأكثر من سند، بل إنّ عدداً منها ورد بستّة أسانيد[1]، بل وبسبعة أسانيد[2]، بل وبثمانية أسانيد[3]، وهذا ما يكشف عن شهرة هذه الروايات، ولعلّ هذا أحد أسباب اعتماد الكليني عليها.

۱۰۳. محمّد بن عليّ القاساني

بمراجعة كتب الرجال يتّضح أنّه لم يرد هذا العنوان في شيء منها، وإنّما الوارد فيها هو «عليّ بن محمّد القاساني» المتقدّم ذكره.

وهنا بعض الملاحظات نعرضها فيما يلي:

۱ ـ بمراجعة كتب الحديث يتّضح أنّه ورد هذا العنوان في روايتين فقط، وردت إحداهما في الكافي والتوحيد[4]، والأُخرى في المحاسن[5]. نعم، سندها في الكافي يختلف بعض الشيء عن سندها في التوحيد، وإن كانا مشتركين في المقطع التالي: «سَهل، عَنْ محمّد بْنِ عَلِيٍّ القاسانيِّ، قالَ: كَتَبْتُ إِلَيْهِ عليه السلام»، كما أنّ سندها في المحاسن كالتالي: «عنه [أحمد بن محمّد بن خالد البرقي] عن محمّد بن علي القاساني عمّن حدّثه عن عبد الله بن قاسم الجعفري، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام». وعليه فالراوي عن «محمّد بن علي القاساني» في الأسانيد المشار إليها شخصان، وفي ثلاثة كتب حديثية. وعلى فرض صحة نسخها فإنّه يبعد

---

۱. أُنظر: المصدر السابق: ج۱ ص۳۱۳ ح۱۴.

۲. أُنظر: المصدر السابق: ج۱ ص۳۴۳ ح۱.

۳. أُنظر: المصدر السابق: ج۶ ص۴۰۲ ح۲، و ص۴۰۴ ح۷.

٤. المصدر السابق: ج۱ ص۱۰۲ ح۸. التوحيد: ص۱۰۱ ح۱۲، ورواها عنه في بحار الأنوار: ج۳ ص۳۰۳ ح۳۸.

٥. المحاسن: ج۲ ص۴۴۱ ح۳۰۶.

وقوع خطأ واحد في ثلاثة كتب حديثية معروفة. نعم قد تكون النسخ المطبوعة غير دقيقة.

٢ ـ الموجود في كتاب المحاسن (طبعة المجمع العالمي لأهل البيت) يختلف عن الموجود في طبعة دار الكتب الإسلامية، حيث تمّ تغيير النصّ في طبعة المجمع العالمي لأهل البيت كما يلي: «عنه عن عليّ بن محمّد القاساني...»، وعلّق عليه في الهامش بما يلي:

كذا في جميع النسخ، وهو الصحيح، وفي ط محمّد بن علي القاساني...[1].

وعليه فإنّ نسخ الكتاب مختلفة في هذا العنوان، إلّا أنّ الوارد في غالبها هو «عليّ بن محمّد القاساني»، وبهذا تنتفي إحدى الروايات التي ورد فيها هذا العنوان.

٣ ـ الموجود في الطبعة المحقّقة في مركز أبحاث دار الحديث لكتاب الكافي هو مطابق لما في الطبعة المعروفة، ولم يذكر في هامشه اختلاف النسخ في هذا العنوان، وإنّما ذكر أنّ الموجود في نسخة ألف هو «القاشاني»[2]، وليس بشيء. نعم، ذكر احتمال تصحيف «محمّد بن علي القاساني» عن «عليّ بن محمّد القاساني»، إلّا أنّه لم يذكر له شاهداً من نسخ الكتاب.

٤ ـ ذكر السيّد الخوئي‌ هذا العنوان في معجمه قائلاً:

محمّد بن عليّ القاساني: روى مكاتبة مضمرة، و روى عنه سهلَ (الكافي: الجزء ١، كتاب التوحيد ٣، باب النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه تعالى ١٠، الحديث ٨). كذا في الطبعة القديمة و المرآة و الوافي أيضاً، و لكنّ الظاهر أنّه تحريف، و الصحيح عليّ بن محمّد القاساني، بقرينة سائر الروايات[3].

٥ ـ بمراجعة برنامج «دراية النور» (قسم الأسناد / حقل الراوي) لا نجد عنوان «محمّد بن عليّ القاساني»، مع وجوده في الكافي. نعم، ذكر السند المشار إليه ضمن العنوان «عليّ بن محمّد القاساني»، وهذا يعني أنّ المشرفين على البرنامج استظهروا التصحيف، وأنّ

١. المحاسن: ج٢ ص٢٢٤ (طبعة المجمع العالمي لأهل البيت).

٢. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج١ ص٢٥١ ح٢٨٠.

٣. معجم رجال الحديث: ج١٧ ص٥٢ الترجمة ١١٣٩١.

الصحيح هو «عليّ بن محمّد القاساني».

وبهذا يتّضح الجواب على السؤال الذي ذكرناه في العنوان «عليّ بن محمّد القاساني» من أنّه ورد هذا العنوان والعنوان «محمّد بن عليّ القاساني»، فهل هما متغايران أم أن أحد العنوانين تصحيف عن الآخر؟ فالظاهر كونهما عنواناً واحداً، وأنّ «محمّد بن عليّ القاساني» تصحيف عن «عليّ بن محمّد القاساني». وعليه فليس في مشايخ سهل بن زياد من اسمه محمّد بن عليّ القاساني.

محمّد بن عليّ الهمذاني: انظر: محمّد بن علي أبو سمينة.

١٠٤. محمّد بن عمرو بن سعيد

قال النجاشي في ترجمته:

> محمّد بن عمرو بن سعيد الزيّات المدائني، ثقة عين، روى عن الرضا عليه السلام نسخة...[١].

وقال الشيخ في الفهرست:

> محمّد بن عمرو الزيّات. له كتاب، أخبرنا ابن أبي جيد... عن محمّد بن عمرو الزيّات.[٢]

وبملاحظة الأسانيد التي ورد فيها في الكتب الأربعة نجد ما يلي:

١ ـ مجموع الأسانيد التي ورد فيها هو (٤٨) سنداً؛ (١٨) منها في الكافي، وسندان منها في من لا يحضره الفقيه، و (٢٠) منها في التهذيب، و(٨) منها في الاستبصار.

٢ ـ الملفت للنظر أنّ النجاشي قال في ترجمته: «روى عن الرضا عليه السلام نسخة»، وقال الشيخ الطوسي: «له كتاب»، ولم يصرّح بأنّه عن الرضا أم عن غيره. وبمراجعة روايات الرجل نجد أنّها مروية عن عدد من الأئمّة عليهم السلام؛ فروى عن كلّ من الإمام زين العابدين عليه السلام، والإمام الباقر عليه السلام، والإمام الصادق عليه السلام، والإمام الكاظم عليه السلام، والإمام الرضا عليه السلام، وأنّ مجموع

---

١. رجال النجاشي: ص٣٦٩ الترجمة ١٠٠١.

٢. فهرست الطوسي: ص٣٨٨ الترجمة ٥٩٤.

الأسانيد التي رواها عن الإمام الرضا‌عليه‌السلام هو عشرة أسانيد، بينما نجد عدد الأسانيد التي رواها عن الإمام الصادق‌عليه‌السلام يمثّل سبعة وعشرين سنداً، كما ورد في سبعة أسانيد «عن أبي الحسن الأوّل» وهو الإمام الكاظم‌عليه‌السلام، وإن كان يحتمل زيادة «الأول» فيها او في بعضها، ويراد بـ الإمام الرضا‌عليه‌السلام.

٣ ـ روى الكليني عن طريق سهل بن زياد عنه ثلاثة أحاديث[1]، جاء أحدها من دون واسطة بينهما، واثنان بواسطة، ورواها عنه بواسطة «عدّة من أصحابنا».

١٠٥. محمّد بن عيسى بن عبيد

قال النجاشي في ترجمته:

> محمّد بن عيسى بن عبيد بن يقطين بن موسى، مولى أسد بن خزيمة، أبو جعفر، جليل في (من) أصحابنا، ثقة عين، كثير الرواية، حسن التصانيف، روى عن أبي جعفر الثاني‌عليه‌السلام مكاتبة و مشافهة. و ذكر أبو جعفر بن بابويه عن ابن الوليد أنه قال: ما تفرّد به محمّد بن عيسى من كتب يونس و حديثه لا يعتمد عليه. و رأيت أصحابنا ينكرون هذا القول و يقولون: من مثل أبي جعفر محمّد بن عيسى... قال أبو عمرو: قال القتيبي: كان الفضل بن شاذان‌رحمه‌الله يحبّ العبيدي و يثني عليه و يمدحه و يميل إليه و يقول: ليس في أقرانه مثله. و بحسبك هذا الثناء من الفضل‌رحمه‌الله... .[2]

وإذا ألقينا نظرة على رواياته توصّلنا للنتائج التالية:

١ ـ مجموع الأسانيد التي ورد فيها في الكتب الأربعة هو (١٤٥١) سنداً؛ (٧٥٦) سنداً منها في الكافي، و (٢٢) منها في من لا يحضره الفقيه، و (٤٩٠) منها في التهذيب، و (١٨٣) منها في الاستبصار. وهو عدد ضخم بلا ريب.

٢ ـ اعتمد الكليني طرقاً عديدة للرواية عنه، فأكثر الطرق التي اعتمدها هو طريق «عليّ بن إبراهيم»، حيث بلغت الأسانيد المروية بهذا الطريق (٥٠٣) سنداً، ويليه طريق «سهل

---

١. الكافي: ج٣ ص١٤٩ ح٨، و ج٤ ص٥٥٨ ح٣، و ج٦ ص٢٣٦ ح٢.

٢. رجال النجاشي: ص٣٣٣ الترجمة ٨٩٦.

بن زياد» حيث بلغت الأسانيد المروية بهذا الطريق (٦٩) سنداً[1]. وهناك طرق أُخرى اعتمدها بمقدار أقلّ من المذكور.

٣ ـ جميع ما رواه الكليني عن «سهل بن زياد، عن محمّد بن عيسى بن عبيد» في الجزء الأوّل هو عن «عليّ بن محمّد» أو «محمّد بن الحسن» أو عنهما معاً، بينما نجد طريقه الى رواياته في الأجزاء الأُخرى هو «عدّة من أصحابنا». عدا روايتين منها حيث رواهما عن «عليّ بن محمّد»[2]، وهو كاشف عن مقدار اعتماد مشايخ الكليني على هذه الروايات.

٤ ـ إذا ألقينا نظرة على من يروي عنه «محمّد بن عيسى بن عبيد» وجدنا أنّه روى أغلب رواياته عن «يونس بن عبد الرحمن»، حيث إنّ (٤٨٤) سنداً ممّا رواه الكليني عن «يونس بن عبد الرحمن» مروية عن «محمّد بن عيسى بن عبيد». وبمراجعة ترجمة يونس في فهرست الطوسي يتّضح سرّ ذلك، حيث إنّ محمّد بن عيسى بن عبيد هو الراوي لكتب يونس، وهذا يعني أنّ المصدر الأصلي لهذا العدد من روايات محمّد بن عيسى بن عبيد هو كتب يونس. ولعلّ هذا هو السرّ في قلّة روايات محمّد بن عيسى بن عبيد في من لا يحضره الفقيه؛ لأنّ مدرسة قم متشدّدة في الرواية عن يونس بن عبد الرحمن وبهذا يقوى في الظنّ أنّ روايات سهل بن زياد عن محمّد بن عيسى بن عبيد هي طريق لكُتبه ورواياته، وبالتالي فما كان منها عن يونس فهي طريق لكتب يونس.

---

١. الكافي: ج١ ص٣١ ح٩، وص٣٢ ح١، وص١٠٢ ح٦، وص١٢٦ ح٤، وص١٨٠ ح٢، وص١٨٨ ح١٣، وص٢٨٦ ح، وص٢٩١ ح٧، وص٢٩٣ ح٣، وص٣٠٥ ح٣، وص٤٠٩ ح٦، وص٥٤٧ ح٢٣، وج٢ ص١٠٦ ح٥، وص٦٢٩ ح٧، وج٣ ص٧٣ ح١٢، وص١٨٤ ح٥، وص٢٧٩ ح٤، وص٤٧٢ ح٧، وج٤ ص١٠٠ ح١، وص٤٦٥ ح٨، وص٥٥٨ ح٣، وج٥ ص٣١٧ ح٥٢، وص٤٣٧ ح٨، وص٤٩٣ ح٧، وج٦ ص١٠٢ ح٥، وص٣١٨ ح١٠، وص٤٣٤ ح١٧، وص٤٣٦ ح٩، وص٤٣٦ ح١٠، وص٤٣٧ ح١١، وص٤٤٢ ح٧، وص٤٤٧ ح٦، وص٤٤٨ ح١١، وص٤٤٨ ح١٢، وص٤٤٩ ح٣، وص٤٥٠ ح٢، وص٤٥٠ ح٣، وص٤٥٢ ح١٠، وص٤٥٦ ح٣، وص٤٦٠ ح٣، وص٤٦٢ ح١، وص٤٦٥ ح٢، وص٤٦٦ ح١، وص٤٧٠ ح١٧، وص٤٧٤ ح٨، وص٤٨٦ ح٤، وص٤٩٥ ح٥، وص٤٩٥ ح٦، وص٥٠١ ح٢٢، وص٥١١ ح١٥، وص٥١٢ ح١٦، وص٥١٧ ح٤، وص٥١٩ ح٤، وص٥٢٩ ح٣، وص٥٣٤ ح١٠، وص٥٣٧ ح٩، وج٧ ص٢٠٤ ح٤، وص٣١١ ح١، وص٤٠٦ ح١، وص٤٠٨ ح٤، وج٨ ص١٥٧ ح١٤٨.

٢. المصدر السابق: ج٣ ص٢٧٩ ح٤، وص٤٧٢ ح٧.

١٠٦. محمّد بن الوليد الخزّاز

قال النجاشي في ترجمته:

محمّد بن الوليد البجلي الخزّاز، أبو جعفر الكوفي، ثقة عين، نقيّ الحديث... و عمّر حتّى لقيه محمّد بن الحسن الصفّار و سعد... .[١]

وبمراجعة الكتب الأربعة في خصوص رواياته يتّضح ما يلي:

١ ـ أسند عنه المشايخ الثلاثة (٩٨) سنداً؛ جاء منها (٣٩) سنداً في الكافي، و (٤٠) سنداً منها في التهذيب، و (١٥) سنداً في الاستبصار، و (٤) أسانيد في من لا يحضره الفقيه.

٢ ـ أغلب ما رواه الكليني عنه هو عن طريق «سهل بن زياد» حيث روى عنه في (١٥) موضعاً[٢]. وقد رواها عنه بوسطة أُستاذه «عليّ بن محمّد» في ستّة مواضع، وبواسطة «عدّة من أصحابنا» في الباقي.

١٠٧. محمّد بن الوليد شباب الصيرفيّ

قال العلّامة في ترجمته:

محمّد بن الوليد الصيرفي، سيّار ضعيف.[٣]

وبمراجعة رواياته في الكتب الأربعة يتبيّن لنا ما يلي:

١ ـ ليس له رواية في التهذيب والاستبصار والفقيه، وإنّما جميع ما وصلنا من رواياته فهو في كتاب الكافي فحسب. وجميع رواياته هو ثمان روايات، وصلت إلينا عبر اثني عشر سنداً.

٢ ـ جميع مرويّاته وصلت إلينا عن طريق سهل بن زياد[٤].

---

١. رجال النجاشي: ص٣٤٥ الترجمة ٩٣١.

٢. الكافي: ج١ ص٩٠ ح٨، و ص٢٨٦ ح٢، و ص٣٢٠ ح١، و ص٤٤١ ح٨، و ج٣ ص١٩٤ ح٨، و ص٣٣٢ ح٩، و ص٣٧٩ ح٢، و ج٥ ص٣٧٧ ح٥، و ج٦ ص٣١٦ ح٥، و ص٣١٦ ح٦، و ص٣٦٥ ح٣، و ص٣٦٥ ح٦، و ج٧ ص١٤ ح٤، و ج٨ ص١٦٢ ح١٧٠، و ص٢١٥ ح٢٦٢.

٣. الخلاصة للحلّي: ص٢٥٧ الترجمة ٦٢.

٤. الكافي: ج١ ص١٢٣ ح١، و ص١٣٩ ح٥، و ص١٩٧ ح٢، و ص٢٣٦ ح٩، و ص٢٩٧ ح٩، و ص٤٤٢ ح١١، و ج٤ ص٢١٠ ح١٦، و ص٢١٤ ح١٠. وكما تلاحظ فإنّ ستّة منها في الجزء الأوّل من أُصول الكافي، وروايتين في الجزء الرابع، وكلتاهما في كتاب الحجّ، وفي بابين متتاليين.

٣ ـ إذا ألقينا نظرة على الأبواب التي وردت فيها وجدنا أنّ ستّاً من رواياته في الجزء الأوّل من أُصول الكافي، والروايتين الباقيتين في كتاب الحجّ. وجميع ما رواه الكليني عنه في أُصول الكافي فقد رواه عنه من نسخة «عليّ بن محمّد». نعم، جاءت أربعة منها بسند آخر أيضاً. وأمّا الروايتان الواردتان في كتاب الحجّ فقد رواهما عنه بواسطة «عدّة من أصحابنا»، وكلتاهما ينتهي سنداً إلى «معاوية بن عمّار»، وبمراجعة ترجمة «معاوية بن عمّار» في كتاب النجاشي نجد وصفه له بقوله: «له كتب، منها: كتاب الحجّ، رواه عنه جماعة كثيرة من أصحابنا...»[1]، ومنه يتّضح أنّ الروايتين المذكورتين عن معاوية بن عمّار هما طريق لكتابه، حيث جاءتا في كتاب الحجّ من الكافي. ومنه يتّضح سرّ اعتماد العدّة و الكليني عليهما.

١٠٨. مروك بن عبيد

قال النجاشي في ترجمته:

> مروك بن عبيد بن سالم بن أبي حفصة، مولى بني عجل... و اسم مروك: صالح، و اسم أبي حفصة: زياد. قال أصحابنا القمّيون: نوادره أصل... .[2]

وبمراجعة أسانيد الكتب الأربعة نتوصّل للنتائج التالية:

١ ـ مجموع الأسانيد التي ورد فيها هو (٣٨) سنداً؛ جاء (٢٣) سنداً منها في الكافي، و (١١) سنداً في التهذيب، و (٤) أسانيد في الاستبصار، وليس له في من لا يحضره الفقيه رواية.

٢ ـ أغلب ما رواه الكليني عن مروك هو عن «أحمد بن محمّد بن عيسى» حيث روى عنه في (٨) أسانيد، وأمّا ما رواه عن «سهل بن زياد» فثلاث روايات، إحداها بصورة مباشرة[3]، والأُخريان بواسطة[4]. وطريق الكليني إليها جميعاً هو «عدّة من أصحابنا».

---

١. رجال النجاشي: ص٤١١ الترجمة ١٠٩٦.

٢. رجال النجاشي: ص٤٢٥ الترجمة ١١٤٢.

٣. الكافي: ج٧ ص١٦٨ ح١.

٤. الكافي: ج٦ ص٤٠٠ ح١٧ «سهل بن زياد عن محمّد بن خالد عن مروك...»، ج٧ ص٣٧٦ ح١٨ «سهل بن زياد، عن الهيثم بن أبي مسروق النهدي، عن مروك...».

١٠٩. معاوية بن حكيم

قال النجاشي في ترجمته:

معاوية بن حكيم بن معاوية بن عمّار الدهني، ثقة، جليل في أصحاب الرضاﷺ. قال أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله: سمعت شيوخنا يقولون: روى معاوية بن حكيم أربعة و عشرين أصلاً لم يرو غيرها. و له كتب... .[١]

وبمراجعة الكتب الأربعة تتّضح النقاط التالية:

١ ـ أسند عنه المشايخ الثلاثة في (١٣٥) موضعاً؛ جاء (٢٦) منها في الكافي، و (٧٠) منها في التهذيب، و (٣٧) منها في الاستبصار، وسندان في من لا يحضره الفقيه.

٢ ـ أغلب ما رواه الكليني عنه فهو بواسطة «محمّد بن جعفر الأسدي الكوفي» حيث روى عنه (٩) أسانيد، وروى عن «سهل بن زياد» في ستّة مواضع[٢].

٣ ـ الذي يثير الانتباه هو أنّ إحدى روايات سهل بن زياد وردت بالسند التالي: «سهل بن زياد، عن معاوية بن حكيم، عن الحسن بن عليّ بن فضال»[٣]، مع أنّ سهل بن زياد يروي عن ابن فضّال مباشرة بكثرة، وهذا ما يثير الشكّ تجاهها، فهل وقع فيه خلل أم أنّه صحيح؟

الجواب: أنّه لا إشكال في هذا السند[٤].

---

١. رجال النجاشي: ص٤١٢ الترجمة ١٠٩٨.

٢. الكافي: ج١ ص٤٠٧ ح٩، و ج٥ ص١٨٧ ح١٢، و ج٦ ص٤١٢ ح٤، و ص٤١٢ ح٥، و ج٧ ص٤٣٣ ح٢٢. روى الشيخ اثنين منها في التهذيب: ج٦ ص٢٨٧ ح١، و ج٧ ص٣٠ ح١٦، وواحداً في الاستبصار: ج٣ ص٧٥ ح٨.

٣. المصدر السابق: ج٥ ص١٨٧ ح١٢.

٤. لإيضاح ذلك نسلّط الأضواء على بعض الجوانب فنقول:

أ ـ فيما يتعلّق برواية سهل عن ابن فضال بواسطة معاوية بن حكيم، فقد ورد السند المذكور في الطبعة المحقّقة في مركز أبحاث دار الحديث مطابقاً لما في الطبعة المعروفة، دون التعليق عليه بشيء. أُنظر: ج١٠ ص١٢٨ ح٨٨٤٨ وهو كاشف عن اتّفاق نسخ الكتاب في هذه النقطة.

ب ـ بتخريج الرواية في مصادر الحديث نجدها بهذا السند أيضاً في التهذيب (ج ٧ ص٣٠ ح١٦)، والاستبصار (ج ٣ ص٧٥ ح٨)، وهذا ما يكشف عن كونها كذلك في نسخة الكافي التي كانت عند الشيخ الطوسي أيضاً.

ج ـ لم يتمّ التعليق على سند الحديث في برنامج دراية النور، وهو كاشف عن نظر المشرفين عليه، وأنّه عارٍ عن الخلل السندي.

د ـ لم يذكر السيد البروجرديﷺ هذا السند في كتابه «ترتيب أسانيد كتاب الكافي».

هـ ـ قال النجاشي في ترجمة معاوية بن حكيم ما يلي: «معاوية بن حكيم بن معاوية بن عمار الدهني، ثقة جليل في أصحاب الرضاﷺ قال أبو عبدالله الحسين بن عبيد الله: سمعت شيوخنا يقولون: روى معاوية بن حكيم أربعة ←

۱۱۰. معمر بن خلاد

قال النجاشي في ترجمته:

معمر بن خلّاد بن أبي خلاد، أبو خلّاد، بغدادي، ثقة، روى عن الرضا عليه السلام... .[1]

و بمراجعة رواياته في الكتب الأربعة يتّضح لنا ما يلي:

۱ ـ روى عنه المشايخ الثلاثة في كتبهم (۶۷) سنداً؛ فروى عنه الكليني (۳۹) سنداً، وروى عنه الصدوق أربعة أسانيد، وروى عنه الشيخ في التهذيب (۱۸) سنداً، وفي الاستبصار (۶) أسانيد. علماً أنّ جميع الأسانيد المذكورة تنتهي للإمام الرضا عليه السلام، عدا أحدها؛ حيث رواه عن «معاوية بن وهب، عن عبد الحميد الأزدي، عن الإمام الصادق عليه السلام»[2].

۲ ـ غالب ما رواه الكليني عنه هو من طريق «أحمد بن محمّد بن عيسى» حيث جاء (۳۴) سنداً من هذا الطريق، وما رواه عن «سهل بن زياد» هو رواية واحدة[3]، رواها عنه بواسطة «عدّة من أصحابنا».

← و عشرين أصلاً لم يرو غيرها. و له كتب منها: كتاب الطلاق... أخبرنا محمّد بن جعفر قال: حدثنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا عليّ بن الحسن بن فضّال عنه بكتبه» (رجال النجاشي / باب الميم: ص۴۱۲ الترجمة ۱۰۹۸).

وقال الكشّي في ترجمته: «قال محمّد بن مسعود عبد الله بن بكير و جماعة من الفطحية هم فقهاء أصحابنا، منهم: ابن بكير، و ابن فضّال ـ يعني الحسن بن عليّ ـ و عمّار الساباطي، و عليّ بن أسباط، و بنو الحسن بن عليّ بن فضال علي و أخواه، و يونس بن يعقوب، و معاوية بن حكيم، و عدّ عدّة من أجلّة العلماء» (رجال الكشّي: ج۱ الجزء الرابع: ص۳۴۵ الترجمة ۶۳۹). وقال في موضع آخر: «قال أبو عمرو: هولاء كلّهم فطحية، و هم من أجلّة العلماء و الفقهاء و العدول، و بعضهم أدرك الرضا عليه السلام و كلّهم كوفيون» (رجال الكشّي: ج۱ الجزء السادس: ص۵۶۳ الترجمة ۱۰۶۲).

فمن خلال التدقيق في عبارة النجاشي تبيّن لنا أنّ معاوية بن حكيم له كتب عديدة، مضافاً إلى أنّه يروي كتب العديد من الرواة وأصحاب المؤلّفات الحديثية، إلّا أنّه لم يذكر لنا أسماءهم أو أسماء كتبهم. وأمّا عبارة الكشّي فتوضّح لنا أنّه من أجلّة الفقهاء ومن الفطحية. وبلحاظ هاتين الخصوصيتين يقوى في الظن أنّ كتاب الحسن بن عليّ بن فضّال هو من جملة هذه الكتب؛ حيث إنّ أجلّة العلماء يحاولون الرواية عن أجلّة العلماء أيضاً، كما يجيزون رواية كتبهم لأجلّة العلماء أيضاً، من جهة أخرى فإنّ الاشتراك المذهبي حافز مساعد لاختيار الراوي والمروي عنه؛ فالراوي يرغب في رواية كتاب من يوافقه في المذهب أكثر من غيره، وصاحب الكتاب يرغب في إجازة رواية كتابه لمن يوافقه في المذهب أكثر من غيره كما لا يخفى.

۱. رجال النجاشي: ص۴۲۱ الترجمة ۱۱۲۸.

۲. التهذيب: ج۴ ص۱۶۳ ح۳۳.

۳. الكافي: ج۸ ص۱۵۱ ح۱۳۴.

١١١. منصور بن العبّاس

قال النجاشي في ترجمته:

> منصور بن العبّاس، أبو الحسين الرازي، سكن بغداد و مات بها، كان مضطرب الأمر. له كتاب نوادر كبير... .[1]

وإذا ألقينا نظرة على الأسانيد الواردة عنه في الكتب الأربعة توصّلنا للنتائج التالية:

١ ـ مجموع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة يمثّل (٦۴) سنداً؛ منها (٣٨) سنداً في الكافي، و سند واحد في من لا يحضره الفقيه، و (٢١) سنداً في التهذيب، و أربعة أسانيد في الاستبصار.

٢ ـ روى عنه الكليني من عدّة طرق، إلّا أنّ أكثر طريق اعتمده هو «سهل بن زياد»، حيث روى عنه في عشرين موضعاً[2]، وقد رواها عنه بتوسّط «عدّة من أصحابنا»، عدا رواية واحدة حيث رواها بتوسّط أُستاذه «عليّ بن محمّد»[3].

٣ ـ جميع ما رواه الشيخ الطوسي عن «سهل عن منصور بن العبّاس» فقد رواه عن الكليني.

١١٢. موسى بن جعفر البغداديّ

قال النجاشي في ترجمته:

> موسى بن جعفر بن وهب البغدادي، أبو الحسن. له كتاب نوادر.[4]

وبإلقاء نظرة على الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة نتوصّل لما يلي:

١ ـ جميع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة هي (٧٠) سنداً؛ جاء (٢٠) سنداً منها في الكافي، و (٣١) سنداً في التهذيب، و (١٨) سنداً في الاستبصار، و سند واحد في من لا يحضره الفقيه.

---

١. رجال النجاشي: ص۴١٣ الترجمة ١١٠٢.

٢. الكافي: ج٢ ص٢٩٨ ح٧، و ص۶٢٨ ح۵، و ج۴ ص۶۵ ح١۴، و ص٨١ ح۴، و ص١٣٠ ح١، و ص١٨٩ ح٣، و ص٣١٢ ح١، و ص٣۴۴ ح٢، و ص۵٢١ ح٩، و ص۵۴١ ح۵، و ص۵۴۶ ح٣٢، و ج۵ ص٣١۶ ح۵١، و ج۶ ص٣٠٠ ح۴، و ص٣٧۴ ح١، و ص۴٠۵ ح٣، و ص۴٢۶ ح١، و ص۴٧۶ ح١، و ص۴٩٧ ح٧، و ج٨ ص١۶٢ ح١۶۶، و ص١۶٢ ح١۶٨.

٣. المصدر السابق: ج۴ ص١٨٩ ح٣.

۴. رجال النجاشي: ص۴٠۶ الترجمة ١٠٧۶.

٢ ـ إنّ جميع ما رواه الكليني عن «سهل بن زياد» عنه هو في سبعة مواضع[1]، وقد رواها عنه بتوسّط «عدّة من أصحابنا». علماً أنّها جميعاً في فروع الكافي، ولا نجد فيها رواية ضمن أُصول الكافي.

٣ ـ جميع ما رواه الكليني عن «سهل» فهو ينتهي إلى «عمرو بن سعيد المدائني»، وبما أنّ عمرو بن سعيد صاحب كتاب[2]، وطريق النجاشي والشيخ إلى كتابه يمرّ عبر «موسى بن جعفر البغدادي»، فهذا يعني أنّ الكليني‏ﷺ اعتمد في روايته عن عمرو بن سعيد النسخة التي يرويها موسى بن جعفر البغدادي، وبالتالي فإنّ سهل بن زياد طريق لنسخة هذا الكتاب.

١١٣. موسى بن عمر الصيقل

قال النجاشي في ترجمته:

> موسى بن عمر بن يزيد بن ذبيان الصيقل، مولى بني نهد، أبو عليّ، و له ابن اسمه: عليّ، و به كان يكتني... .[3]

وإذا ما ألقينا نظرة على الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة توصّلنا لما يلي:

١ ـ مجموع الأسانيد المروية عنه (٧٣) سنداً، وهو عدد كبير، وقد وردت هذه الأسانيد كالتالي: جاء (١٨) سنداً منها في الكافي، و (٣٧) سنداً في التهذيب، و (١٨) سنداً في الاستبصار. وليس له في من لا يحضره الفقيه رواية.

٢ ـ روى عنه الكليني عن طريق «سهل بن زياد» روايتين فقط[4]، وكلتاهما بتوسّط «عدّة

---

١. الكافي: ج٤ ص٥٦١ ح٦، و ج٥ ص٣٥٢ ح٣، و ص٤٢٠ ح٩، و ص٤٧١ ح٦، و ج٦ ص١٠ ح١١، و ص٤٦١ ح٧، و ج٨ ص٢٤٦ ح٣٤٥. وروى عنه الشيخ في تهذيب الأحكام: ج٢ ص٢١٥ ح٥٥، و ج٧ ص٢٧٢ ح٨٩، و ص٢٨٢ ح٣٢، و ج٨ ص٢٠٤ ح٢٧، والاستبصار: ج٣ ص١٥٤ ح٣، و ص١٦٤ ح٥.

٢. قال النجاشي في ترجمته: «عمرو بن سعيد المدائني، ثقة، روى عن الرضا‏ﷺ. له كتاب يرويه جماعة أخبرنا أبو الحسن بن الجندي، قال: حدّثنا أبو عليّ بن همام، قال: حدّثنا أحمد بن إدريس، عن عمران بن موسى، عن موسى بن جعفر، عن عمرو بن سعيد بكتابه» رجال النجاشي: ص٢٨٧ الترجمة ٧٦٧). وقريب منها عبارة الشيخ في الفهرست (فهرست الطوسي: ص٣١٧ الترجمة ٤٨٨).

٣. رجال النجاشي: ص٤٠٥ الترجمة ١٠٧٥.

٤. الكافي: ج٢ ص٦١٦ ح١٠، و ج٨ ص٦٩ ح٢٥.

من أصحابنا»، في حين نراه يروي غالب روايات «موسى بن عمر» عن أحد أُستاذيه «محمّد بن يحيى العطّار» أو «أحمد بن إدريس». علماً أنّ مضمون الروايتين أخلاقي، جاءت إحداهما في الأُصول والأُخرى في الروضة.

١١٤. موسى بن القاسم البجلي

قال النجاشي في ترجمته:

> موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي، أبو عبد الله، يلقّب: المجلي،[١] ثقة ثقة، جليل، واضح الحديث، حسن الطريقة. له كتب، منها... .[٢]

وبإلقاء نظرة على رواياته الواردة في الكتب الأربعة نتوصّل للنتائج التالية:

١ ـ مجموع الأسانيد التي ورد فيها هذا الرجل هو (٩٥٦) سنداً، وهو عدد كبير بلا ريب، ورد أغلبها في التهذيب حيث بلغ عددها فيه (٦٥٩) سنداً، ثمّ الاستبصار حيث بلغت الأسانيد المروية عنه (٢٦٠) سنداً، بينما بلغت الأسانيد التي تنتهي إليه في الكافي (٣٣) سنداً، و في من لا يحضره الفقيه (٤) أسانيد.

٢ ـ النقطة الملفتة للنظر في الأسانيد المروية عنه في التهذيب هي أنّ (٥٩٤) سنداً منها جاءت في الجزء الخامس، والباقي في بقية الأجزاء، ممّا يكشف عن اعتماد الشيخ على كتبه ومروياته في الأبواب الواردة في هذا الجزء من الكتاب. ونظيره في الاستبصار حيث ورد (٢٤٢) سنداً منها في الجزء الثاني من الكتاب، و (١٨) سنداً في بقية الأجزاء.

٣ ـ ما رواه سهل بن زياد من الأسانيد المشار إليها هو (١٢) سنداً لتسع روايات في الكافي[٣]، و سندان لروايتين في التهذيب؛ روى الشيخ إحداهما من كتاب سهل بن زياد[٤]، والأُخرى من الكافي[٥].

---

١. كذا في النسخة المعتمدة، والظاهر أنّه تصحيف «البجلي».

٢. رجال النجاشي: ص٤٠٥ الترجمة ١٠٧٣.

٣. الكافي: ج١ ص١٩٣ ح٦، و ص١٩٥ ح٥، و ص٢٥٥ ح١، و ص٣٣٩ ح١٤، و ص٤٢٧ ح٧٥، و ج٢ ص٥٤٣ ح١١، و ج٣ ص١٨ ح١١، ج٤ ص٢٦٥ ح٥، ج٦ ص٤٢١ ح١٠.

٤. التهذيب: ج١ ص٣٥٥ ح٢٤.

٥. المصدر السابق: ج٩ ص١٢١ ح٢٥٧.

۴ ـ إذا دقّقنا النظر في **روايات موسى** بن القاسم وجدنا أنّ عـدداً كبيـراً منهـا ينتهـي إلـى «عليّ بن جعفر عن أبي الحسن **موسى**عليه السلام» و «صفوان بـن يحيـى البجلـي»، حيـث بلغـت الأسانيد المروية عن عليّ بن جعفر (١٠٣) سنداً[1]، وبلغت الأسانيد المروية عن صفوان بـن يحيى البجلي (٢٣۶) سنداً[2]، وهو كاشف عن أنّه طريق لكتب الرجلين. وعليه فما ورد عـن طريق سهل بن زياد من هذه الأسانيد ـ والبالغ سبعة أسانيد ـ فهو طريق لهذين الكتابين.

١١۵. نصر بن محمّد

هو مهمل في كتب الرجال، وليس له في الكتب الأربعة إلّا رواية واحدة، رواها عنـه الشـيخ الكليني بسنده عن «عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد»[3]، وبمراجعتهـا يعلـم أنّهـا مكاتبـة كاتب بها الإمام الرضاعليه السلام.

١١۶. هارون بن مسلم

قال النجاشي في ترجمته:

> هارون بن مسلم بن سعدان الكاتب السرّمن‌راني، كان نزلها، و أصله [من] الأنبـار، يكنّى أبا القاسم، ثقة وجه، و كان له مذهب في الجبر و التشبيه. لقي أبا محمّد و أبا الحسنعليهما السلام. له كتاب... و له مسائل لأبي الحسن الثالثعليه السلام.[4]

وبمراجعة الأسانيد الواردة في الكتب الأربعة نصل للنتائج التالية:

١ ـ مجموع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة هو (١٨۶) سنداً؛ جـاء (٩٩) سـنداً منها في الكافي، و خمسة أسانيد في من لا يحضره الفقيـه، و (۶٣) سـنداً فـي التهـذيب، و (١٩) سنداً في الاستبصار.

٢ ـ اعتمد الكليني طرقاً عديدة للرواية عنه، إلّا أنّ أغلب ما رواه عنه فهو من طريق «عليّ بن إبراهيم»، حيث روى عنه (٨٨) سنداً، بينما روى عن «سهل بن زياد» ستّة أسانيد فقـط[5]،

---

١. جاء (١٣) سنداً منها في الكافي، و (۶۴) سنداً في التهذيب، و (٢۶) في الاستبصار.

٢. ورد (١۶۵) منها في التهذيب، و (۶٨) منها في الاستبصار، وسندان في الكافي، وسند واحد في من لا يحضره الفقيه.

٣. الكافي: ج۶ ص٣١٣ ح١.

۴. رجال النجاشي: ص۴٣٨ الترجمة ١١٨٠.

۵. الكافي: ج۵ ص١٠١ ح۴، و ص١٠١ ح۵، و ص٢٩٨ ح١، و ص۵٣٣ ح٣، و ج۶ ص۴٣٠ ح۶، و ص۴٧١ ح٣.

وطريقه إليها «عدّة من أصحابنا».

٣ ـ إذا دققنا النظر في روايات هارون بن مسلم وجدنا أنّ رواياته في الغالب مروية عن «مسعدة بن صدقة»، فنجد (٩٠) سنداً من الأسانيد المروية عنه في الكافي و (٣٩) سنداً من الأسانيد المروية عنه في التهذيب هي مروية عن مسعدة بن صدقة، وهذا يعني أنّه طريق لكتابه، وهذا ما صرّح به النجاشي أيضاً[١]. وبما أنّ روايات سهل عن هارون بن مسلم تنتهي غالباً إلى مسعدة بن صدقة، فهي طريق لكتاب مسعدة.

١١٧. الهيثم بن أبي مسروق

قال النجاشي في ترجمته:

> هيثم بن أبي مسروق، أبو محمّد و اسم أبي مسروق: عبد الله النهدي، كوفي قريب الأمر. له كتاب نوادر... .[٢]

وبمراجعة الكتب الأربعة نلاحظ ما يلي:

١ ـ مجموع الأسانيد التي ورد فيها الهيثم بن أبي مسروق في الكتب الأربعة هو (٥٦) سنداً؛ جاء (١٨) سنداً منها في الكافي، و (٢٩) سنداً منها في التهذيب، و (٩) أسانيد في الاستبصار، وليس له في من لا يحضره الفقيه رواية.

٢ ـ مجموع ما رواه سهل بن زياد عنه هو أربع روايات[٣]، وطريق الكليني إليها هو «عدّة من أصحابنا».

الوشّاء: انظر: الحسن بن عليّ الوشّاء.

١١٨. ياسر الخادم

قال النجاشي في ترجمته:

> ياسر، خادم الرضا عليه السلام، و هو مولى حمزة بن اليسع. له مسائل... .[٤]

---

١. أُنظر: رجال النجاشي: ص٤١٥ الترجمة ١١٠٨.

٢. المصدر السابق: ص٤٣٧ الترجمة ١١٧٥.

٣. الكافي: ج٥ ص٧٩ ح١١، و ص٣١٤ ح٤١، و ج٧ ص٣٧٦ ح١٨، و ج٨ ص١٤٧ ح١٢٤. روى الشيخ إحداها عن الكليني؛ التهذيب: ج٧ ص٢٢٦ ح٩٨٧.

٤. رجال النجاشي: ص٤٥٣ الترجمة ١٢٢٨.

وبمراجعة أسانيد الكتب الأربعة يتّضح ما يلي:

١ ـ مجموع الأسانيد التي ورد فيها هو (٢٥) سنداً، سبعة عشر منها في الكافي، واثنان في من لا يحضره الفقيه، وأربعة في التهذيب، واثنان في الاستبصار.

٢ ـ مجموع ما رواه «سهل بن زياد» من هذه الأسانيد هو ثلاثة، جميعها في الكافي[1]، وقد روى اثنين منها عن «ياسر» بصورة مباشرة، والآخر بواسطة «محمّد بن عيسى»، وطريق الكليني إليها جميعاً هو «عدّة من أصحابنا».

١١٩. يحيى بن المبارك

ذكره الشيخ والبرقي دون مدح أو ذمّ[2]. وبمراجعة أسانيد الكتب الأربعة في خصوصه نتوصّل للنتائج التالية:

١ ـ مجموع الأسانيد التي ورد فيها في الكتب الأربعة هو (١٠٣) أسانيد، ستّة وخمسون منها في الكافي، وواحد في من لا يحضره الفقيه، وسبعة وثلاثون في التهذيب، وتسعة في الاستبصار.

٢ ـ مجموع ما رواه سهل بن زياد من هذه الأسانيد هو سبعة وعشرون، واحد منها في التهذيب[3]، والباقي في الكافي[4]، وطريق الكليني إليها هو «عدّة من أصحابنا»، إلّا سنداً واحداً[5].

٣ ـ إذا ألقينا نظرة على الروايات المذكورة بلحاظ من روى عنه يحيى بن المبارك وجدنا أنّ (٩٨) سنداً منها مروي عن «عبد الله بن جبلة الكناني»، وهو من الفقهاء والمحدّثين، وله

١. الكافي: ج٦ ص٣٣٤ ح١٠، وص٤٣٤ ح١٩، وص٤٥٢ ح١.

٢. رجال الطوسي: ص٣٦٨ الترجمة ٥٤٧٩، رجال البرقي: ص٥٤.

٣. التهذيب: ج٣ ص٩٠ ح٢٤٩.

٤. الكافي: ج٢ ص٦٥ ح٦، وص٦٧ ح٢، وص٩٥ ح٨، وص١٦٥ ح١١، وص١٨١ ح١٤، وص٢٥١ ح١١، وص٣٨٨ ح١٧، و ص٣٩٧ ح٣، و ص٥١١ ح١، و ص٦١٣ ح٥، و ج٤ ص٥٤٧ ح٣٤، و ج٥ ص٣١٥ ح٤٦، و ج٦ ص٣٠٦ ح٦، و ص٣١١ ح٢، و ص٤٣١ ح١، و ص٤٨٠ ح١٢، و ص٤٨٥ ح٨، و ج٨ ص١٤٧ ح١٢٥، و ص١٦٦ ح١٨٢، وص١٦٦ ح١٨٣، وص٣٧٨ ح٥٧٠.

٥. الكافي: ج٢ ص٦٧ ح٢.

كتب عديدة كما صرّح به النجاشي[١]، وهذا كاشف عن أنّه طريق لرواية كتاب «عبد الله بن جبلة». وبما أنّ (٢٥) سنداً من الأسانيد المروية عن سهل بن زياد عنه تنتهي لـ عبد الله بن جبلة» فهي طريق لهذا الكتاب.

١٢٠. يعقوب بن إسحاق الضبّيّ

لم يرد هذا العنوان في كتب الرجال، وليس له في الكتب الأربعة إلّا رواية واحدة رواها الكليني عنه من طريق «عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد»[٢].

١٢١. يعقوب بن يزيد

قال النجاشي في ترجمته:

> يعقوب بن يزيد بن حمّاد الأنباري السلمي، أبو يوسف، من كتّاب المنتصر، روى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام، و انتقل إلى بغداد، و كان ثقة صدوقاً... .[٣]

وبمراجعة الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة يتّضح ما يلي:

١ ـ مجموع الأسانيد التي ورد فيها (٤٨٣) سنداً، وهو عدد كبير جدّاً دون ريب؛ فجاء (١٢٥) سنداً منها في الكافي، و(٤) أسانيد في من لا يحضره الفقيه، و (٢٦٨) سنداً في التهذيب، و (٨٦) سنداً في الاستبصار.

٢ ـ روى الكليني عنه من طرق عديدة، إلّا أنّ أغلب ما رواه عنه هو من طريق سهل بن زياد حيث جاء (٤٣) سنداً منه[٤]، وقد رواها عنه في تسع مواضع بتوسّط أُستاذه «عليّ بن

---

١. قال النجاشي: «عبد الله بن جبلة بن حيّان بن أبجر الكناني، أبو محمّد، عربي صليب، ثقة، روى عن أبيه، عن جدّه حيّان بن أبجر. كان أبجر أدرك الجاهلية. و بيت جبلة بيت مشهور بالكوفة. و كان عبد الله واقفاً و كان فقيهاً ثقة مشهوراً. له كتب منها: كتاب الرجال، و كتاب الصفة في الغيبة على مذاهب الواقفة، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة كتاب الفطرة، كتاب الطلاق كتاب مواريث الصل،ب كتاب النوادر. أخبرنا بجميعها... و مات عبد الله بن جبلة سنة تسع عشرة و مئتين» رجال النجاشي: ص٢١٦ الترجمة ٥٦٣.

٢. الكافي: ج٢ ص٦١٦ ح١.

٣. رجال النجاشي: ص٤٥٠ الترجمة ١٢١٥.

٤. الكافي: ج١ ص١١٥ ح٤، وص١٩٠ ح١، وص٣٨٣ ح٤، وص٤٣٠ ح٨٥، وج٢ ص٤٥٩ ح٢٣، وج٣ ص١٤٧ ح٢، و ص٣٢٨ ح٢٢، و ص٣٤٠ ح١٥، و ج٤ ص٧٦ ح٨، و ص١٧٠ ح٥، و ص٣٠٩ ح٢، و ص٤٠٩ ح١٥، و ج٥ ص١٦٢ ح٢، و ص١٦٣ ح٤، و ص٣١١ ح٢٩، و ص٣١٤ ح٤٥، و ص٣١٨ ح٥٥، و ص٤٢٩ ح١٢، و ج٦ ص٩ ح٦، و ص٩ ح٧، و ص٢٤٠ ح١١، و ص٢٤٠ ح١٢، و ص٢٥٢ ح٦، و ص٢٥٤ ح٣، و ص٢٩٣ ح٨، ←

محمّد»، وأمّا بقية الأسانيد فقد رواها عن طريق «عدّة من أصحابنا».

١٢٢. يوسف بن السخت

ذكره الشيخ في رجاله في موضعين ولم يذكر عنه سوى أنّه بصري[1]، و روى عن «محمّد بن جمهور العمي»، وروى عنه محمّد بن أحمد بن يحيى»[2].

وبملاحظة الأسانيد التي ورد فيها يتّضح ما يلي:

١ ـ أنّ مجموع الأسانيد التي رواها في الكتب الأربعة هو سبعة أسانيد، خمسة منها في الكافي، واثنان في التهذيب.

٢ ـ وقع سهل بن زياد في طريق رواية واحدة منها فقط[3]، رواها الشيخ الكليني، عنه بتوسّط «عدّة من أصحابنا».

١٢٣. يوسف بن عليّ

هو مهمل في كتب الرجال، وبمراجعة الكتب الأربعة لا نجد له سوى رواية واحدة رواها الشيخ الكليني عن «سهل بن زياد»[4]، وقد رواها بأربعة أسانيد.

١٢٤. يونس بن يعقوب

قال النجاشي في ترجمته:

> يونس بن يعقوب بن قيس، أبو عليّ الجلّاب البجلي الدهني،أمّه منية بنت عمّار بن أبي معاوية الدهني، أُخت معاوية بن عمّار. اختصّ بأبي عبد الله و أبي الحسن عليهما السلام، و كان يتوكّل لأبي الحسن عليه السلام، و مات بالمدينة في أيّام الرضا عليه السلام فتولّى أمره. و كان

← و ص٢٩٦ ح٢٤، و ص٣٥٢ ح٤، و ص٣٥٦ ح٤، و ص٣٩٩ ح١٤، و ص٣٩٩ ح١٥، و ص٤٠٥ ح٩، و ج٨ ص٦٩ ح٢٦، و ص١٤٨ ح١٢٦، و ص١٦١ ح١٦٣، و ص١٦٥ ح١٧٨، و ص١٦٥ ح١٧٩، و ص١٦٦ ح١٨٠، و ص١٦٧ ح١٨٧، و ص١٩٢ ح٢٢٤. روى الشيخ الطوسي ٨ منها نقلاً عن الكليني، التهذيب: ج١ ص٣٢٢ ح١٠٥، و ج٤ ص١٩٧ ح٣، و ج٥ ص١٠٦ ح١٦، و ج٧ ص٣١١ ح٥٠، و ج٩ ص٧٤ ح٥١، و ص١٠٥ ح٨٩، و ص١٠٥ ح١٩٠، و ص١٠٨ ح٢٠٤. الاستبصار: ج٤ ص٢٩٥ ح٣.

١. رجال الطوسي: ص٤٠٣ الترجمة ٥٩١٤.

٢. رجال الطوسي: ص٤٥٠ الترجمة ٦٣٩٢.

٣. الكافي: ج٤ ص١٤٩ ح٤. ورواها عنه الشيخ الطوسي، التهذيب: ج٤ ص٣٠٤ ح٢.

٤. الكافي: ج٦ ص٣٩٨ ح١٢.

حظيّاً عندهم موثّقاً... .[١]

وبمراجعة رواياته في الكتب الأربعة نتوصّل للنتائج التالية:

١ ـ تكرّر اسمه في (٣٦٤) سنداً في الكتب الأربعة، وهو عدد كبير؛ جاء (١٥٩) منها في الكافي، و (٣١) في من لا يحضره الفقيه، و (١٢٥) في التهذيب، و (٤٩) في الاستبصار. وقد وقع سهل بن زياد في طريق رواية واحدة منها فقط[٢]، رواها الشيخ الكليني، بتوسّط عدّة من أصحابنا.

٢ ـ من خلال التدقيق في عبارة النجاشي يتّضح أنّه من أصحاب الإمام الصادقعليه‌السلام والإمام الكاظمعليه‌السلام، ومات في أيّام الرضاعليه‌السلام في المدينة، وهذا يعني أنّه مات في أوائل عهد الرضاعليه‌السلام، أي حوالي سنة (١٩٠)، وعليه فـ «سهل» ومن في طبقته لا يمكنهم الرواية عن مثل يونس.

٣ ـ بمراجعة الروايات التي وقع فيها كلّ من «سهل» و «يونس بن يعقوب» وجدنا (١٦) سنداً في الكافي بهذه الصفة، إلّا أنّ (١٥) سنداً منها بواسطة[٣]، وسنداً واحداً جاءت فيه رواية سهل عن يونس بصورة مباشرة. ومن هنا يقوى في الظنّ سقوط الواسطة في هذا السند.

وفي برنامج «دراية النور» عدّ «سهل بن زياد» من الرواة عن «يونس بن يعقوب»[٤]، ومع ذلك فقد اشير في السند محل الكلام الى وجود سقط فيه، حيث تم التعليق عليه بما يلي:

الظاهر سقوط الواسطة هنا وهو محمد بن عيسى.[٥]

وأما السيّد الخوئيرحمه‌الله فلم يذكر «سهل بن زياد» في من روى عن «يونس بن يعقوب»[٦]، مما يكشف عن رأيه في هذا المجال.

---

١. رجال النجاشي: ص٤٤٦ الترجمة ١٢٠٧.

٢. الكافي: ج٦ ص٤٥٢ ح٢.

٣. فروى ثلاثة أسانيد منها بتوسّط الحسن بن محبوب، و أحد عشر سنداً بتوسّط محمّد بن الوليد البجلي، وسنداً واحداً بتوسّط ابن أبي نصر البزنطي.

٤. انظر: حقل الإسناد / الراوي.

٥. انظر حقل الإسناد / السند.

٦. انظر معجم رجال الحديث: ج٢٠ ص٢٣٣ الترجمة ١٣٨٤٥.

والمتحصّل ممّا ذكرناه أنّ **الأقوى** عدم كون يونس بن يعقوب من مشايخ سهل بن زياد.

العناوين المبهمة

وأخيراً فقد روى سهل بن زياد عن «بعض أصحابه» أحد عشر رواية[1]، والملفت للنظر أنّ الشيخ الكليني روى سبعاً منها عن «عدّة من أصحابنا». كما روى اثنتين منها عن أُستاذه «عليّ بن محمّد»، ولم يصرّح في الباقيتين بطريقه إليها.

كما روى سبعة من رواياته عن «بعض أصحابنا»[2]، ورواية واحدة عن «بعض الأهوازيين»[3]. والملفت للنظر أنّ الشيخ الكليني رواها بأجمعها عن «عدّة من أصحابنا».

---

١. الكافي: ج۲ ص۲۹۰ ح۸، و ص۵۴۷ ح۶، و ص۶۱۷ ح۲، و ج۳ ص۱۶۶ ح۲، و ص۲۶۰ ح۳۵، و ص۴۰۴ ح۳۱، و ج۶ ص۱۲ ح۴، و ص۳۱ ح۳، و ص۳۱۰ ح۱، و ص۴۷۴ ح۷، و ص۴۸۸ ح۱۲.

٢. الكافي: ج۳ ص۱۴۷ ح۲، و ج۴ ص۱۰۶ ح۶، و ص۱۴۹ ح۲، و ص۱۶۸ ح۴، و ج۶ ص۲۵۴ ح۶، و ص۳۷۳ ح۲، و ص۳۷۳ ح۲.

٣. الكافي: ج۶ ص۲۸۹ ح۱۲.

حصيلة البحث

إذا راجعنا التراجم المذكورة توصّلنا للنتائج التالية:

١ ـ مجموع ما رواه سهل بن زياد في الكافي هو (١٧٤٨) رواية، وردت بأسانيد كثيرة تبلغ (١٩١٨) سنداً.[١]

٢ ـ مجموع العناوين التي روى عنها سهل بن زياد في الأسانيد المذكورة هو (١٢٧) عنواناً، ثلاثة منها مبهمة، والباقي صريحة، ومجموع الأسانيد المروية عن العناوين الصريحة هو (١٨٥٠) سنداً.

٣ ـ استظهرنا عدم روايته عن ثمان من العناوين المذكورة هي: «إبراهيم بن عبد الحميد» و «الحسن بن عطية» و«رفاعة بن موسى» و «سالم» و«عبد الرحمن بن سالم» و«عليّ بن رناب» و«محمّد بن أحمد» و«يونس بن يعقوب». وعليه فسيكون عدد مشايخ سهل هو (١١٩) لا (١٢٧).

٤ ـ لنا ترديد في رواية سهل بن زياد عن أربعة من العناوين المذكورة بلحاظ بعض الجهات، وهي: «أحمد بن الحسن بن عليّ» و«أحمد بن محمّد بن خالد البرقي» و«الحسن بن عليّ بن عثمان» و«الحسين بن سعيد».

٥ ـ الأظهر وقوع التصحيف في ثلاثة عناوين، هي: «داود بن مهران» و «عليّ بن خالد»، و «محمّد بن عليّ القاساني»، حيث صحّفت عن: «داود بن مهزيار» و «عليّ بن حديد» و

---

١. وأمّا ما رواه في بقية الكتب الأربعة فروى عنه الصدوق في من لا يحضره الفقيه ثمانية أسانيد فقط. كما روى الشيخ الطوسي عنه في التهذيب ضمن (٤٨٧) سنداً، وفي الاستبصار ضمن (١٥٤) سنداً، إلّا أنّ غالبها منقول عن الكافي، مع أنّ ما في الاستبصار نقل آخر لما في التهذيب وليست روايات أُخرى. لكنّنا خصصنا دراستنا حول «سهل» في ما رواه عنه الكليني في الكافي.

«عليّ بن محمّد القاساني»، وبهذا سيتضاءل عدد مشايخه الى ١١٨ شيخاً كما أنّ أحد العنوانين «عبيد الله الدهقان» و «عبد الله الدهقان» مصحّف عن الآخر.

٦ ـ بما أنّه يوجد مبنيان للعمل بالروايات؛ أحدهما «مبنى الوثوق»، والآخر «مبنى الوثاقة»، فالأوّل منهما يعتمد القرائن التي تورث الاطمئنان بالرواية؛ نظير: شهرتها في كتب الحديث، اعتماد المحدّثين عليها، ورودها في الكتب المعروفة، موافقتها للروايات الأُخرى و...، وهذا المبنى هو الشائع بين قدماء محدّثينا (أعلى الله مقاماتهم)، ومنهم الشيخ الكليني.

وأمّا المبنى الثاني فيعتمد توثيق الرواة؛ فإن كانوا ثقاة كانت صحيحة وساغ العمل بها، وإلّا فإن لم تكن مشهورة فلا يجوز العمل بها. وهذا المبنى هو الشائع بين المتأخّرين من علمائنا (رضوان الله عليهم). لهذا حاولنا أن نسلّط الأضواء على مشايخ «سهل» من الجانبين.

٧ ـ ذا ألقينا نظرة فهرستية على مشايخ «سهل» وجدنا أنّ (٧٧) منهم أصحاب كتب، ومعظم روايات «سهل» هي عن هؤلاء، حيث بلغت الأسانيد المنتهية إليهم (١٧٤٦) سنداً، وهو يعني أنّ نسبة روايته عنهم هو (٩١/٣٥٪) من مجموع الأسانيد التي وقع فيها. وهذا العدد من الأسانيد هو في الحقيقة طريق لكتب هؤلاء الرواة والمحدّثين (أُنظر الشكل رقم ١).

وإذا ألقينا نظرة رجالية عليهم وجدنا أنّ (٤٦) منهم قد صُرّح، بتوثيقهم، وعدد الأسانيد المروية عنهم من قبل سهل هو (١٢٨٠) سنداً، وهي تمثّل نسبة (٦٧/١٪) من مجموع الأسانيد (أُنظر الشكل رقم ٢).

وإذا ما دقّقنا فيها وجدنا أنّ (١٠٤٧) سنداً منها مروية عن سبعة منهم فقط، ونسبتها تمثّل (٥٤/ ٥٩٪) من مجموع الأسانيد، بينما جاء (١٥٤) سنداً منها عن (٨٦) راوياً غالبهم من المهملين، ونسبتها تمثل (٨/٠٤٪) من مجموع الأسانيد (أُنظر الشكل ٣).

وأمّا من صرّح بضعفهم فهم (١١) راوياً، والأسانيد المروية عنهم (٢٢٣)، لأقلّ من تسعين رواية؛ وذلك أنّ غالب هذه الروايات مرويّ بأكثر من سند، فبعضها مرويّ بسندين، وبعضها بثلاث[١]، وبعضها بأربع، بل إنّ بعضها مرويّ بستّة أسانيد[٢]، وهذا يعني شهرة هذه

---

١. أُنظر ترجمة «الحسن بن العباس بن الحريش».
٢. أُنظر: ترجمة «محمّد بن عليّ أبو سمينة».

الروايات بين المحدّثين، وبالتالي إمكان الاعتماد عليها. علماً أنّنا إذا أخرجنا من الضعفاء ما أسنده «سهل» عن «محمّد بن الحسن بن شمّون»، والبالغ (٩٤) سنداً[1]، هبطت نسبة أسانيده عنه إلى ٦/٧٪ من مجموع الأسانيد، وهي نسبة ضئيلة بلا ريب. وإذا التفتنا إلى أنّ المذكور هو عدد الأسانيد لا عدد الروايات؛ فقد تكون الرواية واحدة بأسانيد عديدة، اتّضح أنّ نسبة رواياته عن الضعفاء أقلّ من النسبة المذكورة بكثير فلعلّها لا تبلغ ٣٪ من رواياته.

٨ ـ إذا ألقينا نظرة فاحصة على طرق الكليني الى روايات «سهل» وجدنا أنّ له ثلاث طرق شائعة إلى روايات سهل؛ هي: «عدة من أصحابنا»، «عليّ بن محمّد»، «محمّد بن الحسن». نعم، أغلب ما رواه عن «محمّد بن الحسن» فقد رواه عن «عليّ بن محمّد» أيضاً. لكن نسبة اعتماده على هذه الطرق مختلفة من جزء لآخر (انظر الشكل ٤). فأغلب الأسانيد المروية في الجزء الأوّل هي من طريق «عليّ بن محمّد»، و«محمّد بن الحسن»، مع أنّ غالب رواياته في الجزء الثاني هي عن «عدّة من أصحابنا»، بل إنّ جميع رواياته في الجزء السابع هي عن «عدّة من أصحابنا»، ولهذا ألقينا نظرة تفكيكية على طرق هذه الروايات في كلّ جزء من أجزاء الكتاب، فكانت النتيجة كالتالي:

الجزء الأوّل: (١٩٦) سنداً، (٢) منها عن العدّة، والباقي عن عليّ بن محمّد وغيره.

الجزء الثاني: (١٩٦) سنداً، (١٩١) منها عن العدّة، والباقي عن غيرهم.

الجزء الثالث: (٢٧٩) سنداً، (١٣٩) منها عن العدّة، والباقي عن عليّ بن محمّد وغيره.

الجزء الرابع: (٢٦٥) سنداً، (٢٦٠) منها عن العدّة، والباقي عن غيرهم.

الجزء الخامس: (٢٨٢) سنداً، (٢٧٥) منها عن العدّة، والباقي عن غيرهم.

الجزء السادس: (٣٥٦) سنداً، (٣٤٦) منها عن العدّة، والباقي عن غيرهم.

الجزء السابع: (٢١٨) سنداً، كلّها عن العدّة.

الجزء الثامن: (١٢٦) سنداً، (١٢٣) منها عن العدّة، والباقي عن غيرهم. (اُنظر الشكل رقم ٥).

والذي ننتهي إليه ممّا ذكر هو أنّ أغلب روايات «سهل» مرويّ من قبل العديد من المحدّثين والمعبّر عنهم بعدّة من أصحابنا، وهو من أمارات الوثوق بها، مضافاً إلى أنّه

---

1. وذلك أنّ «سهلاً» طريق لكتاب النوادر لـ «ابن شمّون» كما صرّح به النجاشي، راجع ترجمة ابن شمّون.

كاشف عن معروفية هذه الروايات بين المحدّثين ومقبوليتها عندهم. كما نستنتج من الإحصائية السابقة أنّ العدّة طريق لروايات «سهل».

وإذا دقّقنا النظر في عبارة النجاشي في ترجمة «سهل» اتّضح أنّ «عليّ بن محمّد» هو الراوي لكتاب النوادر لـ«سهل»؛ قال:

له كتاب النوادر، أخبرناه محمّد بن محمّد، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد، عن محمّد بن يعقوب، قال: حدّثنا عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد، و رواه عنه جماعة[1].

ولهذا فانّ ما رواه في الجزأين الأوّل والثالث عن «عليّ بن محمّد» فهو من نسخة لكتاب النوادر لـ«سهل» على ما يبدو. ومنه يتّضح دقّة المحدّث الجليل الشيخ الكليني ﷺ في إيراد الروايات.

٩ ـ إذا دقّقنا النظر في أسانيد الروايات المروية عن «سهل» عن الضعفاء وجدنا أنّ الشيخ الكليني رواها عنه بطرق عديدة؛ فإمّا رواها عنه بأكثر من سند، وإمّا رواها عن العدّة عنه. ولا نجد رواية له عن الضعفاء بسند وطريق واحد.

١٠ ـ وأخيراً فإنّ أحد المعايير لتقييم الراوي هي عدم شذوذ رواياته من الناحية المضمونية، وبما أنّ عدد روايات «سهل بن زياد» ضخم جدّاً رأينا أن نتناول منها بعض النماذج لهذا الغرض، فرأينا اختيار رواياته عن بعض مشايخه المصرّح بضعفهم لكي تكون أدلّ على المطلوب، فاخترنا رواياته عن كلّ من «بكر بن صالح» و «عبيد الله الدهقان» و «الحسن بن العبّاس بن الحريش»، وقمنا بتخريجها[2]، وانتهينا إلى أنّ رواياته عنهم معروفة ومشهورة بين المحدّثين غالباً. نعم، لم نعثر على بعض رواياته الواردة في أُصول الكافي؛ لأنّ الكتب الحديثية التي تناولت الروايات الخاصّة بهذه المواضيع قليلة، أو أنّها وردت في كتب حديثية غير موجودة في البرامج الكومبيوترية المعتمدة، حيث إنّنا اعتمدنا في تخريجها على برنامج «جامع الأحاديث ٥ / ٣»، و برنامج «مكتبة أهل البيت ١».

وختاماً إليك فيما يلي جدولاً بيانياً يوضح ما ذكرناه، ويتلوه عدد من الأشكال الإيضاحية لما تقدّم بيانه:

---

١. رجال النجاشي: ص١٨٥ الترجمة ٤٩٠.

٢. أنظر: الملحق رقم ١.

جدول بياني لمشايخ سهل

التسلسل	الاسم	الوصف	الأسانيد	الملاحظات	الكتاب
١	إبراهيم بن عبد الحميد	ثقة	١	الأقوى أنّه ليس من مشايخ سهل	
٢	إبراهيم بن عبد الرحمن	مهمل	٢	عن العدّة ـ أبواب الأطعمة	
٣	إبراهيم بن عقبة	دون مدح أو ذمّ	٥	عن العدّة	
٤	إبراهيم بن محمّد المدني (المديني)	مهمل	١	عن العدة	
٥	إبراهيم بن محمّد الهمذاني	دون مدح أو ذمّ	٣		
٦	أبو عبد الله الجاموراني	دون مدح أو ذمّ	٥	عن العدّة	*
٧	أبو هاشم الجعفري	جليل القدر	٥		*
٨	أحمد بن إسحاق الرازي	ثقة	١	عن العدّة ـ مكاتبة	
٩	أحمد بن بشير البرقي	ضعيف	٢	رواية واحدة بسندين	
١٠	أحمد بن الحسن بن عليّ	ثقة في الحديث	١	في روايته عنه ترديد	*
١١	أحمد بن عبد العزيز	مهمل	١		*

التسلسل	الاسم	الوصف	الأسانيد	الملاحظات	الكتاب
١٢	أحمد بن عبدوس	دون مدح أو ذمّ	١		❁
١٣	أحمد بن المثنى	مهمل	٢	سندان لرواية واحدة	
١٤	أحمد بن محمّد بن أبي نصر	عظيم المنزلة	٣٤١	٣٠٢ سنداً منها عن العدّة	❁
١٥	أحمد بن محمّد البرقي	ثقة	٢	يقوى في الظنّ عدم روايته عنه	❁
١٦	أحمد بن محمّد البصري	مهمل	١	عن غير واحد	
١٧	أحمد بن محمّد القلانسي	مهمل	١	عن العدّة	
١٨	أحمد بن هارون بن موفّق المديني	مهمل	٢	عن العدّة ـ أبواب الأطعمة	
١٩	أحمد بن يوسف بن عقيل	مهمل	١	عن العدّة	
٢٠	إدريس الحارثي	مهمل	١	عن العدّة	
٢١	إسماعيل بن مهران	ثقة	٢١	١٥ منها عن العدّة	❁
٢٢	أيّوب بن نوح	عظيم المنزلة	٩	٨ منها عن العدّة	❁
٢٣	بشر بن بشار النيسابوري	دون مدح أو ذمّ	٢	مكاتبة واحدة بسندين	
٢٤	بكر بن صالح	ضعيف	١٩	١٧ منها عن العدّة	❁
٢٥	جعفر بن بشير	ثقة	١		❁

التسلسل	الاسم	الوصف	الأسانيد	الملاحظات	الكتاب
٢٦	جعفر بن محمّد الأشعري	دون مدح أو ذمّ	١٠٥	٩٩ منها عن العدّة ـ طريق لروايات القدّاح	*
٢٧	جعفر بن محمّد بن بشير	مهمل	٣	عن العدّة ـ ورد بعناوين عديدة	
٢٨	جعفر بن محمّد بن حمزة	مهمل	١	مكاتبة	
٢٩	الحجّال	ثقة	٤	عن العدّة	*
٣٠	الحسن بن الحسين	ثقة	١	عن العدّة	*
٣١	الحسن بن ظريف	ثقة	٩	عن العدّة ـ كلّها من روايات العرض	*
٣٢	الحسن بن العبّاس بن الحريش	ضعيف جدّاً	٢٥	٢٤ منها مرويّ بأكثر من سند	*
٣٣	الحسن بن عطية	ثقة	١	الأقوى عدم روايته عنه	*
٣٤	الحسن بن عليّ بن عثمان	مهمل	١	في روايته عنه ترديد	
٣٥	الحسن بن عليّ بن فضال	جليل القدر	٤٧	٤٦ منها عن العدّة	*
٣٦	الحسن بن عليّ بن النعمان	ثقة	٣	عن العدّة	*
٣٧	الحسن بن عليّ الوشاء	دون مدح أو ذمّ	١٧	١٦ منها عن العدّة	*
٣٨	الحسن بن عليّ بن يقطين	ثقة	١	عن العدّة ـ أبواب الأطعمة	*

التسلسل	الاسم	الوصف	الأسانيد	الملاحظات	الكتاب
٣٩	الحسن بن محبوب	جليل القدر	٤١٩	٣٨١ منها عن العدة	*
٤٠	الحسن بن موسى الخشّاب	من وجوه الأصحاب	٢		*
٤١	الحسين بن بشّار الواسطي	ثقة	٢	عن العدّة	
٤٢	الحسين بن راشد	مهمل	١		
٤٣	الحسين بن سعيد	ثقة	١	في روايته عنه ترديد	*
٤٤	الحسين بن يزيد	دون مدح أو ذمّ	١٢	٧ منها عن العدّة	*
٤٥	حمزة بن محمّد	مهمل	١	مكاتبة ـ رواها الصدوق عن أجلّاء القمّيين	
٤٦	خيران الخادم	ثقة	١	مكاتبة	
٤٧	رفاعة بن موسى	ثقة	١	الأقوى عدم روايته عنه	*
٤٨	الريّان بن الصلت	ثقة	٤	عن العدّة	*
٤٩	داودبن مهران	مهمل	١	الأظهر أنّه مصحّف عن «داود بن مهزيار»	
٥٠	داود النهدي	ثقة	١	عن العدّة	*
٥١	سالم	ثقة	١	الأقوى عدم روايته عنه	*
٥٢	سعيد بن جناح	ثقة	٤	عن العدّة ـ يوجد رجلان بهذا الاسم	*

التسلسل	الاسم	الوصف	الأسانيد	الملاحظات	الكتاب
٥٣	السندي بن الربيع	دون مدح أو ذمّ	٢	سندان لرواية واحدة	*
٥٤	السيّاري	ضعيف الحديث	٢	عن العدّة ـ أبواب الأطعمة	*
٥٥	صفوان بن يحيى	ثقة	٥	عن العدّة	*
٥٦	طاهربن حاتم	كان صحيحاً ثمّ خلّط	١	مكاتبة حال استقامته ـ رواها الصدوق	*
٥٧	العبّاس بن عامر	ثقة	٣	عن العدّة	*
٥٨	عبد الرحمن بن أبي نجران	ثقة	٥٨	٥٥ منها عن العدّة	*
٥٩	عبد الرحمن بن سالم	ثقة	١	الأقوى عدم روايته عنه	*
٦٠	عبد الله بن الحسين	مهمل	١	عن العدّة	
٦١	عبيد الله الدهقان	ضعيف	٧	عن العدّة ـ طريق لكتاب درست	*
٦٢	عثمان بن عيسى	شيخ الواقفة	٢	عن العدّة	*
٦٣	عليّ بن أحمد بن أشيم	مجهول	١	عن العدّة	
٦٤	عليّ بن أسباط	ثقة	٧٤	٦٤ منها عن العدّة	*
٦٥	عليّ بن بلال	دون مدح أو ذمّ	٢	عن العدّة	*
٦٦	عليّ بن حسان (الهاشمي)	ضعيف جدّاً	١	عن العدّة ـ طريق لكتاب عمّه	*

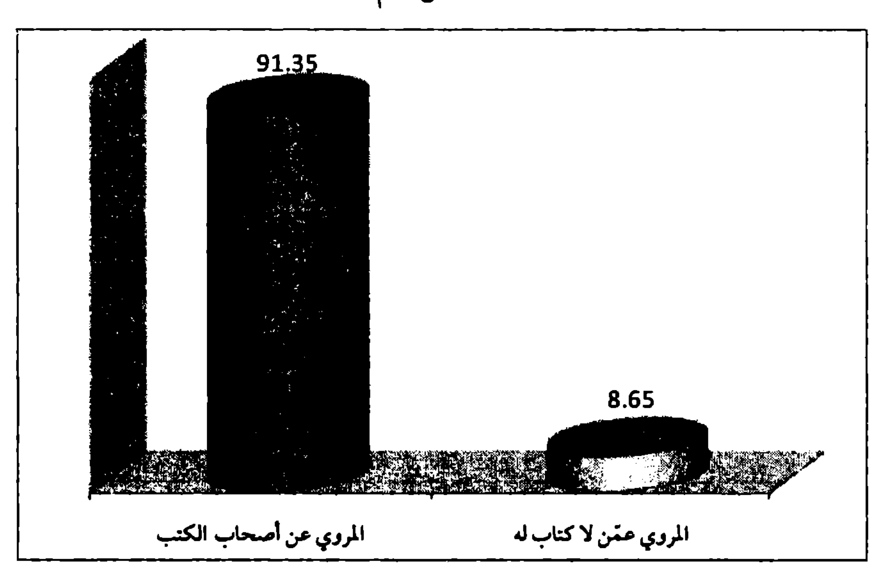
التسلسل	الاسم	الوصف	الأسانيد	الملاحظات	الكتاب
٦٧	عليّ بن حسّان (الواسطي)	دون مدح أو ذمّ	٢٧	٢٦ منها عن العدّة ـ طريق لكتاب موسى بن بكر أو علي بن حسّان	*
٦٨	عليّ بن الحكم	دون مدح أو ذمّ	٢١	١٣ منها عن العدّة	*
٦٩	عليّ بن خالد	مهمل	١	يقوى في الظنّ أنّه مصحّف عن «عليّ بن حديد»	
٧٠	عليّ بن رئاب	دون مدح أو ذم	١	الأقوى عدم روايته عنه	*
٧١	عليّ بن الريان	ثقة	٨	٣ منها مكاتبات و ٤ عن العدّة	*
٧٢	عليّ بن زياد	مهمل	١	عن العدّة	
٧٣	عليّ بن سعيد الرقي	مهمل	٢	عن العدّة	
٧٤	عليّ بن سليمان	دون مدح أو ذمّ	٥	عن العدّة	
٧٥	عليّ بن محمّد القاساني	ممدوح	٣		*
٧٦	عليّ بن معبد	دون مدح أو ذمّ	٣	٢ منها عن العدّة	*
٧٧	عليّ بن مهران	مهمل	١	عن العدّة ـ في روايته عنه كلام	
٧٨	عليّ بن مهزيار	ثقة	٤٢	منها ٣٤ مكاتبة	*
٧٩	عمر بن عليّ	دون مدح أو ذمّ	١	عن العدّة	*
٨٠	عمرو بن سعيد	ثقة	٣	عن العدّة	*

التسلسل	الاسم	الوصف	الأسانيد	الملاحظات	الكتاب
٨١	عمرو بن عثمان	ثقة	١٤	٨ منها عن العدّة	*
٨٢	القاسم بن الربيع	دون مدح أو ذمّ	٢		*
٨٣	القاسم بن محمّد الزيّات	مهمل	١	عن العدّة	
٨٤	محسن بن أحمد	دون مدح أو ذمّ	٢	أحدهما عن العدّة	*
٨٥	محمّد بن إبراهيم النوفلي	مهمل	١	طريق لكتاب	
٨٦	محمّد بن أبي الأصبغ	مهمل	١	عن العدّة	
٨٧	محمّد بن أحمد	مهمل	١	الأقوى عدم روايته عنه	
٨٨	محمّد بن أحمد الدقّاق	مهمل	١	عن العدّة	
٨٩	محمّد بن إسماعيل بن بزيع	ثقة	٦	٢ منها عن العدّة	*
٩٠	محمّد بن إسماعيل الرازي	مهمل	٢	عن العدّة	
٩١	محمّد بن أُورمة	كتبه صحاح	١١	عن العدّة	*
٩٢	محمّد بن بكر	ثقة	١		*
٩٣	محمّد بن الحسن بن شمون	ضعيف جدّاً	٩٤	٧٦ منها عن العدّة ـ سهل طريق لكتابه	*
٩٤	محمّد بن الحسين	عظيم القدر	١٢		*

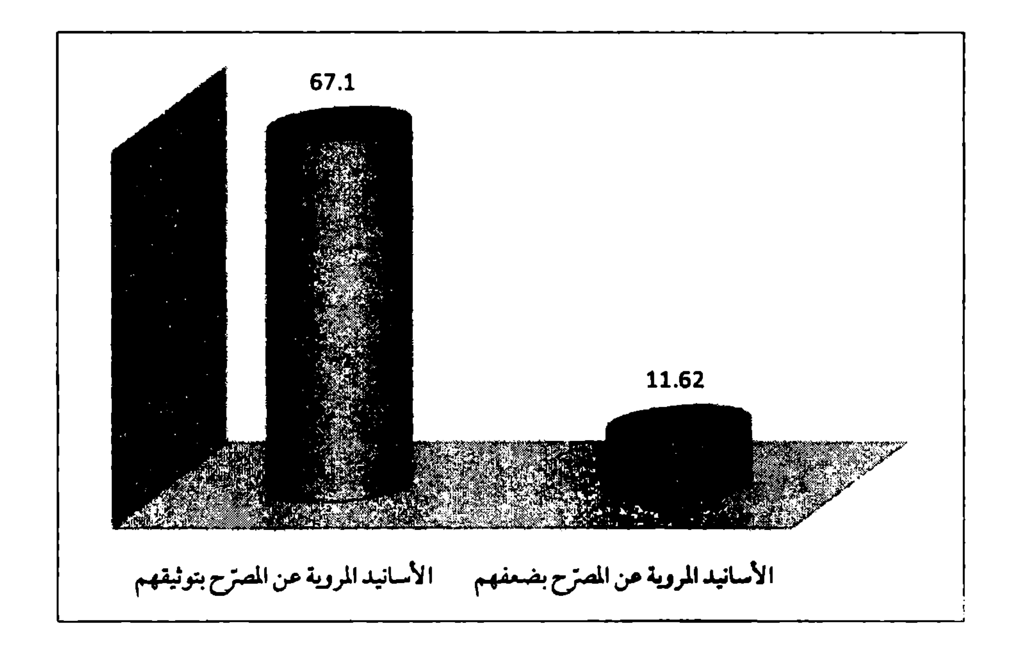
التسلسل	الاسم	الوصف	الأسانيد	الملاحظات	الكتاب
٩٥	محمّد بن خالد	مهمل	١	عن العدّة	
٩٦	محمّد بن داذويه	مهمل	١	ورد بعناوين عديدة	
٩٧	محمّد بن الريان	دون مدح أو ذمّ	٣	أحدها عن العدّة	*
٩٨	محمّد بن سليمان [الديلمي]	ضعيف جداً	١٨	١٢ منها عن العدّة أو عن جماعة	*
٩٩	محمّد بن سنان	ضعيف جدّاً	٢٧	١٨ منها عن العدّة والباقي بسندين	*
١٠٠	محمّد بن عبد الحميد العطّار	ثقة	١٥	١٣ منها عن العدّة	*
١٠١	محمّد بن عبد الله	مهمل	٣	عن العدّة	
١٠٢	محمّدبن علي أبو سمينة	ضعيف جداً	١۶	٧ منها عن العدّة والباقي بأكثر من سند	*
١٠٣	محمّد بن عليّ القاساني	مهمل	١	هو مصحّف عن «عليّ بن محمّد القاساني»	
١٠٤	محمّد بن عمرو بن سعيد	ثقة	٢	عن العدّة	*
١٠٥	محمّد بن عيسى بن عبيد	جليل القدر	۶٩	۴٩ منها عن العدّة	*
١٠٦	محمّد بن الوليد الخزاز	ثقة	١۶	٩ منها عن العدّة	*
١٠٧	محمّد بن الوليد شباب الصيرفي	ضعيف	١٢	٨ روايات و ٢ منها عن العدّة	
١٠٨	مروك بن عبيد	دون مدح أو ذمّ	١	عن العدّة	*

التسلسل	الاسم	الوصف	الأسانيد	الملاحظات	الكتاب
١٠٩	معاوية بن حكيم	جليل القدر	٦	٣ منها عن العدّة	❋
١١٠	معمر بن خلّاد	ثقة	١	عن العدّة	❋
١١١	منصور بن العبّاس	مضطرب الأمر	٢٠	١٩ منها عن العدّة	❋
١١٢	موسى بن جعفرالبغدادي	دون مدح أو ذمّ	٧	طريق لكتاب	❋
١١٣	موسى بن عمرالصيقل	دون مدح أو ذمّ	٢	عن العدّة ـ أخلاقية	❋
١١٤	موسى بن القاسم البجلي	ثقة	١٢	٣ منها عن العدّة	❋
١١٥	نصر بن محمّد	مهمل	١	عن العدّة ـ مكاتبة	
١١٦	هارون بن مسلم	ثقة	٦	عن العدّة	❋
١١٧	الهيثم بن أبي مسروق	ممدوح	٤	عن العدّة	❋
١١٨	ياسر الخادم	دون مدح أو ذمّ	٢	عن العدّة	❋
١١٩	يحيى بن المبارك	دون مدح أو ذمّ	٢٦	٢٥ منها عن العدّة ـ طريق لكتاب	
١٢٠	يعقوب بن إسحاق الضبّي	مهمل	١	عن العدّة	
١٢١	يعقوب بن يزيد	ثقة	٤٢		❋
١٢٢	يوسف بن السخت	دون مدح أو ذمّ	١	عن العدّة	
١٢٣	يوسف بن عليّ	مهمل	٤	عن العدّة ـ رواية واحدة	
١٢٤	يونس بن يعقوب	ثقة	١	الأقوى أنه ليس من مشايخ سهل	

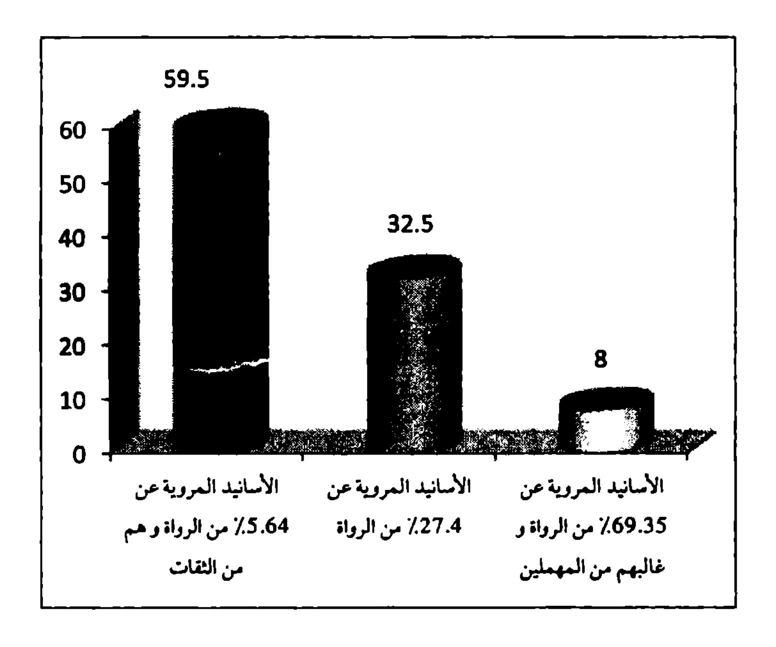
الشكل رقم ۱



الشكل رقم۲

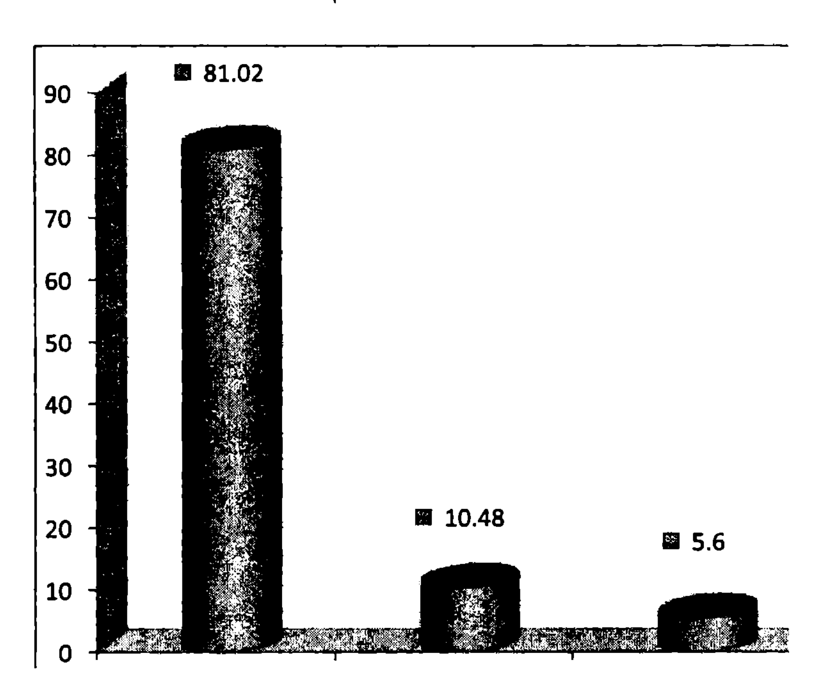


الشكل رقم٣



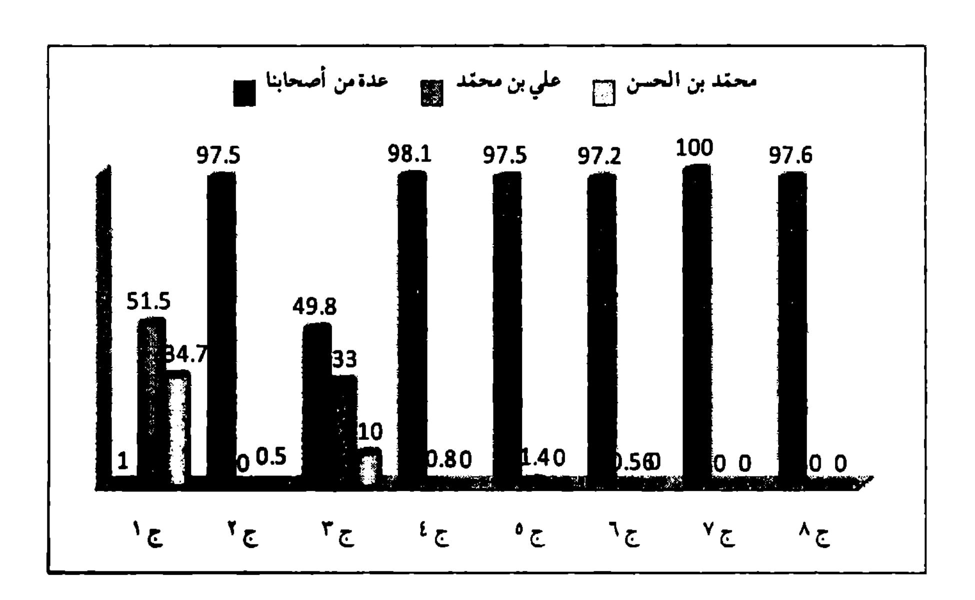
هذا الشكل يبيّن أنّ (59.5٪) من الأسانيد المروية عن «سهل بن زياد» جاءت عن سبعة رواة فقط وكلّهم ثقات، بينما جاءت (٨٪) من الأسانيد عن (٨۶) راوياً، و (32.5٪) من الأسانيد عن (٣١) راوياً.





هذا الشكل يبيّن مقدار اعتماد الشيخ الكليني على ثلاث طرق لروايات سهل هي الأكثر شيوعاً في الكافي

الشكل رقم ٥



الملحق رقم ١

قلنا: إنّ أحد المعايير لتقييم الراوي ورواياته هي عدم شذوذ مرويّاته، وبما أنّ عدد روايات سهل بن زياد ضخم جدّاً رأينا أن نتناول منها بعض النماذج، فرأينا اختيار رواياته عن بعض مشايخه المصرّح بضعفهم لكي تكون أدلّ على المطلوب، فاخترنا رواياته عن كلّ من «بكر بن صالح» و «عبيد الله الدهقان» و «الحسن بن العبّاس بن الحريش» وقمنا بتخريجها، فكانت النتيجة كالتالي:

أ ـ رواياته عن بكر بن صالح

١ ـ عَلِيُّ بْنُ محمّد وَ محمّد بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ محمّد بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ:

أَتَيْنَا بَابَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَ نَحْنُ نُرِيدُ الإِذْنَ عَلَيْهِ، فَسَمِعْنَاهُ يَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ لَيْسَ بِالْعَرَبِيَّةِ، فَتَوَهَّمْنَا أَنَّهُ بِالسُّرْيَانِيَّةِ، ثُمَّ بَكَى فَبَكَيْنَا لِبُكَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَيْنَا الْغُلَامُ فَأَذِنَ

لَنَا، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ، فَقُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ أَتَيْنَاكَ نُرِيدُ الإِذْنَ عَلَيْكَ فَسَمِعْنَاكَ تَتَكَلَّمُ بِكَلامٍ لَيْسَ بِالْعَرَبِيَّةِ، فَتَوَهَّمْنَا أَنَّهُ بِالسُّرْيَانِيَّةِ، ثُمَّ بَكَيْتَ فَبَكَيْنَا لِبُكَائِكَ، قَالَ:

نَعَمْ ذَكَرْتُ إِلْيَاسَ النَّبِيَّ، وَ كَانَ مِنْ عُبَّادِ أَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ ـ فَقُلْتُ كَمَا كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ.

ثُمَّ انْدَفَعَ فِيهِ بِالسُّرْيَانِيَّةِ، فَلا وَ اللَّهِ مَا رَأَيْنَا قَسّاً ـ وَ لا جَاثَلِيقاً أَفْصَحَ لَهْجَةً مِنْهُ بِهِ، ثُمَّ فَسَّرَهُ لَنَا بِالْعَرَبِيَّةِ، فَقَالَ:

كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: أَ تُرَاكَ مُعَذِّبِي وَ قَدْ أَظْمَأْتُ لَكَ هَوَاجِرِي؟! أَ تُرَاكَ مُعَذِّبِي وَ قَدْ عَفَّرْتُ لَكَ فِي التُّرَابِ وَجْهِي؟! أَ تُرَاكَ مُعَذِّبِي وَ قَدِ اجْتَنَبْتُ لَكَ الْمَعَاصِيَ؟! أَ تُرَاكَ مُعَذِّبِي وَ قَدْ أَسْهَرْتُ لَكَ لَيْلِي؟!

قَالَ:

فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ أَنِ ارْفَعْ رَأْسَكَ فَإِنِّي غَيْرُ مُعَذِّبِكَ

قَالَ:

فَقَالَ: إِنْ قُلْتَ: لا أُعَذِّبُكَ ثُمَّ عَذَّبْتَنِي مَا ذَا؟! أَ لَسْتُ عَبْدَكَ وَ أَنْتَ رَبِّي؟!

قَالَ:

فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ أَنِ ارْفَعْ رَأْسَكَ فَإِنِّي غَيْرُ مُعَذِّبِكَ إِنِّي إِذَا وَعَدْتُ وَعْداً وَفَيْتُ بِهِ. [1]

لم نعثر على هذا النصّ بالدقّة، إلّا أنّ روايات عديدة دلّت على أنّ الأئمة عليهم السلام كانوا يتكلّمون بالسريانية. نعم، جاء شبيه النصّ المذكور عن الإمام الباقر عليه السلام وإليك نصّه:

حدّثنا مُوسَى بْنُ عُمَرَ، عَنِ الْمِيثَمِيِّ، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ شَيْخٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ: جِئْنَا نُرِيدُ الدُّخُولَ، عَلَيْهِ فَلَمَّا صِرْنَا بِالدِّهْلِيزِ سَمِعْنَا قِرَاءَةً بِالسُّرْيَانِيَّةِ بِصَوْتٍ حَسَنٍ، يَقْرَأُ وَ يَبْكِي حَتَّى أَبْكَى بَعْضَنَا[2].

٢ ـ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ محمّد بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مُفَضَّلٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ:

---

١. الكافي: ج١ ص٢٢٧ ح٢.

٢. بصائر الدرجات: ص٣٤٠ ح١، بحار الأنوار: ج٢٦ ص١٨٠ ح١ نقلاً عن بصائر الدرجات والاختصاص.

أَيُّمَا مُؤمِنٍ كَانَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ مُؤمِنٍ حِجَابٌ ضَرَبَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْجَنَّةِ سَبْعِينَ أَلْفَ سُورٍ؛ غِلَظُ كُلِّ سُورٍ مَسِيرَةُ أَلْفِ عَامٍ، مَا بَيْنَ السُّورِ إِلَى السُّورِ مَسِيرَةُ أَلْفِ عَامٍ.[١]

روى الشيخ الكليني هذا الحديث بسند آخر في نفس الباب[٢]، كما ورد باختلاف يسير في المحاسن وثواب الأعمال و عقاب الأعمال[٣].

٣ ـ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ محمّد بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مُنْذِرِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ ظَبْيَانَ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام:

مَنْ صَامَ لِلَّهِ يَوْماً فِي شِدَّةِ الْحَرِّ فَأَصَابَهُ ظَمَأٌ وَكَّلَ اللَّهُ عزّ وجلّ بِهِ أَلْفَ مَلَكٍ يَمْسَحُونَ وَجْهَهُ وَ يُبَشِّرُونَهُ، حَتَّى إِذَا أَفْطَرَ قَالَ اللَّهُ عزّ وجلّ مَا أَطْيَبَ رِيحَكَ وَ رَوْحَكَ، مَلَائِكَتِي! اشْهَدُوا أَنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُ[٤].

ورد هذا النصّ بسند آخر في نفس الباب من الكافي[٥]، كما رواه الشيخ الصدوق في من لا يحضره الفقيه[٦] وفضائل الأشهر الثلاثة[٧].

٤ ـ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: أَنَّ عَمَّتِي مَعِي وَ هِيَ زَمِيلَتِي وَ الْحَرُّ تَشْتَدُّ عَلَيْهَا إِذَا أَحْرَمَتْ، فَتَرَى لِي أَنْ أُظَلِّلَ عَلَيَّ وَ عَلَيْهَا؟ فَكَتَبَ عليه السلام:

---

١. الكافي: ج٢ ص٣٦٥ ح٣.

٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ محمّد بْنِ حَسَّانَ وَ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ محمّد بْنِ خَالِدٍ جَمِيعاً، عَنْ محمّد بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ محمّد بْنِ سِنَانٍ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام... الكافي: ج٢ ص٣٦٤ ح١.

٣. المحاسن: ج١ ص١٠١ ح٧٤ ونصّه كالتالي: «عَنْ محمّد بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ محمّد بْنِ سِنَانٍ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْمُؤمِنِ حِجَابٌ ضَرَبَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْجَنَّةِ سَبْعِينَ أَلْفَ سُورٍ، مَسِيرَةُ مَا بَيْنَ السُّورِ إِلَى السُّورِ مَسِيرَةَ سَبْعِينَ أَلْفَ عَامٍ». ثواب الأعمال و عقاب الأعمال: ص٢٣٩ وسنده كالتالي: أَبِي رحمه الله قَالَ: حَدَّثَنِي سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ محمّد بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ، عَنْ محمّد بْنِ سِنَانٍ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام.

٤. الكافي: ج٤ ص٦٥ ح١٧.

٥. المصدر السابق: ج٤ ٦٤ ح٨ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ محمّد بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مُنْذِرِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ ظَبْيَانَ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام.

٦. من لا يحضره الفقيه ج٢ ص٧٦ ح١٧٨١.

٧. فضائل الأشهر الثلاثة: ص١٢٠ ح١١٩.

ظَلَّلْ عَلَيْهَا وَحْدَهَا[١].

رواه الصدوق عن عليّ بن مهزيار عن بكر بن صالح[٢].

٥ ـ سَهْلٌ عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَشْيَمَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام:

تَزَوَّجْهَا عَيْنَاءَ سَمْرَاءَ عَجْزَاءَ مَرْبُوعَةً، فَإِنْ كَرِهْتَهَا فَعَلَيَّ الصَّدَاقُ.[٣]

رواه الكليني بسند آخر في نفس الباب باختلاف يسير[٤]، ورواه الصدوق في من لا يحضره الفقيه[٥].

٦ ـ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ ظَبْيَانَ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام:

يَا يُونُسَ بْنَ ظَبْيَانَ، أَبْلِغْ عَطِيَّةَ عَنِّي أَنَّهُ مَنْ شَرِبَ جُرْعَةً مِنْ خَمْرٍ لَعَنَهُ اللَّهُ عز وجل وَ مَلَائِكَتُهُ وَ رُسُلُهُ وَ الْمُؤْمِنُونَ، فَإِنْ شَرِبَهَا حَتَّى يَسْكَرَ مِنْهَا نُزِعَ رُوحُ الْإِيمَانِ مِنْ جَسَدِهِ، وَ رَكِبَتْ فِيهِ رُوحٌ سَخِيفَةٌ خَبِيثَةٌ مَلْعُونَةٌ، فَيَتْرُكُ الصَّلَاةَ، فَإِذَا تَرَكَ الصَّلَاةَ عَيَّرَتْهُ الْمَلَائِكَةُ، وَ قَالَ اللَّهُ عز وجل لَهُ: عَبْدِي! كَفَرْتَ وَ عَيَّرَتْكَ الْمَلَائِكَةُ، سَوْأَةً لَكَ عَبْدِي

ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام:

سَوْأَةً سَوْأَةً كَمَا تَكُونُ السَّوْأَةُ، وَ اللَّهِ لَتَوْبِيخُ الْجَلِيلِ جَلَّ اسْمُهُ سَاعَةً وَاحِدَةً أَشَدُّ مِنْ عَذَابِ أَلْفِ عَامٍ.

قَالَ ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام:

مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَ قُتِّلُوا تَقْتِيلاً.

ثُمَّ قَالَ:

---

١. الكافي: ج٤ ص٣٥٢ ح١٢.

٢. من لا يحضره الفقيه: ج٢ ص٣٥٣ ح٢٦٧٥.

٣. الكافي: ج٥ ص٣٣٥ ح٨.

٤. المصدر السابق: ج٥ ص٣٣٥ ح٢.

٥. من لا يحضره الفقيه: ج٣ ص٣٨٧ ح٤٣٦٢.

يَا يُونُسُ، مَلْعُونٌ مَلْعُونٌ مَنْ تَرَكَ أَمْرَ اللَّهِﷻ، إِنْ أَخَذَ بَرّاً دَمَّرَتْهُ، وَ إِنْ أَخَذَ بَحْراً غَرَّقَتْهُ، يُغْضَبُ لِغَضَبِ الْجَلِيلِ عَزَّ اسْمُهُ.[١]

لم أجد هذا النصّ في مصدر سوى تهذيب الأحكام نقلاً عن الكافي[٢]، إلّا أن مضمونه ليس منكراً.

٧ـ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ أَحْمَدَ بْنِ محمّد جَمِيعاً، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْجَعْفَرِيِّ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ؈، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ:

أَهْدَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ؈ إِلَى رَسُولِ اللَّهِﷺ أَرْبَعَةَ أَفْرَاسٍ مِنَ الْيَمَنِ، فَقَالَ: سَمِّهَا لِي، فَقَالَ: هِيَ أَلْوَانٌ مُخْتَلِفَةٌ، قَالَ فَفِيهَا وَضَحٌ، فَقَالَ: نَعَمْ فِيهَا أَشْقَرُ بِهِ وَضَحٌ، قَالَ: فَأَمْسِكْهُ عَلَيَّ، قَالَ: وَ فِيهَا كُمَيْتَانِ أَوْضَحَانِ، فَقَالَ: أَعْطِهِمَا ابْنَيْكَ، قَالَ: وَ الرَّابِعُ أَدْهَمُ بَهِيمٌ، قَالَ: بِعْهُ وَ اسْتَخْلِفْ بِهِ نَفَقَةً لِعِيَالِكَ، إِنَّمَا يُمْنُ الْخَيْلِ فِي ذَوَاتِ الْأَوْضَاحِ.

قَالَ: وَ سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ؈ يَقُولُ:

كَرِهْنَا الْبَهِيمَ مِنَ الدَّوَابِّ كُلِّهَا إِلَّا الْحِمَارَ وَ الْبَغْلَ، وَ كَرِهْتُ شِيَةَ الْأَوْضَاحِ فِي الْحِمَارِ وَ الْبَغْلِ الْأَلْوَنِ، وَ كَرِهْتُ الْقُرَحَ فِي الْبَغْلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِهِ غُرَّةٌ سَائِلَةٌ وَ لَا أَشْتَهِيهَا عَلَى حَالٍ.[٣]

ورد هذا النصّ بشكل كامل في المحاسن[٤]، كما رواه الصدوق مقطّعاً كالتالي:

قَالَ: وَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ:

أَهْدَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ؈ لِرَسُولِ اللَّهِﷺ أَرْبَعَةَ أَفْرَاسٍ مِنَ الْيَمَنِ، فَأَتَاهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَهْدَيْتُ لَكَ أَرْبَعَةَ أَفْرَاسٍ، قَالَ: صِفْهَا، قَالَ: هِيَ أَلْوَانٌ مُخْتَلِفَةٌ، قَالَ: فِيهَا وَضَحٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ فِيهَا أَشْقَرُ بِهِ وَضَحٌ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ فَأَمْسِكْهُ لِي، وَ قَالَ فِيهَا

١. الكافي: ج٦ ص٣٩٩ ح١٦.

٢. تهذيب الأحكام: ج٩ ص١٠٥ ح١٩١.

٣. الكافي: ج٦ ص٥٣٥ ح٣.

٤. المحاسن: ج٢ ص٦٣١ ح١١٤.

كُمَيْتَانِ أَوْضَحَانِ، قَالَ: أَعْطِهِمَا ابْنَكَ، قَالَ: وَ الرَّابِعُ أَدْهَمُ بَهِيمٌ، قَالَ: بِعْهُ وَ اسْتَخْلِفْ قِيمَتَهُ لِعِيَالِكَ إِنَّمَا يُمْنُ الْخَيْلِ فِي ذَوَاتِ الْأَوْضَاحِ.[١]

٨ ـ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ محمّد بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ عُثْمَانَ الْأَصْبَهَانِيِّ، قَالَ: اسْتَهْدَانِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَأَهْدَيْتُ لَهُ طَيْراً رَاعِبِيّاً فَدَخَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ:

اجْعَلُوا هَذَا الطَّيْرَ الرَّاعِبِيَّ مَعِي فِي الْبَيْتِ يُؤْنِسُنِي.

قَالَ: وَ قَالَ عُثْمَانُ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَمَامٌ يَفُتُّ لَهُنَّ خُبْزاً.[٢]

لم أجد هذا النصّ بعينه وإنّما وجدت نظيره، وهو:

حدّثنا أَحْمَدُ بْنُ محمّد، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، قَالَ: أُهْدِيَ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فَاخِتَةٌ وَ وَرَشَانٌ وَ طَيْرٌ رَاعِبِيٌّ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام:

أَمَّا الْفَاخِتَةُ فَتَقُولُ: «فَقَدْتُكُمْ فَقَدْتُكُمْ»، فَافْقِدُوهَا قَبْلَ أَنْ تَفْقِدَكُمْ، فَأَمَرَ بِهَا فَذُبِحَتْ، وَ أَمَّا الْوَرَشَانُ فَيَقُولُ: «قُدِّسْتُمْ قُدِّسْتُمْ»، فَوَهَبَهُ لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ، وَ الطَّيْرُ الرَّاعِبِيُّ يَكُونُ عِنْدِي أُسَرُّ بِهِ.[٣]

٩ ـ عَنْهُ (عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ) عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ محمّد الْبَارِقِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ صَالِحٍ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فَرَأَيْتُ عَلَى فِرَاشِهِ ثَلَاثَ حَمَامَاتٍ خُضْرٍ قَدْ ذَرَقْنَ عَلَى الْفِرَاشِ، فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، هَؤُلَاءِ الْحَمَامُ تُقَذِّرُ الْفِرَاشَ! فَقَالَ:

لَا، إِنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ تُسْكَنَ فِي الْبَيْتِ.[٤]

لم أعثر على هذا النصّ في مصادر الحديث.

١٠ ـ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ

١. من لا يحضره الفقيه: ج٢ ص٢٨٥ ح٢٤٦٢.
٢. الكافي: ج٦ ص٥٤٨ ح١٤.
٣. بصائر الدرجات في فضائل آل محمّد: ج١ ص٣٤٣ ح٧، الاختصاص: ص٢٩٤.
٤. الكافي: ج٦ ص٥٤٨ ح١٥.

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ [بْنِ محمّد بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ الطَّيَّارِ]، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ عليهما السلام، قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: حَسَبُ الْمَرْءِ دِينُهُ، وَ مُرُوءَتُهُ وَ عَقْلُهُ وَ شَرَفُهُ وَ جَمَالُهُ وَ كَرَمُهُ تَقْوَاهُ.[1]

بتخريج هذا النصّ عثرت على نصوص مقاربة له هي:

عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ محمّد بْنِ عِيسَى، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ حَنَانٍ، قَالَ سَمِعْتُ: أَبِي يَرْوِي عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ:

كَانَ سَلْمَانُ جَالِساً مَعَ نَفَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَأَقْبَلُوا يَنْتَسِبُونَ وَ يَرْفَعُونَ فِي أَنْسَابِهِمْ حَتَّى بَلَغُوا سَلْمَانَ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَخْبِرْنِي مَنْ أَنْتَ؟ وَ مَنْ أَبُوكَ؟ وَ مَا أَصْلُكَ؟ فَقَالَ: أَنَا سَلْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ كُنْتُ ضَالّاً فَهَدَانِي اللَّهُ عزّوجلّ بِمحمّد صلى الله عليه وآله، وَ كُنْتُ عَائِلاً فَأَغْنَانِي اللَّهُ بِمحمّد صلى الله عليه وآله، وَ كُنْتُ مَمْلُوكاً فَأَعْتَقَنِي اللَّهُ بِمحمّد صلى الله عليه وآله، هَذَا نَسَبِي، وَ هَذَا حَسَبِي. قَالَ: فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَ سَلْمَانُ رضي الله عنه يُكَلِّمُهُمْ، فَقَالَ لَهُ سَلْمَانُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَقِيتُ مِنْ هَؤُلَاءِ، جَلَسْتُ مَعَهُمْ فَأَخَذُوا يَنْتَسِبُونَ وَ يَرْفَعُونَ فِي أَنْسَابِهِمْ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا إِلَيَّ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: مَنْ أَنْتَ؟ وَ مَا أَصْلُكَ؟ وَ مَا حَسَبُكَ؟!

فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله فَمَا: قُلْتَ لَهُ يَا سَلْمَانُ؟ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَنَا سَلْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، كُنْتُ ضَالّاً فَهَدَانِي اللَّهُ عَزَّ ذِكْرُهُ بِمحمّد صلى الله عليه وآله، وَ كُنْتُ عَائِلاً فَأَغْنَانِي اللَّهُ عَزَّ ذِكْرُهُ بِمحمّد صلى الله عليه وآله، وَ كُنْتُ مَمْلُوكاً فَأَعْتَقَنِي اللَّهُ عَزَّ ذِكْرُهُ بِمحمّد صلى الله عليه وآله، هَذَا نَسَبِي، وَ هَذَا حَسَبِي.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ! إِنَّ حَسَبَ الرَّجُلِ دِينُهُ، وَ مُرُوءَتَهُ خُلُقُهُ، وَ أَصْلَهُ عَقْلُهُ، وَ قَالَ اللَّهُ عزّوجلّ: ﴿إِنَّا خَلَقْناكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَ أُنْثى وَ جَعَلْناكُمْ شُعُوباً وَ قَبائِلَ لِتَعارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقاكُمْ...﴾.[2]

وَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله:

---

١. المصدر السابق: ج٨ ص٧٩ ح٣٤.

٢. المصدر السابق: ج٨ ص١٨١ ح٢٠٣.

حَسَبُ الْمَرْءِ مَالُهُ، وَ مُرُوءَتُهُ عَقْلُهُ، وَ حِلْمُهُ شَرَفُهُ، وَ كَرَمُهُ تَقْوَاهُ[١].

ثُمَّ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ لَهُ سَلْمَانُ مَا قَالَ عُمَرُ، وَ مَا أَجَابَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، إِنَّ حَسَبَ الْمَرْءِ دِينُهُ، وَ مُرُوءَتَهُ خُلُقُهُ، وَ أَصْلَهُ عَقْلُهُ، قَالَ اللَّهُ (تَعَالَى): ﴿يا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْناكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَ أُنْثى وَ جَعَلْناكُمْ شُعُوباً وَ قَبائِلَ لِتَعارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقاكُمْ﴾... .[٢]

١١ ـ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شِمْرٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ:

الْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤمِنِ، فَحَيْثُمَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ ضَالَّتَهُ فَلْيَأْخُذْهَا.[٣]

بتخريج هذا النصّ لم أجده بعينه وإنّما وجدت نصوصاً مقاربة له، هي:

وَ قَالَ عليه السلام:

قُرِنَتِ الْهَيْبَةُ بِالْخَيْبَةِ، وَ الْحَيَاءُ بِالْحِرْمَانِ، وَ الْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤمِنِ، فَلْيَطْلُبْهَا وَ لَوْ فِي أَيْدِي أَهْلِ الشَّرِّ.[٤]

وَ قَالَ عليه السلام:

الْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤمِنِ، فَخُذِ الْحِكْمَةَ وَ لَوْ مِنْ أَهْلِ النِّفَاقِ.[٥]

وَ قَالَ عليه السلام:

الْهَيْبَةُ خَيْبَةٌ، وَ الْفُرْصَةُ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ، وَ الْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤمِنِ، فَخُذِ الْحِكْمَةَ وَ لَوْ مِنْ أَهْلِ النِّفَاقِ.[٦]

وَ عَنْهُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا جَمَاعَةٌ، عَنْ أَبِي الْمُفَضَّلِ، قَالَ: حدّثنا أَبُو أَحْمَدَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ

---

١. الأمالي للطوسي: ص٥٩٠ ح٢٥.
٢. المصدر السابق: ص١٤٧ ح٥٤.
٣. الكافي: ج٨ ص١٦٧ ح١٨٦.
٤. تحف العقول: ص٢٠١.
٥. نهج البلاغة لصبحي صالح: ص٤٨١ الحكمة ٨٠.
٦. خصائص الأئمة عليهم السلام: ص٩٤.

بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْعَلَوِيُّ النَّصِيبِيُّ بِبَغْدَادَ، قَالَ: حَدَّثَنِي محمّد بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الرِّضَا، عَنْ أَبِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ جَعْفَرِ بْنِ محمّد، عَنْ أَبِيهِ محمّد بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام:

الْهَيْبَةُ خَيْبَةٌ، وَ الْفُرْصَةُ خُلْسَةٌ، وَ الْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ، فَاطْلُبُوهَا وَ لَوْ عِنْدَ الْمُشْرِكِ، تَكُونُوا أَحَقَّ بِهَا وَ أَهْلَهَا[1].

١٢ ـ سَهْلٌ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ رَفَعَهُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ:

النَّاسُ مَعَادِنُ كَمَعَادِنِ الذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ، فَمَنْ كَانَ لَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَصْلٌ فَلَهُ فِي الإِسْلَامِ أَصْلٌ.[2]

بتخريجه عثرنا على النصوص التالية:

النَّاسُ مَعَادِنُ كَمَعَادِنِ الذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ.[3]

حدّثني عبيد ابن إسماعيل، عن أبي أُسامة، عن عبيد الله، قال أخبرني سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه: سئل صلى الله عليه وآله: من أكرم الناس؟ قال: «أتقاهم لله»، قالوا: ليس عن هذا نسألك، قال: «**فأكرم الناس يوسف نبي الله ابن نبي الله ابن نبي الله ابن خليل الله**»، قالوا: ليس عن هذا نسألك، قال: «**فعن معادن العرب تسألوني؛ الناس معادن، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا**»[4].

١٣. سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ محمّد بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ، قَالَ: تَمَثَّلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام بِبَيْتِ شِعْرٍ لابْنِ أَبِي عَقِبٍ:

وَ يُنْحَرُ بِالزَّوْرَاءِ مِنْهُمْ لَدَى الضُّحَى ثَمَانُونَ أَلْفاً مِثْلُ مَا تُنْحَرُ الْبُدْنُ

[وَ رَوَى غَيْرُهُ الْبُزْلُ]. ثُمَّ قَالَ لِي: «تَعْرِفُ الزَّوْرَاءَ؟» قَالَ: قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ، يَقُولُونَ: إِنَّهَا

١. الأمالي للطوسي: ص٦٢٥ ح٣.

٢. الكافي: ج٨ ص١٧٧ ح١٩٧.

٣. من لا يحضره الفقيه: ج٤ ص٣٨٠ ح٥٨٢١.

٤. صحيح البخاري: ج٤ ص١٢٢، بحار الأنوار: ج٣١ ص٧٩ نقلاً عن البخاري ومسلم في صحيحيهما وصاحب جامع الأصول.

بَغْدَادُ، قَالَ: «لا»، ثُمَّ قَالَ عليه السلام: «دَخَلْتَ الرَّيَّ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «أَتَيْتَ سُوقَ الدَّوَابِّ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «رَأَيْتَ الْجَبَلَ الأَسْوَدَ عَنْ يَمِينِ الطَّرِيقِ؟ تِلْكَ الزَّوْرَاءُ، يُقْتَلُ فِيهَا ثَمَانُونَ أَلْفاً مِنْهُمْ ثَمَانُونَ رَجُلاً مِنْ وُلْدِ فُلانٍ كُلُّهُمْ يَصْلُحُ لِلْخِلافَةِ».

قُلْتُ: وَ مَنْ يَقْتُلُهُمْ جُعِلْتُ فِدَاكَ؟ قَالَ: «يَقْتُلُهُمْ أَوْلادُ الْعَجَمِ».[1]

بتخريجه لم أعثر عليه في مصادر الحديث.

۱۴. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ جَعْفَرٍ الْجَعْفَرِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام يَقُولُ:

دَوَاءُ الضِّرْسِ تَأْخُذُ حَنْظَلَةً فَتَقْشِّرُهَا، ثُمَّ تَسْتَخْرِجُ دُهْنَهَا، فَإِنْ كَانَ الضِّرْسُ مَأْكُولاً مُنْحَفِراً تُقَطِّرُ فِيهِ قَطَرَاتٍ، وَ تَجْعَلُ مِنْهُ فِي قُطْنَةٍ شَيْئاً وَ تَجْعَلُ فِي جَوْفِ الضِّرْسِ، وَ يَنَامُ صَاحِبُهُ مُسْتَلْقِياً يَأْخُذُهُ ثَلاثَ لَيَالٍ، فَإِنْ كَانَ الضِّرْسُ لا أَكْلَ فِيهِ وَ كَانَتْ رِيحاً قَطَّرَ فِي الأُذُنِ الَّتِي تَلِي ذَلِكَ الضِّرْسَ.[2]

بتخريجه لم أعثر عليه في مصادر الحديث.

۱۵ ـ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ وَ النَّوْفَلِيِّ وَ غَيْرِهِمَا يَرْفَعُونَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ:

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله لا يَتَدَاوَى مِنَ الزُّكَامِ وَ يَقُولُ: مَا مِنْ أَحَدٍ إِلّا وَ بِهِ عِرْقٌ مِنَ الْجُذَامِ، فَإِذَا أَصَابَهُ الزُّكَامُ قَمَعَهُ.[3]

لم أجد هذا النصّ بعينه وإنّما وجدت ما يقاربه، وهو:

حدّثنا أَحْمَدُ بْنُ زِيَادِ بْنِ جَعْفَرٍ الْهَمَذَانِيُّ رحمه الله، قَالَ حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ محمّد بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ محمّد، عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله:

لا تَكْرَهُوا أَرْبَعَةً فَإِنَّهَا لأَرْبَعَةٍ: لا تَكْرَهُوا الزُّكَامَ فَإِنَّهُ أَمَانٌ مِنَ الْجُذَامِ، وَ لا تَكْرَهُوا

---

۱. الكافي: ج۸ ص۱۷۷ ح۱۹۸.

۲. المصدر السابق: ج۸ ص۱۹۴ ح۲۳۲.

۳. الكافي: ج۸ ص۳۸۲ ح۵۷۷.

الدَّمَامِيلَ فَإِنَّهَا أَمَانٌ مِنَ الْبَرَصِ، وَ لا تَكْرَهُوا الرَّمَدَ فَإِنَّهُ أَمَانٌ مِنَ الْعَمَى، وَ لا تَكْرَهُوا السُّعَالَ فَإِنَّهُ أَمَانٌ مِنَ الْفَالِجِ.[1]

ب ـ رواياته عن عبيد الله الدهقان:

١ ـ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ الدِّهْقَانِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الْحَلَبِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ:

كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: بِالْعَقْلِ اسْتُخْرِجَ غَوْرُ الْحِكْمَةِ، وَ بِالْحِكْمَةِ اسْتُخْرِجَ غَوْرُ الْعَقْلِ، وَ بِحُسْنِ السِّيَاسَةِ يَكُونُ الْأَدَبُ الصَّالِحُ.

قَالَ:

وَ كَانَ يَقُولُ: التَّفَكُّرُ حَيَاةُ قَلْبِ الْبَصِيرِ كَمَا يَمْشِي الْمَاشِي فِي الظُّلُمَاتِ بِالنُّورِ بِحُسْنِ التَّخَلُّصِ وَ قِلَّةِ التَّرَبُّصِ[2].

بتخريجه عثرت على النصين التاليين في الكافي أيضاً:

محمّد بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ محمّد، عَنْ محمّد بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ:

إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ فِيهِ مَنَارُ الْهُدَى وَ مَصَابِيحُ الدُّجَى، فَلْيَجْلُ جَالٍ بَصَرَهُ وَ يَفْتَحُ لِلضِّيَاءِ نَظَرَهُ فَإِنَّ؛ التَّفَكُّرَ حَيَاةُ قَلْبِ الْبَصِيرِ كَمَا يَمْشِي الْمُسْتَنِيرُ فِي الظُّلُمَاتِ بِالنُّورِ.[3]

فَقَامَ الْمِقْدَادُ بْنُ الْأَسْوَدِ، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَ مَا دَارُ الْهُدْنَةِ؟ قَالَ:

دَارُ بَلَاغٍ وَ انْقِطَاعٍ، فَإِذَا الْتَبَسَتْ عَلَيْكُمُ الْفِتَنُ كَقِطَعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ فَعَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ، فَإِنَّهُ شَافِعٌ مُشَفَّعٌ وَ مَاحِلٌ مُصَدَّقٌ... فَلْيَجْلُ جَالٍ بَصَرَهُ وَ لْيُبْلِغِ الصِّفَةَ نَظَرَهُ، يَنْجُ مِنْ عَطَبٍ وَ يَتَخَلَّصْ مِنْ نَشَبٍ، فَإِنَّ التَّفَكُّرَ حَيَاةُ قَلْبِ الْبَصِيرِ كَمَا يَمْشِي الْمُسْتَنِيرُ فِي الظُّلُمَاتِ بِالنُّورِ، فَعَلَيْكُمْ بِحُسْنِ التَّخَلُّصِ وَ قِلَّةِ التَّرَبُّصِ.[4]

---

١. الخصال: ج١ ص٢١٠ ح٣٢.

٢. الكافي: ج١ ص٢٨ ح٣٤.

٣. المصدر السابق: ج٢ ص٦٠٠ ح٥.

٤. المصدر السابق: ج٢ ص٥٩٩.

٢ ـ محمّد بْنُ الْحَسَنِ وَ عَلِيُّ بْنُ محمّد، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ محمّد بْنِ عِيسَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الدِّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتَ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام، قَالَ:

دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله الْمَسْجِدَ فَإِذَا جَمَاعَةٌ قَدْ أَطَافُوا بِرَجُلٍ، فَقَالَ: مَا هَذَا، فَقِيلَ: عَلَّامَةٌ، فَقَالَ: وَ مَا الْعَلَّامَةُ؟ فَقَالُوا لَهُ: أَعْلَمُ النَّاسِ بِأَنْسَابِ الْعَرَبِ وَ وَقَائِعِهَا وَ أَيَّامِ الْجَاهِلِيَّةِ وَ الْأَشْعَارِ الْعَرَبِيَّةِ، قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: ذَاكَ عِلْمٌ لا يَضُرُّ مَنْ جَهِلَهُ وَ لا يَنْفَعُ مَنْ عَلِمَهُ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: إِنَّمَا الْعِلْمُ ثَلاثَةٌ: آيَةٌ مُحْكَمَةٌ، أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ، أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ، وَ مَا خَلاهُنَّ فَهُوَ فَضْلٌ.[١]

بتخريج الحديث وجدناه في معاني الأخبار[٢] ومستطرفات السرائر[٣]، كما رواه العلّامة المجلسي عن الأمالي للصدوق[٤].

٣ ـ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ محمّد بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الدِّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله:

مَنْ قَرَأَ "أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ" عِنْدَ النَّوْمِ وُقِيَ فِتْنَةَ الْقَبْرِ.[٥]

رواه الشيخ الصدوق في ثواب الأعمال[٦]، والشيخ الطوسي في مصباح المتهجّد[٧]، والطبرسي في مكارم الأخلاق[٨].

٤ ـ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الدِّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتَ بْنِ أَبِي

---

١. المصدر السابق: ج١ ص٣٢ ح١.
٢. معاني الأخبار: ص١٤١ ح١.
٣. السرائر و المستطرفات: ج٣ ص٦٢٦.
٤. بحار الأنوار: ج١ ص ٢١١ ح٥.
٥. الكافي: ج٢ ص٦٢٣ ح١٤.
٦. ثواب الأعمال و عقاب الأعمال: ص١٢٥ بالسند التالي: أَبِي رحمه الله قَالَ: حَدَّثَنَا محمّد بْنُ يَحْيَى الْعَطَّارُ، قَالَ: حَدَّثَنِي محمّد بْنُ أَحْمَدَ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ محمّد بْنِ بَشَّارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الدِّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام.
٧. مصباح المتهجّد: ج١ ص١٢١.
٨. مكارم الأخلاق ص٢٨٩.

مَنْصُورٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ زُرَارَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ:

كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ يَقُولُ: مَنْ صَنَعَ بِمِثْلِ مَا صُنِعَ إِلَيْهِ، فَإِنَّمَا كَافَأَهُ، وَ مَنْ أَضْعَفَهُ كَانَ شَكُوراً، وَ مَنْ شَكَرَ كَانَ كَرِيماً، وَ مَنْ عَلِمَ أَنَّ مَا صَنَعَ إِنَّمَا صَنَعَ إِلَى نَفْسِهِ لَمْ يَسْتَبْطِ النَّاسَ فِي شُكْرِهِمْ وَ لَمْ يَسْتَزِدْهُمْ فِي مَوَدَّتِهِمْ، فَلا تَلْتَمِسْ مِنْ غَيْرِكَ شُكْرَ مَا أَتَيْتَ إِلَى نَفْسِكَ وَ وَقَيْتَ بِهِ عِرْضَكَ، وَ اعْلَمْ أَنَّ الطَّالِبَ إِلَيْكَ الْحَاجَةَ لَمْ يُكْرِمْ وَجْهَهُ عَنْ وَجْهِكَ، فَأَكْرِمْ وَجْهَكَ عَنْ رَدِّهِ. [1]

بتخريجه عثرنا على رواية الصدوق له في الخصال[2] ومعاني الأخبار[3]، كما وجدناه مقطعاً في تحف العقول[4].

٥ ـ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الدِّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتَ، عَنْ عَبْدِ الأَعْلَى مَوْلَى آلِ سَامٍ، قَالَ: اسْتَقْبَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي بَعْضِ طُرُقِ الْمَدِينَةِ فِي يَوْمٍ صَائِفٍ شَدِيدِ الْحَرِّ، فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، حَالُكَ عِنْدَ اللَّهِ عزّ وجلّ وَ قَرَابَتُكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَ أَنْتَ تُجْهِدُ لِنَفْسِكَ فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ فَقَالَ:

يَا عَبْدَ الأَعْلَى، خَرَجْتُ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ لأَسْتَغْنِيَ عَنْ مِثْلِكَ. [5]

لم أعثر عليه إلّا في تهذيب الأحكام[6].

٦ ـ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ الدِّهْقَانِ، عَنْ مُوسَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ بَيْعِ الْكَلإِ وَ الْمَرَاعِي، فَقَالَ:

لا بَأْسَ بِهِ قَدْ حَمَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله النَّقِيعَ لِخَيْلِ الْمُسْلِمِينَ. [7]

---

١. الكافي: ج٤ ص٢٨ ح١.
٢. الخصال: ج١ ص٢٥٨ ح١٣٢.
٣. معاني الأخبار: ص١٤١ وسنده كالتالي: حَدَّثَنَا أَبِي رحمه الله، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا محمّد بْنُ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الدِّهْقَانُ، عَنْ دُرُسْتَ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ زُرَارَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام.
٤. تحف العقول: ص٢٩٩.
٥. الكافي: ج٥ ص٧٤ ح٣.
٦. تهذيب الأحكام: ج٦ ص٣٢٥ ح١٤.
٧. الكافي: ج٥ ص٢٧٧ ح٥.

لم أعثر عليه إلّا في تهذيب الأحكام[١].

٧ ـ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الدِّهْقَانِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ‏ عليه السلام قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ:

تَخَتَّمُوا بِالْيَوَاقِيتِ فَإِنَّهَا تَنْفِي الْفَقْرَ.[٢]

بتخريجه عثرنا عليه بأسانيد أُخرى في نفس الباب من الكافي[٣] فضلاً عن غيره.

٨ ـ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ الدِّهْقَانِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ أَبَانِ بْنِ تَغْلِبَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ‏ عليه السلام قَالَ:

كَانَ الْمَسِيحُ‏ عليه السلام يَقُولُ: إِنَّ التَّارِكَ شِفَاءَ الْمَجْرُوحِ مِنْ جُرْحِهِ شَرِيكٌ لِجَارِحِهِ لا مَحَالَةَ، وَ ذَلِكَ أَنَّ الْجَارِحَ أَرَادَ فَسَادَ الْمَجْرُوحِ، وَ التَّارِكَ لإِشْفَائِهِ لَمْ يَشَأْ صَلاحَهُ، فَإِذَا لَمْ يَشَأْ صَلاحَهُ فَقَدْ شَاءَ فَسَادَهُ اضْطِرَاراً، فَكَذَلِكَ لا تُحَدِّثُوا بِالْحِكْمَةِ غَيْرَ أَهْلِهَا فَتَجْهَلُوا، وَ لا تَمْنَعُوهَا أَهْلَهَا فَتَأْثَمُوا، وَ لْيَكُنْ أَحَدُكُمْ بِمَنْزِلَةِ الطَّبِيبِ الْمُدَاوِي، إِنْ رَأَى مَوْضِعاً لِدَوَائِهِ وَ إِلّا أَمْسَكَ.[٤]

بتخريجه وجدناه في مصادر عديدة باختلاف في النصّ؛ فرواه الكليني والصدوق وابن شعبة الحرّاني بالنصوص التالية:

عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ محمّد بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ‏ عليه السلام قَالَ:

قَامَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ‏ عليه السلام خَطِيباً فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَقَالَ: يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ، لا تُحَدِّثُوا الْجُهَّالَ بِالْحِكْمَةِ فَتَظْلِمُوهَا، وَ لَا تَمْنَعُوهَا أَهْلَهَا فَتَظْلِمُوهُمْ.[٥]

رَوَى عَلِيُّ بْنُ مَهْزِيَارَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ محمّد بْنِ النُّعْمَانِ الأَحْوَلِ

---

١. تهذيب الأحكام: ج٧ ص١٤١ ح١٠.

٢. المصدر السابق: ج٦ ص٤٧١ ح٤.

٣. المصدر السابق: ج٦ ص٤٧١ ح١ وسنده كالتالي: عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبَدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الرِّضَا عليه السلام قَالَ: «كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ‏ عليه السلام». و ح٢ وسنده كالتالي: عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ محمّد بْنِ خَالِدٍ، عَنْ محمّد بْنِ الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ‏ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ‏ صلى الله عليه وآله».

٤. المصدر السابق: ج٨ ص٣٤٥ ح٥٤٥.

٥. المصدر السابق: ج١ ص٤٢ ح٤.

صَاحِبِ الطَّاقِ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الصَّادِقِ، عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله:

مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ أَكْرَمَ النَّاسِ فَلْيَتَّقِ اللَّهَ... إِنَّ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ عليه السلام قَامَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ فَقَالَ: يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ، لَا تُحَدِّثُوا بِالْحِكْمَةِ الْجُهَّالَ فَتَظْلِمُوهَا، وَ لا تَمْنَعُوهَا أَهْلَهَا فَتَظْلِمُوهُمْ، وَ لا تُعِينُوا الظَّالِمَ عَلَى ظُلْمِهِ فَيَبْطُلَ فَضْلُكُمْ... .[1]

... إِنَّ عِيسَى عليه السلام قَامَ خَطِيباً فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ فَقَالَ: يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ، لا تَكَلَّمُوا بِالْحِكْمَةِ عِنْدَ الْجُهَّالِ فَتَظْلِمُوهَا، وَ لا تَمْنَعُوهَا أَهْلَهَا فَتَظْلِمُوهُمْ، وَ لا تُكَافِئُوا ظَالِماً فَيَبْطُلَ فَضْلُكُمْ... .[2]

كما روى سهل عن عبيد الله الدهقان بعض النصوص بصورة غير مباشرة، هي:

٩ ـ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنِ الدِّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ:

مَرَّ بِالنَّبِيِّ صلى الله عليه وآله رَجُلٌ طَوِيلُ اللِّحْيَةِ، فَقَالَ: مَا كَانَ عَلَى هَذَا لَوْ هَيَّأَ مِنْ لِحْيَتِهِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ الرَّجُلَ فَهَيَّأَ لِحْيَتَهُ بَيْنَ اللِّحْيَتَيْنِ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، فَلَمَّا رَآهُ قَالَ: هَكَذَا فَافْعَلُوا.[3]

رواه الشيخ الصدوق في من لا يحضره الفقيه[4]، والطبرسي في مكارم الأخلاق[5].

١٠ ـ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعاً، عَنْ محمّد بْنِ عِيسَى، عَنِ الدِّهْقَانِ عَنْ دُرُسْتَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام قَالَ:

ثَلَاثَةٌ يُتَخَوَّفُ مِنْهَا الْجُنُونُ: التَّغَوُّطُ بَيْنَ الْقُبُورِ، وَ الْمَشْيُ فِي خُفٍّ وَاحِدٍ، وَ الرَّجُلُ يَنَامُ وَحْدَهُ.[6]

---

١. من لا يحضره الفقيه: ج٤ ص٤٠٠ ح٥٨٥٨، معاني الأخبار: ص١٩٦ ح٢.
٢. تحف العقول: ص٢٧.
٣. الكافي: ج٦ ص٤٨٨ ح١٢.
٤. من لا يحضره الفقيه ج١ ص١٣٠ ح٣٣٠.
٥. مكارم الأخلاق: ص٦٧.
٦. الكافي: ج٦ ص٥٣٤ ح١٠.

رواه الشيخ الصدوق في من لا يحضره الفقيه[1]، والخصال[2].

١١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ محمّد بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ الدِّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله:

إِذَا عَثَرَتِ الدَّابَّةُ تَحْتَ الرَّجُلِ فَقَالَ لَهَا: تَعَسْتِ، تَقُولُ: تَعَسَ أَعْصَانَا لِلرَّبِّ.[3]

رواه الشيخ الصدوق في من لا يحضره الفقيه[4]، وأحمد بن محمّد بن خالد البرقي في المحاسن بسندين باختلاف يسير[5].

ج ـ رواياته عن الحسن بن العبّاس بن الحريش:

تقدّم سابقاً أنّ سهل بن زياد روى عن «الحسن بن العبّاس بن الحريش» ضمن (٢٥) سنداً، وأنّ هذه الأسانيد ترجع لاثني عشر رواية، جاءت كلّ منها بثلاث طرق، وقد وقع سهل في طريق اثنين منها؛ فهذه أربعة وعشرون سنداً، وأمّا الأخير فهو طريق رابع لإحدى الروايات المذكورة. وتقدّم أنّ تسعة من هذه الروايات جاءت متتالية في موضع واحد وبسند واحد، كما جاءت الثلاث الأُخرى متتالية أيضاً في موضع واحد وبسند واحد، واستظهرنا كونها من كتاب ابن الحريش، واحتملنا كونها مقطّعة من نصّ واحد.

وعلى أيّ حال فإنّ موضوعها تفسير القرآن، وبما أنّ كتب الحديث المعروفة لا تتناول التفسير وإنّما الذي يتناوله هو كتب التفسير المأثور وهي قليلة، فإذا لم ترد في تلك الكتب فلا ترد في غيرها. نعم، بتخريجها عثرنا عليها في الكتب المتأخّرة كبحار الأنوار ومدينة المعاجز وتفسير البرهان، لكنّنا لم نعتمدها لتأخّرها، وعدم وفائها بمطلوبنا.

وعلى أيّ حال فإنّ عدم العثور عليها في المصادر القديمة لا يضرّها بعد معرفة سبب ذلك، وأنّ المحدّثين لم يعرضوا عنها، خاصّة بعد ورودها بثلاث طرق مختلفة في كتاب

---

١. من لا يحضره الفقيه: ج٤ ص٣٥٩.

٢. الخصال: ص١٢٥.

٣. الكافي: ج٦ ص٥٣٨ ح٥.

٤. من لا يحضره الفقيه: ج٢ ص٢٨٧ ح٢٤٦٨.

٥. المحاسن: ج٢ ص٦٣١ ح١١٤.

مثل الكافي.

وبهذا يتّضح أنّ النصوص التي رواها **«سهل» عن هؤلاء** المشايخ المصرّح بضعفهم نصوص مشهورة ومعروفة بين المحدّثين، وبعبارة أُخرى: روايات سهل بن زياد ليست روايات منكرة أو شاذّة، ولهذا فلا يضرّها ضعف رواتها بعد شهرة النصوص في كتب الحديث.

الخاتمة

تقدّم أنّ التراث الحديثي الوارد عن طريق سهل بن زياد تراث ضخم ومتنوّع وشامل لأبواب الحديث المختلفة، فأغلب الأبواب الحديثية تضمّ روايات يقع في طريقها سهل بن زياد[1]. لكنّ الملحوظ هو أنّ الغالبية العظمى لهذا التراث ورد في الكافي؛ حيث إنّ الوارد في كتاب من لا يحضره الفقيه سبع روايات فقط[2]، وأمّا الوارد في التهذيب والاستبصار فغالبه ـ إن لم يكن جميعه ـ منقول عن الكافي. نعم، وردت له روايات قليلة في كتب الحديث الأُخرى، لا ريب أنّ بعضها مكرّر لما ورد في الكافي، فلهذا جعلنا محور بحثنا حول روايات «سهل» الواردة في كتاب الكافي. هذا بشأن نطاق البحث في هذا الكتاب.

وأمّا محاوره فقد تناولنا في الفصل الأوّل آراء الرجاليين بشأن سهل بن زياد، فذكرنا ما جاء في رجال النجاشي ورجال الشيخ وفهرسته والكشّي والبرقي والعلّامة الحلّي، ثمّ عقّبناها ببعض الملاحظات، وانتهينا إلى إمكان توثيق «سهل» رجالياً. ثمّ تناولنا الوجوه التي تمّ الاستناد إليها في تضعيف «سهل» وهي سبعة، وعقبنا بعضها ببعض الملاحظات وبعض النقود. ثمّ تناولنا الوجوه التي تمّ الاستناد إليها في توثيق «سهل» وهي ثمانية وجوه، وعقّبنا بعضها ببعض الملاحظات والنقود، وختمنا المطاف بخلاصة للبحث.

وتعرّضنا في الفصل الثاني إلى من روى عنه، فذكرنا أوّلاً العناوين التي روت عنه وهي

---

١. أشرنا سابقاً لإحصانية رواياته في أجزاء الكافي المختلفة، وهي تكشف عن تنوّع رواياته وشمولها للأبواب المختلفة فراجع.

٢. من لا يحضره الفقيه: ج٢ ص١٨٢ ح٢٠٨٢، وص١٩٦ ح٢١٢٤، وج٣ ص٣٤٥ ح٤٢١٣، وج٤ ص١٩٥ ح٥٤٤٧، وص٢٠٠ ح٥٤٦٣، وص٢٠٨ ح٥٤٨٤، وص٢١٨ ح٥٥١٣.

ثلاثة عشر عنواناً، هي بالترتيب وفق كثرة نقلها عنه كالتالي: عدّة من أصحابنا، عليّ بن محمّد، محمّد بن الحسن، محمّد بن أبي عبد الله، محمّد بن يعقوب الكليني، جماعة، عليّ بن إبراهيم، محمّد بن يحيى، غير واحد، غير واحد من أصحابنا، محمّد، محمّد بن عقيل الكليني. وعقّبنا كلّ عنوان منها ببعض الملاحظات التي تنير ذهن القارئ تجاه العنوان المذكور. واستبعدنا رواية كلّ من عليّ بن إبراهيم ومحمّد بن يعقوب عنه بصورة مباشرة.

كما ذكرنا بعض الملاحظات والنقاط المثيرة للانتباه والتي تترك أثراً على وثوقنا بالأحاديث المذكورة، فأوضحنا من خلال الإحصائيّات أنّ (٨١٪) من روايات «سهل» مروية عن «عدّة من أصحابنا» وهي نسبة عالية جدّاً، وتشير إلى اعتماد هؤلاء المحدّثين على روايات «سهل» بينما روى كلّ واحد من العناوين الأربعة الأخيرة رواية واحدة عن «سهل» فقط، وهي تمثّل نسبة أقلّ من (٠٠١٪) وهي نسبة ضئيلة جدّاً ولا يلتفت إليها، أو فقل: إنّ غالب روايات «سهل» مروية من قبل عدد من المحدّثين من مشايخ الكليني والذين عبّر عنهم بـ«عدّة من أصحابنا». وختمنا الفصل بخلاصة موجزة نظرنا خلالها إلى مشايخ «سهل» من زاوية جغرافية، واتّضح أنّ غالب روايات الكليني عن «سهل» هي عن طريق مشايخه الرازيين.

وتناولنا في الفصل الثالث مشايخ سهل بن زياد، أو فقل: «من روى عنهم»، فذكرنا العناوين التي روى عنها في الكافي، وهي (١٢٧) عنواناً، ثلاثة منها مبهمة، والباقي صريحة.

واستظهرنا عدم روايته عن ثمان من العناوين المذكورة هي: «إبراهيم بن عبد الحميد» و «الحسن بن عطيّة» و«رفاعة بن موسى» و «سالم» و«عبد الرحمن بن سالم» و«عليّ بن رئاب» و«محمّد بن أحمد» و«يونس بن يعقوب». وعليه فسيكون عدد مشايخ سهل هو (١١٦) لا (١٢٧).

كما ترددنا في رواية سهل بن زياد عن أربعة من العناوين المذكورة بلحاظ بعض الجهات، وهي: «أحمد بن الحسن بن عليّ» و«أحمد بن محمّد بن خالد البرقي» و«الحسن بن عليّ بن عثمان» و«الحسين بن سعيد».

واستظهرنا وقوع التصحيف في العناوين: «داود بن مهران» و «عليّ بن خالد» و

«محمّد بن عليّ القاساني»، وأن صحيحها: «داود بن مهزيار» و «عليّ بن حديد» و «عليّ بن محمّد القاساني». كما أنّ أحد العنوانين «عبيد الله الدهقان» و «عبد الله الدهقان» مصحّف عن الآخر.

وعقّبنا هذا الفصل بملحق تناولنا فيه روايات «سهل» عن بعض المصرّح بضعفهم، وأوضحنا من خلاله أنّ رواياته عن هؤلاء محفوفة بقرائن تورث الاطمئنان.

بقيت نقطة نود الإشارة إليها هنا، وهي: أننا لو خرّجنا روايات سهل بن زياد وجدنا عدداً مهمّاً منها مروياً من نسخ أُخرى رواها المحدّثون عن غير سهل بن زياد، ممّا يكشف عن أنّ «سهلاً» مجرّد طريق لكتب بعض الأصحاب، وإليك فيما يلي عدداً من هذه النصوص:

نماذج من روايات «سهل» المروية عن غيره:

أورد محدّثونا أعلى الله مقاماتهم بعض الروايات المروية عن سهل بن زياد بأسانيد وطرق أُخرى عن غيره، جاء بعضها في الكافي، وبعضها في غيره، وهو كاشف عن شهرة هذه الروايات وتعدّد طرقها، وأنّ «سهلاً» أحد الطرق لها، وبما أنّ استقصاء هذا البحث يتطلّب جهداً كبيراً فإنّنا سنكتفي بالإشارة إلى نماذج منها ضمن القسمين التاليين:

الروايات التي رواها الكليني عن «سهل» ورواها غيره عن غير «سهل»

النموذج الأوّل

محمّد بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ محمّد بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ:

لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْعَقْلَ قَالَ لَهُ: أَقْبِلْ، فَأَقْبَلَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَدْبِرْ، فَأَدْبَرَ، فَقَالَ: وَ عِزَّتِي وَ جَلَالِي! مَا خَلَقْتُ خَلْقاً أَحْسَنَ مِنْكَ، إِيَّاكَ آمُرُ، وَ إِيَّاكَ أَنْهَى، وَ إِيَّاكَ أُثِيبُ، وَ إِيَّاكَ أُعَاقِبُ.[1]

فرواه البرقي في المحاسن بنفس النصّ ومن طريق آخر عن العلاء بن رزين عن محمّد

١. الكافي: ج١ ص٢٦ ح٢٦.

بن مسلم، وسنده كالتالي: «عَنْهُ (أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيُّ) عَنِ السِّنْدِيِّ بْنِ محمّد، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ محمّد بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام قَالا:»[١].

كما رواه الصدوق في الأمالي بسنده عن الحسن بن محبوب، عن العلاء بن رزين، عن محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام باختلاف طفيف في الألفاظ.[٢]

وروى أيضاً شبيه هذا النصّ في كتابه من لا يحضره الفقيه عن الإمام الصادق عليه السلام، عن آبائه، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وسنده كالتالي: «رَوَى حَمَّادُ بْنُ عَمْرٍو وَ أَنَسُ بْنُ محمّد، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ محمّد، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ـ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام ـ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله أَنَّهُ قَالَ:...»[٣].

وروى في معاني الأخبار شبيه هذا المضمون أيضاً عن رسول الله بالسند التالي: «حدّثنا أَحْمَدُ بْنُ محمّد بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَرْوَزِيُّ الْمُقْرِي، قَالَ: حدّثنا أَبُو عَمْرٍو محمّد بْنُ جَعْفَرٍ الْمُقْرِي الْجُرْجَانِيُّ، قَالَ: حدّثنا أَبُو بَكْرٍ محمّد بْنُ الْحَسَنِ الْمَوْصِلِيُّ بِبَغْدَادَ، قَالَ: حدّثنا محمّد بْنُ عَاصِمٍ الطَّرِيفِيُّ، قَالَ: حدّثنا أَبُو زَيْدٍ عَبَّاسُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ الْحُسَيْنِ الْكَحَّالُ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ الصَّادِقِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله»[٤].

الملفت للنظر أنّ الكليني نفسه روى هذه الرواية من نسخة أُخرى من كتاب محمّد بن مسلم، وهي ما رواها بالسند التالي: «أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ محمّد بْنُ يَعْقُوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، مِنْهُمْ: محمّد بْنُ يَحْيَى العطّار، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ محمّد، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ محمّد بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام»[٥].

وبهذا يتّضح أن هذه الرواية مشهورة وأنّ «سهلاً» أحد الطرق لها.

---

١. المحاسن: ج١ ص١٩٢ ح٥.
٢. الأمالي (للصدوق): ص٤١٨ ح٥.
٣. من لا يحضره الفقيه؛ ج٤؛ ص٣٥٢ ح٥٧٦٢.
٤. معاني الأخبار: ص٣١٢ ح١.
٥. الكافي: ج١ ص١٠ ح١.

النموذج الثاني

محمّد بْنُ الْحَسَنِ وَ عَلِيُّ بْنُ محمّد، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ محمّد بْنِ عِيسَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الدِّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتَ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام قَالَ:

دَخَلَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله الْمَسْجِدَ فَإِذَا جَمَاعَةٌ قَدْ أَطَافُوا بِرَجُلٍ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَقِيلَ: عَلَّامَةٌ، فَقَالَ: وَ مَا الْعَلَّامَةُ؟ فَقَالُوا لَهُ: أَعْلَمُ النَّاسِ بِأَنْسَابِ الْعَرَبِ وَ وَقَائِعِهَا وَ أَيَّامِ الْجَاهِلِيَّةِ وَ الْأَشْعَارِ الْعَرَبِيَّةِ، قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: ذَاكَ عِلْمٌ لَا يَضُرُّ مَنْ جَهِلَهُ وَ لَا يَنْفَعُ مَنْ عَلِمَهُ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: إِنَّمَا الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ: آيَةٌ مُحْكَمَةٌ، أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ، أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ، وَ مَا خَلَاهُنَّ فَهُوَ فَضْلٌ.[1]

فرواها الصدوق في الأمالي من طريق آخر عن درست الواسطي بنفس النصّ، وسنده كالتالي: «حدّثنا الْحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ: حدّثنا أَبِي، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ محمّد بْنِ عِيسَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الدِّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتَ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام قَالَ»[2].

كما رواه في معاني الأخبار عن درست أيضاً بالسند التالي: «حدّثنا أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ: حدّثنا سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حدّثنا محمّد بْنُ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الدِّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتَ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام»[3].

ورواه ابن إدريس في السرائر عن درست الواسطي بالسند التالي: «جَعْفَرُ بْنُ محمّد، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ دُرُسْتَ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام»[4]. وهو كاشف عن أن المصدر الرئيسي لها كتاب درست، وهذه طرق ونسخ لهذا الكتاب.

---

١. الكافي: ج١ ص٣٢ ح١.
٢. الأمالي للصدوق: ص٢٦٧ ح١٣.
٣. معاني الأخبار: ص١٤١ ح١.
٤. السرائر: ج٣ ص٦٢٦.

النموذج الثالث

عَلِيُّ بْنُ محمّد، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ آبَائِهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ:

لَا خَيْرَ فِي الْعَيْشِ إِلَّا لِرَجُلَيْنِ عَالِمٍ مُطَاعٍ أَوْ مُسْتَمِعٍ وَاعٍ.[1]

رواه الصدوق في الخصال من طريق آخر عن السكوني، و سنده كالتالي: «حدّثنا جَعْفَرُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ الْكُوفِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، عَنْ أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِيهِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ محمّد، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ آبَائِهِ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ»[2].

وهو كاشف عن أنّ المصدر الرئيسي لهذه الرواية هو كتاب السكوني. ثمّ لاشتهار الرواية رواها بعض المحدّثين مرسلة؛ فورواها الكراجكي في كنز الفوائد[3]، وكذلك في معدن الجواهر و رياضة الخواطر[4]، كما رواه الحلواني مرسلة أيضاً في نزهة الناظر و تنبيه الخاطر[5].

النموذج الرابع

محمّد بْنُ الْحَسَنِ وَ عَلِيُّ بْنُ محمّد، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ محمّد بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ محمّد جَمِيعاً، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ محمّد الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحِ وَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْقَدَّاحِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ:

مَنْ سَلَكَ طَرِيقاً يَطْلُبُ فِيهِ عِلْماً سَلَكَ اللَّهُ بِهِ طَرِيقاً إِلَى الْجَنَّةِ، وَ إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ رِضًا بِهِ وَ إِنَّهُ يَسْتَغْفِرُ لِطَالِبِ الْعِلْمِ مَنْ فِي السَّمَاءِ وَ مَنْ فِي الْأَرْضِ حَتَّى الْحُوتِ فِي الْبَحْرِ، وَ فَضْلُ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ عَلَى سَائِرِ النُّجُومِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، وَ إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَاراً وَ لَا دِرْهَماً وَ

---

١. الكافي: ج١ ص٣٣ ح٧.

٢. الخصال: ج١ ص٤٠ ح٢٨.

٣. كنز الفوائد: ج١ ص٥٥.

٤. معدن الجواهر و رياضة الخواطر: ج١ ص٢٥.

٥. نزهة الناظر و تنبيه الخاطر: ج١ ص٢٨ ح٨٠.

لَكِنْ وَرَّثُوا الْعِلْمَ فَمَنْ أَخَذَ مِنْهُ أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ.[١]

رواه الصفّار من طريق آخر عن القدّاح أيضاً وسنده كالتالي: «حدّثنا أَحْمَدُ بْنُ محمّد، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ السَّعِيدِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ»[٢].

كما رواه الصدوق من طريق آخر عن القدّاح، وسنده كالتالي: «أَبِي رحمه الله قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله»[٣].

ورواه في الأمالي أيضاً بالسند التالي: «حدّثنا الْحُسَيْنُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ: حدّثنا عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنِ الصَّادِقِ جَعْفَرِ بْنِ محمّد، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله»[٤].

وجميع هذه الأسانيد تنتهي لراوٍ واحد وهو عبد الله بن ميمون القدّاح، ممّا يكشف عن أنّ المصدر الرئيسي لها هو كتاب القدّاح، وأنّ هذه طرق لهذا الكتاب.

النموذج الخامس

عَلِيُّ بْنُ محمّد، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ محمّد الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام قَالَ:

جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْعِلْمُ؟ قَالَ: الْإِنْصَاتُ، قَالَ: ثُمَّ مَهْ؟ قَالَ: الِاسْتِمَاعُ، قَالَ: ثُمَّ مَهْ؟ قَالَ: الْحِفْظُ، قَالَ: ثُمَّ مَهْ؟ قَالَ: الْعَمَلُ بِهِ، قَالَ: ثُمَّ مَهْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: نَشْرُهُ.[٥]

رواه الصدوق في الخصال من طريق آخر عن القدّاح، وسنده كالتالي: «حدّثنا محمّد بْنُ

---

١. الكافي: ج١ ص٣٤ ح١ باب ثواب العالم و المتعلم.

٢. بصائر الدرجات في فضائل آل محمّد صلّى الله عليهم: ج١ ص٣ ح٢.

٣. ثواب الأعمال و عقاب الأعمال: ص١٣١.

٤. الأمالي (للصدوق): ص٦٠ ح٩.

٥. الكافي: ج١ ص٤٨ ح٣.

الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْوَلِيدِ﵀ قَالَ: حدّثنا محمّد بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ محمّد بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ محمّد، عَنْ أَبِيهِ﵉»[1].

ورواه الشيخ الطوسي في أماليه عن القدّاح أيضاً ومن طريق آخر بالسند التالي: «وَ عَنْهُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا جَمَاعَةٌ، عَنْ أَبِي الْمُفَضَّلِ، قَالَ: حدّثنا جَعْفَرُ بْنُ محمّد أَبُو الْقَاسِمِ الْمُوسَوِيُّ فِي مَنْزِلِهِ بِمَكَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ نَهِيكٍ الْكُوفِيُّ بِمَكَّةَ، قَالَ: حدّثنا جَعْفَرُ بْنُ محمّد الْأَشْعَرِيُّ الْقُمِّيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ محمّد، عَنْ آبَائِهِ، عَنْ عَلِيٍّ﵈»[2].

وممّا ذكرناه في الرواية السابقة يتّضح الكلام حول هذه الرواية.

النموذج السادس

محمّد بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ محمّد بْنِ مَرْوَانَ الْعِجْلِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَنْظَلَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ﵇ يَقُولُ:

اعْرِفُوا مَنَازِلَ النَّاسِ عَلَى قَدْرِ رِوَايَتِهِمْ عَنَّا.[3]

رواه الكشّي في رجاله من طريق آخر عن عليّ بن حنظلة بالسند التالي: «إِبْرَاهِيمُ بْنُ محمّد بْنِ الْعَبَّاسِ الْخُتَّلِيُّ، قَالَ: حدّثنا أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ الْقُمِّيُّ الْمُعَلِّمُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ محمّد بْنِ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ الْخَطَّابِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي محمّد بْنُ محمّد، عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ، عَنْ محمّد بْنِ حُمْرَانَ الْعِجْلِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَنْظَلَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ﵇»[4].

ورواه الصدوق بسند آخر عن ابن أبي عمير، عن بريد الرزّاز بالسند التالي: «أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ: حدّثنا عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ محمّد بْنِ عِيسَى، عَنْ محمّد بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بُرَيْدٍ الرَّزَّازِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ﵇»[5]. ورواه النعماني في الغيبة مرسلاً[6]، وهما كاشفان عن

---

١. الخصال: ص٢٨٧ ح٤٣.

٢. الأمالي (للطوسي): ص٦٠٣ ح١٢٤٧.

٣. الكافي: ج١ ص٥٠ ح١٣.

٤. اختيار معرفة الرجال: ص٣ ح٣.

٥. معاني الأخبار: ص١ ح٢.

٦. الغيبة (للنعماني): ص٢٢.

دقّة النصّ المروي عن طريق «سهل»، مضافاً إلى أنّ رواية «سهل» طريق لما رواه عليّ بن حنظلة، وقد ورد نفس النصّ من طريق آخر أيضاً.

النموذج السابع

محمّد بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِئَابٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام:

تَكَلَّمُوا فِي خَلْقِ اللَّهِ وَ لَا تَتَكَلَّمُوا فِي اللَّهِ؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ فِي اللَّهِ لَا يَزْدَادُ صَاحِبَهُ إِلَّا تَحَيُّراً. [1]

رواه الصدوق باختلاف يسير عن الحسن بن محبوب من طريق آخر، وسنده كالتالي: «أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ: حدّثنا سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حدّثنا أَحْمَدُ بْنُ محمّد بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِئَابٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام»[2].

النموذج الثامن

عَلِيُّ بْنُ محمّد، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ هِلَالٍ قَالَ، ـ سَأَلْتُ الرِّضَا عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّماواتِ وَ الْأَرْضِ﴾ فَقَالَ:

هَادٍ لِأَهْلِ السَّمَاءِ وَ هَادٍ لِأَهْلِ الْأَرْضِ.

وَ فِي رِوَايَةِ الْبَرْقِيِّ:

هُدَى مَنْ فِي السَّمَاءِ وَ هُدَى مَنْ فِي الْأَرْضِ. [3]

رواه الصدوق عن العبّاس بن هلال من طريق آخر بنفس النصّ وبالسند التالي: «حدّثنا أَبِي رحمه الله قَالَ: حدّثنا سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ هِلَالٍ» في كلّ من معاني الأخبار[4] والتوحيد[5]. وهو كاشف عن كون المصدر الرئيسي لها هو كتاب يعقوب بن يزيد الأنباري.

---

١. الكافي: ج١ ص٩٢ ح١.
٢. التوحيد (للصدوق): ج١ ص٤٥٤ ح١.
٣. الكافي: ج١ ص١١٥ ح٤.
٤. معاني الأخبار: ص١٥ ح٦.
٥. التوحيد (للصدوق): ص١٥٥ ح١.

النموذج التاسع

عَلِيُّ بْنُ محمّد، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام:

إِنَّ قُلُوبَ الْجُهَّالِ تَسْتَفِزُّهَا الْأَطْمَاعُ، وَ تَرْتَهِنُهَا الْمُنَى، وَ تَسْتَعْلِقُهَا الْخَدَائِعُ.[1]

فقد رواه ابن الأشعث في الجعفريّات باختلاف يسير كالتالي: وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ محمّد، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ:

قُلُوبُ الْجُهَّالِ تَسْتَفِزُّهَا الْأَطْمَاعُ، وَ تَرْتَهِنُ بِالْمُنَى، وَ تَشْتَغِلُ بِالْخَدَائِعِ».[2]

ورواه مرسلاً كلّ من ابن شعبة الحرّاني[3]، و ابن أبي الحديد، ونصّه في الأخير كالتالي:

قلوب الجهال تستفزّها الأطماع، و ترتهن بالأماني، و تتعلّق بالخدائع.[4]

النموذج العاشر

عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ محمّد بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام: الرَّجُلُ يَشْتَرِي الْوَصِيفَةَ يُثْبِتُهَا عِنْدَهُ لِتَزِيدَ وَ هُوَ يُرِيدُ بَيْعَهَا، أَ عَلَى ثَمَنِهَا زَكَاةٌ؟ قَالَ: **«لَا حَتَّى يَبِيعَهَا»**، قُلْتُ: فَإِذَا بَاعَهَا يُزَكِّي ثَمَنَهَا؟ قَالَ: **«لَا، حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَ هُوَ فِي يَدِهِ».**[5]

الذي رواه الشيخ في التهذيب و الاستبصار بنفس النصّ وبالسند التالي: « الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ»[6]

---

١. الكافي: ج١ ص٢٣ ح١٦.

٢. الجعفريّات: ص٢٤٠.

٣. تحف العقول: ص٢١٩.

٤. شرح نهج البلاغة: ج٢٠ ص٢٥٦ ح٨.

٥. الكافي: ج٣ ص٥٢٩ ح٦.

٦. تهذيب الأحكام: ج٤ ص٦٩ ح٤، الاستبصار: ج٢ ص١١ ح٧.

النموذج الحادي عشر

عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ محمّد بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ عُتَيْبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَجْلَانَ السَّكُونِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: إِنِّي رُبَّمَا قَسَمْتُ الشَّيْءَ بَيْنَ أَصْحَابِي أَصِلُهُمْ بِهِ، فَكَيْفَ أُعْطِيهِمْ؟ فَقَالَ:

أَعْطِهِمْ عَلَى الْهِجْرَةِ فِي الدِّينِ وَ الْعَقْلِ وَ الْفِقْهِ.[1]

الذي رواه الشيخ بنفس النصّ وبالسند التالي: «سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ محمّد بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ عُتْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَجْلَانَ السَّكُونِيِّ»[2].

النموذج الثاني عشر

عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ محمّد الْأَشْعَرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْقَدَّاحِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله، عَنْ أَبِيهِ عليهما السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله:

صَدَقَةُ السِّرِّ تُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ.[3]

الذي رواه عدد من المحدّثين[4] فرواه الصدوق بالسند التالي: «أَبِي رحمه الله قَالَ: حدّثنا سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ محمّد، عَنْ أَبَانٍ الْأَحْمَرِ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام»[5].

بل رواه الكليني أيضاً بالسند التالي: «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْوَلِيدِ الْوَصَّافِيِّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله» في نفس الباب[6]، ممّا يكشف عن شهرته.

---

١. الكافي: ج٣ ص ٥٤٩ ح ١.
٢. تهذيب الأحكام: ج٤ ص١٠١ ح١٩.
٣. الكافي: ج٤ ص٧ ح١.
٤. أنظر: من لا يحضره الفقيه: ج٢ ص٦٧ ح١٧٣٥، دعائم الإسلام؛ ج٢؛ ص٣٣١ ح١٢٤٩، الزهد: ص٣٨ ح١٠١.
٥. ثواب الأعمال و عقاب الأعمال: ص، ١٤٣
٦. الكافي: ج٤ ص٨ ح٣.

الروايات التي رواها الكليني بعدّة أسانيد أحدها عن «سهل»

استخدم الشيخ الكليني﵀ منهج العطف في الأسانيد بكثرة في كتابه الكافي، بما في ذلك الروايات التي رواها عن سهل بن زياد، فهذه الروايات مروية في الحقيقة بعدد من الأسانيد، أحدها عن «سهل»، والباقي عن غيره، نظير النماذج التالية:

النموذج الأوّل:

«عَلِيُّ بْنُ محمّد وَ غَيْرُهُ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ محمّد بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ محمّد بْنِ عِيسَى جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيعِيِّ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ قَالَ»[1].

فقد روى الشيخ الكليني هذه الرواية بطريقين أحدهما عن طريق «سهل» والآخر عن غيره، وهما: «عَلِيُّ بْنُ محمّد وَ غَيْرُهُ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ...»، والآخر عن طريق: «محمّد بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ محمّد بن عيسى، عَنِ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ...».

النموذج الثاني:

«عَلِيُّ بْنُ محمّد، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ محمّد بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ محمّد بْنِ عِيسَى جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيعِيِّ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ مِمَّنْ يُوثَقُ بِهِ...»[2]

وهذا السند نظير سابقه مشتمل على سندين: أحدهما: «عَلِيُّ بْنُ محمّد، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ...». والآخر: «محمّد بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ محمّد بن عيسى، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ...».

النموذج الثالث:

«عَلِيُّ بْنُ محمّد وَ محمّد بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ محمّد بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ

---

١. المصدر السابق: ج١ ص٣٠ ح٤.

٢. المصدر السابق: ج١ ص٣٣ ح١.

محمّد بْنِ عِيسَى جَمِيعاً، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيِّ»[1]

فقد روى هذه الرواية بطريقين: أحدهما: عن «سهل»، وهو: «عَلِيُّ بْنُ محمّد وَ محمّد بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيِّ»، والسند الآخر هو: «محمّد بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ محمّد بْنِ عِيسَى، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيِّ».

النموذج الرابع:

«محمّد بْنُ الْحَسَنِ وَ عَلِيُّ بْنُ محمّد، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ محمّد بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ محمّد جَمِيعاً، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ محمّد الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحِ وَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْقَدَّاحِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام»[2].

فقد روى هذه الرواية بثلاث طرق: أحدها: عن «سهل» والآخران: عن غيره، وهي: «محمّد بْنُ الْحَسَنِ وَ عَلِيُّ بْنُ محمّد، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ محمّد الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحِ»، والآخر: «محمّد بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ محمّد، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ محمّد الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحِ»، والثالث: «عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْقَدَّاحِ».

النموذج الخامس:

«عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ وَ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ محمّد بْنِ أَبِي نَصْرٍ وَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ جَمِيعاً، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ مُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى وَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ محمّد بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ...»[3].

فهذا السند يرجع إلى أربعة أسانيد، هي: «عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن أبي جميلة مفضّل بن صالح، عن جابر، عن عبد الأعلى، عن سويد بن غفلة».

---

١. المصدر السابق: ج١ ص١١٨ ح١٢.

٢. المصدر السابق: ج١ ص٣٤ ح١.

٣. المصدر السابق: ج٣ ص٢٣١ ح١.

والثاني هو: «عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن أبي جميلة مفضّل بن صالح، عن جابر، عن عبد الأعلى، عن سويد بن غفلة».

والثالث: «عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن عليّ، عن أبي جميلة مفضّل بن صالح، عن جابر، عن عبد الأعلى، عن سويد بن غفلة».

والرابع: «عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن إبراهيم، عن عبد الأعلى، عن سويد بن غفلة».

وقد جاء نهج العطف في الروايات التي رواها سهل بن زياد في أكثر من (۲۶۳) موضعاً من الكافي[1]، وهو كاشف عن تعدّد طرق هذه الروايات وأنّ «سهلاً» مجرّد طريق لها. خاصّة

---

۱. أُنظر: المصدر السابق: ج۱ ص۳۰ ح۴، و ص۳۳ ح۱، و ص۳۴ ح۱، و ص۱۱۸ ح۱۲، و ص۱۶۲ ح۳، و ص۱۹۳ ح۶، و ص۱۹۵ ح۵، و ص۲۴۲ ح۱، و ص۲۵۵ ح۱، و ص۲۹۳ ح۳، و ص۳۳۹ ح۱۳، و ص۳۴۳ ح۱، و ص۳۴۵ ح۲، و ص۳۶۸ ح۱، و ص۴۵۷ ح۸، و ص۵۳۲ ح۱۱.

و ج۲ ص۴ ح۵، و ص۲۶ ح۵، و ص۴۹ ح۱، و ص۵۱ ح۲، و ص۵۷ ح۷، و ص۶۵ ح۶، و ص۸۱ ح۱، و ص۱۱۶ ح۱۸، و ص۱۲۴ ح۱، و ص۱۶۶ ح۴، و ص۱۷۸ ح۱۱، و ص۱۸۸ ح۱، و ص۲۴۹ ح۲، و ص۲۶۲ ح۱۰، و ص۲۹۲ ح۱۳، و ص۳۰۴ ح۱۲، و ص۴۲۳ ح۱، و ص۴۲۵ ح۴، و ص۴۳۵ ح۱۱، و ص۴۴۲ ح۶، و ص۴۵۰ ح۲، و ص۴۵۲ ح۲، و ص۴۵۳ ح۱، و ص۴۵۹ ح۱، و ص۴۶۲ ح۱، و ص۴۶۲ ح۳، و ص۵۰۸ ح۷، و ص۵۲۶ ح۱۴، و ص۵۳۹ ح۱۶، و ص۵۵۴ ح۱، و ص۵۶۰ ح۱۴، و ص۵۷۸ ح۴، و ص۶۰۲ ح۱۲، و ص۶۰۳ ح۲، و ص۶۰۶ ح۱، و ص۶۱۰ ح۳، و ص۶۱۱ ح۱، و ص۶۲۷ ح۲، و ص۶۳۳ ح۲۶، و ص۶۴۱ ح۷، و ص۶۶۰ ح۱، و ص۶۷۰ ح۱.

و ج۳ ص۲۲ ح۱، و ص۲۷ ح۹، و ص۶۱ ح۱، و ص۱۶۶ ح۱، و ص۱۷۳ ح۲، و ص۱۷۹ ح۱، و ص۱۸۴ ح۳، و ص۱۸۸ ح۲، و ص۱۹۳ ح۵، و ص۱۹۶ ح۸، و ص۲۱۸ ح۳، و ص۲۲۲ ح۱، و ص۲۲۲ ح۱، و ص۲۲۹ ح۶، و ص۲۳۱ ح۱، و ص۲۴۶ ح۴، و ص۲۴۶ ح۱، و ص۲۵۴ ح۱۳، و ص۲۹۸ ح۴، و ص۳۷۴ ح۵، و ص۴۹۷ ح۲.

و ج۴ ص۱۱ ح۱، و ص۲۷ ح۵، و ص۱۷۹ ح۲، و ص۱۹۵ ح۲، و ص۲۳۴ ح۱۴، و ص۲۳۸ ح۲۸، و ص۲۶۰ ح۳۴، و ص۲۶۵ ح۵، و ص۲۷۳ ح۱، و ص۲۷۶ ح۹، و ص۳۱۳ ح۱، و ص۳۶۱ ح۸، و ص۳۶۹ ح۲، و ص۳۷۶ ح۴، و ص۳۸۹ ح۳، و ص۴۷۱ ح۷، و ص۴۸۷ ح۱، و ص۵۰۵ ح۳، و ص۵۰۶ ح۱، و ص۵۲۵ ح۸، و ص۵۳۶ ح۲، و ص۵۵۵ ح۹.

و ج۵ ص۱۲۰ ح۵، و ص۱۲۳ ح۳، و ص۱۳۰ ح۳، و ص۱۳۷ ح۳، و ص۱۴۱ ح۲، و ص۱۴۶ ح۹، و ص۱۵۱ ح۳، و ص۱۶۹ ح۱، و ص۲۰۹ ح۴، و ص۲۱۰ ح۹، و ص۲۱۳ ح۲، و ص۲۱۳ ح۱، و ص۲۲۸ ح۱، و ص۲۵۳ ح۲، و ص۲۶۵ ح۵، و ص۲۷۱ ح۱، و ص۲۷۹ ح۲، و ص۳۱۳ ح۳۹، و ص۳۱۴ ح۴۳، و ص۳۲۳ ح۳، و ص۳۲۴ ح۱، و ص۳۲۵ ح۱، و ص۳۳۳ ح۱، و ص۳۴۷ ح۲، و ص۳۶۷ ح۱، و ص۴۰۱ ح۴، و ص۴۰۴ ح۹، ←

إذا لاحظنا مقدار رواياته عن مشايخه وأنّ أكثر من (٥٤/٥٪) من أسانيده تنتهي الى سبعة من مشايخه، وهو كاشف عن أنّه طريق لكتبهم أو الكتب التي رووها عن مشايخهم. أضف إلى ذلك فإنّ مجموع الأسانيد التي رواها عن مشايخه أصحاب الكتب، تمثّل نسبة (٣٥/٩١٪) من مجموع أسانيده.

فهذه النقاط كاشفة عن أنّ دور «سهل» في كثير من هذه الروايات هو دور الناقل للنسخة وأنّه أحد الطرق لهذا التراث، و المهمّ في مثله سلامة النسخة، وهذا ما يمكن الوثوق به من خلال الأُمور التالية:

← و ص٤٠٧ ح١٠، و ص٤٠٨ ح١٤، و ص٤١١ ح٧، و ص٤١٣ ح٢، و ص٤١٤ ح١، و ص٤٢٦ ح١، و ص٤٢٧ ح٥، و ص٤٣٠ ح٤، و ص٤٣٠ ح١، و ص٤٤٣ ح٤، و ص٤٤٨ ح١، و ص٤٥٥ ح١، و ص٤٥٨ ح١، و ص٤٦٧ ح١٠، و ص٤٦٨ ح٢، و ص٤٨١ ح١، و ص٤٩٣ ح٥، و ص٥٣٢ ح١، و ص٥٣٣ ح٣.

و ج٦ ص٥٧ ح١، و ص٦٥ ح٢، و ص٦٧ ح٥، و ص٨٧ ح٢، و ص٨٩ ح٢، و ص١٠٩ ح٣، و ص١٢٩ ح٥، و ص١٤٩ ح٣، و ص١٥٠ ح٥، و ص١٧٠ ح١، و ص١٧٤ ح١، و ص٢٠٣ ح٤، و ص٢٠٤ ح٨، و ص٢٠٨ ح٧، و ص٢١٢ ح٣، و ص٢١٩ ح١، و ص٢٢٣ ح٢، و ص٢٤٢ ح١، و ص٣٩٣ ح١، و ص٣٩٦ ح١، و ص٤١٠ ح١٥، و ص٤١٢ ح٣، و ص٤١٦ ح٣، و ص٤٢٣ ح٨، و ص٤٧٨ ح١، و ص٥٠٦ ح٩، و ص٥١١ ح١١، و ص٥٢٥ ح٣، و ص٥٢٩ ح٣، و ص٥٣٤ ح١٠، و ص٥٣٥ ح٣، و ص٥٣٧ ح٩، و ص٥٤٨ ح١٩، و ص٥٥٠ ح٦.

و ج٧ ص٩ ح٢، و ص١١ ح٤، و ص١٩ ح١٣، و ص١٩ ح١٥، و ص٢٣ ح٢، و ص٢٣ ح١، و ص٣٥ ح٢٩، ص٣٦ ح٣٠، و ص٤٥ ح٣، و ص٦٥ ح٣٠، و ص٧٦ ح١، و ص٧٧ ح١، و ص٨٢ ح١، و ص٨٣ ح٢، و ص٨٧ ح٥، و ص٨٨ ح١، و ص٩١ ج١، و ص٩٦ ح٢، و ص٩٩ ح١، و ص١٠٣ ح٥، و ص١١٠ ح٨، و ص١١٣ ح٨، و ص١٢٦ ح٤، و ص١٢٧ ح٢، و ص١٣٦ ح١، و ص١٣٨ ح١، و ص١٤٠ ح٤، و ص١٤١ ح٦، و ص١٤٣ ح١، و ص١٤٤ ح١، و ص١٥٠ ح١، و ص١٥٢ ح٢، و ص١٥٦ ح٣، و ص١٥٨ ح٢، و ص١٥٩ ح١، و ص١٦٢ ح١، و ص١٦٩ ح١، و ص١٧١ ح٥، و ص١٩٢ ح٢، و ص٢٠٨ ح١٣، و ص٢١٩ ح١، و ص٢٢٢ ح٤، و ص٢٢٣ ح٧، و ص٢٢٤ ح١٢، و ص٢٢٦ ح٢، و ص٢٢٨ ح٤، و ص٢٣١ ح٣، و ص٢٣٣ ح٦، و ص٢٣٤ ح٥، و ص٢٥٢ ح٤، و ص٢٥٤ ح٢، و ص٢٥٦ ح١، و ص٢٥٩ ح١٩، و ص٢٧٤ ح٣، و ص٢٧٦ ح٢، و ص٢٨٥ ح١، و ص٢٩١ ح٢، و ص٢٩٤ ح٢، و ص٣٠٦ ح١٦، و ص٣١٠ ح٧، و ص٣٢٨ ح٩، و ص٣٥٠ ح٦، و ص٣٥١ ح٤، و ص٣٥٣ ح١٠، و ص٣٦٦ ح١، و ص٣٩٨ ح١، و ص٤١٠ ح٢، و ص٤٢٠ ح١، و ص٤٤٧ ح٨، و ص٤٤٨ ح٣.

و ج٨ ص١٢٩ ح١٠٠، و ص١٥٧ ح١٤٨، و ص١٦١ ح١٦٣، و ص١٦٥ ح١٧٩، و ص١٩٨ ح٢٣٧، و ص٢٤٤ ح٣٣٨، و ص٢٦٨ ح٣٩٥، و ص٢٧٢ ح٤٠٢، و ص٣١٥ ح٤٩٥، و ص٣٣٠ ح٥٠٧، و ص٣٣٦ ح٥٢٩، و ص٣٧٠ ح٥٦٠.

١ ـ ورود كثير من رواياته في نسخ أُخرى لهذه الكتب، وهذا ما تشهد به الكثير من رواياته والتي تقدّمت الإشارة إلى شطر منها.

٢ ـ روى الشيخ الكليني الكثير من الروايات عن سهل بن زياد، وقد وردت نفس الروايات عن نفس الرواة الأصليين للرواية، لكن بأسانيد أُخرى.

٣ ـ وجود المؤيّد الرواني للكثير من رواياته كما يشهد بذلك مراجعة روايته في الأبواب المختلفة من الوسائل. بل نجد المؤيّد الروائي لها في نفس الباب من كتاب الكافي؛ نظير الرواية التالية الواردة في «باب أَنَّ الْمَيِّتَ يَزُورُ أَهْلَهُ»:

«عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَيِّتِ يَزُورُ أَهْلَهُ، قَالَ: نَعَمْ، فَقُلْتُ: فِي كَمْ يَزُورُ؟ قَالَ: فِي الْجُمْعَةِ، وَ فِي الشَّهْرِ، وَ فِي السَّنَةِ عَلَى قَدْرِ مَنْزِلَتِهِ، فَقُلْتُ: فِي أَيِّ صُورَةٍ يَأْتِيهِم؟. قَالَ: فِي صُورَةِ طَائِرٍ لَطِيفٍ يَسْقُطُ عَلَى جُدُرِهِمْ وَ يُشْرِفُ عَلَيْهِمْ، فَإِنْ رَآهُمْ بِخَيْرٍ فَرِحَ، وَ إِنْ رَآهُمْ بِشَرٍّ وَ حَاجَةٍ حَزِنَ وَ اغْتَمَّ»[1].

فإنّ الرواية التالية المروية عن الإمام الصادق عليه السلام تؤيّدها، فروى الكليني في نفس الباب عن:

«عَلِيِّ بْن إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام قَالَ: إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيَزُورُ أَهْلَهُ فَيَرَى مَا يُحِبُّ وَ يُسْتَرُ عَنْهُ مَا يَكْرَه، وَ إِنَّ الْكَافِرَ لَيَزُورُ أَهْلَهُ فَيَرَى مَا يَكْرَه وَ يُسْتَرُ عَنْهُ مَا يُحِبُّ، قَالَ: وَ مِنْهُمْ مَنْ يَزُورُ كُلَّ جُمْعَةٍ، وَ مِنْهُمْ مَنْ يَزُورُ عَلَى قَدْرِ عَمَلِهِ»[2].

٤ ـ اعتماد عدد من المحدّثين من مشايخ الكليني على هذه روايات سهل بن زياد، فقد تقدّم أنّ الشيخ الكليني روى (٨١٪) من رواياته عن «عدّة من أصحابنا»، فاعتماد أربعة من المحدّثين على هذه النصوص كاشف عن وثوقهم بها؛ إمّا لأنّه مجرّد طريق لها باعتباره راوٍ نسخة كتاب رواه غيره أيضاً، وإمّا لوجود القرائن الدالّة على صحّتها كورود نفس المضمون

١. المصدر السابق: ج٣ ص٢٣٠ ح٣.

٢. المصدر السابق: ج٣ ص٢٣٠ ح١.

في روايات أُخرى، وبالتالي فإنّ اعتمادهم عليها ووثوقهم بها يورثنا الاطمئنان النسبي بها؛ نظير ما لو اعتمد أربعة من مراجع التقليد على رواية في سندها إبهام؛ فإنّ اعتمادهم عليها يورثنا الاطمئنان النسبي بها.

٥ـ إنّ الطريق لكتب «سهل بن زياد» مشتمل على عدد من الأجلّاء، مما يكشف عن سلامة التراث المروّي فيها، وإلّا لما رووها، أو لاستثنوا قسماً منها، كما تشهد بذلك عبارات الرجاليّين بشأن التراث المشتمل على غلوّ أو تخليط، فكتب الشيخ في ترجمة محمد بن أُورمة قائلاً:

> له كتب مثل كتب الحسين بن سعيد، و في رواياته تخليط، أخبرنا بجميعها ـ إلّا ما كان فيها من تخليط أو غلوّ ـ ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن محمد بن أُورمة.[1]

ونظير ما جاء في ترجمة محمّد بن عليّ أبو سمينة، حيث كتب الشيخ قائلاً:

> له كتب، و قيل: إنّها مثل كتب الحسين بن سعيد. أخبرنا جماعة، عن محمّد بن عليّ بن الحسين، عن أبيه و محمّد بن الحسن ومحمّد بن عليّ ماجيلويه، عن محمّد بن أبي القاسم، عن محمّد بن عليّ الصيرفي، إلّا ما كان فيها من تخليط أو غلوّ أو تدليس أو ينفرد به و لا يُعرف من غير طريقه.[2]

ونظير ما جاء في ترجمة محمّد بن الحسن بن جمهور[3].

فلو كانت كتب سهل مشتملة على غلوّ أو تخليط أو ما شابه ذلك لاستثنوه من رواياته، ولما رواه هؤلاء الأجلاء عنه.

زبدة المخاض

المتحصّل ممّا ذكرناه في الفصول السابقة هو أنّ «سهل بن زياد» ممّن وقع الاختلاف في تقييمه رجالياً بين موثّق له، وطاعن فيه، وبين من ضعّفه في الحديث. وبالتالي فإنّ تقييم رواياته من

---

١. الفهرست: ص ٤٠٧ الترجمة ٦٢١.

٢. الفهرست: ص ٤١٢ الترجمة ٦٢٥.

٣. انظر: الفهرست: ص ٤١٣ الترجمة ٦٢٧.

الناحية الرجالية تابع لتقييمنا له رجالياً، وتقدّم أنّه بالإمكان إثبات وثاقته من بعض الوجوه.

وأمّا إذا أردنا تقييم رواياته من زاوية فهرستية فقد نسب لـه النجاشـي كتـابين؛ أحـدهما: كتاب التوحيد، والآخر: كتاب النوادر؛ فقال:

له كتاب التوحيد، رواه أبو الحسن العبّاس بن أحمد بن الفضل بن محمّد الهاشمي الصالحي، عن أبيه، عن أبي سعيد الآدمي. و له كتاب النوادر، أخبرنـاه محمّـد بـن محمّد قال: حدّثنا جعفر بن محمّد، عن محمّد بن يعقوب، قـال: حـدّثنا علـيّ بـن محمّد، عن سهل بن زياد و رواه عنه جماعة[1].

بينما نسب له الشيخ كتاباً واحداً ولـم يعنونه، فقال:

له كتاب، أخبرنا ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن، عن محمّد بـن يحيـى، عـن محمّد بن أحمد بن يحيى، عن سهل. و رواه محمّد بن الحسن بن الوليد، عن سعد و الحميري، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن سهل بن زياد[2].

والملفت للنظر أنّ طرق كتابه تشتمل على عدد من أجلّاء قم وبغداد؛ فطريـق النجاشـي لكتابه النوادر: هو «محمّد بن محمّد (وهو الشيخ المفيد محمّد بن محمّـد بـن النعمـان، وفضله أشهر من أن يذكر[3]) قال: حدّثنا جعفر بن محمّد (وهو ابن قولويه، الفقيه والمحـدّث الجليل القدر[4])، عن محمّد بن يعقوب (وهو الشـيخ الكلينـي[5])، قـال: حـدّثنا علـيّ بـن محمّد (وهو المعروف بعلّان الكليني)، عن سهل بن زياد».

وأمّا طريق الشيخ لكتابه فكالتالي: «أخبرنا ابن أبي جيد (وهو عليّ بن أحمد بـن محمّـد

---

١. رجال النجاشي: ص١٨٥ الترجمة ٤٩٠.

٢. فهرست الطوسي: ص٢٢٨ الترجمة ٣٣٩.

٣. كتب النجاشي في ترجمته: «شيخنا و أُستاذنا، فضله أشهر من أن يوصف في الفقه و الكلام و الروايـة و الثقـة و العلم» رجال النجاشي: ص٣٩٩ الترجمة ١٠٦٧.

٤. كتب النجاشي في ترجمته: « جعفر بن محمّد بن جعفر بن موسى بن قولويه أبو القاسم، و كان أبوه يلقّـب مسـلمة من خيار أصحاب سعد، و كان أبو القاسم من ثقات أصحابنا و أجلّائهم في الحديث و الفقه روى عن أبيه و أخيه عن سعد، و قال: ما سمعت من سعد إلّا أربعة أحاديث، و عليه قرأ شيخنا أبو عبد الله الفقه، و منه حمل و كـلّ مـا يوصف به الناس من جميل و ثقة و فقه فهو فوقه» رجال النجاشي: ص١٢٣ الترجمة ٣١٨.

٥. كتب النجاشي في ترجمته: «شيخ أصحابنا في وقته بالري و وجههم، و كان أوثق النـاس فـي الحـديث و أثبـتهم» رجال النجاشي: ص٣٧٧ الترجمة ١٠٢٦.

بن طاهر، أُستاذ النجاشي والشيخ الطوسي)، عن محمّد بن الحسن (وهو ابن الوليد شيخ القمّيين[1])، عن محمّد بن يحيى (وهو العطّار أُستاذ الكليني وغيره، وهو من الأجلّاء[2])، عن محمّد بن أحمد بن يحيى (وهو الأشعري القمّي صاحب نوادر الحكمة)، عن سهل. و رواه محمّد بن الحسن بن الوليد، عن سعد (وهو الشيخ الجليل سعد بن عبد الله القمّي[3]) و الحميري (عبد الله بن جعفر الحميري)[4]، عن أحمد بن أبي عبد الله (وهو أحمد بن محمّد بن خالد البرقي)، عن سهل بن زياد».

وكلاهما مشتمل على عدد من الأجلّاء، بل إنّ للشيخ الطوسي إلى كتابه طريقين، كلاهما مشتمل على الأجلّاء. ومن الواضح أنّ رواية الأجلّاء لكتابه لا تنسجم مع ضعف «سهل» وغلوّه وكذبه.

وبهذا يتمّ كلامنا حول «سهل بن زياد»، أسأل لله أن يوفّقني وجميع إخواني وأساتذتي لإحياء أمر النبيّ وأهل بيته عليهم السلام والذبّ عن أحاديثهم بما منحنا من نعمه الوافرة، وأنعم علينا من نعمانه السابغة التي لا تعدّ ولا تحصى، وأسأله العفو عمّا زلّ به قلمي، ﴿وَ ما أُبَرِّئُ نَفْسي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلّا ما رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحيمٌ﴾[5].

والحمد لله ربّ العالمين وصلى الله على نبيّنا محمّد وآله الطاهرين.

---

١. كتب النجاشي في ترجمته: «محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد أبو جعفر شيخ القمّيين و فقيههم و متقدّمهم و وجههم. و يقال: إنّه نزيل قم و ما كان أصله منها. ثقة ثقة عين مسكون إليه» رجال‌النجاشي: ص٣٨٣ الترجمة ١٠٤٢.

٢. كتب النجاشي في ترجمته: «محمّد بن يحيى أبو جعفر العطّار القمّي شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة عين، كثير الحديث» رجال النجاشي: ص٣٥٣ الترجمة ٩٤٦.

٣. كتب النجاشي في ترجمته: «سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمّي، أبو القاسم، شيخ هذه الطائفة و فقيهها و وجهها. كان سمع من حديث العامة شيئاً كثيراً، و سافر في طلب الحديث لقي من وجوههم الحسن بن عرفة، و محمّد بن عبد الملك الدقيقي، و أبا حاتم الرازي و عبّاس الترقفي و لقي مولانا أبا محمّد عليه السلام» رجال النجاشي: ص ١٧٧ الترجمة ٤٦٧.

٤. كتب النجاشي في ترجمته: «عبد الله بن جعفر بن الحسين بن مالك بن جامع الحميري، أبو العباس القمّي، شيخ القمّيين و وجههم، قدم الكوفة سنة نيف و تسعين و مئتين، و سمع أهلها منه فأكثروا، و صنف كتباً كثيرة» رجال النجاشي: ص٢١٩ الترجمة ٥٧٣.

٥. يوسف: ٣.

مصادر البحث

١.القرآن الكريم.

٢. إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات، محمد بن الحسن الحرّ العاملي (ت ١١٠٤هـ. ق)، مؤسسة الأعلمي ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ. ق .

٣. أحكام السرقة على ضوء القرآن والسنة، السيد شهاب الدين المرعشي النجفي (ت ١٤١١هـ. ق)، تقرير السيد عادل العلوي، قم.

٤. الاختصاص، المنسوب إلى محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري البغدادي المعروف بالشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ. ق)، نشر مؤتمر الشيخ المفيد ـ قم الطبعة الاولى، ١٤١٣هـ. ق.

٥. الإستبصار فيما اختلف من الأخبار، الشيخ أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، دار الكتب الإسلامية ـ طهران، الطبعة الأولى، ١٣٩٠ هـ.

٦. الاستذكار، يوسف بن عبد الله بن عبد البرّ النمري (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق : سالم محمّد عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأُولى، ٢٠٠٠ م.

٧. أُصول علم الرجال، الشيخ مسلم الداوري (معاصر)، الطبعة الثانية، ١٤٢٣ ق.

٨. إعتقادات الإمامية، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمّد بن على بن حسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١ ق)، نشر مؤتمر الشيخ المفيد ـ قم، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ.

٩. أعلام الدين في صفات المؤمنين، الحسن بن أبي الحسن الديلمي (ت ٧١١هـ. ق)، تحقيق ونشر : مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث ـ قم، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ. ق.

١٠. الإقبال بالأعمال الحسنة فيما يعمل مرّة في السَنة، علي بن موسى بن طاووس (ت ٦٦٤ هـ)، مكتب الإعلام الإسلامي ـ قم، الطبعة الأُولى، ١٤١٨هـ. ق.

١١. الأمالي، الشيخ أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق: مؤسسة البعثة، قم: دار الثقافة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

١٢. الأمالي، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ. ق)، نشر: كتابجي ـ طهران، الطبعة السادسة ١٤١٨هـ. ق.

١٣. بحار الأنوار؛ العلاّمة الشيخ محمّد باقر المجلسي (ت ١١١١ هـ). نشر : دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ.

١٤. بحوث في فقه الرجال، تقرير لبحث الفاني المكي (معاصر)، مؤسسة العروة الوثقي، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ. ق.

١٥. بصائر الدرجات، أبو جعفر محمّد بن الحسن الصفّار القمّي (ت ٢٩٠هـ. ق)، مكتبة آية الله المرعشي النجفي ـ قم، الطبعة الأُولى ١٤٠٤هـ. ق.

١٦. بلغة الفقيه، محمد بن محمد تقي بحر العلوم (ت ١٣٢٦هـ . ق)، مكتبة الصادق ـ طهران، الطبعة الرابعة ١٤٠٣هـ. ق.

١٧. تاج العروس، محمد بن محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥ق)، علي شيري، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى.

١٨. تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة، علي الغروي الحسيني الاسترآبادي (ت ٩٤٠ هـ)، مؤسّسة النشر الإسلامي ـ قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ. ق.

١٩. تحريرات في الأصول، السيد مصطفى الخميني (ت ١٣٩٨ ق)، نشر: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الامام الخميني، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ. ق.

٢٠. تحف العقول عن آل الرسولﷺ، الحسن بن علي الحراني المعروف بابن شعبة (القرن ٤هـ . ق)، تحقيق: علي اكبر الغفاري، مؤسّسة النشر الإسلامي ـ قم، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ. ق.

٢١. ترتيب اسانيد كتاب الكافي، السيد حسين الطباطباني البروجردي (ت ١٣٨٠ ق)، نشر: مجمع البحوث الإسلامية في الآستانة الرضوية المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ . ق.

٢٢. تعليقة على منهج المقال، محمد باقر بن محمد أكمل الوحيد البهبهاني (ت ١٢٠٥ هـ).

٢٣. تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة، الشيخ محمد فاضل اللنكراني (ت ١٤٢٨ ق)، نشر : المركز الفقهي للأئمة الأطهار ـ قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ ق.

٢٤. تنقيح المقال في علم الرجال، عبد الله المامقاني (ت ١٣٥١هـ)، مؤسسة آل البيت لاحياء التراث ـ قم، الطبعة الاولى، ١٤٢٣هـ . ق.

٢٥. التنقيح في شرح العروة الوثقى، السيد أبو القاسم بن علي أكبر الموسوي الخوئي (ت ١٤١٣هـ)، تقرير الغروي، الطبعة الأولى، قم، ١٤١٨ ق.

٢٦. تنقيح مباني العروة، الميرزا جواد بن علي التبريزي (ت ١٤٢٧ ق)، نشر : دار الصديقة الشهيدة ـ قم، الطبعة الأولي، ١٤٢٦ ق.

٢٧. التوحيد، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمّد بن على بن حسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ . ق)، مؤسّسة النشر الإسلامي ـ قم، الطبعة الأُولى ١٣٩٨هـ . ق.

٢٨. تهذيب الأحكام، الشيخ أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، دار الكتب الإسلامية ـ طهران، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ . ق.

٢٩. ثواب الأعمال وعقاب الأعمال، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمّد بن على بن حسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ . ق)، دار الشريف الرضي ـ قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ . ق.

٣٠. جامع أحاديث الشيعة، السيد حسين البروجردي (ت ١٣٨٠هـ . ق)، نشر فرهنگ سبز ـ طهران الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ . ق.

٣١. الجامع الصغير؛ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، دارالفكر ـ بيروت، الطبعة الأُولى ١٤٠١هـ . ق.

٣٢. جامع بيان العلم و فضله؛ يوسف بن عبد الله بن عبد البرّ النمري (ت ٤٦٣ هـ)، دارالكتب العلمية ـ بيروت ١٣٩٨هـ . ق.

۳۳. الجعفريات (الأشعثيات)، محمّد بن محمّد بن الأشعث الكوفي (القرن ۴ ه)، مكتبة نينوى ـ طهران، الطبعة الأولى.

۳۴. جمهرة اللغة، محمّد بن حسن بن دريد (ت ۳۲۱ ق)، تحقيق: الدكتور رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين ـ بيروت، الطبعة الأولى.

۳۵. جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، محمّد حسن النجفي (ت ۱۲۶۶هـ . ق)، تحقيق: عباس القوجاني وعلي الآخوندي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة السابعة.

۳۶. حاشية مجمع الفائدة والبرهان، محمد باقر بن محمد أكمل الوحيد البهبهاني (ت ۱۲۰۵ ق)، مؤسسة العلامة المجدد الوحيد البهبهاني، قم، الطبعة الأولى ۱۴۱۷هـ. ق.

۳۷. خاتمة المستدرك (ضمن مستدرك الوسائل)، الميرزا حسين النوري (م ۱۳۲۰ ق)، مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث ـ قم، الطبعة الأولى، ۱۴۰۸ ق.

۳۸. الخرائج و الجرائح، قطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندي (ت ۵۷۳ ه)، تحقيق ونشر: مؤسسة الإمام المهدي عليه السلام ـ قم، الطبعة الأولى، ۱۴۰۹هـ.

۳۹. الخصال، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمّد بن على بن حسين بن بابويه القمي (ت ۳۸۱هـ. ق)، مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم، الطبعة الأولى ۱۴۰۳هـ. ق.

۴۰. خصائص الأئمّة عليهم السلام، الشريف الرضي محمّد بن الحسين الموسوي (ت ۴۰۶ ه)، مجمع البحوث الإسلامية التابع للروضة الرضوية المقدّسة ـ مشهد، الطبعة الأولى، ۱۴۰۶ هـ.

۴۱. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، الحسن بن يوسف بن المطهّر الحلّي (ت ۷۲۶ ه)، دار الذخائر ـ قم، ۱۴۱۱هـ. ق.

۴۲. دراسات في المكاسب المحرمة، الشيخ حسين علي المنتظري (ت ۱۴۳۱ ه)، نشر التفكر ـ قم، الطبعة الأولى ۱۴۱۵هـ. ق.

۴۳. دراسات في علم الدراية، علي أكبر غفاري (معاصر) تحقيق وتلخيص : علي أكبر

الغفاري، نشر : جامعة الإمام الصادقعليه السلام ـ طهران، الطبعة الأولى ١٣٦٩ ش .

٤٤. دعائم الإسلام و ذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام، ابن حيون النعمان بن محمد المغربي (ت ٣٦٣ هـ) تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ـ قم، الطبعة الثانية، ١٤٢٧ هـ.

٤٥. ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد، محمّد باقر السبزواري (ت ١٠٩٠ هـ)، قم : مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث ـ قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ ق.

٤٦. رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الواسطي البغدادي (القرن ٥ ق)، مؤسسة إسماعيليان ـ قم ١٣٦٤ هـ. ش.

٤٧. رجال ابن داوود، أبو منصور الحسن بن علي بن داوود الحلّي (ت ٧٠٧ هـ)، نشر جامعة طهران ـ طهران، ١٣٨٣هـ. ق.

٤٨. رجال البرقي، أبو جعفر أحمد بن أبي عبد الله البرقي (م ٢٧٤ ق)، نشر جامعة طهران ـ طهران، ١٣٨٣هـ. ق.

٤٩. رجال الطوسي، الشيخ أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، المطبعة الحيدرية ـ النجف الأشرف ١٣٨١هـ. ق.

٥٠. رجال الكشّي (اختيار معرفة الرجال)؛ الشيخ أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، نشر جامعة مشهد ١٣٤٨ هـ. ش.

٥١. رجال النجاشي، أبو عباس احمد الأسدي الكوفي (القرن ٥ ق)، مؤسّسة النشر الإسلامي ـ قم، ١٤٠٧ ق.

٥٢. الرسائل الأحمدية، الشيخ أحمد آل طعان البحراني القطيفي (ت ١٣١٥ ق)، تحقيق ونشر: دار المصطفىصلى الله عليه وآله لإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤١٩ ق.

٥٣. روضة المتّقين، محمّد تقي المجلسي (ت ١٠٧٠هـ . ق)، مؤسسة كوشانبور للثقافة الإسلامية، قم، الطبعة الثانية ١٤٠٦ ق.

٥٤. الزهد، الحسين بن سعيد الأهوازي (القرن ٣هـ . ق)، المطبعة العلمية ـ قم، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ. ق.

٥٥. السرائر الحاوي لتحرير الفتاوى (والمستطرفات)، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن إدريس الحلّي (ت ٥٩٨هـ)، تحقيق : مؤسّسة النشر الإسلامي ـ قم، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ. ق.

٥٦. سند العروة الوثقى، الشيخ محمد السند البحراني (معاصر)، تقرير: السيد أحمد الماجد والشيخ حسن العصفور، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٣ ق.

٥٧. شرح نهج البلاغة، عبد الحميد بن محمّد بن أبي الحديد المعتزلي (ت ٦٥٦هـ . ق)، مكتبة آية الله المرعشي النجفي ـ قم، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ. ق.

٥٨. الصحاح (تاج اللغة و صحاح العربية)؛ إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت ٣٩٣ هـ)، تحقيق : أحمد عبدالغفور العطّار، مؤسّسة دارالعلم للملايين ـ بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ.

٥٩. صحيح البخاري، محمّد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠١ هـ.

٦٠. صلاة المسافر، محمد حسين الاصفهاني (ت ١٣٦١هـ. ق)، مؤسّسة النشر الإسلامي ـ قم، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ. ق.

٦١. طرائف المقال، السيد علي البروجردي (ت ١٣١٣ ق)، تحقيق : السيد مهدي الرجائي، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي ـ قم المقدسة، الطبعة الأولى ١٤١٠ ق .

٦٢. العدة في أصول الفقه (عدة الاصول)، الشيخ أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق: محمد مهدي نجف، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.

٦٣. علل الشرائع، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمّد بن على بن حسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ. ق)، مكتبة الداوري ـ قم، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ. ق.

٦٤. الغلو و الفرق الباطنية، رواة المعارف بين الغلاة والمقصرة، الشيخ محمد السند البحراني(معاصر)، نشر: الباقيات ـ قم، الطبعة الاولى ١٤٣١ ق.

٦٥. غنائم الأيام في مسائل الحلال والحرام، الميرزا أبو القاسم بن محمد حسن القمي (ت ١٢٣٢هـ. ق)، نشر: مكتب الإعلام الإسلامي ـ قم، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ. ق.

٦٦. الغيبة للنعماني، محمّد بن إبراهيم الكاتب النعماني (ت ب ٣٣٣هـ)، نشر الصدوق ـ طهران، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ.ق.

٦٧. فرج المهموم في معرفة نهج الحلال من علم النجوم، السيد علي بن موسى بن طاووس (ت ٦٦٤ هـ)، دار الذخائر ـ قم، الطبعة الأولى ١٣٦٨ هـ ش.

٦٨. فرحة الغري في تعيين قبر أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام في النجف، السيد عبد الكريم بن أحمد بن طاوس (ت ٦٩٣ هـ)، منشورات الرضي ـ قم، الطبعة الأولى.

٦٩. فضائل الأشهر الثلاثة، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمّد بن علي بن حسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ. ق)، مكتبة الداوري ـ قم، الطبعة الأُولى ١٣٩٦هـ. ق.

٧٠. فقه الرضا عليه السلام، منسوب إلى الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأولى مشهد، ١٤٠٦هـ. ق.

٧١. فلاح السائل ونجاح المسائل، السيد علي بن موسى بن طاووس (ت ٦٦٤هـ. ق)، نشر: بستان الكتاب ـ قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ. ق.

٧٢. فوائد الأُصول، الميرزا النائيني (ت ١٣٥٥ ق) تعليق: الشيخ آغا ضياء الدين العراقي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ١٤٠٦ ق.

٧٣. الفوائد الرجالية؛ محمد باقر بن محمد أكمل الوحيد البهبهاني (ت ١٢٠٥ هـ).

٧٤. الفهرست، الشيخ أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، نشر المكتبة المرتضوية ـ النجف الأشرف.

٧٥. قاموس الرجال؛ الشيخ محمّد تقي التستري (المعاصر). تحقيق و نشر: مؤسّسة النشر الإسلامي ـ قم، الطبعة الأُولى ١٤١٩هـ. ق.

٧٦. القصاص على ضوء القرآن والسنة، السيد شهاب الدين المرعشي النجفي (ت ١٤١١هـ. ق)، تقرير السيد عادل العلوي، قم.

٧٧. الكافي، ثقة الإسلام محمّد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي (ت ٣٢٩هـ. ق)، تحقيق : علي أكبر الغفّاري، دارالكتب الإسلامية ـ طهران، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ. ق.

٧٨. كامل الزيارات، أبو القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه (ت ٣٦٧ هـ)، المطبعة المرتضوية ـ النجف الأشرف، الطبعة الأُولى، ١٣٩٧هـ. ق.

٧٩. كتاب الصلاة، السيد أبو القاسم بن علي أكبر الموسوي الخوئي (ت ١٤١٣ هـ)، نشر دار الهادي للمطبوعات ـ قم، الطبعة الثالثة، ١٤١٠هـ. ق.

٨٠. كتاب الطهارة، السيد روح الله الخميني (ت ١٤١٠هـ. ق)، تحقيق و نشر: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الامام الخميني، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.ق.

٨١. كتاب العين؛ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ)، مؤسّسة دارالهجرة، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ.

٨٢. كشف الغُمّة، على بن عيسى إربلي (ت ٦٩٢ ق)، نشر: بني هاشمي ـ تبريز، ١٤٢٣ ق.

٨٣. كنز العمال، المتقي الهندي (ت ٩٧٥هـ. ق)، تحقيق: بكري حياني، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤٠٩ق.

٨٤. كنز الفوائد، أبو الفتح محمّد بن علي بن عثمان الكراجكي (ت ٤٤٩هـ. ق)، دارالذخائر ـ قم، الطبعة الأُولى ١٤١٠هـق.

٨٥. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ثقة الإسلام محمّد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي (ت ٣٢٩هـ. ق)، تحقيق ونشر: دار الحديث ـ قم، الطبعة الأولى 1429هـ . ق.

٨٦. كتاب المكاسب، الشيخ مرتضى الأنصاري (م ١٢٨١ ق)، تحقيق : لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، نشر: المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لميلاد الشيخ الأنصاري ـ قم، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ. ق.

٨٧. لسان العرب، محمّد بن مكرم بن منظور المصري (ت ٧١١هـ. ق)، دار الفكر للطباعة والنشر ـ، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ. ق.

٨٨. مجمع البحرين. لفخر الدين الطريحي (ت ١٠٨٥هـ . ق)، تحقيق : السيد أحمد الحسيني، نشر مرتضوي ـ طهران، الطبعة الثالثة ١٣٧٥ هـ. ش.

٨٩. المحاسن، أحمد بن محمد بن خالد البرقي، (ت ٢٧٤هـ. ق)، دار الكتب الإسلامية ـ قم، الطبعة الثانية ١٣٧١هـ.ش.

٩٠. المحاسن، أحمد بن محمد بن خالد البرقي، (ت ٢٧٤هـ. ق)، تحقيق مهدي الرجاني، نشر المعاونية الثقافية للمجمع العالمي لأهل البيت‹ع› ـ قم، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ. ق.

٩١. مختصر البصائر، حسن بن سليمان الحلي (٨٣٠هـ . ق)، تحقيق مشتاق المظفر، مؤسّسة النشر الإسلامي ـ قم، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ. ق.

٩٢. مدارك العروة، الشيخ علي پناه الاشتهاردي، دار الأسوة للطباعة والنشر ـ طهران، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ. ق .

٩٣. مسالك الأفهام؛ زين الدين بن علي الجبعي العاملي (ت ٩٦٦ هـ). تحقيق و نشر : مؤسّسة المعارف الإسلامية ـ قم، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ .

٩٤. مستدرك الوسائل و مستنبط المسائل، الميرزا حسين النوري (ت ١٣٢٠هـ. ق)، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ـ قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ. ق.

٩٥. مستطرفات السرائر: انظر: السرائر الحاوي لتحرير الفتاوى (والمستطرفات).

٩٦. مستمسك العروة الوثقي، السيد محسن الحكيم الطباطبائي، منشورات مكتبة آية الله المرعشي النجفي ـ قم ١٤٠٤ هـق.

٩٧. مشكاة الأنوار، علي بن الحسن الطبرسي (ت ٦٠٠هـ. ق)، المكتبة الحيدرية ـ النجف، الطبعة الثانية، ١٣٨٥هـ. ق.

٩٨. مصابيح الظلام في شرح مفاتيح الشرائع، محمد باقر بن محمد أكمل الوحيد البهبهاني (ت ١٢٠٥ ق)، مؤسسة العلامة المجدد الوحيد البهبهاني، الطبعة الأولى، قم، ١٤٢٤هـ. ق.

٩٩. مصباح المتهجّد، الشيخ أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ ه)، بيروت: مؤسسة فقه الشيعة، الطبعة الأُولى، ١٤١١ ه.

١٠٠. معاني الأخبار، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمّد بن على بن حسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ. ق)، تحقيق: علي أكبر الغفّاري، مؤسّسة النشر الإسلامي ـ قم، الطبعة الأُولى ١٣٦١ ه. ش.

١٠١. معجم البلدان، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي (ت ٦٢٦ ه)، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الأُولى ١٣٩٩ ه.

١٠٢. معجم الفاظ الفقه الجعفري، الدكتور أحمد فتح الله (معاصر)، مطابع المدوخل ـ الدمام، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـق.

١٠٣. معجم رجال الحديث، السيد أبو القاسم بن علي أكبر الموسوي الخوئي (ت ١٤١٣هـ)، مركز نشر آثار الشيعة ـ قم، ١٤١٠ ه

١٠٤. معجم مقاييس اللغة، ابو حسين أحمد بن فارس الرازي (ت ٣٩٥ ق)، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، شركة مكتبة مصطفى البابى و أولاده ـ مصر، الطبعة الثانية، ١٣٨٩ ـ ١٣٩٢.

١٠٥. معدن الجواهر و رياضة الخواطر، أبو الفتح محمّد بن علي بن عثمان الكراجكي (ت ٤٤٩ ه)، تحقيق: أحمد الحسيني، المكتبة المرتضوية ـ طهران، الطبعة الثانية، ١٣٩٤هـ. ق.

١٠٦. مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة، محمد باقر بن محمد أكمل الوحيد البهبهاني (ت ١٢٠٥ ق)، مؤسسة العلامة المجدد الوحيد البهبهاني، الطبعة الأولى، قم، ١٤٢٤هـ. ق.

١٠٧. مكارم الأخلاق، الحسن بن الفضل الطبرسي (القرن ٦)، نشر الشريف الرضي ـ قم، الطبعة الرابعة، ١٤١٢هـ. ق.

١٠٨. المكاسب المحرمة، السيد روح الله الخميني (ت ١٤١٠هـ. ق)، تحقيق و نشر: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الامام الخميني، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ. ق.

١٠٩. من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمّد بن على بن حسين بن بابويه

القمي (ت ٣٨١هـ . ق)، تحقيق : علي أكبر الغفّاري، مؤسّسة النشر الإسلامي ـ قم، الطبعة الثانية ١٤١٣ ق.

١١٠. النجعة في شرح اللمعة، الشيخ محمد تقي التستري (ت ١٤١٦هـ. ق)، مكتبة الصدوق ـ طهران، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ. ق.

١١١. نزهة الناظر وتنبيه الخاطر، الحسين بن محمّد الحُلواني (القرن ٥هـ . ق)، تحقيق ونشر: مؤسسة الإمام المهدي(عج) ـ قم، الطبعة الأُولى ١٤٠٨هـ. ق.

١١٢. نهج البلاغة، الشريف الرضي محمّد بن الحسين بن موسى (ت ٤٠٦هـ . ق)، دار الهجرة ـ قـم، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ. ق.

١١٣. الوافي، محمّد محسن بن مرتضى الفيض الكاشاني (ت ١٠٩١هـ. ق)، تحقيق ونشر: مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام، أصفهان، الطبعة الأُولى ١٤٠٦هـ. ق.

١١٤. الوجيزة في علم الدراية، بهاء الدين العاملي (ت ١٠٣١هـ . ق)، من مخطوطات موقع مركز الفقيه العاملي لإحياء التراث.

١١٥. وسائل الشيعة، الشيخ محمّد بن الحسن الحرّ العاملي (ت ١١٠٤ هـ)، تحقيق و نشر : مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث ـ قم، الطبعة الأولى 1409هـ. ق.

١١٦. الهداية الكبرى، أبو عبد الله الحسين بن حمدان الخصيبي (ت ٣٣٤ هـ)، مؤسسة البلاغ ـ بيروت، 1419هـ. ق.

المصادر الأجنبية

١. روش فهم حديث (فارسي)، عبد الهادي المسعودي (معاصر)، نشر : سمت و كلية علوم الحديث، الطبعة الأولى، ١٣٨٤ هـ. ش.

المجلات

١. مجلة «حديث پژوهي» / **جامعة كاشان ـ العدد ٩**، السنة الخامسة، ربيع وصيف ١٣٩٢هـ. ش.

٢. مجلة علوم الحديث / **جامعة القرآن والحديث** ـ العدد ١٤.

الأقراص المدمجة والمواقع

١. برنامج دراية النور، الإصدار الثاني، انتاج مؤسسة العلوم الكومبيوترية نور.
٢. موقع زاد المعاد / مقال: شبهة تحريف القرآن في كتاب الكافي، للشيخ أمين ترمس العاملي.